آدم سميث

ثروة الأمم

(II)

ترجمة

حسني زينه



دراسات عراقية

آدم سميث

بحث في أسباب وطبيعة

ثروة الأمم

(II)

ترجمة

حسني زينه



دراسات عراقية

الكتاب: بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم
المؤلف: آدم سميث
المترجم: حسني زينه
التحرير والاشراف اللغوي: حسين بن حمزة
مراجعة الترجمة: دراسات عراقية
الطبعة: الأولى ٢٠٠٨ بغداد - أربيل - بيروت

هذه هي الترجمة الكاملة للجزء الثاني من كتاب:

Adam Smith

The Wealth of Nation

Penguin Books - 1985

الفصل الحادي عشر

ثالثاً ـ في التغيّرات التي تطرأ على التقايس بين قيم ذلك النوع من المحصول الذي يدرُّ الريع دائماً، وقيم ذاك الذي يدرُّ الريع أحياناً وأحياناً لا يدرّ.

لا بد لتزايد وفرة الغذاء، جراء تزايد استصلاح الأراضي والزراعة، من أن تزيد الطلب على كل جزء من محصول الأرض، ليس الغذاء وحسب، بل يمكن اتخاذه للاستعمال أو للتزيين. وقد يجوز، لذلك، أن يتوقع المرء ألا يكون في كامل تطور الاستصلاح إلا تغير واحد في القيم المقارنة لهذين النوعين من المحصول. فينبغي لقيمة ذلك النوع الذي يدرّ الريع أحياناً وأحياناً لا يدرّ أن ترتفع باستمرار بالقياس إلى ذاك الذي يدرّ دائماً شيئاً من الريع. ومع تقدم الفن والصناعة، فإن الطلب سوف يزداد على مواد الكسوة والمسكن، على مستحجرات الأرض النافعة ومعادنها، وعلى المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، كما ينبغي لهذه الأخيرة أن تستبدل تدريجياً بكمية أكبر فأكبر من الغذاء، أي أن تصبح، بعبارة

أخرى، أغلى فأغلى. وهذه كانت حال معظم هذه الأشياء في معظم الأحيان، وكان من شأنها أن تكون حال جميعها في كل الأحيان، لو لم تطرأ في بعض الظروف حوادث مخصوصة تزيد العرض في البعض منها بنسبة تفوق نسبة الطلب.

فقيمة مقلع للحجارة السلسة، مثلاً، سوف تزداد حتماً بزيادة استصلاح الأرض وتزايد سكان البلد من حوله، ولا سيما إذا ما كان الوحيد في المنطقة. ولكن قيمة منجم للفضة لن تزيد حتماً باستصلاح البلد الذي تقع فيه، وإن لم يوجد أي منجم آخر على مسافة ألف ميل منه. فالسوق الذي ينفق فيه نتاج مقلع للحجارة السلسة قلّما يمتد إلى أبعد من بضعة أميال من حوله، ولا بد للطلب إجمالاً من أن يكون متقايساً مع استصلاح الأرض وتكاثر السكان في تلك المنطقة الصغيرة. ولكن السوق الذي ينفق فيه نتاج منجم للفضة ربما امتد على اتساع العالم المعروف كله. ولذلك، فما لم يتقدم العالم في جملته من حيث استصلاح الأراضي والسكان، فإن الطلب على الفضة [280] قد لا يتزايد أبداً حتى جراء استصلاح أراضي بلد كبير في جوار المنجم. والعالم في جملته وإن كان يتقدم، غير أنه إذا ما اكتشفت مناجم جديدة للفضة أخصب من أي منجم معروف من قبل، فإن الطلب على الفضة وإن تزايد بالضرورة، فإن العرض قد يتزايد بنسبة كبيرة إلى حد أن السعر الحقيقي لهذا المعدن ربما تدنى تدريجياً؛ أي بحيث إن أية كمية منه، زنة باوند مثلاً، قد تشتري تدريجياً أو تتحكم بكمية أصغر فأصغر من العمل، أو تبادل بكمية أصغر فأصغر من الحنطة، وهي الجزء الرئيسي من قوت العامل الكادح.

والسوق الأكبر للفضة هو الجزء التجاري والمتحضر من العالم.

فإذا ما اتفق أن تزايد طلب هذا السوق جراء التقدم العام في استصلاح الأراضي، بينما لم يتزايد العرض في الوقت نفسه بالنسبة نفسها، فإن قيمة الفضة سوف ترتفع تدريجياً بالقياس إلى قيمة الحنطة. ويكون من شأن أية كمية من الفضة أن تبادل بكمية أكبر فأكبر من الحنطة؛ أو وبعبارة أخرى، يصبح السعر النقدي الوسطي للحنطة أرخص فأرخص تدريجياً.

أما إذا اتفق أن حدث عكس ذلك، وراح عرض الفضة يتزايد على امتداد عدة سنوات متواصلة، بنسبة تفوق تزايد الطلب، فإن هذا المعدن سترخص أثمانه تدريجياً؛ أو وبعبارة أخرى يصبح السعر النقدي الوسطي للحنطة أغلى فأغلى تدريجياً وعلى الرغم من كل الاستصلاحات.

وأما إذا اتفق، من جهة أخرى، أن تزايد عرض الفضة بنسبة تقارب نسبة تزايد الطلب، فسوف تستمر الفضة في قدرتها على الشراء أو المبادلة بالكمية نفسها من الحنطة، ويستمر السعر النقدي الوسطي للحنطة على حاله تقريباً، على الرغم من كل الاستصلاحات.

ويبدو أن هذه الاحتمالات الثلاثة تستنفد كل التركيبات الممكنة للحوادث التي يمكن أن تطرأ في سياق عملية الاستصلاح؛ ويبدو مما حدث في فرنسا وبريطانيا العظمى أن كلاً من هذه التركيبات المختلفة قد حصل في السوق الأوروبي على امتداد القرون الأربعة الماضية التي سبقت القرن الحاضر، ووفق الترتيب نفسه الذي

عرضتها فيه تقريباً.[281]

استطراد يتعلق بتغيرات قيمة الفضة خلال القرون الأربعة الماضية.

الفترة الأولى

في العام ١٣٥٠، ولمدة من الزمن قبل ذلك، يبدو أن السعر الوسطي لكوارتر الحنطة في إنكلترا لم يكن يقدر بأقل من أربع أونصات من الفضة، وزن تاور Tower-weight، أي ما يساوي حوالى عشرين شيلنغ من نقدنا الحالي. ويبدو أنه تدهور من هذا السعر تدريجياً حتى وصل إلى أونصتين من الفضة، أي ما يساوي عشرة شيلنغ من نقدنا الحالي، وهو السعر الذي نجد أنها تقدر به في أوائل القرن السادس عشر، والذي يبدو أنها ظلت تقدر به حتى حوالى العام ١٥٧٠.

وفي العام ١٣٥٠، وهو العام الخامس والعشرون من عهد إدوارد الثالث، صدر ما سمي بقانون العمال The Statute of Labourers. وهو يشتكي في مقدمته كثيراً من سفاهة الخدم الذين سعوا إلى رفع أسعارهم على معلميهم. وهو يقضي لذلك بأنه يتوجب على كافة الخدم والعمال أن يرضوا في المستقبل بنفس الأجور والمعاشات Liveries (وكانت هذه الكلمة في تلك الأيام تعني لا مجرد الكسوة بل المؤن أيضاً) التي اعتادوا على تقاضيها في السنة العشرين من عهد الملك، والسنوات الأربع السابقة؛ وأن معاشاتهم من القمح ينبغي ألا تقدر في أي مكان بأكثر من عشرة بنس للباشل bushel، وأنه ينبغي أن يكون لمعلمهم دائماً الخيار بأن

يعطيهم القمح أو النقود. عشرة بنس للباشل إذاً كانت تعد في السنة الخامسة والعشرين من عهد إدوارد الثالث، سعراً معتدلاً جداً للقمح لأنه استلزم قانوناً خاصاً لإجبار الخدم على القبول به، عوضاً عن معاشاتهم من المؤن؛ وقد اعتبر سعراً معقولاً قبل عشر سنوات، أي في السنة السادسة عشرة من عهد الملك إدوارد الثالث، وكانت عشرة بنس تحتوي على حوالى نصف أونصة من الفضة، زنة تاور، وتقارب نصف كراون من نقدنا الحالي. كانت أربع أونصات من الفضة، زنة تاور، المساوية لستة شيلنغ وثمانية بنس من نقد تلك الأيام، والمقاربة لعشرين شيلنغ من نقود أيامنا هذه، تعتبر إذاً سعراً معتدلاً لكوارتر ذي ثمانية باشل. [282]

وهذا القانون هو يقيناً دليل أفضل على ما كان يحسب في تلك الأزمنة سعراً معتدلاً للحنطة من أسعار بعض السنين المخصوصة التي دوّنها المؤرخون والكتاب إجمالاً، جراء غلائها الفاحش أو رخصها الخارج عن المألوف، والتي يتعذر أن نكوّن استناداً إليها أي حكم يتعلق بما يجوز أنه كان السعر المعتاد. وثمة، فضلاً عن هذا، أسباب أخرى للاعتقاد بأن السعر الشائع للحنطة لم يكن في أوائل القرن الرابع عشر، وقبل ذلك بفترة ما، أقل من أربع أونصات من الفضة للكوارتر، وأن أسعار بقية الحبوب كانت تتقايس معه.

في العام ١٣٠٩، أوْلَم رالف دي بورن، رئيس دير سانت أوغسطين، في كانتربري، وليمة بمناسبة تنصيبه، حفظ منها وليام ثورن لا مجرد قائمة الطعام بل وأسعار العديد من التفاصيل. فقد استهلك في تلك الوليمة أولاً، ثلاثة وخمسون كوارتر من الحنطة،

كلّفت تسعة عشر باوند، أي سبعة شيلنغ وبنسين للكوارتر، وهو ما يساوي حوالى واحد وعشرين شيلنغ وستة بنس من نقدنا الحالي؛ ثانياً، ثمانية وخمسون كوارتر من المَلت (شعير منبت بالماء) كلّفت سبعة عشر باوند وعشرة شيلنغ أي ستة شيلنغ للكوارتر، وهو ما يساوي ثمانية عشر شيلنغ من نقدنا الحالي؛ ثالثاً، عشرون كوارتر من الشوفان، كلّفت أربعة باوند، أو أربعة شيلنغ الكوارتر، وهو ما يساوي اثني عشر شيلنغ من نقدنا الحالي. ويبدو أن أسعار الملت والشوفان هنا أعلى من نسبتها المعتادة إلى سعر الحنطة.

ولم تدوّن هذه الأسعار بناء على غلائها الفاحش أو رخصها غير المألوف، بل إنما ذكرت عرَضاً باعتبارها الأثمان التي دفعت فعلاً لشراء كميات كبيرة من الحبوب التي استهلكت في وليمة اشتهرت بأنها كانت فاخرة.

في سنة ١٢٦٢، وهي السنة الحادية والخمسون من عهد الملك هنري الثالث، أعيد إحياء قانون قديم كان يدعى قانون الخبز والمِزْر، الذي يقول الملك في مقدمته إنه قد سُنّ في عصر أسلافه الذين ملكوا إنكلترا. ولعله يرقى، لذلك، إلى أيام جده هنري الثاني، وربما كان يرقى إلى أيام الفتح. وهو ينظم سعر الخبز وفقاً لتفاوت أسعار الحنطة، من شيلنغ واحد إلى عشرين شيلنغ للكوارتر من نقود تلك الأيام. غير أن القوانين المشابهة لهذا في النوع تنطوي إجمالاً على عناية مساوية بكل الانحرافات عن السعر الوسطي، أي [283] تلك التي تقل عنه وتلك التي تزيد. ولذلك، ينبغي لعشرة شيلنغ محتوية على ست أونصات من الفضة، زنة تاور، تساوي حوالى ثلاثين شيلنغ من نقدنا الحالي، أن تعتبر، اعتماداً على هذا

الافتراض، السعر الوسطي لكوارتر الحنطة عندما سن هذا القانون للمرة الأولى، ولا بد أن السعر استمر على هذه الحال حتى السنة الحادية والخمسين من عهد هنري الثالث. ولذلك، فلا يسعنا أن نجانب الصواب كثيراً في افتراضنا أن السعر الوسطي لم يكن أقل من ثلث السعر الأغلى الذي نظم القانون به سعر الخبز، أو أقل من ستة شيلنغ وثمانية بنس من نقود ذلك العصر، المحتوية على أربع أونصات من الفضة، زنة تاور.

ويمكن، لذلك، أن نكون محقين في أن نستخلص من هذه الوقائع المختلفة أنه في أواسط القرن الرابع عشر، ولمدة لا يستهان بها من قبل ذلك الزمن، لم يكن يفترض في السعر الوسطي أو المعتاد لكوارتر الحنطة أن يكون أقل من أربع أونصات من الفضة، زنة تاور.

ويبدو، منذ أواسط القرن الرابع عشر حتى أوائل القرن السادس عشر، أن ما كان يعدُّ سعراً معقولاً ومعتدلاً، أي السعر المعتاد أو الوسطي للحنطة، قد انحدر تدريجياً إلى حوالى نصف هذا السعر؛ بحيث إنه هبط إلى حوالى أونصتين من الفضة، زنة تاور، وهو ما يساوي عشرة شيلنغ من نقدنا الحالي. وقد ظل يقدر بهذا السعر حتى حوالى العام ١٥٧٠.

ففي السجل المنزلي لهنري، إيرل نورثمبرلاند الخامس، الذي وضع سنة ١٥١٢، نجد تقديرين مختلفين لسعر الحنطة. فهي تقدر في أحدهما بستة شيلنغ وثمانية بنس للكوارتر، وفي الثاني بخمسة شيلنغ وثمانية بنس فقط. في العام ١٥١٢، لم تكن ستة شيلنغ وثمانية بنس تحتوي إلا على أونصتين من الفضة، زنة تاور، وكانت

تساوي حوالى عشرة شيلنغ من نقدنا الحالي.

من السنة الخامسة والعشرين من عهد الملك إدوارد الثالث حتى بداية عهد الملكة إليزابث، وخلال فترة تزيد على مئتي سنة، ظلت ستة شيلنغ وثمانية بنس، على ما يظهر من عدة قوانين مختلفة، تعتبر السعر المعتدل والمعقول كما كان يسمى، أي السعر الوسطي المعتاد للحنطة. غير أن كمية الفضة الموجودة في هذا المبلغ الإسمي كانت تتضاءل باستمرار على مر تلك السنين، جراء التعديلات التي كانت تدخل على القطع النقدية. ولكن زيادة قيمة الفضة كانت تعوض، [284] فيما يبدو، عن تناقص كميتها الموجودة في المبلغ الإسمي نفسه، بحيث إن التشريعات لم تعتبر أنه من الجدير بها أن تلتفت إلى هذا الظرف.

وهكذا فقد صدر سنة ١٤٣٦ قانون يقضي بأن الحنطة يمكن تصديرها من دون رخصة متى كان السعر متدنياً إلى حد ستة شيلنغ وثمانية بنس؛ كما صدر سنة ١٤٦٣ قانون يقضي بأنه لا يجوز استيراد الحنطة إذا لم يكن السعر أعلى من ستة شيلنغ وثمانية بنس للكوارتر. فقد تصورت الهيئة التشريعية أنه لا ضير من التصدير عندما يكون السعر متدنياً إلى هذه الدرجة، ولكنه إذا ما ارتفع أعلى من ذلك فمن الحصافة أن يسمح بالاستيراد. ولذلك فإن ستة شيلنغ وثمانية بنس، المحتوية على حوالى الكمية نفسها من الفضة الموجودة في ثلاثة عشر شيلنغ وأربعة بنس من نقدنا الحاضر (أي بنسبة تقل بمقدار الثلث عن المبلغ الاسمي المحتوية عليه أيام الملك إدوارد الثالث)، كانت تعتبر في تلك الأيام ما يمكن تسميته بالسعر المعتدل والمعقول للحنطة.

في العام ١٥٥٤، أي بحلول السنتين الأولى والثانية من عهد الملك فيليب وماري؛ وفي العام ١٥٥٨، أي في السنة الأولى من عهد الملكة إليزابث، حظر تصدير القمح على النحو نفسه عندما يتجاوز سعر الكوارتر ستة شيلنغ وثمانية بنس، وهو مبلغ لم يكن يحتوي يومها على أكثر من قيمة اثنين بنس من الفضة مما يحتويه المبلغ الاسمي نفسه اليوم. ولكن سرعان ما تبيّن أن تقييد تصدير الحنطة حتى يهبط السعر إلى ذلك السعر المتدني، إنما هو حظر كلي للتصدير في الحقيقة. ولذلك، وفي سنة ١٥٦٢، أي بحلول السنة الخامسة من عهد الملكة إليزابث، سمح بتصدير الحنطة من بعض الموانئ عندما لا يتجاوز سعر الكوارتر عشرة شيلنغ تحتوي على نفس كمية الفضة التي يحتويها مبلغ اسمي مساو في يومنا هذا. فقد اعتبر هذا السعر في ذاك الزمن بمنزلة السعر المعتدل والمعقول للحنطة. وهو يتفق تقريباً مع التقدير الذي نقع عليه في سجل نورثمبرلاند لسنة ١٥١٢.

أما أن يكون السعر الوسطي للحبوب في فرنسا، وعلى النحو نفسه، أدنى بكثير في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، مما كان في القرنين السابقين، فأمر قد لاحظه السيد ديبري دي سانت مور، والمؤلف الأنيق لكتاب «محاولة في تنظيم الحبوب». فالأرجح أن سعرها كان قد انحدر على النحو نفسه في معظم أنحاء أوروبا خلال الفترة نفسها.

ومن الجائز أن يعزى هذا الارتفاع في سعر الفضة بالقياس إلى سعر الحنطة، [285] كلياً إلى ازدياد الطلب على هذا المعدن، وذلك جراء تزايد استصلاح الأراضي وزراعتها، وبقاء العرض في

تلك الأثناء على ما كان عليه من قبل؛ أو، ومن الجائز أيضاً أن يكون الطلب قد ظل على ما كان عليه من قبل، غير أن العرض راح يتناقص تدريجياً مع استنزاف معظم المناجم المعروفة في العالم، وتزايد تكاليف تشغيلها كثيراً؛ أو يجوز أيضاً أن يعزى ذلك جزئياً إلى كل من هذين العاملين. ففي نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، كانت معظم أنحاء أوروبا تقترب من صورة من صور الحكم أكثر استقراراً مما كانت عليه قبل عدة أجيال. فزيادة الأمان تفضي بصورة طبيعية إلى زيادة الجد واستصلاح الأراضي؛ ومن شأن الطلب على المعادن النفيسة، فضلاً عن كل صنف آخر من الترف والزينة، أن يتزايد مع تزايد الثروات. ومن شأن محصول سنوي أكبر أن يستلزم كمية أكبر من النقد لتصريفه؛ ومن شأن تزايد عدد الأثرياء أن يستلزم كمية أكبر من الأطباق وسواها من الزخارف الفضية. ومن الطبيعي أن يفترض المرء أيضاً أن معظم المناجم التي كانت تزود السوق الأوروبي بالفضة قد تم استنزافها، كما أن تشغيلها بات أغلى كلفة. ذلك أن الكثير منها لم يزل يشغّل منذ أيام الرومان.

غير أن الرأي الذي كان سائداً عند معظم الذين كتبوا عن أسعار السلع في العصور القديمة هو أن قيمة الفضة، منذ الفتح، أو ربما منذ غزو يوليوس قيصر حتى اكتشاف مناجم أمريكا، لم تزل تتناقص باستمرار. ويبدو أن ما ساقهم إلى هذا الرأي ربما كان يعزى في جزء منه إلى المشاهدات التي تيسر لهم أن يقوموا بها في شأن أسعار كل من الحنطة وسواها من محاصيل الأرض الخشنة؛ كما يعزى في جزء آخر إلى الفكرة الشائعة عند الناس بأنه مع تزايد كمية

الفضة في كل بلد، بتزايد الثروة، فإن قيمتها تتناقص مع تزايد كميتها.

ويبدو أن ثلاثة ظروف قد ضللت ملاحظاتهم حول أسعار الحنطة في أكثر الأحيان .

أولاً، في العصور القديمة كانت الريوع كلها تقريباً تسدد عيناً، بكمية من الحنطة، أو الماشية، أو الطيور، إلخ. ولكن ربما حدث أحياناً [286] أن ينص مالك الأرض على أن يكون له الخيار بين أن يطلب من المستأجر دفعة سنوية عينية، أو مبلغاً من المال بدلاً من ذلك. والسعر الذي تبادل به الدفعة العينية بمبلغ من المال يسمى في اسكتلندا سعر التحويل. ولما كان خيار أخذ المادة أو ثمنها دائماً في يد مالك الأرض، فمن الضروري لسلامة المستأجر أن يكون سعر التحويل أدنى من سعر السوق الوسطي لا أعلى منه. ولذلك فهو في كثير من الأماكن لا يتجاوز النصف من هذا السعر. وما يزال هذا العرف قائماً في معظم أنحاء اسكتلندا بالنسبة إلى الطيور، وبالنسبة إلى الماشية في بعض الأماكن. وربما كان من المرجح أن يستمر قائماً بالنسبة إلى الحنطة أيضاً لو لم تضع مؤسسة المتصرفين المطلقين حداً له. وهذه تقويمات سنوية تعتمد على حكم هيئة قضاة، وتحدد السعر الوسطي لأنواع الحبوب على اختلافها، ولمختلف صفات كل منها، وفقاً لسعر السوق الفعلي في كل مقاطعة. وقد جعلت هذه المؤسسة عملية التحويل سليمة بما يكفي للمستأجر وأكثر ملاءمة لمالك الأرض، بحيث يحوّل ريع الحنطة بما يتفق أن يكون سعر المتصرفين المطلقين كل سنة، لا بأي سعر محدد وثابت. ولكن يبدو أن الكتّاب الذين جمعوا أسعار الحنطة في

العصور القديمة كثيراً ما خلطوا بين ما يسمى سعر التحويل في اسكتلندا وبين سعر السوق الفعلي. ويعترف فليتوود، في إحدى المناسبات، أنه قد ارتكب هذا الخطأ. ولكنه لما كان قد كتب كتابه لغاية مخصوصة، فهو لا يعتقد أنه من المناسب تقديم هذا الاعتراف حتى ينقل سعر التحويل هذا خمس عشرة مرة. والسعر هو ثمانية شلينغ لكوارتر الحنطة. وهذا المبلغ في العام ١٤٢٣، وهو العام الذي بدأ منه، يحتوي على نفس كمية الفضة المحتواة في ستة عشر شلينغ من نقدنا الحاضر. ولكن في العام ١٥٦٢، وهو العام الذي ينتهي إليه، لم تكن هذه الكمية تحتوي من الفضة على أكثر من المبلغ الاسمي نفسه الذي تحتويه اليوم.

ثانياً، لقد ضللتهم الطريقة المتهاونة التي كانت تنسخ بها بعض قوانين الهيئات القضائية أحياناً على أيدي النسّاخ الكسولين؛ والتي ربما وضعتها الهيئة التشريعية أحياناً.

ويبدو أن قوانين الهيئات القضائية قد بدأت دائماً بتحديد ما ينبغي أن يكون سعر الخبز والمِزْر عندما[287] يكون سعر الحنطة والشعير في حده الأدنى، ثم عمدت تدريجياً إلى تحديد ما ينبغي أن يكون تبعاً لارتفاع سعري هذين الصنفين من الحبوب فوق هذا السعر الأدنى. غير أن نسّاخ هذه القوانين كثيراً ما ظنوا، في ما يبدو، أنه يكفي في نسخ القانون الاقتصار على الأسعار الدنيا الثلاثة أو الأربعة الأولى، مدخرين بهذه الطريقة عناءهم الخاص، ومقدرين، في ما أرى، أن هذا كاف لإظهار النسبة التي ينبغي اعتمادها في كافة الأسعار العليا.

من ذلك أن سعر الخبز في قانون الخبز والمزر الصادر في

السنة الحادية والخمسين من عهد الملك هنري الثالث، قد نظّم وفقاً لمختلف أسعار الحنطة، من شلينغ واحد إلى عشرين شلينغ الكوارتر، من نقود تلك الأيام. ولكن في المخطوطات التي طبعت استناداً إليها كل إصدارات القوانين على اختلافها، قبل إصدار السيد رافهيد، قصّر النسّاخ عن نسخ هذا التنظيم إلى ما يتجاوز سعر الإثني عشر شلينغ. ولذلك استنتج عدة كتاب طبعاً بعدما ضلّلتهم هذه النسخ المحرّفة أن السعر الوسطي، أي ستة شلينغ للكوارتر، وهو ما يساوي حوالى ثمانية عشر شلينغ من نقدنا الحالي، كان السعر الاعتيادي أو الوسطي للحنطة في ذلك العصر.

في قانون تمبريل وبيلوري، الذي أقر في الفترة نفسها تقريباً، نظّم سعر المِزْر وفقاً لكل ارتفاع في سعر الشعير بمقدار ستة بنس، من اثنين شلينغ إلى أربعة شلينغ الكوارتر. أما أن أربعة شلينغ لم تكن تعتبر السعر الأعلى الذي كان يرتفع إليه سعر الشعير مراراً في تلك الأيام، وأن هذه الأسعار إنما أوردت هنا بمثابة أمثلة على النسبة التي ينبغي اعتمادها في كل الأسعار الأخرى، سواء أكانت أعلى أم أدنى، فأمر يمكن أن نستخلصه من الكلمات الأخيرة التي يختتم بها نص القانون: "et sic deinceps crescetur vel diminuetur per sex denarios". العبارة ركيكة جداً غير أن المعنى بيِّن بياناً كافياً: «إن سعر المِزْر ينبغي أن يزاد أو ينقص وفقاً لكل ارتفاع في سعر الشعير مقداره ستة بنس». ويبدو أن الهيئة التشريعية نفسها كانت مهملة في وضع هذا القانون بقدر ما كان النسّاخ مهملين في نقل القوانين الأخرى.

ففي مخطوطة قديمة من الريجيام ماجستاتم Regiam

Majestatem وهو كتاب قانون اسكتلندي قديم، ثمة قانون لهيئة القضاة ينظم فيه سعر الخبز وفقاً لكل أسعار الحنطة على اختلافها، [288]من عشرة بنس إلى ثلاثة شلينغ للبُل boll الاسكتلندي الذي يساوي حوالى نصف الكوارتر الإنكليزي. وكانت الثلاثة الشلينغ الاسكتلندية في الزمن الذي يفترض أن هيئة القضاة هذه قد أقرت فيه القانون، تساوي حوالى تسعة شلينغ استرلينية من نقدنا الحاضر. ويبدو أن السيد راديمان يستنتج من هذا أن ثلاثة شلينغ كانت السعر الأعلى الذي بلغته الحنطة في تلك الأيام، وأن عشرة بنس، أو شليني، أو اثنين شلينغ في الأكثر، كانت الأسعار الاعتيادية. ولكن عند الاطلاع على المخطوطة يظهر بوضوح(١) أن كل هذه الأسعار أنما تورد كأمثلة على النسبة التي ينبغي أن تراعى بين مختلف أسعار الحنطة والخبز. والكلمات الأخيرة في القانون هي التالية: "reliqua judicabis secundum praescripta habendo respectum ad pretium bladi" أي ما معناه «ويحكم على الحالات الباقية وفقاً لما هو مكتوب أعلاه، مع الاعتبار بسعر الحنطة».

ثالثاً، ويبدو أن مما ضللهم أيضاً السعر الرخيص جداً الذي كانت تباع به الحنطة أحياناً في العصور القديمة جداً؛ وأنهم قد تصوروا أنه لما كان سعرها الأدنى يومها أدنى مما صار إليه في أعصر لاحقة، فلا بد أن سعرها الاعتيادي كان بالمثل أدنى بكثير. غير أنه ربما تبيّن لهم أن سعرها الأعلى في تلك الأزمنة القديمة كان أعلى بكثير بقدر ما كان سعرها الأدنى أدنى بكثير من أي سعر

---

(١) أنظر مقدمته لكتاب أندرسن Diplomata Scotiae Essay on the police of grain.

عرف في ما عقب ذلك من الزمان. من ذلك أن فليتوود يعطينا سعرين لكوارتر الحنطة في سنة ١٢٧٠. الأول، أربعة باوند وستة عشر شلينغ من نقد ذلك الزمن، وهو ما يساوي ستة باوند وثمانية شلينغ من نقدنا الحاضر؛ والثاني، ستة باوند وثمانية شلينغ، وهو ما يساوي تسعة عشر باوند وأربعة شلينغ من نقدنا الحاضر. ولا يعثر المرء في أواخر القرن الخامس عشر أو أوائل القرن السادس عشر على أي سعر يقارب غلاء هذه الأسعار. إن سعر الحنطة، وإن كان عرضة للتغير في كل الأوقات، يتغير أكثر ما يتغير في تلك المجتمعات المضطربة وغير المنظمة، التي يعوق فيها توقف كل التجارات وكل المواصلات وفرة قسم من البلاد من أن تسعف ندرة قسم آخر منها. ففي حال إنكلترا المضطربة في أيام ملوك البلانتاجينيت، الذين حكموها من أواسط القرن الثاني عشر حتى أواخر القرن الخامس عشر، كان يقيَّض لمنطقة أن تشهد وفرة الغلال، بينما كانت منطقة أخرى، غير بعيدة عنها كثيراً، تشهد تلف محاصيلها جراء [289] نكبة من نكبات الفصول، أو جراء غزوة يشنها سيد إقطاعي مجاور، وتعاني أهوال المجاعة؛ وإذا حالت أراضي سيّد معادٍ بينهما فإن الواحدة لن تستطيع أن تقدم أية مساعدة إلى الأخرى. أما تحت إدارة ملوك التيودور القوية، الذين حكموا إنكلترا خلال القسم الأخير من القرن الخامس عشر وعلى امتداد القرن السادس عشر، فلم يكن أي بارون يمتلك من القوة ما يكفي لإقلاق الأمن العام.

ويجد القارئ في نهاية هذا الفصل كافة أسعار الحنطة التي جمعها فليتوود من سنة ١٢٠٢ إلى سنة ١٥٩٧ ضمناً، محولة إلى

نقود العصر الحاضر، ومختصرة وفقاً للتسلسل الزمني إلى سبعة أقسام، يضم كل قسم منها اثنتي عشرة سنة. كما يجد في نهاية كل قسم أيضاً السعر الوسطي للسنوات الإثنتي عشرة المؤلف منها. ولم يتمكن فليتوود في تلك الفترة الطويلة من الزمن أن يجمع أسعار أكثر من ثمانين سنة، بحيث إن مجموعته تفتقر إلى أربع سنوات لتكمل الاثنتي عشرة سنة الأخيرة. ولذلك فقد أضفت أنا أسعار السنوات ١٥٩٨، و١٥٩٩، ١٦٠٠، و١٦٠١ استناداً إلى حسابات إيتون كولدج، وهي الإضافة الوحيدة التي قمت بها. وسوف يرى القارئ أن السعر الوسطي لكل اثنتي عشرة سنة يتدنى تدريجياً ابتداء من أوائل القرن الثالث عشر وحتى ما بعد اواسط القرن السادس عشر؛ وأنه يبدأ بالارتفاع ثانية قرابة أواخر القرن السادس عشر. ويبدو أن الأسعار التي تمكن فليتوود من جمعها إنما هي في معظمها لافتة من حيث غلاؤها الفاحش أو رخصها غير المألوف؛ وأنا لا أزعم أنه يمكن أن تستخلص منها أية نتيجة يقينية تماماً. غير أنها، إذا ما كانت تثبت أي شيء على الإطلاق، فهي تؤكد الرواية التي حاولت إعطاءها. ولكن يبدو أن فليتوود نفسه، ومعه الكثير من الكتاب، يعتقد أن سعر الفضة طوال هذه المدة كلها كان يتدنى باستمرار جراء تزايد وفرتها. وأسعار الحنطة التي جمعها هو نفسه لا تتلاءم يقيناً مع هذا الاعتقاد. وهي تتلاءم تماماً مع رأي السيد ديبري دي سانت مور، ومع ما حاولت تفسيره. ويبدو أن الأسقف فليتوود والسيد ديبري دي سانت مور هما الكاتبان اللذان جمعا، بأعظم اجتهاد وأمانة، أسعار الأشياء في تلك الأزمنة القديمة. ومن اللافت إلى حد ما أن آراءهما وإن كانت متخالفة إلى هذا الحد، فإنه لا بد

[290] للوقائع، المتصلة بسعر الحنطة على الأقل، من أن تتطابق بصورة دقيقة.

ولكن أحصف الكتّاب لم يستدلوا على عِظَم قيمة الفضة في تلك الأزمنة القديمة جداً من رخص سعر الحنطة، بقدر ما استدلوا عليه من أجزاء أخرى من محاصيل الأرض الخام. ذلك أنه لما كانت الحنطة، في ما قيل، نوعاً من الصنائع، فقد كانت في تلك الأعصر الخشنة أغلى نسبياً من معظم السلع الأخرى؛ والمقصود، في ما أخمن، أغلى من معظم السلع غير المصنّعة، كالماشية، والطيور، والطرائد على أنواعها، إلخ. أما أن تكون هذه أرخص نسبياً بكثير من سعر الحنطة، في أزمنة الفاقة والبربرية تلك، فحقيقة لا شك فيها. ولكن ذلك الرخص لم يكن جراء ارتفاع قيمة الفضة، بل من القيمة المتدنية لتلك السلع. ولم يكن ذلك لأنه كان من شأن الفضة أن تشتري أو تمثل كمية أكبر من العمل، بل لأنه كان من شأن تلك السلع أن تشتري أو تمثل كمية أصغر بكثير مما تمثل في أزمنة الوفرة والاستصلاح. فلا بد للفضة من أن تكون أرخص في أمريكا الإسبانية مما هي في أوروبا؛ أي في البلاد التي تنتج فيها مما هي في البلاد التي تحمل إليها، وذلك على حساب طول مسافة النقل براً وبحراً، والشحن والتأمين. ولكن أولّوا يخبرنا أنه منذ أمد غير كبير من كان واحد وعشرون بنس ونصف استرليني السعر الذي يشترى به في بوينس أيرس ثور ينتقى من بين ثلاثمئة أو أربعمئة رأس. كما كانت ستة عشر شيلنغ استرليني، على ما يخبرنا السيد بايرن، تشتري حصاناً جيداً في عاصمة الشيلي. فالماشية، والطيور، والطرائد على أنواعها، في بلد خصيب بطبيعته، ولكنه غير مزروع

في معظمه، إنما تشترى أو تتحكم بكمية قليلة جداً نظراً لصغر كمية العمل اللازم للحصول عليها. فالسعر النقدي المتدني الذي يمكن أن تباع به ليس دليلاً على أن قيمة الفضة الحقيقية هناك مرتفعة جداً، بل على أن قيمة تلك السلع متدنية جداً.

ولا بد من أن نتذكر دائماً أن العمل وليس أية سلعة أخرى أو مجموعة من السلع، هو المقياس الحقيقي لقيمة كل من الفضة وسائر السلع الأخرى.

ولكن في البلدان شبه اليباب، أو القليلة الأهل، فإن الماشية، والطيور، والطرائد على أنواعها، إلخ، لما كانت من منتجات الطبيعة التلقائية، فهي تنتجها بكميات أوفر مما يستلزمه استهلاك السكان. [291] ففي أمثال هذه الأحوال يفوق العرض عادة الطلب. ولذلك، فإن من شأن أمثال هذه السلع أن تساوي أو تمثل كميات مختلفة جداً من العمل تبعاً لاختلاف أحوال المجتمع، واختلاف مراحل استصلاح الأراضي.

فالحنطة في كل أحوال المجتمع، وكل مرحلة من مراحل استصلاح الأرض، من إنتاج الجهد البشري. غير أن المحصول الوسطي لكل نوع من أنواع الجهد يتلاءم دائماً، بدرجات متفاوتة من الدقة، مع الاستهلاك الوسطي؛ العرض الوسطي مع الطلب الوسطي. فضلاً عن ذلك، فإن إنتاج كميات متساوية من الحنطة في التربة نفسها والمناخ نفسه، يستلزم، في كل مرحلة من مراحل استصلاح الأرض المختلفة، كميات متساوية تقريباً من العمل أو، وهو الشيء نفسه، ثمن كميات متساوية تقريباً؛ فالتزايد المتواصل لقوى العمل الإنتاجية في حال الزراعة المصلحة يوازنه بدرجات

متفاوتة التزايد المتواصل في سعر الماشية، أي الأدوات الأساسية في الزراعة. لذلك، واعتماداً على هذه الاعتبارات، فقد نتيقن أن كميات متساوية من الحنطة تقارب أن تمثل أو تساوي، في كل حال من أحوال المجتمع، وفي كل مرحلة من مراحل الاستصلاح، كميات متساوية من العمل أكثر من كميات متساوية من أي جزء آخر من نتاج الأرض الخشن. ولذلك كانت الحنطة، على ما سبقت ملاحظته آنفاً، في مختلف مراحل الثروة واستصلاح الأرض، مقياساً للقيمة أدق من أية سلعة أخرى أو مجموعة من السلع. ولذلك أيضاً، نستطيع أن نحكم على القيمة الحقيقية للفضة عبر مقارنتها بالحنطة بطريقة أفضل من مقارنتها بأية سلعة أخرى أو مجموعة من السلع.

فالحنطة، علاوة على ذلك، أو مهما كان الغذاء النباتي الشائع والمفضل عند الناس، تشكل في كل بلد متمدن، الجزء الرئيسي لمعيشة العامل والفلاح. فمن جراء توسع الزراعة تنتج أرض كل بلد كمية من الغذاء النباتي أكبر مما تنتجه من كمية الغذاء الحيواني، ويعيش العامل والفلاح في كل مكان وبصورة رئيسية من الغذاء الصحي الأرخص ثمناً والأغزر توافراً. واللحم، إلا في أكثر البلدان ازدهاراً، أو حيث يحظى العمل بأعلى المكافآت، لا يشكل إلا جزءاً لا يكاد يذكر من معيشته؛ وتشكل الطيور جزءاً أصغر من ذلك، وأما الطرائد فلا تشكل أي جزء منه. ففي فرنسا، أو حتى في اسكتلندا حيث العمل يحظى بمكافأة أحسن مما يحظى بها في فرنسا، قلّما يأكل العمال الفقراء [292] اللحم، إلا في الأعياد وسواها من المواسم الاستثنائية. ولذلك، فإن السعر النقدي للعمل

يعتمد على السعر الوسطي للحنطة، قوام معيشة العامل والفلاح، أكثر مما يعتمد على السعر الوسطي للحم أو أي جزء آخر من نتاج الأرض الخشن. وعليه فإن السعر الحقيقي للذهب أو الفضة، أي الكمية الحقيقية من العمل التي يستطيعان شراءها أو التحكم فيها، يعتمد على كمية الحنطة التي يمكنهما أن يشترياها أو يتحكما فيها أكثر مما يعتمد على كمية اللحم، أو أي جزء آخر من نتاج الأرض الخشن.

غير أن الأرجح أن القيام بأمثال هذه الملاحظات الطفيفة حول أسعار الحنطة أو غيرها من السلع، كان من شأنه ألا يضلل ذلك العدد الكبير من المؤلفين الفطنين، لو لم يتأثروا في الوقت نفسه، بالفكرة الشائعة، والقائلة بأنه إذ تتزايد كمية الفضة تزايداً طبيعياً في كل بلد مع تزايد الثروة، فإن قيمتها تتناقص مع تزايد كميتها. ولكن هذه الفكرة تبدو عديمة الأساس كلياً.

إن كمية المعادن النفيسة قد تتزايد في أي بلد جراء سببين مختلفين: إما، أولاً، من تزايد غزارة المناجم التي توفرها؛ أو، ثانياً، من تزايد ثروة الناس، جراء تزايد نتاج عملهم السنوي. والسبب الأول من هذين يرتبط ولا شك ارتباطاً ضرورياً بتناقص قيمة المعادن النفيسة، أما الثاني فلا.

عندما تكتشف مناجم أغزر، تحمل كمية كبرى من المعادن النفيسة إلى السوق، ولما كانت كمية ضروريات الحياة وكمالياتها التي يجب أن تبادل بها لا تزال على حالها السابقة، فلا بد لكميات متساوية من هذه المعادن أن تبادل بكميات من السلع أقل. ولذلك، فطالما أن زيادة كمية المعادن النفيسة في أي بلد تنشأ من تزايد

غزارة المناجم، فهي ترتبط ارتباطاً ضرورياً بشيء من تناقص قيمتها.

وعندما يكون الأمر على خلاف ذلك، وتكون ثروة أي بلد قد تزايدت، وأصبح النتاج السنوي لعملها تدريجياً أكبر فأكبر، تنشأ الحاجة إلى كمية من القطع النقدية أكبر لتداول كمية كبرى من السلع؛ ويكون من شأن الناس الذين يستطيعون الإقدام على ذلك، نظراً لحيازتهم المزيد من السلع التي يستطيعون بذلها مقابل ذلك، أن يشتروا كمية أكبر فأكبر [293] من الأطباق. كمية قطعهم النقدية تتزايد بحكم الضرورة؛ أما كمية أطباقهم فتزداد جراء الغرور وحب الظهور، أو جراء السبب نفسه الذي تتزايد لأجله كمية التماثيل المتقنة، والصور، وأشباه ذلك من التحف والطُرَف عندهم. ولكن لما كان من المستبعد أن يحصل صنّاع التماثيل والرسامون على مكافأة أدنى في أزمنة الثروة والازدهار مما يحصلون في أزمنة الفقر والانتكاس، كذلك كان من المستبعد أن يدفع ثمن أقل لقاء الذهب والفضة.

لما كان اكتشاف مناجم أغزر إنتاجاً لا يؤدي إلى إبقاء سعر الذهب والفضة متدنياً، فإنه يظل بصورة طبيعية، وفي جميع الأحوال، أغلى في بلد ثري مما هو في بلد فقير وذلك مهما كان وضع المناجم. فالذهب والفضة كسائر السلع الأخرى يبحثان عن السوق الذي تدفع فيه أحسن الأسعار لشرائهما، وأحسن الأسعار غالباً ما تدفع في البلد الأقدر على تحملها. والعمل، كما يجب ألا يغيب عن بالنا، هو السعر النهائي الذي يدفع لشراء كل شيء، والبلدان التي يكون العمل فيها أفضل مكافأة، يكون السعر النقدي للعمل متقايساً مع سعر معيشة العامل. ولكن الذهب والفضة سوف

يبادلان بكمية من القوت أكبر في بلد ثري مما يفعلان في بلد فقير، في بلد يزخر بأسباب المعيشة من بلد لا تكاد تتوفر هذه فيه. فإذا كان البلدان متباعدين بعداً شاسعاً، فإن الفرق قد يكون كبيراً جداً؛ ذلك لأن المعادن، وإن كانت تطير بصورة طبيعية من السوق الأردأ إلى الأحسن، فقد يعسر نقلها بكميات تجعل من سعرها شبه متساو في البلدين. أما إذا كان البلدان متقاربين فإن من شأن الفرق أن يكون أقل، وربما كان من الصعب الشعور به؛ لأن المواصلات في هذه الحال تكون أسهل. فالصين بلد أغنى من أي جزء من أوروبا، والفرق بين سعر المعيشة في الصين وأوروبا كبير جداً. الأرز في الصين أرخص بكثير من الحنطة في أي مكان من أوروبا. وإنكلترا بلد أغنى من اسكتلندا بكثير؛ ولكن الفرق في السعر النقدي للحنطة في هذين البلدين أقل بكثير، وهو مما لا يكاد المرء يشعر به. فمن حيث الكمية أو المكيال، تبدو الحنطة الاسكتلندية أرخص بكثير من الحنطة الإنكليزية؛ ولكنها من حيث النوعية أغلى بعض الشيء بصورة مؤكدة. وتتلقى اسكتلندا كل سنة تقريباً كميات كبيرة من المؤن من إنكلترا، [294] ولا بد لكل سلعة من أن تكون أغلى عادة في البلد الذي تحمل إليه مما تكون في البلد الذي تحمل منه. ولذلك، فلا بد للحنطة الإنكليزية من أن تكون أغلى في اسكتلندا مما هي في إنكلترا، ومع ذلك فبالقياس إلى نوعيتها، أو إلى كمية وجودة الدقيق أو العجين الذي يعمل منها، فهي لا يمكن أن تباع هناك بسعر يفوق الحنطة الاسكتلندية التي تأتي إلى السوق مزاحمة لها.

والفرق بين السعر النقدي للعمل في الصين وفي أوروبا أكبر

من الفرق بين السعر النقدي للمعيشة؛ وذلك لأن العوض الحقيقي للعمل في أوروبا أغلى منه في الصين، نظراً إلى أن معظم أنحاء أوروبا في حال تقدم، بينما تبدو أحوال الصين راكدة. السعر النقدي للعمل في اسكتلندا أدنى منه في إنكلترا لأن العوض الحقيقي للعمل أدنى بكثير، وذلك لأن اسكتلندا وإن كانت تتقدم نحو ثروة أكبر، فهي إنما تتقدم بخطى أبطأ من إنكلترا. فكثافة الهجرة من اسكتلندا، وندرتها من إنكلترا، تثبتان إثباتاً كافياً أن الطلب على العمل يختلف اختلافاً كبيراً في البلدين. وينبغي ألا يغرب عن بالنا أن النسبة بين العوض الحقيقي للعمل في مختلف البلدان لا تنتظم طبيعياً بثروتها الفعلية أو فقرها، بل بحالها من تقدم، أو ركود، أو تراجع.

فالذهب والفضة وإن كانت لهما القيمة العظمى بين الأمم الأوفر ثراء، فقيمتهما تقع في حدها الأدنى بين الأمم الفقيرة. وهما لا يكاد يكون لهما أية قيمة بين المتوحشين، وهم أفقر الأمم.

تكون الحنطة في المدن الكبرى أغلى دائماً مما هي في الأنحاء النائية من البلاد. غير أن هذا ناتج لا عن الرخص الحقيقي للفضة، بل الغلاء الحقيقي للحنطة. فحمل الفضة إلى المدينة الكبرى لا يستلزم قدراً من العمل أقل من حملها إلى الأنحاء النائية من البلاد؛ ولكن حمل الحنطة إليها يستلزم قدراً من العمل أكبر بكثير.

وسعر الحنطة في بعض البلدان التجارية والثرية جداً كهولندا وأرض جنوة، غال كغلائه في المدن الكبرى وللأسباب نفسها. فهذه البلدان ل اتنتج منها ما يكفي لإعالة سكانها. وهم أثرياء في جهد عمالهم المهرة وأصحاب الصنائع منهم؛ وفي كل صنف من أصناف الآلات التي تمكِّن من تسهيل العمل واختزاله؛ في الشحن وفي

كافة أدوات النقل والتجارة ووسائلهما: [295] ولكنها فقيرة بالحنطة التي لما كان لا بد لها من أن تحمل إليهم من بلدان بعيدة، فإنه يترتب عليها أن تدفع علاوة على ثمنها، كلفة النقل من تلك البلدان البعيدة. نقل الفضة إلى أمستردام لا يستلزم عملاً أقل من نقلها إلى دانتزيك، ولكن نقل الحنطة يستلزم أكثر من ذلك بكثير. ينبغي لسعر الفضة أن يكون هو نفسه تقريباً في الموضعين؛ غير أنه لا بد لسعر الحنطة من أن يكون مختلفاً جداً. قلّصْ الثروة الحقيقية لأي من هولندا أو أراضي جنوى، مع إبقاء عدد سكانهما على حاله؛ قلّص قدرتهما على التزود من البلدان البعيدة؛ ترَ أن سعر الحنطة يرتفع إلى حدود سعر المجاعة بدلاً من أن ينخفض مع ذلك الانخفاض في كمية فضتهم، بحيث يترافق مع ذلك الانخفاض ترافق العلة المسببة له أو ترافق المعلول. فعندما تعوزنا الضروريات لا بد لنا من التخلي عن كل ما عداها من الفضول التي تغور قيمتها في أيام الفقر والشدة مثلما تعلو في أيام الوفرة والازدهار. والأمر على خلاف ذلك مع الضروريات. فسعرها الحقيقي، أي كمية العمل التي تستطيع شراءها أو التحكم بها، يرتفع في أيام الفقر والشدة، ويغور في أيام الوفرة والازدهار، التي تكون دائماً أيام غزارة عظيمة؛ لأنها لا يمكن بغير ذلك أن تكون أيام وفرة وازدهار. الحنطة من الضروريات، أما الفضة فهي ليست إلا من الفضول.

ولذلك، فمهما كانت الزيادة في كمية المعدنين النفيسين التي نشأت، خلال الفترة الممتدة بين أواسط القرن الرابع عشر وأواسط القرن السادس عشر، من زيادة الثروة واستصلاح الأراضي، فليس من شأنها أن تميل إلى تخفيض قيمتهما في بريطانيا العظمى أو في

أية ناحية أخرى من أوروبا. ولذلك فلئن أعوز الذين جمعوا أسعار الأشياء في الأزمنة القديمة أي سبب للاستدلال على انخفاض قيمة الفضة، خلال تلك الفترة، من أية ملاحظات استخلصوها من أسعار الحنطة أو سواها من السلع، فهم أشد عوزاً إلى أن يستدلوا على هذا الانخفاض من أي ازدياد مفترض في الثروة والاستصلاح.

الفترة الثانية

ولكن مهما كان اختلاف آراء العلماء في تقدم سعر الفضة خلال [296] هذه الفترة الأولى، فهم مجمعون في شأنه خلال الفترة الثانية.

فمنذ حوالى العام ١٥٧٠ إلى حوالى العام ١٦٤٠، وخلال فترة دامت حوالى سبعين عاماً، اتخذت النسبة بين قيمة الفضة وقيمة الحنطة مساراً معاكساً تماماً. فقد غارت الفضة من حيث قيمتها الحقيقية، أو باتت تبادل بكمية أقل من العمل مما كانت تبادل به من قبل؛ وارتفعت الحنطة من حيث سعرها الاسمي، وبدلاً من أن يباع الكوارتر منها عادة بحوالى أونصتين من الفضة، أو حوالى عشرة شيلنغ من نقدنا الحالي، وصلت إلى أن يباع الكوارتر منها بحوالى ست وثماني أونصات من الفضة، أو حوالى أربعين شيلنغ من نقدنا الحالي.

يبدو أن اكتشاف مناجم أمريكا الغزيرة هو السبب الوحيد في هذا الانخفاض في قيمة الفضة بالقياس إلى الحنطة. والجميع يفسرون ذلك بالطريقة نفسها؛ ولم يثر أي جدل لا حول ما حدث ولا حول سببه. فمعظم أنحاء أوروبا كانت تتقدم خلال هذه الفترة

في الصناعة وفي استصلاح الأراضي، ولا بد أن الطلب على الفضة كان يتزايد تالياً. ولكن التزايد في العرض كان، في ما يبدو، قد فاق تزايد الطلب بحيث إن قيمة ذلك المعدن قد انخفضت انخفاضاً كبيراً. والجدير بالملاحظة أن اكتشاف مناجم أمريكا لم يخلف، في ما يبدو، أي أثر ملموس جداً في أسعار الأشياء في إنكلترا حتى العام ١٥٧٠؛ وإن كانت حتى مناجم بوتوزي قد اكتشفت قبل عشرين عاماً.

من العام ١٥٩٥ إلى العام ١٦٢٠ ضمناً، كان السعر الوسطي لكوارتر ذي تسعة باشل من أجود الحنطة في سوق وندسور، مثلما يظهر من سجلات إيتون كولدج £2 1s. 6 9/13d. والذي يتبين من هذا المبلغ بعد إهمال الكسور، وإسقاط مقدار التسع أي 4s. 7 1/3d أن سعر كوارتر ذي ثمانية باشل كان £1 16s 10 2/3d. والذي يتبين من هذا المبلغ أيضاً بعد إهمال الكسور، وإسقاط مقدار التسع، أي 4s. 1 1/9d، عن الفرق بين سعر أجود الحنطة وسعر الحنطة المتوسطة الجودة، أن سعر الحنطة المتوسطة الجودة كان حوالى £1 12s 8 8/9d، أي حوالى ست أونصات وثلث أونصة من الفضة.

من العام ١٦٢١ إلى العام ١٦٣٦ ضمناً كان السعر الوسطي للكمية نفسها من أجود الحنطة في السوق نفسه، على ما يتبين من السجلات نفسها £2 10s؛ فإذا أسقطنا [297] منه مقادير مماثلة لتلك التي أسقطناها من الحالة السابقة، تبين أن السعر الوسطي لكوارتر ذي ثمانية باشل من الحنطة المتوسطة الجودة كان £1 19s 6d، أي حوالى سبع أونصات وثلثي أونصة من الفضة.

الفترة الثالثة

بين العامين ١٦٣٠ و١٦٤٠، أو حوالى العام ١٦٣٦، راحت آثار اكتشاف مناجم أمريكا في تقليص قيمة الفضة تستكمل، ويبدو أن قيمة هذا المعدن، بالقياس إلى قيمة الحنطة، لم تنخفض قط إلى أدنى مما كانت عليه في ذلك الوقت. ويبدو أنها قد ارتفعت بعض الشيء في بحر القرن الحالي، والأرجح أنها كانت قد بدأت في ذلك حتى من قبل أواخر القرن السابق.

من العام ١٦٣٧ إلى العام ١٧٠٠، وهي الأعوام الأربعة والستين الأخيرة من القرن الماضي، كان السعر الوسطي لكوارتر ذي تسعة باشل من أجود الحنطة في سوق وندسور يبلغ، على ما يتبين من السجلات نفسها، £2 11s 0 1/3d، أي أنه ازداد بما قيمته 1s 0 1/3d عما كان عليه خلال السنوات الست عشرة السابقة. ولكن في أثناء السنين الأربع والستين السابقة تلك، حدث حادثان لا بد أنهما تسببا بندرة في الحنطة أشد بكثير مما قد يتسبب به تعاقب الفصول، ومن شأن هذه الندرة أن تفسِّر إذاً، ومن دون افتراض أي انخفاض إضافي في قيمة الفضة، تفسيراً وافياً هذا الارتفاع الطفيف جداً في سعرها.

الحادث الأول من هذين الحادثين كان الحرب الأهلية التي، إذ عوّقت الفلاحة وعرقلت التجارة، رفعت في الأرجح سعر الحنطة إلى أعلى مما قد يتسبب به تعاقب الفصول. ولا بد أنها قد خلّفت هذا الأثر بدرجات متفاوتة في كافة أسواق المملكة على اختلافها، ولا سيما في تلك الواقعة في جوار لندن، التي كانت تستدعي التزود من أبعد المسافات. ولذا، ففي العام ١٦٤٨، فإن سعر أجود

الحنطة في سوق وندسور يظهر أن سعر الكوارتر ذي التسعة باشل كان استناداً إلى السجلات نفسها 4£ 5s، وأن سعره في العام ١٦٤٩ كان 4£ مبلغ الزيادة في هاتين السنتين يفوق 2£ 10s (وهو السعر الوسطي للسنوات الست عشرة السابقة على سنة ١٦٣٧) هو 3£ 5s؛ فإذا ما قسمناه على السنين الأربع والستين الأخيرة من القرن الماضي فمن شأنه أن يفسر وحده تقريباً هذا الارتفاع الطفيف في السعر الذي يبدو أنه حدث [298] في أثنائها. ولكن هذه الأسعار، وإن كانت العليا، فهي ليست الأسعار العليا الوحيدة التي تسببت بها الحروب الأهلية.

الحادث الثاني كان المنحة الحكومية التي منحت سنة ١٦٨٨ على تصدير الحنطة. وقد اعتقد الكثيرون أن المنحة إذ شجعت الفلاحة ربما تسببت على مدار السنين الطويل بمزيد من الوفرة، ورخص أكثر في الحنطة في الأسواق الداخلية، مما كان من شأنه أن لا يحدث هناك لولاها. أما إلى أي مدى كان من شأن المنحة أن تخلّف هذا الأثر في أي وقت من الأوقات، فأمر سوف أتطرق إليه لاحقاً؛ إلا أنني سأكتفي الآن بملاحظة أنه لم يكن لها متسع من الوقت بين العامين ١٦٨٨ و١٧٠٠ لأن تولّد أثراً كهذا. ولا بد أن تأثيرها الوحيد خلال تلك الفترة القصيرة إنما كان رفع السعر في السوق الداخلي، وذلك عبر تشجيع تصدير فائض المحصول من كل سنة، ومنع وفرة السنة من تعويض ندرة السنة التي تليها. ومن المرجح أن الندرة التي سادت إنكلترا من العام ١٦٩٣ إلى ١٦٩٩ ضمناً، وإن كانت تعزى أساساً وبلا شك إلى رداءة المواسم، وانتشارها لذلك عبر قسم لا يستهان به من أوروبا، من المرجح إذاً

أنها قد تأثرت إلى حد ما بالمنحة. ولذلك، فقد حظر المضي في تصدير الحنطة مدة تسعة أشهر.

وقد حدث حادث ثالث في سياق الفترة نفسها، وهو وإن لم يكن من شأنه أن يتسبب بندرة الحنطة، ولا ربما بأية زيادة في الكمية الحقيقية للفضة التي كانت تدفع ثمناً لها، غير أنه قد تسبب حتماً بشيء من الزيادة في المبلغ الاسمي. وهذا الحادث هو الانحطاط الكبير في قيمة النقود الفضية جراء الحت والقرض. وقد بدأ هذا الشر في عهد الملك تشارلز الثاني واستمر يتزايد حتى العام ١٦٩٥؛ يوم باتت النقود الفضية المتداولة أدنى بنسبة وسطية تقارب خمسة وعشرين بالمئة من قيمتها المعيارية، على ما يخبرنا به السيد لوندس. غير أن المبلغ الاسمي الذي يشكل سعر السوق لكل سلعة ينتظم بالضرورة، لا بكمية الفضة التي يجب أن يحتوي عليها وفقاً للمعيار، بل بكمية الفضة التي يحتوي عليها فعلاً بحسب التجربة. ولذلك فإن هذا المبلغ الاسمي يكون أعلى بالضرورة عندما يكون النقد منحطاً جراء الحت والقرض مما يكون عندما يكون النقد قريباً من قيمته المعيارية. [299]

في سياق القرن الحالي، لم يتدنَّ النقد الفضي في أي وقت من الأوقات إلى أدنى من وزنه المعياري مثلما قد تدنى حالياً. ولكن، وعلى الرغم من كونه ممسوحاً جداً، فإن قيمته قد حفظت بقيمة النقد الذهبي الذي يبادل به. فمع أن النقد الذهبي كان قبل إعادة السك ممسوحاً أيضاً، فقد كان أفضل حالاً من النقد الفضي. أما في العام ١٦٩٥، فعلى الضد من ذلك، لم تكن قيمة النقد الفضي مصانة بقيمة النقد الذهبي؛ فالجنيه كان يومها يصرف بثلاثين

شيلنغ من النقود الفضية المتآكلة والمقروضة. سعر الفضة المسبوكة، قبل إعادة السك الأخيرة، كان قلما يزيد على خمسة شيلنغ وسبعة بنس الأونصة، أي ما لا يزيد إلا بمقدار خمسة بنس عن السعر الاسمي. ولذلك، فحتى من قبل إعادة سك الذهب الأخيرة، لم يكن من المفترض في كلا النقود الذهبية والفضية أن تكون أدنى من ثمانية بالمئة من قيمتها المعيارية إذا ما قورنت بالفضة المسبوكة. وعلى الضد من ذلك، فقد كان يفترض فيها سنة ١٦٩٥ أن تكون أدنى من تلك القيمة بنسبة تزيد على خمسة وعشرين بالمئة. ولكن في بداية القرن الحالي، أي عقب الفراغ من إعادة السك التي تمت في عهد الملك وليام، كان معظم النقود الفضية المتداولة أقرب، في أرجح الظن، إلى وزنها المعياري مما هو اليوم. وفي سياق القرن الحالي أيضاً لم تقع أية نكبة عظيمة عامة، كالحرب الأهلية، من شأنها أن تصرف دواعي الناس عن الفلاحة، أو أن تعرقل التجارة الداخلية في البلد. ومع أنه من شأن المنحة الحكومية، التي حدثت في القسم الأكبر من هذا القرن، أن ترفع دائماً سعر الحنطة بعض الشيء فوق ما كان سيقيض له أن يكون عليه في الحال الحاضرة للفلاحة، غير أنه لما كانت المنحة هذه قد أتيح لها خلال هذا القرن الزمن الكامل لتولّد كافة الآثار الطيبة التي تنسب إليها عادة، من تشجيع للفلاحة وعبرها زيادة كمية الحنطة في السوق الداخلية، فمن الجائز للمرء استناداً إلى مبادئ النظام التي سأتطرق إليها لاحقاً، أن يفترض أنها قد فعلت شيئاً ما من شأنه أن يخفض سعر هذه السلعة من وجه، وأن يرفعه من وجه آخر. وثمة كثير ممن يفترضون أنها قد فعلت أكثر من ذلك. ففي السنين الأربع والستين

الأولى من هذا القرن كان السعر الوسطي للكوارتر ذي التسعة باشل من أجود الحنطة في سوق وندسور، على ما يظهر من سجلات [300] إيتون كولدج، يبلغ .£2 0s 9/32d وهو قرابة عشرة شيلنغ وستة بنس، أي أرخص بنسبة تزيد على خمسة وعشرين بالمئة مما كان عليه في السنين الأربع والستين الأخيرة من القرن الماضي؛ وأرخص بحوالى 9s 6d مما كان خلال السنوات الست عشرة التي سبقت العام ١٦٣٦، يوم كان من الجائز الافتراض بأن اكتشاف مناجم أمريكا الغزيرة قد ولدت تأثيرها الكامل؛ وأرخص بحوالى شيلنغ واحد مما كان في السنين الست والعشرين التي سبقت العام ١٦٢٠، أي قبل أن يكون من الجائز الافتراض بأن هذا الاكتشاف قد ولد تأثيره الكامل. واعتماداً على هذه الرواية، يتبيّن أن السعر الوسطي للحنطة المتوسطة الجودة، خلال تلك السنين الأربع والستين الأولى من القرن الحالي كان حوالى اثنين وثلاثين شيلنغ للكوارتر ذي الثمانية باشل.

ولذا، يبدو أن سعر الفضة قد ارتفع بعض الشيء بالقياس إلى سعر الحنطة في أثناء القرن الحالي، والأرجح أنه بدأ في الارتفاع منذ زمن ما سابق لنهاية القرن الماضي.

في العام ١٦٨٧، كان سعر الكوارتر ذي التسعة باشل من أجود الحنطة في سوق وندسور £1 5s 2d، وهو السعر الأدنى الذي وصل إليه منذ العام ١٥٩٥.

في العام ١٦٨٨، قدر السيد غريغور كينغ، وهو رجل مشهور بمعرفته في هذه الشؤون، أن السعر الوسطي للحنطة في سنوات الوفرة المعتدلة عند المستنبِت grower هو 3s 6d للباشل، أي ثمانية

وعشرين شيلنغ للكوارتر. وسعر المستنبِت في ما أفهم هو ما يسمى أحياناً بالسعر التعاقدي contract، أو السعر الذي يتعاقد عليه المزارع مع تاجر جملة لعدد معين من السنوات بتقديم كمية محددة من الحنطة. ولما كان هذا النوع من العقود يوفّر على المزارع كلفة وعناء تسويق محاصيله، فإن السعر التعاقدي أدنى إجمالاً مما يفترض أنه سعر السوق الوسطي. وقد قدر السيد كينغ أن ثمانية وعشرين شيلنغ للكوارتر في ذلك الوقت هو السعر التعاقدي المعتاد في سنوات الوفرة المعتدلة. وقد كان هذا هو السعر التعاقدي في كل السنين المعتادة، على ما أكِّد لي، قبل الندرة التي خلفها التوالي الأخير للمواسم الرديئة.

في العام ١٦٨٨ قدمت المنحة البرلمانية على تصدير الذرة. فقد شعر النخبة الريفيون، الذين كانوا لا يزالون يشكلون قسماً من المجلس التشريعي أكبر مما يشكلونه اليوم، أن السعر النقدي للحنطة كان يتدنى. وكانت المنحة مخرجاً لرفع سعرها بطريقة اصطناعية إلى [301] السعر المرتفع الذي كان لها في أيام الملكين تشارلز الأول وتشارلز الثاني. ولذلك، فقد قيض لها أن تستمر حتى صار سعر الكوارتر من الحنطة ثمانية وأربعين شيلنغ، أي أغلى بعشرين شيلنغ، أو بخمسة أسباع، مما كان السيد كينغ قدر به سعر المستنبِت في أيام الوفرة المعتدلة. ولئن كانت حساباته تستحق أي جزء من الشهرة العامة جداً التي نالتها، فإن سعر ثمانية وأربعين شيلنغ للكوارتر لم يكن، لولا شيء كإجراء المنحة، من الأسعار التي من شأنها أن تكون متوقعة في ذلك الزمن، إلا في سنوات الندرة الخارجة عن المألوف. ولكن حكومة الملك وليام لم تكن قد

استقرت تماماً بعد. ولم تكن في وضع يمكنها من رفض أي شيء للنخبة الريفيين، الذين كانت تلتمس منهم في ذلك الوقت تحديداً أول إجراء لضريبة الأرض السنوية.

ولذلك، فإن قيمة الفضة بالقياس إلى الحنطة كانت قد ارتفعت في أرجح الظن بعض الشيء قبل نهاية القرن الماضي؛ ويبدو أنها ظلت على ذلك خلال معظم القرن الحالي؛ وإن كان مفعول المنحة الحتمي قد عوّق ولا شك هذا الارتفاع عن أن يكون محسوساً بقدر ما كان من شأنه أن يكون في الحال الحاضرة للحراثة والفلاحة.

فلما كانت المنحة تتسبب، في سنوات الوفرة، بتصدير فائق للعادة فقد كانت ترفع بالضرورة أسعار الحنطة إلى ما هو أعلى مما كان من شأنها أن تكون عليه في تلك السنوات. ولذلك كان الهدف المعلن لإجراء المنحة تشجيع الفلاحة عبر الإبقاء على سعر الحنطة مرتفعاً حتى في أغزر السنين محصولاً.

والواقع أن المنحة كانت تعلّق إجمالاً في سنوات الندرة العظيمة. ولكن، لا بد أنها كانت تخلّف بعض الأثر حتى في أسعار الكثير من تلك السنوات. ولا بد أنها كثيراً ما كانت تمنع وفرة إحدى السنوات من التعويض عن ندرة سنة أخرى، جراء التصدير الفائق الذي كانت تسببه في سنوات الوفرة.

فالمنحة في سنوات الوفرة كما في سنوات الندرة ترفع إذاً سعر الحنطة إلى أعلى من السعر الذي كان من شأنها أن تكون عليه في الحال الحاضرة للفلاحة. ولذلك، فلئن كان السعر الوسطي في أثناء السنين الأربع والستين الأولى من القرن الحالي أدنى منه في السنين الأربع والستين الأخيرة من القرن الماضي، فالأولى أن يكون، في

حال الفلاحة ذاتها ، أدنى بكثير لولا إجراء المنحة.

ولكن من الجائز لقائل أن يقول إن حال الفلاحة ما كان ليكون على ما هو عليه لولا المنحة. أما ما كانت آثار **[302]** هذا الإجراء في زراعة البلد، فأمر سوف أجتهد في تفسيره لاحقاً، عندما أصل إلى البحث في المنح تخصيصاً. وسأكتفي الآن بملاحظة أن هذا الارتفاع في قيمة الفضة، بالقياس إلى الحنطة، لم يكن يختص بإنكلترا. فقد أشار ثلاثة مراقبين مشهود لهم بالوفاء، والاجتهاد، والإتقان، ممن يعتنون بجمع أسعار الحنطة، وهم السيد ديبري دي سانت مور، والسيد مسانس، ومؤلف كتاب «محاولة في تنظيم الحبوب»، إلى أن ذلك قد حدث في فرنسا خلال الفترة نفسها، وبالنسبة نفسها تقريباً أيضاً. ولكن تصدير الحبوب في فرنسا كان محظوراً بالقانون حتى العام ١٧٦٤؛ ومن الصعب أن يفترض المرء أن ما حدث من انخفاض متقارب في السعر في أحد البلدين بالرغم من هذا الحظر، ينبغي أن ينسب في البلد الآخر إلى التشجيع المفرط للتصدير.

ربما كان من الأليق أن يعتبر هذا التفاوت في السعر النقدي الوسطي للحنطة معلولاً لارتفاع تدريجي ما في القيمة الحقيقية للفضة في الأسواق الأوروبية، أكثر مما هو معلول لأي انخفاض في القيمة الوسطية الحقيقية للحنطة. فالحنطة، على ما قد ألمحنا إليه آنفاً، مقياس للقيمة في فترات من الزمن قديمة جداً أدق من الفضة، أو حتى من أية سلعة أخرى. ويوم ارتفع سعر الحنطة إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف سعرها النقدي، بعد اكتشاف مناجم أمريكا الغزيرة، لم ينسب هذا التغير إلى أي ارتفاع في القيمة الحقيقية

للحنطة، بل إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للفضة. ولذلك، فلئن انخفض السعر النقدي الوسطي للحنطة، خلال السنين الاربع والستين الأولى من القرن الحالي، انخفاضاً ما إلى أدنى مما كان عليه خلال معظم القرن الماضي، ينبغي علينا أن نعزو، على النحو نفسه، هذا التغيّر إلى ارتفاع ما في القيمة الحقيقية للفضة في السوق الأوروبية، لا إلى أي انخفاض في القيمة الحقيقية للحنطة.

والحق أن السعر المرتفع للحنطة في أثناء هذه السنوات العشر أو الاثنتي عشرة الماضية قد تسبب في ارتياب بأن القيمة الحقيقية للفضة ما تزال تنخفض في السوق الأوروبية. غير أن سعر الحنطة المرتفع هذا يبدو بوضوح أنه ناتج عن الرداءة المفرطة للمواسم، والأولى ألا يعتبر حادثاً دائماً بل عابراً وموقتاً. فالمواسم كانت رديئة وغير مؤاتية خلال هذه السنوات العشر أو الاثنتي عشرة الماضية في معظم أنحاء أوروبا؛ وقد زادت اضطرابات بولندا الندرة تفاقماً في كل تلك [303] البلدان التي كانت في سنوات الغلاء تتزود من تلك السوق. إن توالي سلسلة طويلة من المواسم الرديئة كهذه ليس حدثاً فريداً قط، وإن لم يكن من الحوادث الشائعة جداً؛ ولن يكون كل من استقصى تاريخ أسعار الحنطة في الأعصر الخالية في حيرة من أمره إذا أراد استذكار عدة أمثلة من النوع نفسه. فعشر سنوات من الندرة المفرطة الخارجة عن المألوف ليست، بعد هذا، أعجب من عشر سنوات من الوفرة الخارجة عن المألوف. فتدني سعر الحنطة من ١٧٤١ إلى ١٧٥٠ ضمناً، يمكن أن يقام في مقابل ارتفاع سعرها خلال هذه السنوات الثماني أو العشر. فمن العام ١٧٤١ إلى العام ١٧٥٠، كان السعر الوسطي لكوارتر ذي تسعة باشل من أجود

الحنطة في سوق وندسور، على ما يتبين من سجلات إيتون كولدج، لم يكن يتعدى £1 13s 9 4/5d ، أي أدنى من السعر الوسطي خلال السنين الأربع والستين الأولى من القرن الحالي بما يقارب 6s 3d ويتبين أن السعر الوسطي للكوارتر ذي الثمانية باشل من الحنطة المتوسطة النوعية لا يتعدى خلال هذه السنوات العشر، وقياساً على هذه السجلات، £1 6s 8d.

ولكن لا بد أن المنحة بين العامين ١٧٤١ و١٧٥٠ قد حالت دون انخفاض سعر الحنطة في السوق المحلية إلى المستوى الذي كان من شأنه أن يصل السعر إليه بصورة طبيعية. إذ يبدو من سجلات الجمارك أن الكمية المصدّرة من الحبوب بكل أنواعها، خلال هذه السنوات العشر، قد بلغت ثمانية ملايين وتسعة وعشرين ألفاً ومئة وستة وخمسين كوارتر وباشل واحد. والمنحة التي دفعت لقاء ذلك بلغت £1,514,962 17s 4 1/2d. واعتماداً على ذلك لاحظ السيد بلهام، الذي كان سنة ١٧٤٩ رئيساً للوزراء أمام مجلس العموم أنه قد دفع خلال السنوات الثلاث السابقة مبلغاً مفرطاً جداً منحة لتصدير الحنطة. وقد كان لديه مسوغ جيد للإدلاء بهذه الملاحظة، وكان لديه مسوغ أفضل لو أنه قام بمثلها في السنة اللاحقة. ففي تلك السنة وحدها وصلت قيمة المنحة إلى ما لا يقل عن £324,176 10s 6d.[٢] ومن غير الضروري أن نلاحظ إلى أي مدى كان من شأن هذا التصدير القسري أن يرفع سعر الحنطة إلى أعلى مما كان سيكون عليه في غير هذه الحال في السوق المحلية.

---

(٢) أنظر Tracts on the Corn Trade.

ويجد القارئ، في آخر الجداول الملحقة بهذا الفصل، الحساب الخاص بهذه السنوات العشر منفصلاً عن الباقي. ويجد هناك أيضاً الحساب الخاص بالسنوات العشر السابقة عليها والتي يقع متوسطها في موقع أدنى، وإن لم يكن أدنى بكثير، من المتوسط العام للسنوات الأربع والستين [304] الأولى من القرن. غير أن سنة ١٧٤٠ كانت سنة ندرة خارجة عن المألوف. هذه السنون العشرون السابقة على سنة ١٧٥٠ قد تقام في مقابل السنين العشرين السابقة على سنة ١٧٧٠. فكما أن سعر الأوائل كان أدنى بكثير من المتوسط العام للقرن، على الرغم من اعتراض سنة أو اثنتين من الغلاء؛ كذلك كانت الثواني أعلى بكثير منه، على الرغم من اعتراض سنة أو اثنتين من الرخص، كسنة ١٧٥٩ مثلاً. ولو لم تكن الأوائل أدنى من المتوسط العام إلى ذلك الحد، كما كانت الثواني أعلى منه بالنسبة نفسها، إذاً لكان علينا أن نعزو ذلك إلى المنحة. وقد كان التفاوت مفاجئاً بوضوح إلى حد لم يعد من الممكن أن يعزى إلى أي تغير في قيمة الفضة، الذي يظل دائماً بطيئاً وتدريجياً. والسمة المفاجئة للمعلول لا يمكن أن تفسر إلا بعلّة تستطيع العمل بصورة مفاجئة، ألا وهي التفاوت الطارئ في المواسم.

لقد ارتفع السعر النقدي للعمل في بريطانيا العظمى فعلاً على مر القرن الحالي. غير أن هذا يبدو ناشئاً لا عن أي انخفاض في قيمة الفضة في السوق الأوروبية، بقدر ما هو ناشئ عن زيادة الطلب على العمل في بريطانيا العظمى، الناشئ بدوره عن الازدهار العظيم وشبه الكلي للبلد. أما في فرنسا، وهي بلد ليس مزدهراً

تماماً، فقد لوحظ أن السعر النقدي للعمل قد انخفض تدريجياً مع انخفاض السعر النقدي الوسطي للحنطة، منذ أواسط القرن الماضي. فأجور العمل اليومي العادي في القرن الماضي والحالي ما زالت، في ما يقال، مستمرة بانتظام حوالى جزء من عشرين من السعر الوسطي لسبتيير septier الدقيق، وهو مكيال يحتوي على كمية تزيد قليلاً على أربعة باشل من مكاييل ونتشستر. فالجزاء الحقيقي للعمل، على ما قد تبين سابقاً، أي الكميات الحقيقية من ضروريات الحياة ومكملاتها الممنوحة للعامل، قد ازدادت كثيراً على توالي أعوام القرن الحالي. ويبدو أن الارتفاع في سعره النقدي كان ناشئاً لا عن أي انخفاض في قيمة الفضة في سوق أوروبا بعامة، بل عن الارتفاع في القيمة الحقيقية للعمل في السوق المخصوصة لبريطانيا العظمى، وذلك جراء الظروف الفريدة المؤاتية السائدة في هذا البلد.

كان من شأن الفضة أن تظل تباع بالسعر السابق، أو بسعر ليس أدنى بكثير من السعر السابق، بعد فترة من الزمن على اكتشاف أمريكا. وكان من شأن أرباح تشغيل المناجم أن تكون كبيرة جداً، وأعلى بكثير من نسبتها الطبيعية. وكان من شأن الذين يستوردون [305] هذا المعدن إلى أوروبا، أن يكتشفوا سريعاً أن مجموع الاستيراد السنوي لا يمكن أن يصرّف بهذا السعر المرتفع. وكان من الطبيعي أن تبادل الفضة بكمية من السلع متناقصة تدريجياً. ومن شأن سعرها أن ينخفض تدريجياً حتى يصل إلى سعرها الطبيعي، أو إلى ما هو كاف ليسدد، حسب الأسعار الطبيعية، أجور العمل وأرباح رأس المال، وريع الأرض التي لا بد من أن تسدد كي

تحمل الفضة من المنجم إلى السوق. وفي معظم مناجم فضة البيرو تأكل ضريبة ملك إسبانيا، التي تبلغ عُشرَ الناتج الخام، كامل ريع الأرض، على ما قد سبقت الإشارة إليه. كانت هذه الضريبة تصل أصلاً إلى نصف الناتج الخام؛ ثم سرعان ما هبطت إلى الثلث ثم إلى الخمس، ومن بعد ذلك إلى العشر، وهي النسبة التي استقرت عليها وما تزال. وفي معظم مناجم البيرو، هذا هو كل ما يتبقى، فيما يبدو، بعد تعويض رأس مال متعهد العمل، مع أرباحه المعتادة، ويبدو أنه من المتعارف أن هذه الأرباح، التي كانت في ما مضى مرتفعة جداً، قد وصلت اليوم إلى أدنى حد يتلاءم مع القيام بهذه الأعمال.

وقد تقلصت ضريبة ملك إسبانيا إلى خمس الفضة المسجلة سنة ١٥٠٤[٣]، أي قبل مئة وأربعين من سنة ١٥٤٥، تاريخ اكتشاف مناجم بوتوزي. في سياق التسعين سنة، أي قبل سنة ١٦٣٦ استنفدت هذه المناجم، وهي الأغزر في أمريكا كلها، الوقت الكافي لإنتاج مفعولها الكامل، أو تقليص قيمة الفضة في السوق الأوروبية إلى أدنى ما يمكن أن تنحدر إليه، بينما استمرت في دفع هذه الضريبة لملك إسبانيا. تسعين سنة زمن كاف لإعادة أية سلعة غير محتكرة إلى سعرها الطبيعي أو إلى السعر الأدنى الذي تظل تباع فيه لفترة متصلة غير قصيرة من الزمن، مع دفع ضريبة خاصة.

كان من الجائز أن يهبط سعر الفضة في السوق الأوروبية إلى

(٣) Solorzano, vol. II.

أدنى من هذا، كما كان من الجائز أن تنخفض الضريبة عليه لا إلى العشر فحسب، كما في سنة ١٧٣٦، بل إلى جزء من عشرين، أو التخلي عن تشغيل معظم المناجم الأمريكية التي تشغّل الآن. والأرجح أن الطلب المتزايد على الفضة أو التوسّع التدريجي للسوق التي يباع فيها ناتج مناجم فضة أمريكا **[306]** هو السبب الذي حال دون حدوث ذلك، والذي ربما أدى لا إلى إبقاء قيمة الفضة مرتفعة في السوق الأوروبية فحسب، بل إلى زيادتها قليلاً عما كانت عليه في أواسط القرن الماضي.

من أوائل اكتشاف أمريكا اتسعت السوق أمام ما تنتجه مناجمها من الفضة اتساعاً تدريجياً كبيراً.

أولاً، اتسعت سوق أوروبا اتساعاً تدريجياً. منذ اكتشاف أمريكا ازداد تقدّم القسم الأكبر من أوروبا ازدياداً كبيراً. فقد تقدمت كل من إنكلترا، وهولندا، وفرنسا، وألمانيا؛ وحتى السويد والدنمارك، وروسيا، تقدماً كبيراً في الزراعة والصنائع. ويبدو أن إيطاليا لم تتقهقر. ويبدو أنها قد تعافت قليلاً منذ ذلك الوقت. والمعتقد أن إسبانيا والبرتغال قد تقهقرتا. غير أن البرتغال هي مجرد قسم صغير من أوروبا، ولعل تقهقر إسبانيا ليس كبيراً بقدر ما يتصور البعض إجمالاً. ففي بداية القرن السادس عشر كانت إسبانيا بلداً فقيراً جداً، حتى بالمقارنة مع فرنسا التي تقدمت كثيراً منذ ذلك التاريخ. وتلك كانت ملاحظة الإمبراطور تشارلز الخامس الذي كان كثير الترحال بين البلدين، بأن كل شيء متوافر في فرنسا، وأن كل شيء مفتقد في إسبانيا. لا بد أن تزايد إنتاج الزراعة والصنائع في أوروبا قد استلزم حتماً تزايداً تدريجياً في كمية النقود الفضية ليتم تداوله؛

ولا بد أن تزايد عدد الأثرياء قد استلزم تزايداً مشابهاً في كمية أطباقهم وسواها من الزخارف الفضية.

ثانياً، أمريكا نفسها سوق جديدة لنتاج مناجمها الخاصة من الفضة؛ كما أن تقدمها في الزراعة، والصناعة، والسكان، كان أسرع بكثير من تقدم أكثر بلدان أوروبا ازدهاراً، ولا بد لطلبها على الفضة من أن يتزايد بسرعة أكبر. المستعمرات البريطانية هي نفسها سوق جديدة تستلزم لجهة النقود ولجهة الأطباق عرضاً متعاظماً باستمرار للفضة على امتداد قارة لم يكن فيها أي طلب عليها من قبل قط. ومعظم المستعمرات الإسبانية والبرتغالية أيضاً كانت أسواقاً جديدة. غرانادا الجديدة، ويوكاتان، والباراغواي، والبرازيل، كانت تقطنها، قبل اكتشاف الأوروبيين لها، أمم متوحشة لم تكن تعرف الفنون ولا الزراعة. وقد أدخلت درجة لا يستهان بها من هذين كليهما إلى هذه البلدان كلها. حتى المكسيك والبيرو، وإن لم يكن من الممكن اعتبارهما سوقين جديدتين كلياً، فهما سوقان كبريان أكثر مما كانتا من قبل. وبعد كل الحكايات العجيبة التي نشرت عن الحال الرائعة التي كان عليها هذان البلدان في الأزمنة القديمة، فإن من يقرأ، بأي قدر من البصيرة والروية، تاريخ اكتشافهما وفتحهما، يميز بوضوح أن سكانهما كانوا أجهل في الفنون، والزراعة، والتجارة من الترتار في أوكرانيا حالياً. والبيروفيون أنفسهم، وهم الأمة الأكثر تحضراً من الأمة الأخرى، وإن كانوا يستخدمون الذهب والفضة للزينة، كانوا لا يعرفون أي شكل من أشكال النقود المسكوكة. وكانت تجارتهم كلها تتم عبر المقايضة، ولم يكد يوجد عندهم أي تقسيم للعمل. والذين كانوا يستنبتون الأرض كانوا

مجبرين على بناء منازلهم الخاصة، وعلى صنع أثاث منازلهم، وملابسهم، وأحذيتهم، وأدواتهم الزراعية. ويقال إن العمال المهرة القلائل منهم كانوا يتلقون الإعالة من حامل السيادة، والنبلاء، والكهنة، ولعلهم كانوا بمثابة الخدم أوالعبيد. ولم تقدم كل الفنون القديمة في المكسيك والبيرو صنعة واحدة لأوروبا. والجيوش الإسبانية، وإن لم تكد تتعدى الخمس مئة جندي، والتي كثيراً ما كانت لا تصل إلى نصف هذا العدد، كانت تجد صعوبة كبيرة في الحصول على مؤونتها في كل موضع. والعائلات التي يروى أن هذه العساكر قد أنشأتها في كل مكان وطئته تقريباً، وفي بلدان تصوًّر لنا على أنها عامرة جداً بالسكان وجيدة الزراعة، تثبت لنا إثباتاً كافياً أن رواية هذه الكثافة السكانية والزراعية أسطورية إلى حد بعيد. والمستعمرات الإسبانية تخضع لحكم أقل ملاءمة في الكثير من ملامحه للزراعة، والاستصلاح، والسكان، من حكم المستعمرات البريطانية. ومع ذلك، فالظاهر أنها تتقدم في هذه كلها تقدماً يفوق في سرعته أي بلد من بلدان أوروبا. فوفرة الأراضي ورخصها، مع خصوبة التربة وحسن المناخ، وهذا ظرف شائع ومشترك بين كافة المستعمرات الجديدة، إنما تشكل مزية عظيمة إلى حد أنها تعوض الكثير من عيوب الحكم المدني. وفريزييه، الذي زار البيرو سنة ١٧١٣ يصوّر ليما باعتبارها مأهولة [308] بحوالى خمسة وعشرين إلى ثمانية وعشرين ألف نسمة. أما أولوا الذي أقام في البلد نفسه بين سنتي ١٧٤٠ و١٧٤٦، فيروي أنها مأهولة بأكثر من خمسين ألفاً. والفرق في روايتيهما عن عدد سكان العديد من المدن الرئيسية في التشيلي والبيرو يقارب أن يكون نفسه؛ ولما لم يكن لدينا أي

سبب للشك في حسن اطلاع أي منهما على واقع الأحوال، فهذا يبيّن تزايداً لا يكاد ينقص في شيء عن تزايد المستعمرات الإنكليزية. ولذلك، فإن إمريكا سوق جديدة لإنتاج مناجمها الخاصة من الفضة التي لا بد للطلب عليها من أن يتزايد بسرعة تفوق سرعة نظيره في أكثر البلدان الأوروبية ازدهاراً.

ثالثاً، الهند الشرقية سوق أخرى لنتاج مناجم فضة أمريكا، وهي سوق لم تزل، منذ أوائل اكتشاف تلك المناجم، تأخذ كمية من الفضة متزايدة أكثر فأكثر. ومنذ ذلك الزمن، لم تزل التجارة الخارجية بين أمريكا والهند الشرقية، وهي تجارة تتم بوساطة سفن أكابولكو، لم تزل تتزايد باطراد، كما أن التعامل غير المباشر عبر أوروبا لم يزل يتزايد بنسبة أكبر من ذلك. فخلال القرن السادس عشر كان البرتغاليون هم الأوروبيين الوحيدين الذين يقيمون تجارة منتظمة مع الهند الشرقية. وفي السنوات الأخيرة من ذلك القرن بدأ الهولنديون يقتطعون حصة من هذا الاحتكار، حتى إنهم طردوهم من مستوطناتهم الرئيسية في الهند في غضون سنوات قلائل. خلال القسم الأكبر من القرن الماضي تقاسمت هاتان الأمتان معظم تجارة الهند الشرقية الخارجية؛ مع تزايد التجارة الخارجية التي يقوم بها الهولنديون بنسبة تتزايد أكثر من تناقص تجارة البرتغاليين. وقد قام الإنكليز والفرنسيون بشيء من التجارة الخارجية مع الهند في القرن الماضي، ولكنها ازدادت زيادة كبيرة في سياق القرن الحالي. التجارة الخارجية مع الهند الشرقية التي قام بها السويديون والدنماركيون بدأت في سياق القرن الحالي. حتى الموسكوبيون راحوا يتاجرون بانتظام اليوم مع الصين، عبر نوع من القوافل التي

تجتاز البر عبر سيبريا وترتاريا إلى بكين. فالتجارة الخارجية التي تقيمها كل هذه الأمم مع الهند الشرقية لم تزل تتزايد بصورة شبه مستمرة، باستثناء تجارة الفرنسيين التي قضي عليها أو كاد في الحرب الأخيرة. والاستهلاك المتزايد للسلع الهندية الشرقية في أوروبا، كبير فيما يبدو إلى حد أنه يتحمل تزايداً في استخدامها كلها. فالشاي مثلاً كان من العقاقير القليلة الاستعمال في [309] أوروبا قبل أواسط القرن الماضي. وفي الوقت الحالي فإن قيمة الشاي الذي تستورده الشركة الإنكليزية للهند الشرقية سنوياً لاستهلاك أبناء وطنها، تبلغ ينوف على المليون ونصف المليون؛ حتى هذا ليس بكاف؛ فأكثر من هذا بكثير يهرّب إلى بريطانيا عبر مرافئ هولندا، من غوتنبرغ في السويد، ومن ساحل فرنسا أيضاً، طالما ظلت الشركة الفرنسية للهند الشرقية مزدهرة. إن استهلاك البورسلان الصيني، وبهارات المولوكاس، وال piece goods من البنغال، وطُرَف أخرى عديدة لا تحصى، قد ازداد بنسبة تقارب أن تكون مماثلة. ولعل الحمولة الطنيّة (بالأطنان) لكل الشحنات الأوروبية المستخدمة في التجارة الخارجية مع الهند الشرقية، في أي وقت من الأوقات في القرن الماضي، لم تكن أكبر من حمولة الشركة الإنكليزية للهند الشرقية قبل التقليص الأخير لشحناتها.

غير أن قيمة المعادن النفيسة في الهند الشرقية، ولا سيما في الصين وهندوستان، يوم بدأ الأوروبيون في التجارة مع هذه البلدان، كانت أعلى بكثير مما هي في أوروبا؛ وهي لا تزال على هذه الحال. في بلدان الأرزّ، التي تثمر حقولها عادة موسمين في السنة وأحياناً ثلاثة مواسم، كل منها أغزر من أي موسم حنطة

معتاد، لا بد أن وفرة الغذاء أعظم بكثير منها في أي بلد مساوٍ لها من بلدان الحنطة. ولذلك فإن حاشية أي نبيل من نبلاء الصين أو هندوستان، تفوق، على اختلاف الروايات، من حيث العدد والأبهة، حاشية أغنى الرعايا في أوروبا. فغزارة كمية الغذاء المفرطة هذه نفسها، التي يتمتعون بالقدرة على بيعها، تمكنهم من بذل كمية من الغذاء أكبر لقاء كل تلك المنتجات الطريفة والنادرة التي توفرها الطبيعة بكميات قليلة جداً، كالمعادن النفيسة والأحجار الكريمة، وهي الموضع الأكبر لتنافس الأغنياء. ولذلك، فإن المناجم التي أمدّت السوق الهندية، وإن كانت غزيرة كتلك التي أمدت الأوروبيين، فمن الطبيعي أن تبادل هذه السلع بكمية من الغذاء أكبر في الهند منها في أوروبا. ولكن يبدو أن المناجم التي أمدت السوق الهندية بالمعادن النفيسة كانت [310] أقل غزارة بكثير وتلك التي أمدّتها بالحجارة الكريمة أغزر بكثير من المناجم التي أمدّت السوق الأوروبية. ولذلك، فإن من شأن المعادن النفيسة أن تبادل في الهند بكمية من الحجارة الكريمة أكبر بعض الشيء، وبكمية من الغذاء أكبر بكثير مما تبادل بها في أوروبا. ومن شأن السعر النقدي للألماس، وهو أعظم النوافل، أن يكون أدنى بعض الشيء، والسعر النقدي للغذاء، أول الضروريات، أدنى بكثير في هذا البلد مما هو في البلد الآخر. غير أن السعر الحقيقي للعمل، أي الكمية الحقيقية من ضروريات الحياة التي تعطى للعامل، على ما تمت الإشارة إليه آنفاً، يكون أدنى في الصين وهندوستان، السوقين الكبيرتين اللتين تنفق فيهما بضائع الهند، مما هو في معظم أنحاء أوروبا. ومن شأن أجور العامل أن تبتاع هناك كمية من الغذاء أقل؛

ولما كان السعر النقدي للغذاء أدنى بكثير في الهند منه في أوروبا، فإن السعر النقدي للعمل أدنى هناك لسببين؛ أولاً، بسبب قلة كمية الغذاء التي يبتاعها، وثانياً، بسبب تدني سعر هذا الغذاء. ولكن في البلدان المساوية لها في الفن والكد، يكون السعر النقدي للقسم الأكبر من الصنائع اليدوية متقايساً مع السعر النقدي للعمل؛ علماً بأن الصين وهندوستان، وإن كانتا أدنى مرتبة في فنون الصنائع والكد من أوروبا، ليستا أدنى كثيراً من أية منطقة من أوروبا. ولذلك، فإن السعر النقدي للقسم الأكبر من الصنائع اليدوية يكون أدنى بكثير في هاتين الإمبراطوريتين الكبيرتين مما هو في أي مكان من أوروبا. وتزيد كلفة النقل البري في معظم أنحاء أوروبا أيضاً السعر الحقيقي والسعر الاسمي لمعظم المصنوعات. فجلب المواد الأولية يستلزم مزيداً من العمل، ومزيداً من النقود تالياً، لحمل المصنوعات الناجزة إلى السوق. أما في الصين وهندوستان، فإن سعة الملاحة الداخلية وتنوعها توفران معظم هذا العمل، وهذه النقود تالياً، وتقلص أكثر السعر الحقيقي والاسمي لمعظم مصنوعاتهم. ولهذه الأسباب كلها نجد أن المعادن النفيسة كانت ولم تزل سلعة مربحة جداً إذا ما حملت من أوروبا إلى الهند. ولا تكاد توجد أية سلعة تباع بسعر أربح هناك؛ أو أن تشتري أو تتحكم بكمية من العمل والسلع أكبر في الهند، مع الأخذ في الاعتبار كمية العمل والسلع التي تدخل في كلفتها في أوروبا. ونقل الفضة إليها [311] مربح أيضاً أكثر من نقل الذهب؛ وذلك لأن النسبة بين الفضة الخالصة والذهب الخالص في الصين، ومعظم الأسواق الأخرى في الهند، هي كنسبة عشرة إلى واحد، أو في أحسن

الأحوال كنسبة اثني عشر إلى واحد؛ بينما النسبة في أوروبا هي كنسبة أربعة عشر أو خمسة عشر إلى واحد. ففي الصين ومعظم الأسواق الأخرى في الهند، عشر أونصات، أو في الحال القصوى اثنتا عشرة أونصة من الفضة تشتري أونصة من الذهب: أما في أوروبا فشراؤها يستلزم بين أربع عشرة وخمس عشرة أونصة. ولذلك كانت الفضة إجمالاً من أثمن البضائع التي تشحن في حمولات معظم السفن الأوروبية التي تبحر إلى الهند. وهي أثمن البضائع التي تحملها سفن أكابولكو إلى مانيلا. وهكذا يبدو أن فضة القارة الجديدة قد أضحت بهذه الطريقة من أهم السلع التي تقوم عليها التجارة بين طرفي القارة القديمة، وهي التي بواسطتها، وإلى حد بعيد، تتصل أطراف العالم القصية تلك أحدها بالآخر.

لا بد لكمية الفضة المحمولة سنوياً من المناجم لإمداد سوق واسع الامتداد كهذا، من ألا تكون كافية لتحمل هذه الزيادة المستمرة في النقد والأطباق المطلوبة في كل البلدان المزدهرة فحسب، بل وأن تعوض هدر الفضة واستهلاكها المستمرين والحاصلين في كافة البلدان التي يستعمل فيها هذا المعدن.

والاستهلاك المستمر للمعادن النفيسة في النقود عبر الحت، وفي الأطباق عبر الحت والتنظيف، ملموس جداً، وهو في السلع الواسعة الاستعمال جداً يستلزم بمفرده عرضاً سنوياً كبيراً جداً. غير أن استهلاك هذه المعادن في بعض الصنائع المخصوصة، وإن لم يكن أكبر في جملته من هذا الاستهلاك التدريجي، فهو ملموس أكثر لأنه أسرع بكثير. ففي مشاغل برمنغهام وحدها تبلغ كمية الذهب والفضة المستعملة سنوياً في التذهيب والتفضيض، والتي لا

تعود تصلح قط للظهور بمظهر هذين المعدنين، أكثر من خمسين ألف باوند استرليني. ويمكننا من هنا أن نكوّن فكرة ما عما يمكن أن تكون عليه كمية الاستهلاك السنوي من عِظَم في سائر أنحاء العالم، سواء في المشاغل المشابهة لمشاغل برمنغهام، أو في الأشرطة التزيينية، والتطريز، والمصوغات الذهبية والفضية، وتذهيب الكتب، والأثاث، إلخ. ولا بد من أن كمية لا يستهان بها تضيّع سنوياً في نقل هذين المعدنين من موضع إلى آخر بحراً **[312]** وبرّاً. فضلاً عن ذلك، فإن من شأن العادة المنتشرة في معظم حكومات آسيا، بإخفاء الكنوز في أحشاء الأرض، بحيث يموت سرُّها إجمالاً بموت الشخص الذي قام بعملية الإخفاء، أن تتسبب بفقدان كمية أكبر.

تبلغ كمية الذهب والفضة المستوردة إلى كاديز وليشبونه (والتي تشتمل لا على ما يندرج في السجل، بل ويفترض أنه يأتي بالتهريب)، واستناداً إلى أفضل الروايات، حوالى ستة ملايين استرليني سنوياً.

واستناداً إلى السيد ميغنز(٤) فإن استيراد المعادن النفيسة السنوي إلى إسبانيا، بمتوسط ست سنوات، أي من ١٧٤٨ إلى ١٧٥٣ ضمناً؛ وإلى البرتغال، بمتوسط سبع سنوات، أي من ١٧٤٧ إلى ١٧٥٣ ضمناً، وصل إلى زنة ١,١٠١,١٠٧ باوند من الفضة؛ وزنة

---

(٤) ملحق بكتاب (التاجر العالمي) .Universal Merchant, pp. 15 and 16 ولم يطبع هذا الملحق حتى العام ١٧٥٦، أي بعد ثلاث سنوات من نشر الكتاب، الذي لم تصدر منه طبعة ثانية. ولذلك لا يوجد الملحق إلا في نسخ قليلة: وهو يصحح أخطاء جمة في الكتاب.

٤٩,٩٤٠ باوند من الذهب. وتصل قيمة الفضة بسعر اثنين وستين شيلنغ الباوند Troy، إلى £3,413,431 10s استرليني. وتصل قيمة الذهب بسعر أربعة وأربعين جنيه ونصف الباوند Troy، إلى £2,333,446 14s استرليني. وتصل قيمة الاثنين إلى £5,746,878 4s استرليني. وهو يؤكد لنا أن حساب ما قد تم استيراده تحت السجل دقيق. وهو يقدم لنا تفاصيل الأماكن المخصوصة التي حمل منها الذهب والفضة، والكمية المخصوصة التي وفرها كل من المعدنين وفق السجل. وهو يراعي أيضاً الكمية التي يفترض أنه قد تم تهريبها من كل منهما. والخبرة العظيمة التي امتاز بها هذا التاجر الحصيف تجعل رأيه ذا وزن لا يستهان به.

واستناداً إلى المؤلف البليغ، والحسن الاطلاع أحياناً، الذي وضع كتاب "Philosophical and Political History of the Establishment of the Europeans in the two Indies" (التاريخ الفلسفي والسياسي لاستقرار الأوروبيين في الهندين)، فإن الاستيراد السنوي المسجل للذهب والفضة إلى إسبانيا، بمتوسط إحدى عشرة سنة، أي من ١٧٥٤ إلى ١٧٦٤ضمناً، بلغ ٣/٤ ١٣,٩٨٤,١٨٥ قرش من عشرة ريال. ولكن بالنظر إلى ما يمكن أن يكون قد تم تهريبه، فإن الاستيراد السنوي الكلي فيما يفترض، ربما وصل إلى سبعة عشر مليون قرش، وهي إذا ما احتسب القرش بِـ 4s. 6d تبلغ قيمتها £3,825,000 [313] استرليني. وهو يقدم أيضاً تفاصيل الأماكن المخصوصة التي حمل منها الذهب والفضة، والكميات المخصوصة التي وفرها كل من المعدنين وفق السجل. وهو يخبرنا أيضاً بأننا لو قيض لنا أن نحكم على كمية الذهب التي تستورد من

البرازيل إلى ليشبونه، اعتماداً على مبلغ الضريبة المدفوعة لملك البرتغال، التي يبدو أنها تساوي خمس المعدن المعياري، فقد نثمنها بثمانية عشر مليون كروزادو، أو خمسة وأربعين مليون ليرة فرنسية، قيمتها حوالى مليوني استرليني. ولكن، وبالنظر إلى ما يمكن أن يكون قد تم تهريبه، فقد يجوز لنا أن نضيف إلى المبلغ بأمان، على قوله، حوالى الثمن، أي £250,000 استرليني، بحيث إن المجموع العام يصل إلى £2,250,000 استرليني. لذلك، واعتماداً على هذه الرواية، فإن كامل قيمة ما يستورد إلى إسبانيا والبرتغال سنوياً من كلا المعدنين النفيسين يصل إلى حوالى £6,075,000 استرليني.

وتتفق عدة روايات موثقة، وإن كانت مخطوطة، في ما أكده لي البعض، على جعل هذا الاستيراد الكلي يصل إلى ما متوسطه حوالى ستة ملايين استرليني، أحياناً أكثر بقليل، وأحياناً أخرى أقل بقليل.

وبالفعل، فإن استيراد المعدنين النفيسين سنوياً إلى كاديز وليشبونه لا يساوي مجموع الانتاج السنوي كله لمناجم أمريكا. ويرسل قسم منه سنوياً عبر سفن أكابولكو إلى مانيلا؛ ويستعمل قسم آخر منه في تجارة التهريب التي تقوم بها المستعمرات الإسبانية مع مستعمرات بقية الأمم الأوروبية؛ ويبقى قسم ولا شك في البلد نفسه. علاوة على ذلك، فإن مناجم أمريكا ليست على الإطلاق مناجم الذهب والفضة الوحيدة في العالم. غير أنها الأغزر بلا جدال. ونتاج المناجم المعروفة الأخرى كلها لا يكاد، كما هو معروف، يذكر بالقياس إليها؛ كما أنه من المعروف أيضاً أن معظم إنتاجها يصدّر سنوياً إلى كاديز وليشبونه. غير أن استهلاك برمنغهام

وحدها، وبنسبة خمسين ألف باوند سنوياً، يساوي جزءاً من مئة وعشرين من هذا الاستيراد السنوي بنسبة ستة ملايين سنوياً. ولذلك، فإن الاستهلاك السنوي الكلي للذهب والفضة، في مختلف بلدان العالم التي يستعمل فيها هذا المعدنان، ربما كان يساوي تقريباً الانتاج السنوي الكلي. أما الباقي فربما كان لا يعدو كونه كافياً لتلبية الطلب المتزايد لكل البلدان المزدهرة. وهو ربما تناقص إلى [314] حد التقصير عن تلبية هذا الطلب بما يفضي إلى شيء من الارتفاع في أسعار هذين المعدنين في أوروبا.

إن كمية النحاس الأصفر والحديد التي تحمل سنوياً من المناجم إلى السوق أكبر بما لا يقاس من كمية الذهب والفضة. ومع ذلك، فنحن لا نتصور بناء على ذلك أنه من المتوقع لهذين المعدنين الخشنين أن يتكاثرا إلى حد يتجاوز الطلب، أو أن يصبحا أرخص فأرخص مع الأيام. فلِمَ كان علينا أن نتصور أن من شأن المعدنين النفيسين أن يتعرضا لذلك؟ والواقع أن المعادن الخشنة، وإن كانت أصلب فهي تعرض لاستعمالات أقسى، وهي لا تنال كبير عناية في الحفاظ عليها نظراً لأنها أدنى قيمة. غير أن المعدنين النفيسين ليسا خالدين بالضرورة أكثر من المعادن الخشنة، بل هما عرضة أيضاً لأن يضيّعا، ويهدرا، ويستهلكا بطرق متنوعة كثيرة.

إن سعر المعادن كلها، وإن كان عرضة لتغيرات بطيئة وتدريجية، يتبدل من سنة إلى سنة بدرجة أقل من سعر معظم محاصيل الأرض الخشنة؛ كما أن سعر المعدنين النفيسين أقل عرضة للتغيرات المفاجئة من سعر المعادن الخشنة. إن متانة المعادن هي الأساس لهذا الثبات الفائق في السعر. فالحنطة التي حملت إلى

السوق السنة الماضية تستهلك كلها أو تكاد قبل زمن طويل من نهاية هذه السنة. ولكن ربما كان ثمة قسم من الحديد الذي استخرج من المنجم منذ مئتي أو ثلاثمئة سنة لا يزال قيد الاستعمال، وربما كان لا يزال قيد الاستعمال أيضاً قسم من الذهب الذي استخرج منذ ألفين أو ثلاثة آلاف سنة. إن مختلف كميات الحنطة التي يجب أن تغذي الاستهلاك العالمي في سنوات مختلفة تظل دائماً شبه متقايسة مع محاصيل تلك السنوات. غير أن النسبة بين مختلف كميات الحديد التي قد تكون قيد الاستعمال في سنتين مختلفتين لن تتأثر إلا قليلاً بأي تغير طارئ في إنتاج مناجم الحديد خلال تلك السنتين؛ كما أن النسبة بين كميات الذهب تكون أقل تأثراً بأي فرق من هذا القبيل في إنتاج مناجم الذهب. ولذلك، فإن إنتاج القسم الأعظم من المناجم المعدنية، وإن تغيّر بين سنة وسنة من إنتاج القسم الأعظم من حقول الحنطة، فليس لهذه التغيرات في سعر النوع الأول من السلع التأثير نفسه الذي لها في سعر النوع الآخر. **[315]**

التغيرات في النسبة بين قيمتي الذهب والفضة على التوالي

قبل اكتشاف مناجم أمريكا كانت قيمة الذهب الخالص من الفضة الخالصة تنظم في مختلف دور السك الأوروبية بما يتراوح بين نسبتي واحد إلى عشرة وواحد إلى اثني عشر؛ أي أنه كان يفترض في أونصة واحدة من الذهب الخالص أن تساوي بين عشر أونصات من الفضة واثنتي عشرة. وفي أواسط القرن الماضي وصل هذا التنظيم إلى ما يتراوح بين نسبتي واحد إلى أربعة عشر وواحد

إلى خمسة عشر؛ أي أنه كان يفترض في أونصة واحدة من الذهب الخالص أن تساوي بين أربع عشرة أونصة من الفضة الخالصة وخمس عشرة. وقد ارتفعت القيمة الاسمية للذهب، أو في كمية الفضة التي تبذل للحصول عليه. وقد هبطت القيمة الحقيقية لكلا المعدنين، أو في كمية العمل التي يستطيعان ابتياعها؛ غير أن الفضة هبطت أكثر من الذهب. فمناجم الذهب والفضة الأمريكية، وإن كانت قد تفوقت في الخصوبة على كل المناجم التي كانت معروفة من قبل، فإن مناجم الفضة كانت في ما يبدو أخصب نسبياً من مناجم الذهب.

إن الكميات الكبيرة من الفضة التي تشحن سنوياً من أوروبا إلى الهند قد خفضت تدريجياً، في بعض المستوطنات الإنكليزية، قيمة هذا المعدن بالقياس إلى الذهب. ففي دار السك في كلكتا يفترض في أونصة واحدة من الذهب الخالص أن تساوي خمس عشرة أونصة من الفضة الخالصة، على نحو ما هي الحال في أوروبا. ولعلها تسعر في دار السك أعلى بكثير من القيمة التي تحملها في سوق البنغال. أما في الصين، فإن نسبة الذهب إلى الفضة ما تزال نسبة واحد إلى عشرة أو إلى أحد عشر. وأما في اليابان فيقال إنها كنسبة واحد إلى ثمانية.

إن النسبة بين كميات الذهب والفضة المستوردة سنوياً إلى أوروبا، استناداً إلى رواية السيد ميغنز، تقارب نسبة واحد إلى اثنين وعشرين؛ أي أنه مقابل استيراد كل أونصة من الذهب يتم استيراد أكثر بقليل من اثنتين وعشرين أونصة من الفضة. والكمية الكبيرة من الفضة التي ترسل سنوياً إلى الهند الشرقية، تخفّض، فيما يفترض،

كميات هذين المعدنين التي تمكث في أوروبا إلى نسبة واحد إلى أربعة عشر أو خمسة عشر، وهي نسبة قيمتيهما. والنسبة بين قيمتيهما، منطقياً، ينبغي بالضرورة أن تكون هي نفسها بين كمياتهما، ومن شأنها أن تكون واحداً إلى اثنين وعشرين لولا ذلك التصدير الكبير للفضة من أوروبا. [316]

غير أن النسبة المعتادة بين قيم سلعتين ليست بالضرورة هي نفسها كالنسبة القائمة بين الكميات الموجودة عادة من كل منهما في السوق. فسعر الثور المقدر بعشرة جنيه يوازي ثلاثة أضعاف سعر رأس من الغنم، المقدر بـ 3s 6d ولكن سيكون من العبث أن يستدل من ذلك أن ثمة في السوق عادة ثلاثة رؤوس من الغنم مقابل ثور واحد: وسيكون من العبث، بالمثل، أن يستدل من كون أونصة من الذهب تشتري عادة أربع عشرة إلى خمس عشرة أونصة من الفضة، أن ثمة في السوق عادة أربع عشرة إلى خمس عشرة أونصة من الفضة فحسب لأونصة واحدة من الذهب.

من المرجح أن كمية الفضة المتوفرة عادة في السوق بالقياس إلى كمية الذهب أكبر بكثير من قيمة كمية معينة من الذهب إلى قيمة كمية معينة من الفضة. فالكمية الكاملة من سلعة رخيصة السعر حملت إلى السوق ليست أكبر عادة فحسب، بل أكبر قيمة، من الكمية الكاملة من سلعة غالية السعر. فالكمية الكاملة من الخبز التي تحمل إلى السوق سنوياً ليست أكبر فحسب، بل هي أكبر قيمة من الكمية الكاملة من اللحم؛ والكمية الكاملة من اللحم أكبر من الكمية الكاملة من الدجاج؛ والكمية الكاملة من الدجاج أكبر من الكمية الكاملة من الطيور البرية. وثمة عدد من شراة السلعة

الرخيصة الثمن أكبر بكثير من شراة السلعة الغالية بحيث إنه يكون من الممكن عادة التصرف لا بكمية كبرى منها فحسب، بل بقيمة كبرى. ولذلك لا بد للكمية الكاملة من السلعة الرخيصة أن تكون عادة من حيث نسبتها إلى الكمية الكاملة من السلعة الغالية أكبر من نسبة قيمة كمية معينة من السلعة الغالية إلى قيمة كمية مساوية من السلعة الرخيصة الثمن. فعندما نقارن المعدنين النفيسين أحدهما بالآخر نجد أن الفضة سلعة رخيصة والذهب سلعة غالية. ولذلك، ينبغي لنا أن نتوقع طبعاً لا أن يوجد دائماً في السوق كمية أكبر فحسب، بل قيمة للفضة أكبر من الذهب. وليقارن أي رجل يمتلك قدراً صغيراً من كليهما، ما عنده من أوان مفضضة بما عنده من أوان مذهبة، وسوف يجد في الأرجح أن كمية الأوائل لا تفوق كمية الثواني فحسب بل، وأن قيمة الأوائل تفوق كمية الثواني بكثير. علاوة على ذلك فإن كثيراً من الناس يمتلكون كمية كبيرة من الأواني الفضية ولا يمتلكون شيئاً من الأواني المذهبة التي تقتصر، حتى عند هؤلاء الذين يمتلكونها، على أطر الساعات، وعلب السعوط، وما شابهها من الطرائف الصغيرة، التي قلما يكون مقدارها الإجمالي عظيم القيمة. والواقع أن الذهب غالب، في النقود البريطانية، [317] ولكن الوضع ليس على هذه الحال في كل البلدان. وتتقارب قيمة المعدنين في نقد بعض البلدان. فالذهب في النقود الاسكتلندية كان، قبل الاتحاد مع إنكلترا، قليل الغلبة جداً، وإن كان يغلب إلى حد ما[٥]، على ما يتبيّن من حسابات دار السك. والفضة غالبة في نقود العديد من البلدان. فالمبالغ الكبرى،

---

(٥) أنظر Ruddiman's Preface to Anderson's Diplomata, etc., Scotiae

في فرنسا، تدفع إجمالاً بهذا المعدن، ومن الصعب هناك أن تحصل من الذهب على مبلغ أكبر مما تحتاج إلى حمله في جيبك. غير أن تفوق قيمة الأواني المفضضة على قيمة الأواني المذهبة، والحاصلة في كل البلدان تعوض بصورة وافية عما يشاهد في بعض البلدان فحسب من غلبة النقود الذهبية على النقود الفضية.

ومعدن الفضة، وإن كان لم يزل أرخص، بمعنى من معاني الكلمة، من الذهب بكثير، وربما ظل على هذه الحال في أرجح الظن؛ إلا أن الذهب ربما كان بمعنى أخرى من معاني الكلمة أرخص، في الحال الراهنة للسوق الإسبانية، من الفضة. إذ إنه إنما يقال عن سلعة ما إنها أغلى أو أرخص، لا استناداً إلى عظم أو صغر سعرها المطلق فحسب، بل استناداً أيضاً إلى كون هذا السعر أعلى من السعر الأدنى الذي يمكن أن تحمل به إلى السوق لمدة متواصلة غير قصيرة من الزمن. وهذا السعر الأدنى هو ذاك الذي يكاد يعوّض، مقترناً مع نسبة معتدلة من الربح، رأس المال الذي لا بد من استخدامه لحمل تلك السلعة إلى السوق. إنه السعر الذي لا يدر شيئاً على مالك الأرض، والذي لا يشكل الريع أي قسم مكوِّن منه، والذي ينحل كلياً إلى مجرد الأجور والربح. ولكن الذهب، في الوضع الحالي للسوق الإسبانية، أقرب من الفضة، يقيناً، إلى هذا السعر الأدنى. فضريبة ملك إسبانيا على الذهب لا تتجاوز جزءاً من عشرين، أي خمسة في المئة؛ بينما ضريبته على الفضة تصل إلى جزء من عشرة، أي عشرة بالمئة. وفي هاتين الضريبتين ينحصر، على ما سبقت الإشارة إليه، كامل ريع القسم الأعظم من مناجم الذهب والفضة في أمريكا الإسبانية؛ والضريبة

المفروضة على الذهب أعسر تحصيلاً من تلك المفروضة على الفضة. وبالمثل فلا بد لأرباح متعهدي مناجم الذهب أن تكون، نظراً إلى كونهم قلّما يجنون ثروات طائلة منها، أكثر اعتدالاً من أرباح متعهدي مناجم الفضة. ولذلك، فلا بد لسعر الذهب الإسباني من أن يكون في السوق الإسبانية، **[318]** أقرب إلى السعر الأدنى الذي يمكن أن يحمل به إلى السوق من سعر الفضة الإسبانية، نظراً إلى كونه يدر ريعاً أقل وربحاً أقل. وإذا ما حسبت كافة النفقات فقد يبدو أنه لا يمكن بيع كامل كمية أحد المعدنين في السوق الإسبانية بربح يوازي الربح من بيع كامل كمية المعدن الآخر. وبالفعل، فإن ضريبة ملك البرتغال على ذهب البرازيل هي نفس ضريبة ملك إسبانيا القديمة على فضة المكسيك والبيرو؛ أي خمس المعدن المعياري. ولذلك، فقد لا نعرف بصورة يقينية إن كانت كمية الذهب الأمريكي الكاملة تأتي إلى سوق أوروبا العامة بسعر أقرب إلى السعر الأدنى الذي يمكن أن تحمل به إليها من السعر الذي يمكن أن تحمل به كامل كمية الفضة الأمريكية.

وربما كان سعر الألماس وسواه من الأحجار الكريمة أقرب إلى السعر الأدنى الذي يمكن أن تحمل به إلى السوق حتى من سعر الذهب.

ومع أنه ليس من المرجح جداً أن يتم الاستغناء عن أي جزء من ضريبة غير مفروضة على أوْلى السلع بالضرائب، أي سلع الترف والترهات فحسب، بل على تلك التي تدر عائدات هامة جداً كالضريبة على الفضة طالما كان من الممكن استيفاؤها؛ ومع ذلك فإن استحالة دفعها التي أوجبت تخفيضها سنة ١٧٣٦ من الخُمس

إلى العُشر، قد تستلزم مع الأيام تخفيض الضريبة على الذهب إلى جزء من عشرين. أما أن تصبح مناجم الفضة في أمريكا الإسبانية، تدريجياً، كسواها من المناجم الأخرى، أغلى كلفة في التشغيل جراء الأعماق المتزايدة التي يجب أن يتم العمل فيها، والكلفة المتزايدة لانتشال المياه منها وإمداد العامل في تلك الأعماق بالهواء، فأمر يقرُّ به كل من استقصى عن أحوال تلك المناجم.

إن من شأن هذه الأسباب المساوية لتزايد ندرة الفضة (ذلك أنه يمكن أن يقال إن سلعة ما تزداد ندرة عندما تصبح عملية استخراج كمية معينة منها أصعب وأغلى كلفة) أن تؤدي مع مرور الزمن حتماً إلى واحد من التطورات الثلاثة التالية. فلا بد لتزايد الكلفة أولاً، من أن يعوَّض بزيادة متقايسة معه في سعر المعدن؛ أو ثانياً، أن تعوَّض كلياً في تخفيض متقايس في الضريبة على الفضة؛ أو ثالثاً، أن تعوَّض في جزء منها بالخيار الأول، وفي جزء بالخيار الثاني. [320] والتطور الثالث ممكن جداً. فكما أن الذهب قد ارتفع سعره بالقياس إلى الفضة على الرغم من تخفيض كبير على ضريبة الذهب، كذلك من الجائز أن يرتفع سعر الفضة بالقياس إلى العمل والسلع على الرغم من تخفيض مماثل في الضريبة على الفضة.

غير أنه من شأن أمثال هذه التخفيضات المتتالية في الضريبة أن تؤخر حتماً، وإلى درجة ما، ارتفاع قيمة الفضة في السوق الأوروبية، وإن لم تحل تماماً دون هذا الارتفاع. ومن الجائز أن تفضي هذه التخفيضات في الضريبة إلى تشغيل العديد من المناجم التي لم يكن من الممكن تشغيلها من قبل، لأنها ما كانت تستطيع دفع الضريبة القديمة؛ كما أنه لا بد لكمية الفضة التي تحمل سنوياً

إلى السوق من أن تكون دائماً أكبر، وبالتالي، فإنه لا بد لقيمة أية كمية من أن تكون أقل بعض الشيء مما كان يمكن أن تكون. ولعل قيمة الفضة في السوق الأوروبية قد باتت، جراء تخفيضات سنة ١٧٣٦، أدنى عشرة بالمئة على الأقل مما كان من شأنها أن تكون عليه لو أن البلاط الإسباني استمر في استيفاء الضريبة القديمة، وإن لم يكن من الجائز أن تكون اليوم أدنى مما كانت قبل تلك التخفيضات.

أما أن تكون قيمة الفضة قد بدأت، وعلى الرغم من هذا التخفيض، في الارتفاع بعض الشيء في السوق الأوروبية خلال القرن الحالي، فإن الوقائع والبراهين التي تم إيرادها آنفاً تحملني على الظن، أو بصورة أدق على الارتياب والتخمين؛ ذلك لأن أفضل الآراء التي يمكنني أن أكونها حول هذا الموضوع ربما تستحق أن توصف بالظن أو تكاد. وبالفعل، فإن هذا الارتفاع، وعلى افتراض أنه قد حدث أصلاً، قد كان حتى الآن ضئيلاً إلى حد أنه قد يبدو لكثير من الناس، بعد كل ما قيل، أنه من غير المؤكد أن هذا الأمر قد حدث فعلاً، لا بل إنه ربما كان قد حدث عكس ذلك، أو حتى أن قيمة الفضة ربما كانت لا تزال تنخفض في السوق الأوروبية.

ولكن مع ذلك، لا بد من أن نلاحظ، أنه مهما كانت كمية الذهب والفضة المفترض أنها تستورد سنوياً، فلا بد من وجود فترة معينة يتساوى فيها الاستهلاك السنوي لهذين المعدنين مع الاستيراد السنوي. ولا بد لاستهلاكهما من أن يتزايد مع تزايد كميتهما، لا بل بنسبة أكبر من هذا التزايد بكثير. فمع تزايد كميتهما، فإن قيمتهما

تنخفض. ويزداد استعمالهما ويقل الاعتناء بهما، ويتزايد استهلاكهما جراء ذلك بنسبة تفوق نسبة تزايد كميتهما. ولذلك، فلا بد، بعد مدة معينة للاستهلاك [321] السنوي لهذين المعدنين، على هذه الصورة، من أن يتساوى مع الاستيراد السنوي، شريطة ألاّ يستمر الاستيراد في التزايد؛ والمفترض أن هذا الأمر غير حاصل في هذه الأيام.

أما إذا ما قيِّض للاستيراد السنوي أن يتناقص تدريجياً بعدما أصبح الاستهلاك السنوي مساوياً له، فمن الجائز أن يتجاوز الاستهلاك السنوي لمدة من الزمن الاستيراد السنوي. ومن الجائز أيضاً أن تتناقص كمية هذين المعدنين تدريجياً وبصورة غير محسوسة، كما أن قيمتهما قد ترتفع تدريجياً وبصورة غير محسوسة، حتى إذا استقر استيرادهما السنوي مرة أخرى تكيّف الاستهلاك السنوي تدريجياً وبصورة غير محسوسة مع ما يستطيع الاستيراد السنوي أن يتحمله.

أسس الارتياب بأن قيمة الفضة ما تزال تتناقص

إن ازدياد ثروة أوروبا، والفكرة الرائجة بأنه كلما تزايدت كمية المعدنين النفيسين بصورة طبيعية مع تزايد الثروة تناقصت قيمتهما مع تزايد كميتهما، ربما حملت الكثير من الناس على الاعتقاد بأن قيمتهما ربما لا تزال تتناقص في السوق الأوروبي؛ وربما عمل الارتفاع المستمر لسعر عدة أقسام من نتاج الأرض الخام على حملهم على المضي قدماً في هذا الرأي.

أما كون ذلك التزايد في كمية المعدنين النفيسين الناشئ في أي

بلد، جراء تزايد الثروة، عديم التأثير في تخفيض قيمتهما، فأمر قد اجتهدت في إبرازه من قبل. فالذهب والفضة يذهبان بصورة طبيعية إلى البلد الغني، للأسباب نفسها التي تجعل الطرائف وحوائج الترف تذهب إليه ؛ لا لأنها أرخص هناك مما هي في البلدان الأفقر حالاً، بل لأنها أغلى سعراً، أو لأنه يبذل لأجلها سعر أفضل. إن تفوق السعر هو الذي يجتذبها، وما إن يتوقف هذا التفوق حتى تتوقف حتماً عن الذهاب إلى هناك.

وأما ارتفاع أسعار جميع أصناف الناتج الخام، من ماشية، وطيور، وطرائد من كافة الأنواع، ومستحجرات نافعة، ومعادن الأرض، إلخ، باستثناء الحنطة وسواها من الخضار المستنبتة بالجهد البشري، مع تزايد ثروة المجتمع [321] واستصلاح أراضيه، فأمر قد اجتهدت في تبيانه من قبل. ولذلك، فإن أمثال هذه السلع وإن باتت تبادل بكمية من الفضة أكبر من ذي قبل، فهذا لا يستتبع أن الفضة قد أضحت أرخص فعلاً، أو أنها أضحت تشتري كمية من العمل أقل من ذي قبل، بل إن أمثال هذه السلع قد صارت أغلى حقاً، أو إنها صارت تشتري كمية من العمل أكبر من ذي قبل. فالذي يرتفع جراء تزايد استصلاح الأراضي ليس سعرها الاسمي فحسب، بل وسعرها الفعلي أيضاً. فالارتفاع في سعرها الاسمي ليس ناشئاً عن أي تدهور في قيمة الفضة، بل وعن الارتفاع في سعرها الحقيقي.

الآثار المختلفة لتقدم استصلاح الأراضي في ثلاثة أصناف مختلفة من الناتج الخام

تقع أصناف النتاج الخام المختلفة هذه في ثلاث فئات. تشتمل

الأولى على المنتجات التي لا يكاد الجهد البشري يستطيع أن يزيدها أصلاً. وتشتمل الثانية، على تلك التي يستطيع أن يزيدها بما يتقايس مع الطلب. وتشتمل الثالثة على تلك التي تكون فيها فعالية الجهد البشري محدودة أو غير مضمونة. فمع تقدم الثروة واستصلاح الأراضي، قد يرتفع السعر الحقيقي للأولى إلى أية درجة من الإفراط، وقد يبدو أنه غير محدود بأي حد معيّن. أما الثانية، فإن سعرها وإن ارتفع كثيراً جداً، إلا أنه محدود بحد معين لا يمكنه أن يتخطاه لأية فترة زمنية طويلة متواصلة. وأما الثالثة، فإنها وإن مالت طبيعياً إلى الارتفاع، مع تقدم استصلاح الأراضي، غير أنها ربما هبطت أحياناً، وربما ظلت مثلما هي أحياناً، وربما ارتفعت بعض الشيء أحياناً أخرى، وفقاً لما تتركه الحوادث الطارئة على اختلافها من أثر في جعل المجهود البشري المبذول في تكثير هذا النوع من النتاج الخام أنجح أو أقل نجاحاً.

الصنف الأول

الصنف الأول من النتاج الخام الذي يرتفع سعره مع تقدم استصلاح الأراضي هو ذاك الذي لا يكاد يكون في استطاعة الجهد البشري أن يكثره أصلاً. وهو يتألف من تلك الأشياء التي لا تنتجها الطبيعة إلا بكميات معينة، والتي [322] يستحيل تكديس غلال عدة مواسم منها نظراً لكونها قابلة للفساد بطبيعتها. وتلك هي حال معظم الطيور والأسماك النادرة والفريدة، وأصناف مختلفة من الطرائد، وكافة أنواع البط والإوز البري تقريباً، والطيور العابرة تخصيصاً، فضلاً عن الكثير من الأشياء الأخرى. عندما تتزايد الثروة والترف المصاحب لها، فمن المرجح أن يتزايد الطلب على هذه السلع

معها، ولا قِبَلَ لأي جهد بشري في أن يزيد العرض أكثر بكثير مما كان قبل نشوء هذه الزيادة في الطلب. ولذلك، فنظراً لبقاء كمية هذه السلع كما هي أو قريباً مما هي، بينما يتزايد التنافس على شرائها باستمرار، فإن سعرها قد يرتفع إلى أية درجة من الغلو، ويبدو غير محدود بأي حد معيّن. فلئن درج أكل دجاج الأرض بين الناس حتى صارت الدجاجة الواحدة منه تباع بعشرين جنيهاً، فلا قبل لأي جهد بشري بأن يزيد كمية ما يحمل منها إلى السوق أكثر بكثير مما يحمل إليه منها حالياً. فالثمن الغالي الذي كان يدفعه الرومان، في ذروة أيام عظمتهم، لقاء الطيور والأسماك النادرة، ربما أمكن تفسيره بيسر على هذا النحو. ولم تكن هذه الأسعار من عواقب انخفاض سعر الفضة في تلك الأيام، بل من أثر ارتفاع قيمة هذه النوادر والطرائف التي لا قبل للجهد البشري بأن يزيدها مثلما يحلو له. فالقيمة الحقيقية للفضة في روما، لفترة ما قبل انهيار الجمهورية وبعده، كانت أعلى مما هي في معظم أنحاء أوروبا في الوقت الحاضر. ثلاثة سيسترتي، أي ما يساوي حوالى ستة بنس استرليني، ذلك كان السعر الذي دفعته الجمهورية ثمناً للموديوس modius أو البِك peck من عُشر حنطة صقلية. غير أن هذا السعر كان في الأرجح أدنى من متوسط سعر السوق، باعتبار الالتزام بتسليم الحنطة بهذا السعر ضريبة على المزارعين الصقليين. ولذلك، فعندما كان يعنُّ للرومان أن يطلبوا من الحنطة أكثر من مبلغ عُشر الحنطة، كانوا ملزمين بحكم معاهدة الاستسلام أن يدفعوا ثمن الكمية الإضافية بنسبة أربعة سيسترتي، أي ثمانية بنس استرليني البِك؛ والأرجح أن هذا كان يعدُّ السعر المعتدل والمعقول، أي

السعر المعتاد أو السعر التعاقدي الوسطي لتلك الأيام؛ وهو يساوي حوالى واحد وعشرين شيلنغ للكوارتر. وقبل سنوات القلّة الأخيرة كانت ثمانية وعشرون شيلنغ هي السعر الوسطي المعتاد لكوارتر الحنطة الإنكليزية الأدنى نوعية من الحنطة الصقلية، والتي تباع بسعر أدنى عادة في السوق الأوروبي. ولذلك، فلا بد أن نسبة قيمة الفضة، [323] في تلك الأزمنة القديمة، إلى قيمتها في هذه الأيام كانت كنسبة ثلاثة إلى أربعة معكوسة؛ أي أنه كان من شأن ثلاث أونصات من الفضة أن تشتري في تلك الأيام، الكمية نفسها من العمل والسلع التي تشتريها أربع أونصات اليوم. فعندما نقرأ في تاريخ بلينوس أن سيوس(٦) اشترى عندليباً أبيض هدية للإمبراطورة أغريبينا بستة آلاف سيسترتي، تساوي حوالى خمسين باوند من نقدنا الحالي؛ وأن أسينيوس سيلير(٧) اشترى سمكة أبي ذقن بثمانية آلاف سيسترتي، تساوي حوالى ستة وستين باوند وثلاثة عشر شيلنغ وأربعة بنس من نقدنا الحالي، فإن غلو هذه الأسعار، مهما أدهشنا، حري، مع ذلك، بأن يبدو لنا أقل بنسبة تقارب الثلث مما كان عليه فعلاً. فسعرها الحقيقي، أي كمية العمل والمعيشة التي بذلت لشرائهما، كان أغلى بحوالى الثلث مما قد يوحي لنا سعرها الاسمي في أيامنا هذه. فقد بذل سيوس لقاء العندليب التحكمَ بكمية من العمل والقوت تساوي ما قد تشتريه £66 13s 4d في أيامنا هذه؛ كما أن أسينيوس سيلير بذل لقاء سمكة أبي ذقن التحكمَ بكمية تساوي ما قد تشتريه £88 17s 9 1/3d وإن ما تسبب بغلو هذه

---

(٦) Lib. X c. 29.

(٧) Lib. ix. c. 17.

الأسعار الفاحشة، لم يكن وفرة الفضة بقدر ما هو وفرة العمل والقوت التي كان في وسع هؤلاء الرومانيين أن يتصرفا بها فوق ما كان ضرورياً لاستعمالهما الخاص. وكمية الفضة الواقعة تحت تصرفهما كانت أقل بكثير مما كان في وسع التحكم في الكمية نفسها من العمل والقوت أن يوفرها لهما في أيامنا هذه.

الصنف الثاني

الصنف الثاني من النتاج الخام الذي يرتفع سعره مع تقدم استصلاح الأراضي هو ذاك الذي في استطاعة الجهد البشري أن يزيده بالقياس إلى زيادة الطلب. وهو يتألف من تلك النباتات والحيوانات النافعة التي تنتجها الطبيعة في البلدان غير المزروعة بوفرة عظيمة، إلى حد أنها تكون قليلة القيمة أو معدومة القيمة، وتكون مجبرة مع تقدم الفلاحة على التنازل عن مكانها لبعض الغلال المربحة أكثر. وتظل كمية هذه في تناقص مستمر مع تطاول مدة[324] التقدم في استصلاح الأراضي، كما أن الطلب عليها يظل في تزايد مستمر في الوقت نفسه. فقيمتها الحقيقية، أي كمية العمل الحقيقية التي تشتريها أو تتحكم بها، ترتفع تدريجياً، حتى تصل أخيراً إلى ذروة تجعلها مربحة كأي غلة أخرى من الغلال التي يستطيع الجهد البشري أن ينتجها على أخصب الأراضي وأفضلها زراعة. ومتى بلغت تلك الذروة فهي لن تقدر على الارتفاع إلى أعلى من ذلك. فإن فعلت، فإن مزيداً من الأرض ومزيداً من الجهد سرعان ما سوف يستخدمان لزيادة كميتها.

من ذلك، أنه عندما يرتفع سعر الماشية إلى ذروة تجعل مربحية زراعة الأرض لاستنبات العلف لها بقدر مربحية استنبات

الغذاء للبشر، فهو لن يستطيع ان يرتفع إلى أكثر من ذلك. فإن ارتفع، فإن مزيداً من أراضي الحنطة سوف تحوّل سريعاً إلى مراعٍ لها. إن توسع الفلاحة إذ يقلص كمية المراعي البرية، يقلص كميةَ اللحم التي ينتجها البلد بصورة طبيعية، من دون عمل أو زراعة، وهو إذ يزيد عدد الذين يمتلكون الحنطة، أو، وهذا يعادل ذلك، ثمن الحنطة ليدفعوه لقاءه، يزيد الطلب. ولذلك، لا بد لسعر اللحم، وسعر الماشية تالياً، من أن يرتفعا تدريجياً حتى يصلا إلى ذورة تصبح معها مربحية استخدام أخصب الأراضي وأحسنها زراعة في استنبات العلف لها كمربحية استنبات الحنطة. ولكن لا بد من أن يحدث ذلك دائماً في زمن متأخر من عملية التوسع في استصلاح الأراضي، بحيث تكون الفلاحة قد اتسع نطاقها إلى حد يزيد من سعر الماشية إلى هذه الذروة؛ وإلى أن تصل إلى هذه الذروة فإن من شأن سعرها أن يكون في ازدياد متواصل إذا ما كان البلد يتقدم أي تقدم. ربما كان سعر الماشية لم يصل إلى هذا الحد في بعض أنحاء في أوروبا. وهو لم يكن قد وصل إلى هذا الحد في أي موضع من اسكتلندا قبل الاتحاد. ولو أن الماشية الاسكتلندية ظلت دائماً محصورة في سوق اسكتلندا، في بلد تفوق فيه كمية الأرض التي لا يمكن أن تستخدم لأي غرض آخر إلا لتغذية الماشية كمية الأرض التي يمكن أن تصرف إلى غايات أخرى، فربما كان من المستبعد أن يرتفع سعرها إلى درجة تجعل من المربح زراعة الأرض لإطعامها. في إنكلترا، يبدو أن سعر الماشية قد بلغ، في جوار لندن، على ما سبقت الإشارة إليه، هذه الذروة في أوائل القرن الماضي؛ ولكن الأرجح أن معظم الأرياف الأبعد

منها لم تصل إلى هذا الحد إلا في زمن متأخر جداً عن هذا؛ [325] وربما لم تكد بعضها تصل إليه حتى الآن. ولعل الماشية هي المكوِّن الوحيد من بين كافة المكونات المختلفة التي تشكل هذا الصنف الثاني من النتاج الخام، الذي يرتفع سعره في سياق عملية استصلاح الأراضي إلى هذه الذروة.

إلى أن يصل سعر الماشية حقاً إلى هذه الذروة، لا يكاد يبدو من الممكن أن يزرع زراعة كلية حتى القسم الأكبر من تلك الأراضي التي تحتمل الزراعة العظمى. وفي كل المزارع البعيدة جداً عن أية مدينة لحمل السماد منها، أي في معظم أنحاء الريف الواسعة، لا بد لكمية الأراضي الجيدة الزراعة من أن تكون متقايسة مع كمية السماد التي تنتجها المزرعة نفسها؛ ولا بد أيضاً من أن تكون هذه متقايسة مع كمية الماشية التي تعيش عليها. وتسمّد الأرض إما برعي الماشية عليها، أو بعلفها في الحظيرة ثم نقل السماد إلى الأراضي. ولكن المزارع سيعجز عن تحمل رعيها على تلك الأرض ما لم يكن سعر الماشية كافياً لتسديد ريع الأرض المزروعة وربحها؛ وهو سيكون أعجز عن تحمل كلفة علفها في الحظيرة. فلن يكون من الممكن علف الماشية في الحظيرة إلا بغلّة الأرض المستصلحة والمزروعة؛ ذلك لأن من شأن جمع الغلال القليلة والمتناثرة من الأراضي اليباب وغير المستصلحة سوف يستلزم الكثير من العمل ويكون مكلفاً جداً. ولذلك، فإذا لم يكن سعر الماشية كافياً لتسديد ثمن غلة الأرض المستصلحة والمزروعة، عندما يسمح لها بالرعي فيها، فإن هذا السعر سيكون أقل مما يكفي لتسديد ثمن هذه الغلة متى كان لا بد لجمعها من كمية كبيرة من

العمل الإضافي، لحملها إلى الحظيرة علفاً لها. ففي هذه الظروف لن يكون من الممكن أن يعلف من الماشية في الحظيرة، وبصورة مربحة، أكثر مما هو ضروري للفلاحة. غير أن هذا العدد القليل لن يتمكن قط من توفير ما يكفي من السماد للحفاظ على كافة الأراضي التي يستطيع زراعتها في حال جيدة. ولما كان ما يستطيع هذا العدد توفيره غير كاف للمزرعة كلها، فهو سوف يخصص طبعاً للأراضي الأكثر مربحية التي يمكن استعماله فيها، وهي ربما كانت الأخصب أو الأقرب إلى مبنى المزرعة نفسه. ولا بد لهذه الأراضي إذاً من أن تبقى في حال جيدة ومؤاتية للفلاحة. أما الباقي، والقسم الأعظم منه، فسوف يترك يباباً، فلا يكاد يغل شيئاً إلا القليل من الكلأ الرديء، والذي يكفي لإطعام [326] عدد قليل من الماشية التائهة وشبه الجائعة؛ فالمزرعة وإن كانت ماشيتها قليلة العدد بالقياس إلى ما هو ضروري لزراعتها بكاملها، فهي كثيرة الماشية جداً بالقياس إلى إنتاجها الفعلي. ولكن من الجائز أن يفلح قسم من هذه الأرض اليباب، بعد أن يكون قد قد رعي على هذا النحو البائس لفترة ست أو سبع سنوات متوالية، وربما أغلّ غلة فقيرة أو غلتين من الشوفان الرديء، أو سواه من الحبوب القاسية، ثم يتوجب إراحتها ورعيها ثانية مثلما عوملت من قبل، بعدما استنفدت، وتفلح قطعة أخرى على النحو نفسه، وتستنفد، ثم تترك لتستريح بدورها. ذلك إذاً كان النظام العام لمعاملة الأراضي في أرياف اسكتلندا الواطئة قبل الاتحاد. فالأراضي التي كانت تسمّد باستمرار، وفي حال حسنة، قلّما كانت تتجاوز ثلث مساحة المزرعة أو ربعها، وربما لم تصل أحياناً إلى الخمس أو السدس منها. أما الباقي فلم يكن يسمّد، بل

كان قسم منه يفلح مع ذلك بانتظام ويستنفد. ومن البيّن في ظل نظام معاملة الأراضي هذا أنه حتى ذلك الجزء من أراضي اسكتلندا القابل للزراعة الجيدة لم يكن قادراً على أن ينتج إلا القليل، بالقياس إلى ما كان في إمكانه أن ينتج. ولكن هذا النظام، مهما بدا غير مؤات، فقد كان انخفاض سعر الماشية قبل الاتحاد قد جعله أمراً شبه محتوم. ولئن ظل هذا النظام سائداً في معظم أنحاء تلك البلاد، على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعارها، فهو إنما يعزى في كثير من الأماكن، ومن دون شك، إلى الجهل والتعلق بالأعراف القديمة، إلا أنه يعزى في معظم الأماكن إلى العراقيل التي لا محيد عنها والتي يضعها مجرى الأشياء الطبيعي في وجه إقامة نظام أفضل بصورة فورية أو سريعة: أولاً، فقر المستأجرين، وعدم توفر الوقت الكافي لهم بعد لاحتياز قطيع من الماشية يكفي لفلاحة أراضيهم بصورة أكمل، نظراً لأن ارتفاع سعر الماشية الذي من شأنه أن يمكنهم من إطعام عدد أكبر من المواشي يجعل من الصعب عليهم أن يقتنوها؛ وثانياً، نظراً لعدم توفر الوقت الكافي لهم ليجعلوا أراضيهم في وضع يمكنهم من علف قطيع من الماشية أكبر علفاً جيداً، على افتراض أنهم مقتدرون على اقتنائه. فزيادة قطيع الماشية واستصلاح الأرض حدثان لا بد لهما من أن يقترنا أحدهما بالآخر، ولا قبل لأي منهما أن يسبق الآخر. فلا يكاد يكون ثمة من [327] مجال لأي استصلاح للأرض من دون أية زيادة في قطيع الماشية ولكن لا يمكن أن تحدث أية زيادة في قطيع الماشية إلا جراء استصلاح واسع النطاق للأرض؛ لأن الأرض لن تستطيع إطعام هذا القطيع من دون ذلك. ولن يكون من الممكن

إزالة هذه العراقيل الطبيعية الحائلة دون إقامة نظام أفضل لمعاملة الأرض إلا بمسار طويل من الاقتصاد والاجتهاد؛ وربما كان لا بد من مرور نصف قرن أو قرن من الزمان قبل أن يُقضى كلياً على النظام القديم المتهاوي تدريجياً في سائر أنحاء البلد. ولكن ربما كان ارتفاع سعر الماشية يعد المزية الكبرى من بين كافة المزايا التجارية التي استمدتها اسكتلندا من الاتحاد مع إنكلترا. فهي لم تقتصر على رفع أسعار العقارات كلها في مناطق الهضاب العليا فحسب، بل ربما كانت السبب الأساسي في استصلاح المناطق الواطئة أيضاً.

في كل المستعمرات الجديدة سرعان ما يؤدي اتساع الأراضي اليباب، التي يمكن استخدامها على امتداد سنوات كثيرة لرعي المواشي حصراً، إلى تكاثر الماشية تكاثراً مفرطاً، والرخص الكثير في كل شيء هو النتيجة المحتومة للوفرة الوافرة. وعلى الرغم من أن كل قطعان الماشية في المستعمرات الأوروبية في أمريكا قد حملت أصلاً من أوروبا، فإنها سرعان ما تكاثرت تكاثراً كبيراً هناك حتى صارت قليلة القيمة إلى حد أنه قد سمح حتى للخيل أن تفلت وتهيم في الغابات من دون أن يفكر أي من مالكيها في المطالبة بها. ولا بد من مرور زمن طويل، بعد البدء بإنشاء هذه المستعمرات، قبل أن يصبح من المربح أن تعلف الماشية من غلال الأرض المزروعة. ولذلك، فإن من شأن الأسباب نفسها، كنقص السماد، وعدم التقايس بين قطيع الماشية المستخدم في الزراعة والأرض التي يربى لفلاحتها، أن تسبب هناك نظام زراعة غير بعيد الشبه بذاك الذي لا يزال قائماً في أنحاء كثيرة من اسكتلندا. من ذلك أن

الرحالة السويدي، السيد كالم، يلاحظ عندما يصف أحوال الزراعة في بعض من المستعمرات الإنكليزية في شمال أمريكا كما وجدها سنة ١٧٤٩، أنه لا يكاد يكتشف هناك سمة الأمة الإنكليزية الفائقة المهارة في مختلف أنواع الزراعة. فهم لا يكادون، في ما يروي، يسمّدون حقول الحنطة: بل إنهم عندما تستنفد قطعة من الأرض بمواصلة استنباتها، فهم يمهدون قطعة أخرى من الأرض البكر ويزرعونها؛ فإذا ما استنفدت عمدوا إلى استنبات قطعة ثالثة. وهم يسرحون مواشيهم [328] في الغابات وسواها من الأراضي غير المزروعة، حيث تشارف على الهلاك جوعاً؛ وذلك بعدما استأصلوا منذ زمن طويل كل الأعشاب الموسمية تقريباً بحصدها في وقت باكر من الربيع قبل أن يحين أوان إزهارها أو بذر بذورها(٨). فقد كانت الأعشاب الموسمية، في ما يبدو، أفضل الأعشاب الطبيعية في تلك الناحية من أنحاء أمريكا الشمالية؛ وعند أوائل استيطان الأوروبيين هناك كانت هذه الأعشاب تنمو كثيفة وترتفع إلى ثلاثة أو أربعة أقدام. فقطعة الأرض التي لم تكن تقوم بأود بقرة واحدة، يوم كان يكتب، كانت في ما مضى من الأيام تكفي لعلف أربع بقرات، تدرُّ كل واحدة منها من الحليب أربعة أضعاف ما تدره هذه. وفي رأيه أن تضاؤل الكلأ قد تسبب في هزال ماشيتهم التي ساءت حالها بصورة محسوسة من جيل إلى آخر. ولعلها لم تكن بعيدة الشبه عن ذلك النسل المقزّم الذي كان شائعاً في سائر أنحاء اسكتلندا منذ ثلاثين أو أربعين سنة خلت، والذي تحسن الآن تحسناً ملحوظاً في معظم أرجاء البلد الواطئة، لا من خلال تغيير النسل، وإن كانت

---

(٨) Kalm's Travels, vol. i. pp. 343, 344.

هذه الحيلة قد استعملت في بعض الأماكن، بل بطريقة تغذية أغزر علفاً.

فالماشية، وإن تأخرت في عملية استصلاح الأراضي قبل أن تستجلب سعراً من شأنه أن يجعل زراعة الأرض لإطعامها أمراً مربحاً، إلا أنها أول ما يستجلب هذا السعر من بين جميع الأجزاء التي تشكل هذا الصنف الثاني من النتاج الخام، وذلك لأنه من المستحيل، فيما يبدو، أن يصل استصلاح الأراضي إلى ما يقارب درجة الكمال التي بلغها في أنحاء عدة من أوروبا قبل أن تأتي الماشية بسعر كهذا.

وكما أن الماشية من بين أوائل أجزاء هذا الصنف من النتاج الخام التي تأتي بسعر كهذا، فربما كان لحم الغزلان من أواخر هذه الأجزاء. فلحم الغزلان، مهما بدا خارجاً عن المألوف في بريطانيا العظمى، فهو لا يكاد يقارب التعويض عن كلفة إنشاء حديقة غزلان مثلما هو معروف عند كل من لديهم أية خبرة في إطعام الغزلان. ولو كان الأمر على غير هذه الحال، إذاً لأصبحت تربية الغزلان في المزارع أمراً شائعاً، على نحو ما كانت تربية تلك الطيور الصغيرة المسماة توردي أيام الرومان. ويؤكد لنا فارو وكولوميلا أنها كانت من المستغَلاّت المربحة جداً. ويروى أن تسمين الأرطلان أو بلبل الشعير، وهو من الطيور المهاجرة التي تصل نحيلة إلى فرنسا، [329] موضع استثمار في بعض أنحاء هذا البلد. ولئن استمر لحم الغزلان دارجاً، وظلت ثروة بريطانيا العظمى وترفها في تزايد، مثلما هي الحال منذ زمن، فمن المرجح أن يرتفع سعره إلى أعلى مما هو الآن.

بين تلك المرحلة من عملية استصلاح الأرض التي ترفع إلى الذروة سعر سلعة ضرورية جداً كالماشية، وتلك التي ترفع إليها سعر سلعة نافلة كلحم الغزلان، يمتد فاصل طويل جداً، تصل في أثنائه أصناف أخرى من نتاج الأرض الخام تدريجياً إلى أغلى سعر لها، بعضها عاجلاً وبعضها آجلاً، وفقاً لظروف مختلفة.

وهكذا ففي كل مزرعة تقوم فضلات حظيرة الماشية ونفايات الاصطبلات بعلف عدد من طيور الدجاج وسواها. ولما كانت هذه تغتذي مما كان من شأنه أن يذهب هدراً، فإنها بمثابة صائنة للكل؛ ولما كانت لا تكاد تكلف المزارع شيئاً، فهو قادر على بيعها بالقليل القليل. وما يحصل عليه من بيعها يكون ربحاً صافياً، ولا يكاد سعرها يكون متدنياً إلى حد يصرفه عن إطعام ذلك العدد منها. أما في البلدان غير المزروعة جيداً، والقليلة الأهل تالياً، فتكون الطيور التي تربى هكذا من دون كلفة، كافية تماماً في كثير من الأحيان، لتلبية الطلب بكامله. ولذلك فهي تكون في هذه الحال رخيصة إجمالاً كرخص اللحم، أو أي لون آخر من ألوان الغذاء الحيواني. ولكن لا بد لكامل كمية الطيور التي تنتجها المزرعة من دون كلفة على هذا النحو من أن تكون دائماً أقل بكثير من كمية اللحم الذي يربى فيها؛ وما هو نادر، وإن لم تكن له إلا مزية شبه متساوية مع غيره، يفضّل دائماً في أزمنة الثروة والترف على ما هو شائع. ولذلك، فمع تزايد الثروة والترف جراء استصلاح الأراضي وزراعتها، يرتفع سعر الطيور تدريجياً فوق سعر اللحم، إلى أن يصل أخيراً إلى ذروة تعتبر عندها زراعة الأرض لإطعامها مربحة. وهو إذا ما وصل إلى هذه الذروة لن يستطيع أن يرتفع إلى أعلى

منها. فإذا فعل يحوّل المزيد من الأراضي سريعاً إلى هذا الغرض. فعلف الطيور يعتبر في عدة مقاطعات من فرنسا سلعة هامة جداً في الاقتصاد الريفي، ومربحاً إلى درجة كافية لتشجيع المزارع على استنبات كميات كبيرة من الذرة الهندية والحنطة السوداء لهذا الغرض. وقد يمتلك المزارع المتوسط هناك أحياناً أربع مئة طير في مزرعته. ويبدو أن علف الطيور لا يكاد إجمالاً يعتبر بعد مسألة على ذلك القدر [330] من الأهمية في إنكلترا. ومع ذلك فلحم الطيور أغلى يقيناً في إنكلترا مما هو في فرنسا، نظراً إلى أن إنكلترا تستورد كميات كبيرة من فرنسا. ولا بد للفترة التي يبلغ فيها أي غذاء حيواني أغلى سعر له في سياق عملية استصلاح الأراضي، من أن تكون تلك الفترة التي تسبق مباشرة انتشار عادة زراعة الأرض بغية إنتاجه. ذلك أنه لا بد للندرة من أن ترفع السعر بالضرورة لفترة ما، قبل أن تعم هذه الزراعة. وما إن تعمّ حتى يتم العثور عادة على طرق جديدة في العلف، تمكن المزارع من أن يربي في أرضه كمية أكبر بكثير من هذا النوع المخصوص من الغذاء الحيواني. فالوفرة لا تجبره على البيع بسعر أرخص فحسب، بل وهي تمكنه من البيع بسعر أرخص جراء هذه التحسينات في طريقة العلف، ذلك أنه إن لم يستطع تحمل ذلك فالوفرة لن تدوم طويلاً. ومن المرجح أن زراعة البرسيم، واللفت، والجزر، والكرنب، إلخ. قد أسهمت في تخفيض السعر الشائع للحم في سوق لندن إلى أدنى مما كان عليه عند بداية القرن الماضي.

والخنزير الذي يجد غذاءه في الأقذار، ويلتهم الكثير من الأشياء التي يأباها كل حيوان نافع آخر، إنما يراد في المزرعة

كصائنة للكل، كالدجاج. وطالما ظل عدد أمثال هذه الحيوانات، التي يمكن تربيتها بكلفة قليلة أو بلا كلفة، كافياً تماماً لتلبية الطلب، فإن هذا الصنف من اللحم يحمل إلى السوق بسعر أدنى بكثير من أي لحم غيره. ولكن عندما يزداد الطلب بحيث يتجاوز حدود ما تلبيه هذه الكمية، وعندما يصبح من الضروري إنتاج الغذاء عمداً لعلف الخنازير وتسمينها، مثلما ينتج لعلف بقية الماشية وتسمينها، فإن السعر يرتفع حتماً، ويصبح بصورة متقايسة إما أغلى أو أرخص من بقية صنوف اللحم، تبعاً لما تمليه طبيعة البلد، وحال زراعته من جعل علف الخنازير أكثر أو أقل كلفة من علف بقية أنواع المواشي. فسعر لحم الخنزير في فرنسا، وفقاً للسيد بُفون، يقارب سعر لحم البقر. وهو اليوم في معظم أنحاء بريطانيا العظمى أغلى بعض الشيء.

كثيراً ما عُزي الارتفاع الحاد في أسعار لحم الخنزير والدجاج في بريطانيا العظمى إلى تناقص عدد سكان الأكواخ cottagers وسواهم من صغار شاغلي الأرض؛ وهو حدث [331] لم يزل في كل ناحية من أوروبا يسبق مباشرة استصلاح الأراضي والزراعة الفضلى، وربما أسهم في الوقت نفسه في رفع سعر تلك السلع، على نحو أبكر بعض الشيء وأسرع بعض الشيء، مما كان من شأنه أن يرتفع لولا ذلك الأمر. ومثلما أن أفقر عائلة تستطيع في كثير من الأحيان أن تربي قطاً أو كلباً من دون أية كلفة، كذلك يستطيع أفقر شاغلي الأرض عادة أن يربوا بعض الطيور وخنزيرة وبضعة خنازير بكلفة زهيدة. فتات مائدتهم وغيره من الفضلات، ومصل الجبن، واللبن المقشود، ومخيض اللبن، توفر لهذه الحيوانات جزءاً من

غذائها، وهي تجد الباقي في الحقول المجاورة من دون أن تلحق أي ضرر محسوس بأي أحد. فمن جراء تقليص عدد هؤلاء الشاغلين الصغار، لا بد لكمية هذا النوع من الأزواد التي تنتج بكلفة قليلة أو بلا كلفة من أن تتناقص تناقصاً ملموساً، ولا بد لسعرها من أن يرتفع أبكر وأسرع مما كان من شأنه لولا ذلك أن يرتفع. ولكن، لا بد له، في وقت عاجل أم آجل من عملية استصلاح الأراضي، من أن يصل إلى الذروة العليا التي يستطيع بلوغها، أو السعر الذي يسدد أجور العمل وكلفة زراعة الأرض التي توفر لهم الغذاء مثلما تدفع هذه عن معظم الأراضي المزروعة الأخرى.

صناعة اللبن والزبدة والجبن قائمة أصلاً كصائنة للكل، مثلها مثل علف الخنازير. فالماشية التي تربى بالضرورة في المزرعة تنتج من اللبن أكثر مما يحتاج إليه لتغذية صغارها أو لاستهلاك عائلة المزارع؛ وهي تنتج معظمه في موسم معيّن. ولكن ربما كان اللبن، من بين سائر منتجات الأرض، هو الأسرع تلفاً. ففي الفصل الحار، حين يكون أغزر ما يكون، لا يكاد يبقى صالحاً لأربع وعشرين ساعة. والمزارع إذ يصنع منه الزبدة الطازجة، يخزن منه كمية بسيطة لمدة أسبوع؛ وإذ يصنع منه زبدة مملحة يخزنه لمدة سنة؛ وإذ يصنع منه الجبن يخزن كمية أكبر لمدة عدة سنوات. ويخصص قسم من هذا كله لاستهلاك عائلته الخاصة. أما الباقي فيذهب إلى السوق، ليحصل مقابله على أفضل سعر يمكن الحصول عليه، والذي لا يكاد يكون متدنياً إلى حد يصرفه عن أن يحمل إلى السوق كل ما يزيد عن استهلاك عائلته الخاصة. فإن كان متدنياً

فعلاً، فمن المحتمل أن يدير صناعته للألبان ومشتقاتها بطريقة متخلفة ووسخة جداً، وأن لا يكاد [332] يفكر بأن إعدادها يستحق أن يخصص له غرفة خاصة أو مبنى خاص، بل سيقوم بذلك وسط دخان مطبخه الخاص، وقذارته، ورداءته، مثلما كانت الحال مع معظم معامل ألبان المزارعين تقريباً في اسكتلندا منذ ثلاثين أو أربعين سنة، ومثلما هي حال الكثير منهم حتى الآن. والأسباب نفسها التي ترفع تدريجياً سعر اللحم، ألا وهي تزايد الطلب، وتناقص الكمية التي يمكن إطعامها بكلفة قليلة أو بلا كلفة جراء استصلاح أراضي الريف، ترفع، على النحو نفسه، سعر منتجات معامل الألبان التي يتصل سعرها اتصالاً طبيعياً بسعر اللحم، أو بكلفة علف الماشية. فارتفاع السعر يسدد ثمن المزيد من العمل، والعناية، والنظافة. يصبح معمل الألبان أولى بانتباه المزارع، وتتحسن نوعية منتجاته تدريجياً. أخيراً يرتفع السعر إلى ذروة يصبح معها من المجدي استخدام البعض من أخصب الأراضي وأجودها لزراعة علف الماشية بغية إنتاج اللبن ومشتقاته؛ وإذا بلغ هذه الذروة فهو لن يستطيع أن يتخطاها. فإذا ما فعل، يحوّل المزيد من الأراضي لهذا الغرض. ويبدو أن السعر قد بلغ هذه الذروة في معظم أنحاء إنكلترا، حيث يستخدم الكثير من الأراضي الجيدة عادة على هذا النحو. كما يبدو أنه لم يبلغ هذه الذروة في أي مكان من اسكتلندا، باستثناء الضواحي المحيطة ببضع مدن كبيرة، حيث قلما يستخدم المزارعون الكثير من الأراضي الجيدة في استنبات العلف للماشية من أجل الحصول على اللبن ومشتقاته. فلعل سعر هذه المنتجات، وإن كان قد ارتفع كثيراً جداً في غضون هذه السنوات

القلائل، ما يزال أدنى من أن يشجع على ذلك. والحق أن تدني النوعية بالقياس إلى نظائرها من المنتجات الإنكليزية، تتساوى كلياً مع تدني السعر. ولكن ربما كان تدني النوعية هذا من نتائج تدني السعر لا سبباً من أسبابه. ومع أن النوعية كانت أفضل بكثير، فإن معظم ما يحمل إلى السوق، في ما أخشى، لا يمكن أن يصرّف في الظروف الحالية للبلد بسعر أفضل بكثير؛ ومن الأرجح أن ليس في مقدور السعر الحالي أن يسدد كلفة الأرض والعمل الضروريين لإنتاج نوعية أفضل بكثير. وعلى الرغم من تفوق السعر، فإن اللبن ومشتقاته لا يعتبر، في معظم أنحاء إنكلترا، استخداماً أفضل للأرض من استنبات الحنطة، أو تسمين الماشية، وهما الغرضان [333] الأكبران من أغراض الزراعة. ولذلك، فمن المستبعد أن يكون ذلك حتى الآن على القدر نفسه من المربحية في معظم أنحاء اسكتلندا.

ومن البديهي أن لا قبل لأراضي أي بلد أن تزرع وتستصلح حتى يصل سعر كل ما يضطر الجهد البشري أن ينتجه عليها إلى الذروة التي تمكّن من تسديد كامل كلفة الاستصلاح والزراعة. وبغية التمكن من القيام بذلك لابدّ من أن يصبح سعر كل غلة مخصوصة كافياً لأن يسدد، أولاً، ريع أرض الحنطة الجيدة، نظراً إلى أنه هو الشيء الذي ينظم ريع معظم الأراضي المزروعة الأخرى؛ وأن تسدد، ثانياً، أجرة عمل المزارع وكلفته أيضاً مثلما تسددان عادة على أرض الحنطة الجيدة؛ أي بعبارة أخرى أن تعوّض بالأرباح المعتادة رأس المال الذي يستخدمه فيها. ولا بد لهذا الارتفاع في سعر كل غلة مخصوصة من أن يسبق طبعاً استصلاح وزراعة

الأرض المخصصة لاستنباتها. الربح هو غاية كل استصلاح، ولا يمكن لأي شيء أن يستحق هذا الاسم إذا ما كانت عاقبته المحتومة هي الخسران. ولكن لا بد من أن يكون الخسران عاقبة استصلاح الأرض من أجل غلة لن يكون من شأن سعرها أن يرد الكلفة. ولئن كان استصلاح أرض البلد وزراعتها بالكامل أعظم المنافع العامة، وهو يقيناً كذلك، فمن الحري ألا يُعَدَّ هذا الارتفاع في سعر كافة أنواع تلك الغلال الخشنة كارثة عامة، بل السابق الذي لا بد منه والمواكب لأعظم المنافع العامة.

وهذا الارتفاع أيضاً في السعر الاسمي أو السعر النقدي لكل أصناف الغلال الخشنة هذه لم يأت نتيجة لأي تدهور في قيمة الفضة، بل نتيجة الارتفاع في السعر الحقيقي. فقد باتت تساوي لا كمية أكبر من الفضة فحسب، بل وكمية أكبر من العمل والقوت أيضاً مما كانت تساوي من قبل. وبما أن حملها إلى السوق يستلزم كمية أكبر من العمل والقوت، لذلك فهي عندما تحمل إلى هناك، تمثل أو تساوي كمية أكبر.

الصنف الثالث

الصنف الثالث والأخير من المنتجات الخشنة، التي يرتفع سعرها بصورة طبيعية أثناء عملية استصلاح الأرض، هو ذاك الذي تكون جدوى الجهد البشري في زيادة كميته **[334]** محدودة أو غير مضمونة. ولذلك، فإن سعر هذا الصنف من المنتجات الخشنة، وإن كان يميل بصورة طبيعية إلى الارتفاع خلال عملية استصلاح الأراضي، ولكنه، تبعاً لما يتفق أن يقع من اختلاف الحوادث التي تجعل جهود العمل الإنساني أنجح أو أقل نجاحاً في زيادة الكمية،

فقد يحدث أحياناً أن ينخفض، وأن يستمر، أحياناً أخرى، كما هو في مراحل متفاوتة جداً من عملية الاستصلاح، وأن يرتفع أحياناً أخرى أكثر أو أقل في المرحلة نفسها.

هناك بعض أصناف المنتجات الخشنة التي جعلتها الطبيعة بمثابة التوابع لأصناف أخرى، بحيث إن الكمية التي يمكن أن ينتجها بلد ما من هذا الصنف محدودة حتماً بالكمية التي ينتجها من الصنف الآخر. فكمية الصوف أو الجلود الخام، مثلاً، التي ينتجها أي بلد محدودة بالضرورة بعدد الماشية الكبيرة والصغيرة التي تربى فيه. كما أن حال الأراضي المستصلحة وطبيعة الزراعة فيه تحددان بالضرورة هذا العدد.

وقد يجوز للمرء أن يذهب إلى أنه لا بد للأسباب نفسها التي ترفع، أثناء عملية استصلاح الأراضي، سعر اللحم، من أن يكون لها التأثير نفسه في أسعار الصوف والجلود الخام، وأن ترفعها أيضاً بالنسبة نفسها تقريباً. وربما كان من شأنها أن تفعل ذلك لو أن سوق هذه السلع كان، في البدايات الخشنة لعملية استصلاح الأراضي، يحد داخل حدود ضيقة كحدود السلع الأولى. غير أن اتساع أسواقهما يختلف عادة اختلافاً بالغاً.

فسوق اللحم ينحصر في كل مكان تقريباً بالبلد الذي ينتجه. فإيرلندا وجزء من أمريكا البريطانية يقومان بتجارة خارجية واسعة في اللحوم المملحة؛ ولكنهما، فيما أظن، البلدان الوحيدان من بلدان العالم التجارية اللذان يفعلان ذلك، أو اللذان يصدران إلى البلدان الأخرى أية كمية كبيرة من اللحم.

أما سوق الصوف والجلود الخام فهو، وعلى العكس من

ذلك، في البدايات الأولى لاستصلاح الأراضي قليلاً ما يقتصر على البلد الذي ينتجهما. ويمكن نقلهما بسهولة إلى بلدان قصية، الصوف من دون أية معالجة، والجلود الخام بقليل من المعالجة: ولما كانا يشكلان المواد الأولية لكثير من الصنائع، فإن صناعة البلدان الأخرى قد تسبب طلباً عليهما، وإن لم يتسبب البلد الذي ينتجهما في أي طلب على الإطلاق.

وفي البلدان الضعيفة الزراعة، والقليلة السكان تالياً، [335] يمثل سعر الصوف والجلد دائماً نسبة كبرى بالقياس إلى كامل الحيوان مما يمثله في البلدان التي يكون فيها الطلب على اللحم أكبر جراء استصلاح الأراضي وكثرة السكان. ويلاحظ السيد هيوم أن صوف الخراف كان في زمن الساكسون يقدر بحوالى خمسي قيمة الخروف بكامله، وأن هذا يفوق بكثير النسبة المقدرة حالياً. وقد أكد لي البعض أن الخروف في بعض ولايات إسبانيا كثيراً ما يذبح من أجل صوفه وشحمه. وكثيراً ما تطرح جثته لتتلف على الأرض، أو لتلتهمها الضواري والطيور الكواسر. ولئن كان هذا يحدث أحياناً حتى في إسبانيا، فهو يحدث بصورة شبه مستمرة في التشيلي، وبوينس أيرس، وفي أنحاء كثيرة من أمريكا الإسبانية، حيث تذبح الماشية من ذوات القرون بصورة شبه مستمرة بغية الحصول على جلودها وشحومها. وهذا أيضاً ما كان يحدث بصورة شبه مستمرة في هيسبانيولا، أيام كانت لا تزال تعاني من وطأة القراصنة Buccaneers، وقبل استيطان وتكاثر سكان المزارع الفرنسية (التي باتت تمتدّ الآن حول ساحل النصف الغربي من الجزيرة بكامله تقريباً) التي أضفت بعض القيمة على ماشية الإسبان، الذين

ما يزالون يمتلكون لا الجزء الشرقي من الساحل فحسب، بل كامل الجزيرة والجزء الجبلي من البلاد.

ومع أن سعر الحيوان بكامله يرتفع بالضرورة خلال عملية استصلاح الأراضي وتزايد السكان، إلا أنه من المرجح أن يتأثر سعر الذبيحة بهذا الارتفاع أكثر من سعر الصوف والجلد. ولما كان سوق الذبيحة في الحال الخشنة الأولى للمجتمع ينحصر دائماً في البلد الذي ينتجه، فلا بد له من التوسع بما يتناسب مع استصلاح الأراضي وزيادة سكان ذلك البلد. ولكن سوق الصوف والجلد المنتج، حتى في بلد غير متحضر، لما كان يتوسع ليطاول العالم التجاري كله، فهو لا يكاد أن يتوسع بالنسبة نفسها إلا نادراً. ونادراً ما تتأثر حال العالم التجاري كله تأثراً يذكر باستصلاح أراضي أي بلد مخصوص، وربما ظل سوق سلع كهذه على حاله أو قريباً جداً مما كان عليه بعد حصول استصلاحات كهذه. ولكن ينبغي لها في مجرى الحوادث الطبيعي أن تطاول الكل بعض الشيء جراء تلك الاستصلاحات. ولئن حدث أن ازدهرت الصنائع في البلد، ولا سيما تلك التي تكون هذه السلع من موادها الأولية، فإن السوق وإن لم يتوسع كثيراً [336]، فإن من شأنه أن يقرِّب كثيراً من مكان الانتاج عما كان عليه من قبل؛ كما أن من شأن سعر هذه المواد أن يرتفع، على الأقل، بقيمة ما كان ينفق من قبل على حملها إلى بلدان قصية. ولذلك، فهو وإن لم يقيّض له أن يرتفع بنفس نسبة ارتفاع سعر اللحم، فلا بد له مبدئياً أن يرتفع بعض الشيء، ومن غير المرجح يقيناً أن ينخفض.

ولكن في إنكلترا، وعلى الرغم من ازدهار حال مشاغل

الصوف فيها، فإن سعر الصوف الإنكليزي قد انخفض كثيراً جداً منذ أيام إدوارد الثالث. هناك الكثير من السجلات الأصلية التي تبرهن أن ما كان يعد خلال عهد هذا الأمير (حوالى أواسط القرن الرابع عشر، أو حوالى ١٣٣٩) السعر المعتدل والمعقول للتود tod، أي ثمانية وعشرين باوند من الصوف الإنكليزي، لم يكن يقل عن عشرة شيلنغ من نقد تلك الأيام[٩] التي كانت تشتمل بنسبة عشرين بنس للأونصة، على ست أونصات من الفضة زنة تاور [تاور- ويت]، المساوية لحوالى ثلاثين شيلنغ من نقدنا الحالي. وفي الوقت الحاضر، قد يعد واحد وعشرون شيلنغ للتود سعراً جيداً للصوف الإنكليزي الجيد جداً. ولذلك فإن نسبة السعر النقدي للصوف أيام إدوارد الثالث، إلى سعره في هذه الأيام، كانت كنسبة عشرة إلى سبعة. كما أن تفوق سعره الحقيقي كان أكثر من هذا. فعشرة شيلنغ، في تلك الأزمنة القديمة، كانت ثمن اثني عشر باشل من الحنطة، بسعر ستة شيلنغ وثمانية بنس للكوارتر. أما في هذه الأيام فإن واحداً وعشرين شيلنغ هي ثمن ستة باشل فحسب، وذلك بسعر ثمانية وعشرين شيلنغ للكوارتر. ولذلك، فإن النسبة بين الأسعار الحقيقية القديمة والحديثة، هي كنسبة اثني عشر إلى ستة، أي اثنين إلى واحد. ففي تلك الأزمنة القديمة كان من شأن تود الصوف أن يشتري ضعف كمية القوت التي يستطيع شراءها حالياً؛ وضعف كمية العمل، تالياً، إذا كان العوض الحقيقي للعمل هو نفسه في الفترتين.

---

(٩) أنظر كتاب سميث Smith, Memoirs of Wool, vol. i. c. 5, 6, and 7; and also, vol. ii. c. 176.

ما كان من شأن هذا التدهور في القيمة الحقيقية والاسمية للصوف أن يحصل جراء مجرى الحوادث الطبيعي. ولذلك فهو من نتائج العنف والافتعال: أولاً، الحظر المطلق لتصدير الصوف من إنكلترا؛ ثانياً، السماح باستيراده من إسبانيا من دون رسم جمركي؛ ثالثاً، حظر تصديره من [337] إيرلندا إلى أي بلد آخر غير إنكلترا. وبدلاً من أن يتوسع سوق الصوف الإنكليزي بعض الشيء جراء استصلاح أراضي إنكلترا، انحصر جراء هذه الإجراءات في السوق المحلي الذي يسمح فيه لأصواف البلدان الأخرى بالدخول لمنافسته، وحيث يجبر الصوف الإيرلندي على منافسته. ونظراً لكون مشاغل الصوف الإيرلندية قد أحبطت وثبِّطت بقدر ما يتناسب مع المعاملة العادلة والمنصفة، فإن الإيرلنديين لن يستطيعوا أن يشتغلوا إلا بكمية صغيرة من صوفهم في بلدهم، بل يضطرون إلى حمل القسم الأكبر منه إلى بريطانيا العظمى، أي السوق الوحيد المتاح أمامهم.

لم أتمكن من العثور على أية سجلات أصلية تتعلق بسعر الجلود الخام في العصور القديمة. كان الصوف يدفع عادة بمثابة إعانة للملك، ويؤكد تقديره في هذه الإعانة، إلى درجة ما على الأقل، ما كان عليه سعره المعتاد. ولكن يبدو أن هذه لم تكن حال الجلود الخام. غير أن فليتوود يعطينا، استناداً إلى حساب مدوّن سنة ١٤٢٥ بين رئيس دير برسيستر أكسفورد وأحد كهنته، سعرها، على الأقل مثلما كان مذكوراً في هذه المناسبة المخصوصة، أي بالتحديد، خمسة جلود ثيران باثني عشر شيلنغ؛ خمسة جلود بقر بسبعة شيلنغ وثلاثة بنس؛ ستة وثلاثون جلد شاة من بنات السنتين بتسعة شيلنغ؛ ستة عشر جلد عجل باثنين شيلنغ. في العام ١٤٢٥

كانت اثنا عشر شيلنغ تحتوي على حوالى نفس كمية الفضة التي تحتويها أربعة وعشرون شيلنغ من نقدنا الحالي. ولذلك فقد ثمّن جلد الثور في هذا الحساب بكمية الفضة الموجودة في أربعة شيلنغ وأربعة أخماس من نقدنا الحالي. سعره الاسمي كان أدنى بكثير مما هو حالياً. ولكن كان من شأن اثنا عشر شيلنغ في تلك الأيام أن تشتري، بسعر ستة شيلنغ وثمانية بنس للكوارتر، أربعة عشر باشل وأربعة أخماس باشل من الحنطة، التي كان من شأنها اليوم أن تكلف 51s 4d بسعر ثلاثة شيلنغ وستة بنس الباشل. ولذلك، فقد كان من شأن جلد الثور في تلك الأيام أن يشتري من الحنطة مقدار ما تشتريه عشرة شيلنغ وثلاثة بنس اليوم. قيمته الحقيقية كانت تساوي عشرة شيلنغ وثلاثة بنس من نقدنا الحالي. ولا نستطيع أن نفترض أن الماشية كانت سمينة جداً في تلك الأزمنة القديمة إذ كانت تظل شبه جائعة خلال القسم الأعظم من الشتاء. فجلد الثور الذي يزن أربعة ستون من ستة عشر باوند أفوارديبوا four stone of sixteen pounds avoirdupoids لا يعدُّ اليوم رديئاً، والأرجح أنه ربما كان[338] يعدُّ جيداً جداً في تلك الأزمنة القديمة. ولكن بسعر نصف كراون للستون، وهو كما فهمت السعر الرائج اليوم (شباط ١٧٧٣)، فإن جلداً كهذا لا يكلف اليوم إلا عشرة شيلنغ. ولذلك، فإن سعره الاسمي، وإن كان أغلى اليوم مما كان في تلك الأزمنة القديمة، إلا أن كمية القوت التي يستطيع شراءها أو التحكم بها هي أدنى بعض الشيء. سعر جلود البقر، كما هو مدون في الحساب المذكور، يقارب أن يكون في النسبة المعتادة إلى جلود الثيران. أما جلود الشياه فسعرها أعلى بكثير من تلك النسبة. والأرجح أنها

كانت قد بيعت بصوفها. أما جلود العجول فهي، على العكس من ذلك، أدنى منها بكثير. ففي البلاد التي يكون فيها سعر الماشية متدنياً جداً، تذبح العجول التي لا يرجى منها النسل في سن مبكرة جداً، مثلما كانت الحال في اسكتلندا منذ عشرين أو ثلاثين سنة مضت. وذلك لادخار اللبن الذي يوازيه سعرها. ولذلك تباع جلودها عادة بسعر بخس.

سعر الجلود الخام أدنى بكثير اليوم مما كان عليه منذ بضع سنوات، والأرجح أن ذلك جاء بسبب إلغاء الرسوم الجمركية عن جلود الفقمة، والسماح، لفترة قصيرة، باستيراد الجلود الخام من إيرلندا ومن المزارع بلا رسوم جمركية، كما حصل سنة ١٧٦٩. وإذا ما أخذنا متوسط القرن الحالي وجدنا أن سعرها الحقيقي كان في الأرجح أعلى نسبياً مما كان عليه في تلك الأزمنة القديمة. فطبيعة هذه السلعة تجعلها غير ملائمة تماماً للشحن إلى أسواق قصية على غرار الصوف. فهي تتلف أكثر جراء التخزين. والجلد المملح يعدُّ أدنى نوعية من الجلد الطازج، ويباع بسعر أدنى. ولا بد لهذا الظرف من أن يسبب ميلاً إلى انخفاض سعر الجلود الخام المنتجة في بلد لا يصنّعها. ولا بد أن يسبب ميلاً إلى انخفاض سعرها في بلد غير متحضر، وارتفاعه في بلد مستصلح الأراضي ومزدهر الصناعة. ولذلك فلا بد من أنه قد كان له تأثير في انخفاض السعر في العصور القديمة وارتفاعه في العصور الحديثة. علاوة على ذلك، فإن دباغينا لم ينجحوا نجاح بزازينا في إقناع حكمة الأمة بأن سلامة الدولة [**الكمنولث**] تتوقف على ازدهار صنعتهم الخاصة. ولذلك فقد كانوا أقل حظوة منهم بكثير. وبالفعل، فإن تصدير

الجلود الخام [339] قد حظّر واعتبر إزعاجاً؛ أما استيرادها من البلدان الأجنبية فقد أخضع لرسم جمركي؛ ومع أن هذا الرسم قد ألغي في ما يخص الجلود المستوردة من إيرلندا والمزارع (لفترة محدودة بخمس سنوات فحسب)، غير أن إيرلندا لم تحصر في سوق بريطانيا العظمى في بيع ما يفيض عن حاجتها من الجلود، أو تلك التي لا تصنّع محلياً. ولم تدرَج جلود الماشية العادية إلا في غضون السنوات القلائل الماضية في عداد السلع المعددة التي لا تستطيع المزارع إلا أن ترسلها إلى الوطن الأم؛ ولا تعرضت تجارة إيرلندا في هذه الحال لأي قمع حتى الآن، دعماً لمصانع بريطانيا العظمى.

إن أية تنظيمات تنحو نحو تخفيض سعر الصوف أو الجلود الخام إلى أدنى مما من شأنه أن يكون عليه في أي بلد مستصلح ومزروع، لا بد لها من أن تنحو نحو رفع سعر اللحم. لا بد لسعر الماشية الكبيرة والصغيرة التي ترعى على الأرض المستصلحة والمزروعة من أن تفي بالريع الذي يتوقعه مالك الأرض والربح الذي يحق للمزارع أن يتوقعه من الأرض المستصلحة والمزروعة. فإن لم يف بذلك، فسوف يسارع المالك والمزارع إلى الكف عن تركها ترعى. ولذلك فمهما كان الجزء من السعر الذي لا يفي به الصوف والجلد فلا بد من أن تفي به الذبيحة. وكلما كان ما يفي به أحد الجزأين أقل صار ما ينبغي أن يفي به الجزء الآخر أكثر. أما كيفية انقسام سعر الذبيحة على أجزائها فأمر لا يهم مالكي الأرض والمزارعين طالما أنه يدفع لهم بكامله. ولذلك، ففي البلد المستصلح والمزروع لا يمكن أن تتأثر مصالحهم، كمالكين للأرض

وكمزارعين، تأثراً يذكر بتنظيمات كهذه، وإن كانت مصالحهم كمستهلكين ربما تأثرت بارتفاع سعر المؤن. ولكن الأمر يكون على غير ذلك في بلد لم تستصلح أراضيه ولم تزرع، وحيث لا يمكن استخدام معظم الأراضي لأي غرض آخر سوى علف المواشي، وحيث يكون الصوف والجلد القسم الرئيسي من قيمة هذه المواشي. ومن شأن مصالحهم، كمالكين للأرض ومزارعين، أن تتأثر في هذه الحال تأثراً كبيراً بتنظيمات كهذه، أما مصالحهم كمستهلكين فلا تتأثر بها إلا قليلاً. فانخفاض سعر الصوف والجلد في هذه الحال لن يرفع سعر الذبيحة، لأنه لما كانت معظم أراضي البلد لا تستخدم إلا لعلف المواشي، فإن العدد نفسه [341] سوف يظل يعلف، وتظل كمية اللحم نفسها تحمل إلى السوق. ولما كان الطلب عليها لن يزيد عما قبل، فإن سعرها سيظل لذلك مثلما كان من قبل. ينخفض سعر الماشية الكلي، وينخفض معه ريعُ وربح كل تلك الأراضي التي كانت الماشية تشكل إنتاجها الأساسي، أي معظم أراضي البلد. ما ينسب عادة، ولكن خطأ، إلى إدوارد الثالث من حظر دائم لتصدير الصوف، كان من شأنه أن يفضي في ظروف البلد السائدة يومها، إلى تشكيل أشد التنظيمات التي يمكن تصورها تدميراً. فما كان من شأنه أن يقلص القيمة الحقيقية لمعظم أراضي المملكة فحسب، بل كان من شأنه أيضاً أن يؤخّر كثيراً استصلاحها اللاحق، جراء تقليص سعر أهم أنواع الماشية الصغيرة.

انخفض سعر صوف اسكتلندا انخفاضاً كبيراً جراء اتحادها مع إنكلترا، ذلك الاتحاد الذي حرمه من سوق أوروبا الكبير، وحصره في سوق بريطانيا العظمى الضيق. وقد كان من شأن قيمة القسم

الأكبر من الأراضي في المقاطعات الاسكتلندية الجنوبية، وهي مراع للضأن في معظمها، أن تتأثر تأثراً شديداً بهذا الحدث، لو لم يعوّض سعر اللحم تعويضاً تاماً عن الانخفاض في سعر الصوف.

وكما أن فعالية الجهد البشري في زيادة كمية الصوف، أو الجلود الخام، محدودة، من حيث اعتمادها على إنتاج البلد الذي يبذل هذا الجهد فيه، فهي أيضاً غير مضمونة النتائج من حيث اعتمادها على إنتاج بلدان أخرى. فاعتمادها إنما يكون على الكمية التي لا تصنِّعها تلك البلدان، لا على تلك التي تنتجها؛ وعلى القيود التي قد تراها مناسبة أو لا لأن تفرض على تصدير هذا الصنف من النتاج الخام. وبقدر ما أن هذه الظروف مستقلة تماماً عن الجهد المحلي فهي أيضا تجعل فعالية هذا الجهد غير مضمونة النتائج إلى حد ما. ففعالية الجهد البشري في تكثير هذا النوع من النتاج الخام ليست محدودة فحسب بل وغير مضمونة النتائج أيضاً.

وهي بالمثل محدودة وغير مضمونة النتائج في تكثير صنف آخر هام جداً من أصناف النتاج الخام، ألا وهو كمية السمك التي تحمل إلى السوق. فهي محدودة بالوضع المحلي للبلد، وبقرب مختلف مقاطعاته [341] عن البحر أو بعدها، وعدد بحيراته وأنهره، وبما يمكن تسميته بخصوبة أو عقم تلك البحار، والبحيرات، والأنهر من حيث هذا الصنف من النتاج الخام. فمع تزايد عدد السكان، ومع تنامي الإنتاج السنوي لعمل السكان وأرض البلد أكثر فأكثر، يتزايد عدد شراة السمك وتتاح لهؤلاء الشراة أيضاً كمية وتشكيلة كبريان من السلع الأخرى، أو، وهذا كذاك، ثمن لكمية وتشكيلة كبريين من السلع الأخرى لشرائها. ولكنه سيكون من

المستحيل، إجمالاً، تزويد السوق الكبرى والمتوسعة من دون استخدام كمية من العمل أكبر مما كان متناسباً مع تزويد السوق الضيقة والمحدودة. فالسوق التي تنتقل من تطلّب ألف طن فقط من السمك سنوياً إلى تطلّب أكثر من عشرة آلاف طن سنوياً، لا يمكن تزويدها إلا نادراً من دون استخدام أكثر من عشرة أضعاف كمية العمل التي كانت كافية لتزويدها. فلا بد عندئذ من البحث عن السمك على مسافات أبعد، ولا بد من استخدام مراكب أكبر، واستعمال آلات متنوعة أكثر وأغلى ثمناً. ولذلك، فإن السعر الحقيقي لهذه السلعة يرتفع بصورة طبيعية خلال عملية استصلاح الأراضي. وقد حدث ذلك، في اعتقادي، في كل بلد تقريباً .

مع أن نجاح يوم صيد معيّن قد يكون مسألة غير مضمونة، غير أن الوضع المحلي للبلد المفترض، والفعالية العامة للجهد في حمل كمية من السمك إلى السوق على مدار السنة، أو على مدار عدة سنوات، قد يحمل على الظن أنه أمر مضمون بما يكفي؛ وهو كذلك بلا شك. ولكن، لما كان يعتمد على الوضع المحلي للبلد أكثر مما يعتمد على حال ثروته وصناعته؛ ولما كان من الممكن، بناءً على ذلك، أن يكون هو نفسه في بلدان مختلفة ومراحل مختلفة جداً من استصلاح الأراضي، ومختلفاً جداً في الفترة نفسها؛ فإن ارتباطه بحال الاستصلاح غير مضمون، وعلى هذا النوع من اللامضمونية أتكلم هنا.

أما في زيادة كمية مختلف المعادن المستخرجة من أحشاء الأرض، وكمية المعادن الأنفس تخصيصاً، فلا تبدو فعالية الجهد البشري محدودة، بل غير مضمونة أصلاً.

إن المعادن النفيسة التي يمكن أن توجد في أي بلد ليست محدودة بأي شيء في وضعها المحلي، كخصوبة مناجمها الخاصة أو عقمها. فهذه المعادن [342] غالباً ما تكثر في بلدان لا تمتلك مناجم أصلاً. ويبدو أن كميتها في كل بلد تعتمد على ظرفين مختلفين: أولاً، على قوته الشرائية، وعلى حال صناعته، والغلال السنوية لأرضه وعماله، التي يتمكن من خلالها أن يستخدم كمية كبرى أو صغرى من العمل والقوت في جلب أو شراء كمية كبرى أو صغرى من النوافل، كالذهب والفضة، إما من مناجمه أو من مناجم سواه من البلدان؛ وثانياً، على خصوبة أو عقم المناجم التي يمكن أن تزوِّد العالم التجاري في وقت من الأوقات بهذه المعادن. ولا بد لكمية هذه المعادن في البلدان الأبعد عن هذه المناجم من أن تتأثر بهذه الخصوبة أو العقم، وذلك بسبب سهولة نقل هذه المعادن ورخصه، وصغر حجمها وعظم قيمتها. من ذلك أنه لا بد لكميتها في الصين وهندوستان من أن تكون قد تأثرت إلى حد ما بغزارة مناجم أمريكا.

وبقدر ما تعتمد كميتها في أي بلد من البلدان على الظرف الأول من هذين الظرفين (أي القوة الشرائية)، فمن المرجح لسعرها الحقيقي، كسعر سائر الطرائف وحوائج الترف، أن يرتفع مع تزايد ثروة البلد واستصلاح أراضيه، وأن ينخفض مع فقره وركود اقتصاده. فالبلدان التي تستطيع ادخار كمية كبيرة من العمل والقوت تستطيع أن تشتري أية كمية معينة من هذه المعادن، على حساب كمية من العمل والقوت أكبر من تلك البلدان التي لا تستطيع ادخار كمية مماثلة.

وبقدر ما تعتمد كميتها في أي بلد من البلدان على الظرف الثاني (أي خصوبة المناجم التي تزوّد العالم التجاري أو عقمها)، فإن سعرها الحقيقي، أي كمية العمل والقوت الحقيقية التي تبتاعها أو تبادل بها سوف تنخفض إلى حد ما، ولا شك، بما يتناسب مع خصوبة تلك المناجم، وترتفع بما يتناسب مع عقمها.

ولكن من البيّن أن خصوبة أو عقم المناجم التي تزوّد في أي وقت من الأوقات العالم التجاري، إنما هي ظرف قد لا يكون له أي نوع من الصلة بحال الصناعة في بلد معيّن. لا بل ويبدو أيضاً أن لا صلة حتمية جداً له بحال العالم إجمالاً. والواقع أنه مع انتشار الفنون والتجارة على مساحة متزايدة من الأرض، [343] فإن البحث عن مناجم جديدة، إذ يمتد على مساحة أوسع، ربما يحظى بفرص أفضل للنجاح مما يحظى به عندما ينحصر ضمن حدود أضيق نطاقاً. غير أن اكتشاف مناجم جديدة، مع استنفاد المناجم القديمة تدريجياً، إنما هو أمر على القدر الأكبر من اللامضمونية، وهو بحيث لا تستطيع أية مهارة بشرية أو جهد أن يضمنه. ومن المتعارف عليه أن كل المؤشرات محل شك، ولا شيء يؤكد حقيقة قيمة منجم جديد، ولا حتى وجوده، إلا اكتشافه وتشغيله بنجاح. ويبدو أن لا حدود يقينية في هذا المسعى لا للنجاح الممكن للجهد البشري ولا لخيبته الممكنة. ومن الجائز، على مدار قرن من السنين أو اثنين، أن تكتشف مناجم جديدة أخصب من أي منجم معروف حتى ذلك التاريخ؛ كما أنه من الجائز بالمثل أن يصير أخصب المناجم المعروف حتى ذلك التاريخ أعقم من أي منجم كان يشغل قبل اكتشاف مناجم أمريكا. وسواء أحدث أي من هذين الحادثين

فهو أمر ضئيل الأهمية بالنسبة إلى ثروة العالم الحقيقية وازدهاره، القيمة الحقيقية للإنتاج السنوي للأرض ولعمل البشرية. إن من شأن قيمته الاسمية، أي كمية الذهب والفضة التي يمكن أن يعبَّر بها عن هذا الإنتاج السنوي أو أن يمثّل، أن تكون مختلفة جداً، بلا شك؛ بيد أن قيمته الحقيقية، أي كمية العمل الحقيقية التي يستطيع أن يبتاعها أو أن يتحكم فيها، ستكون هي ذاتها على وجه الدقة. فالشيلنغ ربما لم يمثّل من العمل، في إحدى الحالتين، أكثر مما يمثّله البني حالياً؛ والبني في الحالة الأخرى ربما مثّل قدر ما يمثّل الشيلنغ اليوم. ولكن الذي يملك شيلنغ واحداً في جيبه في الحالة الأولى لن يكون أغنى ممن يمتلك بني واحداً اليوم؛ والذي كان يملك بني واحداً في الحالة الثانية يكون في مثل غنى من يمتلك شيلنغ واحداً اليوم. إن رخص الأطباق الذهبية والفضية ووفرتها هي المزية الوحيدة التي يستمدها العالم في إحدى الحالتين، كما أن غلاء وندرة هذه النوافل التافهة هي الإزعاج الوحيد الذي يمكن أن يعاني منه في الحالة الأخرى.

خاتمة هذا الاستطراد المتعلق بالتغيرات في قيمة الفضة

يبدو أن معظم الكتاب الذين جمعوا الأسعار النقدية للأشياء في العصور القديمة قد اعتبروا **[344]** تدنّي السعر النقدي للحنطة، وللسلع إجمالاً، أو بعبارة أخرى، ارتفاع قيمة الذهب والفضة دليلاً لا على ندرة هذين المعدنين فحسب، بل وعلى فقر البلد وقلة تحضره في الوقت الذي حدث فيه ذلك. وهذه الفكرة تتصل بنظام الاقتصاد السياسي الذي يمثل الثروة القومية باعتبارها تتكون من

وفرة الذهب والفضة، والفقر القومي بندرة هذين المعدنين؛ وهو نظام سأسعى إلى تفسيره والتمعّن فيه بإسهاب في فصولٍ تالية من هذا الكتاب. وسأكتفي في الوقت الراهن بملاحظة أن ارتفاع قيمة هذين المعدنين يمكن ألا تشكل دليلاً على فقر أي بلد مخصوص وعدم تحضره في الوقت الذي حدث فيه ذلك. وهذا إنما يعد دليلاً على عقم المناجم التي كانت تزود العالم التجاري في ذلك الوقت. فمثلما يعجز البلد الفقير عن ابتياع المزيد من الذهب والفضة فهو عن ابتياعهما بسعر أغلى أعجز من البلد ثري؛ ولذلك فمن غير المرجح أن تكون قيمة هذين المعدنين أعلى في البلد الأول مما هي في البلد الثاني. فقيمة المعدنين المذكورين في الصين، وهي بلد أغنى بكثير من أي جزء من أوروبا، أعلى بكثير من أي جزء من أوروبا. وبالفعل، فمع تزايد ثروة أوروبا تزايداً كبيراً، منذ اكتشاف مناجم أمريكا، انخفضت قيمة الذهب والفضة تدريجياً. غير أن انخفاض قيمتهما لم يأت نتيجة لزيادة ثروة أوروبا الحقيقية، أي زيادة إنتاج أرضها وعمالها، بل نتيجة لاكتشاف عرضي لمناجم أغزر من أية مناجم كانت معروفة من قبل. فتزايد كمية الذهب والفضة في أوروبا، وزيادة مشاغلها وزراعتها هما حدثان، وإن كانا قد تزامنا تقريباً، غير أنهما قد نشآ من أسباب مختلفة جداً، ولا يكادان يترابطان أحدهما بالآخر بأية روابط طبيعية. فالأول قد جاء عقب صدفة بحتة، لم يكن فيها للحصافة أو للسياسة أية حصة، ولا كان من الممكن أن تكون لهما حصة كهذه. والثاني من انهيار النظام الإقطاعي، وقيام حكومة أتاحت للجهد التشجيع الوحيد الذي يتطلبه، ألا وهو بعض الأمان المعقول بأنه سوف يتمتع بثمار عمله

الخاص. فبولندا، التي لا يزال النظام الإقطاعي قائماً فيها، لا تزال حتى اليوم بلداً معدماً مثلما كانت قبل اكتشاف أمريكا. غير أن الثمن النقدي للحنطة قد ارتفع؛ والقيمة الحقيقية للمعدنين النفيسين قد [345] انخفضت في بولندا على غرار ما حدث في بقية أنحاء أوروبا. ولذلك، فلا بد لكميتهما من أن تكون قد ازدادت هناك، مثلما ازدادت في أماكن أخرى، وبالنسبة نفسها تقريباً إلى إنتاج أرض بولندا السنوي وجهد عمالها. غير أن هذه الزيادة في كمية هذين المعدنين لم تزد، في ما يبدو، ذلك الإنتاج السنوي، ولم تحسن مشاغل البلد ولا زراعتها، ولا حسّنت أحوال سكانها. إسبانيا والبرتغال، البلدان اللذان يمتلكان المناجم، هما أكثر البلدان فقراً في أوروبا بعد بولندا. ولكن ينبغي أن تكون قيمة المعدنين النفيسين أدنى في إسبانيا والبرتغال مما هي عليه في أي منطقة أخرى من أوروبا، نظراً إلى أنهما يأتيان من هذين البلدين إلى كافة أرجاء أوروبا، محمولين، لا مع كلفة الشحن والتأمين فحسب، بل ومع كلفة التهريب، بسبب أن تصديرهما محظور أو خاضع للرسوم الجمركية. ولذلك، ينبغي لكميتها أن تكون بالقياس إلى العمل وإنتاج الأرض السنوي، أكبر في تلك البلدان من أية بقعة أخرى في أوروبا. غير أن هذين البلدين أفقر من معظم أنحاء أوروبا. ومع أن النظام الإقطاعي قد ألغي في إسبانيا والبرتغال، فإن النظام الذي خلفه ليس أفضل منه بكثير.

ولذلك، فكما أن تدني قيمة الذهب والفضة لا يقوم دليلاً على ثراء وازدهار حال البلد الذي يحصل فيه هذا التدني؛ كذلك لا يقوم ارتفاع قيمتهما، أو انخفاض السعر النقدي للسلع إجمالاً، أو

للحنطة تحديداً، دليلاً على فقر هذا البلد وعدم تحضره.

ولكن، وبالرغم من أن تدني السعر النقدي للسلع إجمالاً، أو الحنطة تخصيصاً، لا يقوم دليلاً على فقر تلك الأيام وانعدام التحضر، فإن تدني السعر النقدي لأصناف مخصوصة من السلع، كالماشية، والطيور، والطرائد على أنواعها، إلخ، بالقياس إلى سعر الحنطة، لهو الدليل القاطع. فهو يبيّن بوضوح، أولاً، وفرتها العظيمة بالقياس إلى وفرة الحنطة، وبالتالي مدى اتساع الأراضي التي تسرح فيها بالقياس إلى تلك الأراضي التي تحتلها زراعة الحنطة؛ وثانياً، تدني قيمة هذه الأرض بالقياس إلى أرض الحنطة، ويبين تالياً الحال غير المزروعة وغير المستصلحة للقسم الأعظم من أراضي البلد. وهو يبيّن بوضوح أيضاً أن رأس مال هذا البلد وعدد سكانه لا يتقايسان مع اتساع أراضيه بالنسبة نفسها التي يتقايسان بها عادة في البلدان المتحضرة، وأن مجتمعه ما يزال في ذلك [p346] الزمن في مرحلة الطفولة. ولا نستطيع أن نستدل شيئاً من ارتفاع أو تدني السعر النقدي للسلع إجمالاً، أو الحنطة تخصيصاً، إلا أن المناجم التي كانت في ذلك الزمن، تزود العالم التجاري بالذهب والفضة كانت خصبة أو عقيمة، وليس أن البلد كان ثرياً أو فقيراً. ولكننا نستطيع أن نستدل من ارتفاع أو تدني السعر النقدي لبعض أصناف السلع بالقياس إلى السعر النقدي لسلع أخرى، مع شيء من الترجيح يكاد يقارب اليقين، أنه كان ثرياً أو فقيراً، وأن معظم أراضيه كانت مستصلحة أو غير مستصلحة، وأنه كان في حال أقرب إلى التمدن والتحضر، أو في حال أقرب إلى عدم التمدن.

إن أي ارتفاع في السعر النقدي للسلع ناتج كلياً عن تدهور

قيمة الفضة من شأنه أن يؤثر في كافة أصناف السلع بالتساوي، وأن يرفع سعرها عموماً بنسبة الثلث، أو الربع، أو الخمس، حسبما تكون الفضة قد فقدت الثلث، أو الربع، أو الخمس من قيمتها السابقة. ولكن الارتفاع في أسعار المؤن، وهو أمر كان موضع الكثير من التفكير والمحاورة، لا يؤثر في جميع أصناف المؤن بالتساوي. فإذا ما أخذنا متوسط سعر الحنطة في هذا القرن، وجدنا أنه حتى الذين يفسرون هذا الارتفاع بتدهور قيمة الفضة يعترفون بأنه قد ارتفع أقل بكثير مما ارتفعت أسعار أصناف أخرى من المؤن. لذلك، لا يمكن إذاً أن يعزى ارتفاع أسعار تلك الأصناف الأخرى من المؤن كلياً إلى تدهور قيمة الفضة. فلا بد من أخذ بعض الأسباب الأخرى في الحسبان، و ربما كانت تلك الأسباب التي سبقت الإشارة إليها آنفاً كفيلة، ومن دون اللجوء إلى التدهور المفترض لقيمة الفضة، أن تفسر تفسيراً كافياً هذا الارتفاع في تلك الأصناف المخصوصة من المؤن التي ارتفع سعرها فعلياً بالقياس إلى سعر الحنطة.

أما سعر الحنطة نفسه، فقد كان، خلال السنين الأربع والستين الأولى من القرن الحالي، وقبل توالي سلسلة المواسم الرديئة مؤخراً، أدنى إلى حد ما مما كان عليه خلال السنين الأربع والستين الأخيرة من القرن السابق. ويشهد على هذا الواقع لا حسابات سوق وندسور فحسب، بل ويشهد عليه أيضاً المتصرفون المطلقون في مختلف مقاطعات اسكتلندا، وحسابات مختلف أسواق فرنسا التي جمعها بكثير من العناية والدقة السيدان ميسانس وديبريه سانت مور. والبينات هنا أكمل مما [347] كان من الممكن توقعه في مسألة هي

في طبيعتها مما يصعب كثيراً التحقق منه.

أما ارتفاع سعر الحنطة خلال هذه السنوات العشر أو الاثنتي عشرة الماضية فأمر يمكن تفسيره تفسيراً كافياً برداءة المواسم، ومن دون افتراض أي تدهور في قيمة الفضة. ولذلك، فإن الرأي القائل بأن قيمة الفضة لم تزل تتدهور باستمرار، يبدو غير مستند إلى أية ملاحظات جيدة، لا لأسعار الحنطة، ولا لأسعار تلك الأصناف الأخرى من المؤن.

وربما جاز القول إن من شأن الكمية نفسها من الفضة، في العصور الحديثة، وحتى استناداً إلى الحساب الذي تم إيراده هنا، أن تشتري كمية أقل من عدة أصناف من المؤن مما كان من شأنها أن تشتريه أثناء بعض فترات القرن الماضي؛ والفصل في ما إذا كان هذا التغير يعزى إلى ارتفاع في قيمة هذه السلع، أو إلى انخفاض في قيمة الفضة، إنما هو إقامة تمييز عقيم لا طائل تحته، ولا يمكن أن يسدي أية خدمة للرجل الذي لا يملك إلا كمية من الفضة ليذهب بها إلى السوق، أو دخلاً نقدياً ثابتاً. وأنا يقيناً لا أزعم أن معرفة هذا التمييز سوف تمكنه من أن يبتاع الأشياء بسعر أرخص. غير أنها قد لا تكون استناداً لهذا عديمة الفائدة تماماً.

فهي قد تكون على شيء من المنفعة للجمهور إذ تتيح له دليلاً سهلاً على حال البلد المزدهرة. ولئن كان ارتفاع سعر بعض أنواع المؤن يعزى إلى انخفاض قيمة الفضة، فمرد ذلك إنما يكون إلى ظرف لا يمكن أن يستدل منه على شيء إلا خصوبة المناجم الأمريكية. أما الثروة الحقيقية للبلد، أي الناتج السنوي لأرضه وعماله فقد تكون، وعلى الرغم من هذا الظرف، إما في حال

انحطاط تدريجي كما هي في البرتغال وبولندا؛ أو في حال تقدم تدريجي كما هي معظم أنحاء أوروبا. ولكن إذا كان هذا الارتفاع في أسعار بعض أنواع المؤن يعزى إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية للأرض التي تنتجها، أو إلى تزايد خصوبتها، أو نتيجة اتساع استصلاح الأراضي وزراعتها الجيدة، وكونها قد حولت إلى أراضٍ ملائمة لإنتاج الحنطة؛ فهذا أمر يعزى إلى ظرف يؤشر على النحو الأوضح إلى حال الازدهار والتقدم التي يشهدها البلد. فالأرض تشكل على نحو قاطع أعظم، وأهم، وأدوم قسم من ثروة أي بلد واسع المساحة. وهي قد تكون ذات منفعة محدودة، أو أنها، على الأقل، [348] قد تمنح الجمهور بعض الرضا بالحصول على دليل قاطع إلى هذا الحد على تزايد قيمة أعظم، وأهم، وأدوم قسم من ثروته.

وقد تكون ذات منفعة ما للجمهور في تنظيم العوض المالي للبعض من صغار الخدم. فلئن كان هذا الارتفاع في سعر بعض أنواع المؤن يعزى إلى انخفاض في قيمة الفضة، فمن الواجب لهذا العوض أن يزاد يقيناً بنسبة تتقايس مع مدى ذلك الانخفاض، وذلك على شرط ألا يكون ذلك العوض كبيراً من قبل. فإن لم يزد، فإن من شأن أجورهم الحقيقية أن تنخفض حتماً بالنسبة نفسها. ولكن إذا كان ارتفاع السعر هذا يعزى إلى زيادة القيمة، جراء تحسن خصوبة الأرض التي تنتج هذه المؤن، فإن البحث في أية نسبة من العوض المالي ينبغي أن تزاد، أو في هل يجب أن تزاد أية نسبة أصلاً، لمسألة ألطف مأخذاً. إن توسع استصلاح الأرض وزراعتها، إذ يرفعان، حتماً وإلى حد ما، سعر كل صنف من الغذاء الحيواني

بالقياس إلى سعر الحنطة، فإنهما يخفضان بالضرورة، في ما أعتقد، سعر كل نوع من الأغذية النباتية. فهما يرفعان سعر الغذاء الحيواني لأن قسماً كبيراً من الأرض التي تنتجه لما كانت قد مهّدت لتناسب إنتاج الحنطة، فلا بد لها من أن تتيح لمالك الأرض والمزارع ريع أرض الحنطة وربحها. وهما يخفضان سعر الغذاء النباتي لأنهما إذ يزيدان خصوبة الأرض، فهما يزيدان غزارة إنتاجها. كما أن تحسينات الزراعة تدخل أيضاً أنواعاً متعددة من الغذاء النباتي الذي لما كان يستلزم مساحة أضيق من مساحة الحنطة، ولا يستلزم عملاً أكثر منها، فهو يحمل إلى السوق بسعر أرخص. فمن ذلك البطاطا والذرة maize الذرة الهندية، أهم تحسينين حصلت عليهما الزراعة في أوروبا، أو ربما أوروبا نفسها من التوسع العظيم الذي عرفته تجارتها وملاحتها. فثمة، فضلاً عن ذلك، أنواع كثيرة من الغذاء النباتي يقتصر إنتاجها، في الحال الخشنة للزراعة، على حديقة الخضار المنزلية، ولا تستنبت إلا بالمجرفة، تستنبت في هذه الحال المتقدمة في الحقول العادية، وتزرع بالمحراث: كاللفت، والجزر، والكرنب، إلخ. ولذلك فلئن ارتفع السعر الحقيقي لنوع معين من الغذاء بالضرورة، جراء عملية استصلاح الأرض، فلا بد لسعر نوع آخر من أن ينخفض بالضرورة ذاتها، ويصبح البحث في مدى ما يعوّض ارتفاع سعر أحدهما بانخفاض سعر الآخر مسألة ألطف مأخذاً. وعندما يصل السعر الحقيقي للحم مرة إلى **[349]** ذروته (التي يبدو أنه قد بلغها في معظم أنحاء إنكلترا بالنسبة إلى كل نوع، باستثناء لحم الخنزير، منذ أكثر من قرن من السنين) فإن أي ارتفاع يمكن أن يحدث بعد ذلك

في أي نوع آخر من أنواع الغذاء الحيواني لا يستطيع أن يؤثر كثيراً في أحوال المراتب الدنيا من الناس. فأحوال الفقراء، في معظم أنحاء إنكلترا، لا يمكن أن تسوء كثيراً من أي ارتفاع في سعر الطيور، والسمك، والطيور البرية، ولحم الغزلان، بقدر ما تنتعش جراء انخفاض سعر البطاطا.

في موسم الندرة الحالي لا شك في أن سعر الحنطة المرتفع يضيّق على الفقراء. ولكن في زمن الوفرة المعتدلة، وعندما تكون الحنطة في سعرها المعتاد أو الوسطي، لا يستطيع الارتفاع الطبيعي في سعر أي نوع آخر من المنتجات الخام أن يؤثر فيهم تأثيراً كبيراً. وهم ربما عانوا أكثر من الارتفاع الاصطناعي الذي تسببت به الضرائب في سعر بعض السلع المصنّعة، كالملح، والصابون، والجلد، والشموع، والملت، والبيرة، والمزر، إلخ.

آثار تقدم عملية استصلاح الأراضي في السعر الحقيقي للصنائع اليدوية

من الطبيعي لاستصلاح الأراضي أن يقلّص تدريجياً السعر الحقيقي لكافة الصنائع اليدوية تقريباً. ولعل سعر المهارة الصناعية يتناقص في سائر الصنائع من دون استثناء. فجراء استخدام آلات فضلى، وتعاظم الحذق، وتقسيم العمل وتوزيعه بشكل أكثر ملاءمة، وكلها من آثار الاستصلاح الطبيعية، تصبح كمية صغرى من العمل مطلوبة لتنفيذ أي جزء مخصوص من العمل، وعلى الرغم من أنه كان يجب للسعر الحقيقي للعمل أن يرتفع ارتفاعاً كبيراً، جراء ازدهار ظروف المجتمع، غير أن تناقص الكمية تناقصاً

كبيراً يعوِّض إجمالاً عن أكبر ارتفاع يمكن أن يحصل في السعر تعويضاً وافياً.

ثمة فعلاً بعض الصنائع التي سوف يعوِّض الارتفاع الضروري في الثمن الحقيقي للمواد الخام تعويضاً وافياً عن كل المزايا التي يمكن أن يدخلها الاستصلاح على تنفيذ العمل. ففي عمل نجاري المنازل وعمل نجاري الأثاث الخشن، يعوِّض الارتفاع الضروري في السعر الحقيقي للشجر اليابس barren timber، جراء استصلاح [351] الأرض، تعويضاً وافياً عن كل المزايا التي يمكن أن تستمد من أفضل آلة، وأعظم براعة، وأنسب تقسيم للعمل وتوزيع له.

ولكن في كل الأحوال التي لا يرتفع فيها سعر المواد الخام البتة، أو لا يرتفع فيها ارتفاعاً كبيراً جداً، فإن سعر السلع المصنّعة يغور كثيراً جداً .

وقد برز هذا الانخفاض في السعر، خلال مجرى هذا القرن والقرن السابق، أكثر ما برز في تلك الصنائع التي تتخذ موادها الأولية من المعادن الخشنة. وربما كان من الممكن اليوم الحصول بعشرين شيلنغ على ساعة أفضل حركة من ساعة كانت تشترى في أواسط القرن الماضي بعشرين باوند. وقد حدث، خلال الفترة نفسها، انخفاض كبير جداً في أسعار عمل السكاكينيين والقفّالين، وفي كل اللُعب التي تصنع من المعادن الخشنة، وفي كل تلك السلع التي تعرف عامة باسم مصنوعات برمنغهام وشيفيلد، وإن لم يكن بقدر انخفاض عمل الساعاتيين. غير أنه كان مع ذلك كافياً لأن يدهش صنّاع سائر أنحاء أوروبا الذين اعترفوا، في عدة أحوال، بأنهم لا يستطيعون أن ينتجوا عملاً مماثلاً في الجودة بضعف هذا

السعر أو حتى بضعفيه. ومن الجائز أنه لا توجد مشاغل يمكن أن يذهب فيها تقسيم العمل إلى أبعد من هذا، أو يمكن فيه للآلات المستخدمة أن تقبل تنوعاً أكبر في التحسينات، من تلك التي تكون موادها الأولية المعادن الخشنة.

أما في مشاغل الأقمشة فلم يحدث، خلال الفترة نفسها، أي انخفاض محسوس كهذا في السعر. وعلى العكس من ذلك، فإن سعر الأقمشة الفائقة الجودة، قد ارتفع على ما أكد لي بعضهم خلال الخمس والعشرين إلى الثلاثين سنة الماضية بنسبة تتناسب إلى حد ما مع نوعيتها، وذلك، في ما قيل، جراء الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية المكوَّنة كلياً من الصوف الإسباني. أما سعر أقمشة يوركشير، المصنوعة كلياً من الصوف الإنكليزي، فيقال بالفعل إنها قد انخفضت خلال القرن الحالي انخفاضاً كبيراً بالقياس إلى نوعيتها. غير أن النوعية مسألة خلافية جداً إلى حد أنني أنظر إلى هذا النوع من المعلومات باعتباره غير مؤكد إلى حد ما. فتقسيم العمل في مشاغل الأقمشة يكاد يكون هو نفسه اليوم مثلما كان منذ قرن من الزمان، كما أن الآلات المستخدمة لا تختلف كثيراً. ومع ذلك، فمن الجائز [351] أن تكون قد حصلت في كليهما بعض التحسينات التي من شأنها أن تتسبب ببعض التخفيض في السعر.

ولكن الانخفاض سوف يبدو محسوساً أكثر وأعسر على الإنكار إذا ما قارنا سعر هذه السلعة المصنَّعة في هذه الأيام مع ما كان عليه في فترة أقدم بكثير، حوالى أواخر القرن الخامس عشر، يوم كان العمل أقل تقسيماً بكثير، وكانت الآلات المستخدمة أقل إتقاناً مما هي اليوم.

في العام ١٤٨٧، وهو العام الرابع من عهد الملك هنري السابع، تقرر أن «كل من يبيع بالمفرَّق يارداً عريضاً واحداً من أجود الأقمشة القرمزية المبرغلة، أو أي قماش مبرغل من أجود النسيج، بأكثر من ستة عشر شيلنغ، سوف يغرّم بأربعين شيلنغ لكل يارد مباع على هذا النحو». ستة عشر شيلنغ، إذاً، محتوية على ما يقارب نفس كمية الفضة المحتواة في أربعة وعشرين شيلنغ من نقدنا الحالي، كانت في تلك الأيام تعتبر سعراً غير مفرط الغلاء ليارد من أجود الأقمشة؛ ولما كان هذا من القوانين الإنفاقية، فمن المرجح أن أمثال هذه الأقمشة كانت تباع بأغلى من هذا بعض الشيء. فالجنيه يمكن أن يعتبر السعر الأغلى في هذه الأيام. لذلك، ومع أنه ينبغي الافتراض بأن نوعية الأقمشة متساوية، فالظاهر، حتى اعتماداً على هذا الافتراض، أن السعر النقدي لأجود الأقمشة قد انخفض كثيراً منذ أواخر القرن الخامس عشر. غير أن سعرها الحقيقي قد انخفض أكثر من ذلك بكثير. فقد كانت ستة شيلنغ وثمانية بنس تعتبر يومها، وحتى زمن طويل من بعده، السعر الوسطي لكوارتر من الحنطة. واستناداً إلى ذلك، فإن ستة عشر شيلنغ كانت تشتري اثنين كوارتر وأكثر من ثلاثة باشل من الحنطة. فإذا ما قوَّمنا كوارتر الحنطة في هذه الأيام بثمانية وعشرين شيلنغ، فإن السعر الحقيقي ليارد واحد من القماش الجيد في تلك الأيام كان يساوي ثلاثة باوند وستة شيلنغ وستة بنس على الأقل من نقدنا الحالي. كان لا بد للرجل الذي اشتراه في تلك الأيام من أن يتخلى عن التحكم بكمية من العمل والقوت مساوية لما يمكن لهذا المبلغ أن يبتاعه في هذه الأيام.

إن انخفاض السعر الحقيقي للمصنوعات الخشنة، وإن كان مما لا يستهان به، فإنه لم يكن كبيراً بمقدار الانخفاض الذي أصاب سعر المصنوعات الجيدة.

في العام ١٤٦٣، وهو العام الثالث من عهد الملك إدوارد الرابع، تقرر «أنه ليس لأي خادم في الزراعة، أو لأي فلاح عادي، أو خادم لأي [352] عامل ماهر يقيم خارج مدينة أو بلدة متمتعة بحكم ذاتي أن يستعمل أو يرتدي في ملابسه أي قماش تفوق قيمة اليارد العريض منه اثنين شيلنغ». وكان اثنان شيلنغ في العام الثالث من عهد الملك إدوارد الرابع يحتويان على ما يقارب نفس كمية الفضة الموجودة في أربعة شيلنغ من نقدنا الحالي. ولكن لعل قماش يوركشير الذي يباع اليارد الواحد منه اليوم بأربعة شيلنغ أجود بكثير من أي قماش كان يصنع في تلك الأيام لكسوة أفقر الخدم العاديين مرتبة. ولذلك، فقد يكون حتى السعر النقدي للباسهم أرخص اليوم بعض الشيء مما كان في تلك الأزمنة القديمة. أما السعر الحقيقي فهو يقيناً أرخص بكثير. فعشرة بنس كان تعد يومها سعراً معتدلاً ومعقولاً لباشل من الحنطة. وعليه فإن سعر اثنين باشل وقرابة اثنين بك من الحنطة كان اثنين شيلنغ، وهو ما تبلغ قيمته في أيامنا هذه ثمانية شيلنغ وتسعة بنس بنسبة ثلاثة شيلنغ وستة بنس للباشل. فللحصول على يارد من هذا القماش كان على الخادم الفقير أن يتخلى عن القدرة على شراء كمية من القوت تساوي ما تستطيع ثمانية شيلنغ وتسعة بنس أن تشتريه في هذه الأيام. وهذا أيضاً من القوانين الإنفاقية التي تقيد البذخ والإسراف عند الفقراء. ولذلك، فإن لباسهم كان عادة أغلى من هذا.

وكان من المحظور على المرتبة نفسها من الناس، وبمقتضى القانون نفسه، أن يلبسوا الجوارب التي يفوق سعرها أربعة عشر بنس للزوج، أي ما يساوي حوالى ثمانية وعشرين بنس من نقدنا الحالي. ولكن أربعة عشر بنس كانت في تلك الأيام تشتري باشل واحد وحوالى اثنين بك من الحنطة، أي ما تبلغ قيمته اليوم خمسة شيلنغ وثلاثة بنس وذلك بنسبة ثلاثة شيلنغ وستة بنس للباشل. وحري بنا أن نعتبر هذا سعراً غالياً جداً لزوج من الجوارب لخادم من أفقر الخدم وأدناهم مرتبة في أيامنا هذه. ومع ذلك، فلا بد أنه قد دفع فعلاً ما يعادل هذا السعر للحصول عليها في تلك الأيام.

الأرجح أن فن حياكة الجوارب لم يكن معروفاً في أي موضع من أوروبا في زمن الملك إدوارد الرابع. وكانت جواربهم تصنع من القماش العادي، وهذا ربما كان من أسباب غلائها. ويقال إن أول من لبس الجوارب المحيكة في إنكلترا هي الملكة إليزابث. وقد تلقتها هدية من السفير الإسباني.

فالآلات المستعملة في كلا مشاغل الأقمشة الصوفية الجيدة والخشنة كانت أقل إتقاناً في تلك الأزمنة القديمة [353] مما هي في هذه الأيام. فقد أدخلت عليها منذئذ ثلاثة تحسينات أساسية فضلاً عن عدة تحسينات أصغر يصعب التحقق من عددها أو أهميتها. والتحسينات الثلاثة الأساسية هي: أولاً، الاستعاضة عن المغزل بعجلة الغزل التي باتت تنجز ضعف كمية العمل بالكمية نفسها من الجهد. ثانياً، استعمال عدة آلات مبتكرة تسهل بنسبة أكبر لف الغزل الصوفي المفتول وتختصره، أو الترتيب الملائم للسدى واللحمة قبل أن يوضعا في النول؛ وهي عملية لا بد أنها كانت

مرهقة للغاية ومملة قبل اختراع تلك الآلات. ثالثاً، استخدام طاحونة التقصير لقصر القماش وتسميكه، بدلاً من دوسه بالماء. ولم تكن طواحين الماء ولا الهواء من أي نوع تعرف في إنكلترا منذ أوائل القرن السادس عشر، ولا في أي موضع من أوروبا، في ما أعلم، شمالي جبال الألب. وكانت قد أدخلت إلى إيطاليا في وقت ما من قبل.

ولعل اعتبار هذه الظروف يفسر لنا إلى حد ما لِمَ كان سعر الصنائع الخشنة والجيدة أغلى بكثير في تلك الأزمنة مما هو في هذه الأيام. وكان حمل السلع إلى السوق يكلف كمية جهد أكبر. ولذلك، فلا بد أنها عندما كانت تحمل إلى هناك كانت تُباع أو تبادل بسعر كمية أكبر.

الأرجح أن المصنوعات الخشنة كانت في تلك الأزمنة القديمة تُعمل في إنكلترا مثلما كانت تعمل في البلدان التي ما زالت الصنائع والفنون فيها في طفولتها. والأرجح أيضاً أن تلك الصنائع كانت تتم في منازل هي مشاغل في الوقت نفسه، أي حيث يقوم مختلف أفراد العائلة بتنفيذ كل جزء من العمل أحياناً؛ ولكن بحيث يكون ذلك عملهم حين لا يكون لديهم شيء آخر يعملونه، لا أن يكون العمل الأساسي الذي يكسب منه أي واحد منه القسم الأكبر من معيشته. والعمل الذي يتم على هذا النحو يحمل دائماً إلى السوق، على ما سبقت الإشارة إليه، بسعر أرخص من ذلك الذي يشكل القسم الأساسي أو الذخر الأوحد لمعيشة صاحب الصنعة. أما الصنائع الجيدة فلم تكن تزاول في إنكلترا في تلك الأزمنة، بل في بلاد فلاندرز الثرية والتجارية؛ والأرجح أنها كانت تتم يومها، على

غرار ما تزاول اليوم، على أيدي أناس يكسبون كامل رزقهم ومعيشتهم أو جلّه منها. كما أنها كانت أيضاً من الصنائع الأجنبية، ولا بد أنها كانت تحمّل رسماً جمركياً، وهو الرسم الطنّي أو الباوندي الذي كان يدفع للملك على الأقل. والواقع أن هذا الرسم الجمركي لم يكن كبيراً جداً في أرجح الظن. ولم يكن من سياسة أوروبا في ذلك الزمن تقييد استيراد الصنائع الأجنبية بالرسوم الباهظة، بل على العكس من ذلك كانت تحض على تشجيعها بحيث يتمكن التجار من أن يعرضوا بأيسر سعر ممكن على الرجال الكبار الكماليات وحوائج الترف التي كانوا يطلبونها، والتي لم تكن صناعة بلادهم الخاصة قادرة على توفيرها لهم.

إن النظر إلى هذه الظروف ربما فسّر لنا، إلى حدٍّ ما، لِمَ كان السعر الحقيقي للمصنوعات الخشنة في تلك الأزمنة القديمة أدنى بكثير قياساً على سعر المصنوعات الجيدة، مما هو في هذه الأيام.

خاتمة الفصل

سأختم هذا الفصل الطويل جداً بملاحظة أن كل تحسين في ظروف المجتمع يميل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى زيادة الريع الحقيقي للأرض، وزيادة الثروة الحقيقية لمالك الأرض، وقدرته على شراء العمل، أو نتاج عمل الآخرين.

أما التوسع في استصلاح الأرض والزراعة فيميل إلى زيادة ذلك مباشرة. فحصة مالك الأرض من النتاج تزداد حتماً بزيادة النتاج.

هذه الزيادة في السعر الحقيقي لتلك الأجزاء من نتاج الأرض

الخشن، الذي يعتبر أول مفاعيل التوسع في استصلاح الأرض وزراعتها، ومن ثَمَّ السبب في التوسع أكثر فأكثر في استصلاحها، كارتفاع سعر الماشية مثلاً، يميل أيضاً إلى زيادة ريع الأرض مباشرة، وبنسبة أكبر فأكبر. والقيمة الحقيقية لحصة مالك الأرض، أي سيطرته الحقيقية على عمل الناس الآخرين، لا ترتفع مع القيمة الحقيقية لنتاج الأرض فحسب، بل إن نسبة هذه الحصة بالقياس إلى النتاج الكامل ترتفع معها. ولا يستلزم هذا النتاج بعد الارتفاع في سعره الحقيقي عملاً أكبر مما كان يستلزم لجمعه من قبل. ولذلك فإن نسبة صغرى منه ستكفي لأن تعوِّض رأس المال الذي استخدم هذا العمل مع الربح المعتاد. ولا بد لنسبة كبرى منها، تالياً، من أن تعود إلى مالك الأرض. [355]

إن كل هذه التحسينات في قوى العمل الإنتاجية التي تميل مباشرة إلى تخفيض سعر المصنوعات، تميل بصورة غير مباشرة إلى زيادة ريع الأرض الحقيقي. ويبادل مالك الأرض هذا الجزء من النتاج الخشن الذي يفيض عن استهلاكه الخاص أو، وهذا كذاك، ثمن هذا الجزء منه، بالنتاج المصنّع. وما يخفض السعر الحقيقي للنتاج للأخير، يزيد السعر الحقيقي للأول. وبذلك تصبح الكمية ذاتها من النتاج الأول مساوية لكمية كبرى من النتاج الثاني؛ ويتمكن مالك الأرض من أن يشتري كمية كبرى من الكماليات، والزخارف، أو حوائج الترف الأخرى التي يريدها.

كل زيادة في الثروة الحقيقية للمجتمع، وكل زيادة في كمية العمل المفيد المستخدم داخلها، تميل مباشرة إلى زيادة ريع الأرض الحقيقي. فثمة نسبة معينة من هذا العمل تذهب بصورة طبيعية إلى

الأرض. ويستخدم عدد من الرجال والماشية أكبر في فلاحتها، وتزداد غلالها مع تزايد رأس المال المستخدم على هذا النحو في الحصول على هذه الغلة، ويزداد الريع مع تزايد الغلال.

أما الظروف المعاكسة لهذه، كإهمال الزراعة واستصلاح الأرض، والانخفاض في السعر الحقيقي لأي جزء من نتاج الأرض الخشن، والارتفاع في السعر الحقيقي للمصنوعات جراء تدهور الفن والصناعة، وانحطاط الثروة الحقيقية للمجتمع، فتميل كلها، من جهة أخرى، إلى تخفيض ريع الأرض الحقيقي، وتقليص الثروة الحقيقية لمالك الأرض، وإنقاص قدرته على شراء عمل الآخرين، أو نتاج عملهم.

إن كامل النتاج السنوي للأرض ولعمل كل بلد أو، وهذا كذاك، إن كامل ثمن ذلك النتاج السنوي، ينقسم بصورة طبيعية، كما سبقت الإشارة إليه، إلى ثلاثة أقسام: ريع الأرض، وأجور العمل، وأرباح رأس المال؛ وهي تشكل دخلاً لثلاث فئات مختلفة من الناس: أولئك الذين يعيشون من الريع، وأولئك الذين يعيشون من الأجور، وأولئك الذين يعيشون من الربح. وهذه هي الفئات الكبرى الأصلية المكوِّنة لكل مجتمع متمدن، والتي يستمدُّ من دخلها دخل كل الفئات الأخرى في نهاية المطاف.

إن مصلحة الفئة الأولى من هذه الفئات الكبرى الثلاث، على ما يظهر مما قد تم قوله للتو، ترتبط ارتباطاً وثيقاً لا فكاك منه بمصلحة المجتمع العامة. وكل [356] ما يرقِّي مصلحتها أو يعرقلها، يرقِّي بالضرورة مصلحة المجتمع أو يعرقلها. وعندما يتشاور الجمهور في شأن أي تنظيم للتجارة أو ضبط النظام، فإن مالكي

الأراضي لا يستطيعون أبداً أن يضللوه بغية ترقية مصالح فئتهم الخاصة، هذا إذا كانوا يمتلكون أية معرفة مقبولة لهذه المصالح على الأقل. والواقع أنهم في أغلب الأحيان مقصّرون في هذه المعرفة المقبولة. وهم الفئة الوحيدة من بين الفئات الثلاث التي لا تكلفها عائداتها جهداً ولا عناية، بل تأتيها العائدات وكأنما من تلقاء ذاتها، وبقطع النظر عن أية خطة أو مشروع من قبل أفراد هذه الفئة. هذا الكسل، المتولد بصورة طبيعية عن اليسر والأمان الذي يتسم به وضعهم، يجعلهم في أغلب الأحيان، لا جهلة فحسب، بل وعاجزين عن تسخير الفكر الذي لا بد من تسخيره للتبصر في عواقب أي تنظيم عام وفهمه.

مصالح الفئة الثانية، أي الفئة التي تعيش من أجورها، ترتبط بمصالح المجتمع ارتباطاً وثيقاً، كارتباط مصلحة الفئة الأولى. فأجور العامل لا تكون مرتفعة كثيراً، على ما بيّناه آنفاً، إلا عندما يكون الطلب على العمل في ارتفاع مستمر، أو عندما تكون الكمية المستخدمة في تزايد سنوي كبير. وما إن تصبح هذه الثروة الحقيقية للمجتمع راكدة حتى تتقلص أجوره سريعاً لتقتصر على ما يمكنه من إعالة عائلته أو يكاد، أي لأن يحافظ على صنف العمال. وعندما تنحط ثروة المجتمع، تغور أجوره إلى أدنى من ذلك. ومن الجائز لفئة المالكين أن تكسب من ازدهار المجتمع أكثر مما تكسب فئة العمال: غير أن معاناة أية فئة من هذه الفئات الثلاث لا يمكن أن تضارع قساوة ما تعانيه الفئة الأخيرة من انحطاط المجتمع. ولكن، وعلى الرغم من أن مصلحة العامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح المجتمع، فهو عاجز عن أن يستوعب هذه المصلحة أو أن يفهم

ارتباطها بمصلحته. ذلك أن وضعه لا يترك له أي وقت ليطّلع على المعلومات الضرورية، كما أن تربيته وعاداته غالباً ما تجعلانه غير مقتدر على الحكم والتقرير وإن اطلع اطلاعاً تاماً. ولذلك، فقلما يسمع صوته في المشاورات العامة وقلما يعتدُّ به، إلا في بعض المناسبات الخاصة، عندما يصدر صخبه عن مستخدِميه ويتمتع بدعمهم، لا لغاياته هو بل لغاياتهم الخاصة.

مستخدموه يشكلون الفئة الثالثة، فئة الذين يعيشون من الربح. فرأس المال المستخدم لأجل الربح هو الذي يحرك القسم الأعظم من [357] العمل النافع في كل مجتمع. إن خطط مستخدمي رأس المال ومشاريعهم تنظم وتوجه أهم عمليات العمل، والربح هو الغاية المرجوة من كل هذه الخطط والمشاريع. غير أن نسبة الربح لا ترتفع، كالريع والأجور، مع ازدهار المجتمع، ولا تغور مع انحطاطه. بل إنها على العكس من ذلك، تكون متدنية بصورة طبيعية في البلدان الغنية، ومرتفعة في البلدان الفقيرة. وهي دائماً في ذروتها في أسرع البلدان سيراً نحو الخراب. فمصالح هذه الفئة الثالثة، لا ترتبط الارتباط نفسه بمصالح المجتمع العامة كالفئتين الأخريين. التجار ومعلمو المشاغل هما، في هذه الفئة، طبقتا الشعب اللتان تستخدمان أضخم رؤوس الأموال، واللتان تجتذبان بثرائهما أعظم الاعتبار من الجمهور. ولما كان أفراد هاتين الطبقتين ينخرطون في الخطط والمشاريع طيلة حيواتهم، فهم يتفوّقون عادة في حدَّة الفهم على معظم النخب الريفيين. ولكن، لما كانت أفكارهم تتعلق عادة بمصالح فرع الأعمال الخاص الذي يعنيهم أكثر مما تتعلق بمصالح المجتمع، فإن أحكامهم، حتى عندما تُعرض بأعظم ما يكون الصدق (وهي لم تكن كذلك في كل مناسبة) فهي

مما يجب الاعتماد عليه بالنظر إلى المصالح الأولى لا بالنظر إلى الثواني. وهم لا يتفوَّقون على الجنتلمن الريفي في معرفتهم بالمصلحة العامة، بقدر ما يتفوَّقون عليه في معرفة مصالحهم الخاصة أكثر مما يعرف هو مصلحته. وهم إنما يتوصلون، في كثير من الأحيان، إلى استغلال سماحة طبعه بفضل تفوُّقهم في معرفة مصلحتهم الخاصة، ويقنعونه بالتخلي عن مصلحته الخاصة ومصلحة الجمهور، جراء قناعة بسيطة جداً ومستقيمة بأن مصلحتهم، لا مصلحته، هي من مصلحة الجمهور. غير أن مصلحة باعة المفرّق في فرع خاص من فروع التجارة أو الصنائع، تختلف دائماً من بعض النواحي، وأحياناً تتعارض مع مصلحة الجمهور. توسيع السوق وتقليص المنافسة هما دائماً من مصلحة باعة المفرّق. فتوسيع السوق قد يكون في كثير من الأحيان مؤاتياً لمصلحة الجمهور؛ غير أنه لا بد لتقليص المنافسة من أن يكون ضد هذه المصلحة، ولا يمكن أن يعمل إلا لتمكين هؤلاء الباعة من فرض ضريبة غير مبررة على سائر مواطنيهم عبر زيادة أرباحهم بما يتجاوز نسبتها الطبيعية تحقيقاً لمنفعتهم الخاصة. وينبغي لأي قانون **[358]** أو تنظيم جديد تقترحه هذه الفئة أن ينظر إليه دائماً باحتراس شديد، كما ينبغي له ألا يعتمد أبداً إلا بعد أن يفحص بعناية وطول أناة، مع الانتباه الأكثر تدقيقاً لا بل الأكثر ارتياباً. فهو يصدر عن فئة من الرجال لا تتطابق مصلحتهم أبداً تطابقاً تاماً مع مصلحة الجمهور، فئة لها إجمالاً مصلحة في خداع الجمهور أو حتى في ظلمه، وقد خدعته في مناسبات كثيرة وظلمته.

السنوات ١٢	سعر كوارتر الحنطة كل سنة			متوسط مختلف الأسعار للسنة نفسها			السعر المتوسط لكل سنة بنقد هذه الأيام		
	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
١٢٠٢	-	١٢	-	-	-	-	١	١٦	-
	-	١٢	-						
١٢٠٥	-	١	٤	-	١٣	٥	٢	-	٣
	-	١٥	-						
١٢٢٣	-	١٢	-	-	-	-	١	١٦	-
١٢٣٧	-	٣	٤	-	-	-	-	١٠	-
١٢٤٣	-	٢	-	-	-	-	-	٦	-
١٢٤٤	-	٢	-	-	-	-	-	٦	-
١٢٤٦	-	١٦	-	-	-	-	٢	٨	-
١٢٤٧	-	١٣	٤	-	-	-	٢	-	-
١٢٥٧	١	٤	-	-	-	-	٣	١٢	-
	١	-	-						
١٢٥٨	-	١٥	-	-	١٧	-	٢	١١	-
	-	١٦	-						
١٢٧٠	٤	١٦	-	٥	١٢	-	١٦	١٦	-
	٦	٨	-						
١٢٨٦	-	٢	٨	-	٩	٤	١	٨	-
	-	١٦	-						

المجموع £٣٥ ٩ ٣

السعر المتوسط £٢ ١٩ ١ ١/٤

السنوات ١٢	سعر كوارتر الحنطة كل سنة			متوسط مختلف الأسعار للسنة نفسها			السعر المتوسط لكل سنة بنقد هذه الأيام		
	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
١٢٨٧	-	٣	٤	-	-	-	-	١٠	-
	-	-	٨						
	-	١	-						
	-	١	٤						
	-	١	٦						
١٢٨٨	-	١	٨	-	٣	٤/١	-	٩	٤/٣
	-	٢	-						
	-	٣	٤						
	-	٩	٤						
	-	١٢	-						
	-	٦	-						
١٢٨٩	-	٢	-	-	١٠	١ ٤/٣	١	١٠	٤ ٤/٣
	-	١٠	٨						
	١	-	-						
١٢٩٠	-	١٦	-	-	-	-	٢	٨	-
١٢٩٤	-	١٦	-	-	-	-	٢	٨	-
١٣٠٢	-	٤	-	-	-	-	-	١٢	-
١٣٠٩	-	٧	٢	-	-	-	١	١	٦
١٣١٥	١	-	-	-	-	-	٣	-	-
	١	-	-						
١٣١٦	١	١٠	-	١	١٠	٦	٤	١١	٦

السنوات	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
	١	١٢	-						
	٢	-	-						
	٢	٤	-						
	٢	٤	-						
	-	١٤	-						
١٣١٧	٢	١٣	-	١	١٩	٦	٥	١٨	٦
	٤	-	-						
	-	٦	٨						
١٣٣٦	-	٢	-	-	-	-	-	٦	-
١٣٣٨	-	٣	٤	-	-	-	-	١٠	-

المجموع ٢٣£ ٤ ١١ ١/٤

السعر المتوسط ١£ ١٨ ٨

السنوات ١٢	سعر كوارتر الحنطة كل سنة			متوسط مختلف الأسعار للسنة نفسها			السعر المتوسط لكل سنة بنقد هذه الأيام		
	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
١٣٣٩	-	٩	-	-	-	-	١	٧	-
١٣٤٩	-	٢	-	-	-	-	-	٥	٢
١٣٥٩	١	٦	٨	-	-	-	٣	٢	٢
١٣٦١	-	٢	-	-	-	-	-	٤	٨
١٣٦٣	-	١٥	-	-	-	-	١	١٥	-
	١	-	-						
١٣٦٩	١	٤	-	١	٢	-	٢	٩	٤
١٣٧٩	-	٤	-	-	-	-	-	٩	٤

	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
١٣٨٧	-	٢	-	-	-	-	-	٤	٨
	-	١٣	٤						
١٣٩٠	-	١٤	-	-	١٤	٥	١	١٣	٧
	-	١٦	-						
١٤٠١	-	١٦	-	-	-	-	١	١٧	٤
	-	٤	٤ ١/٤						
١٤٠٧	-	٣	٤	-	٣	١٠	-	٨	١١
١٤١٦	-	١٦	-	-	-	-	١	١٢	-

المجموع ١٥£ ٩ ٤

السعر المتوسط ١£ ٥ ٩ ١/٣

	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
١٤٢٣	-	٨	-	-	-	-	-	١٦	-
١٩٢٥	-	٤	-	-	-	-	-	٨	-
١٤٣٤	١	٦	٨	-	-	-	٢	١٣	٤
١٤٣٥	-	٥	٤	-	-	-	-	١٠	٨
	١	-	-						
١٤٣٩	١	٦	٨	١	٣	٤	٢	٦	٨
١٤٤٠	١	٤	-	-	-	-	٢	٨	-
	-	٤	٤						
١٤٤٤	-	٤	-	-	٤	٢	-	٨	٤
١٤٤٥	-	٤	٦	-	-	-	-	٩	-
١٤٤٧	-	٨	-	-	-	-	-	١٦	-
١٤٤٨	-	٦	٨	-	-	-	-	٣	٤

	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
١٤٤٩	-	٥	-	-	-	-	-	١٠	-
١٤٥١	-	٨	-	-	-	-	-	١٦	-

المجموع ١٢£ ١٥ ٤

السعر المتوسط ١£ ١ ٣ ١/٢

السنوات ١٢	سعر كوارتر الحنطة كل سنة			متوسط مختلف الأسعار للسنة نفسها			السعر المتوسط لكل سنة بنقد هذه الأيام		
	£.	S.	d.	£.	S.	d.	£.	S.	d.
١٤٥٣	-	٥	٤	-	-	-	-	١٠	٨
١٤٥٥	-	١	٢	-	-	-	-	٢	٤
١٤٥٧	-	٧	٨	-	-	-	-	١٥	٤
١٤٥٩	-	٥	-	-	-	-	-	١٠	-
١٤٦٠	-	٨	-	-	-	-	-	١٦	-
	-	٢	-						
١٤٦٣	-	١	٨	-	١	١٠	-	٣	٨
١٤٦٤	-	٦	٨	-	-	-	-	١٠	-
١٤٨٦	١	٤	-	-	-	-	١	١٧	-
١٤٩١	-	١٤	٨	-	-	-	١	٢	-
١٤٩٤	-	٤	-	-	-	-	-	٦	-
١٤٩٥	-	٣	٤	-	-	-	-	٥	-
١٤٩٧	١	-	-	-	-	-	١	١١	-

المجموع ٨£ ٩ ـ

السعر المتوسط ـ ١٤ ١

	d. S. £.	d. S. £.	d. S. £.
١٤٩٩	- ٤ -	- - -	- ٦ -
١٥٠٤	٨ ٥ -	- - -	٦ ٨ -
١٥٢١	- - ١	- - -	- ١٠ ١
١٥٥١	- ٨ -	- - -	- ٢ -
١٥٥٤	- ٨ -	- - -	- ٨ -
١٥٥٥	- ٨ -	- - -	- ٨ -
١٥٥٦	- ٨ -	- - -	- ٨ -
	- ٤ -		
	- ٥ -		
١٥٥٧	- ٨ -	٢/١ ٨ ١٧ -	٢/١ ٨ ١٧ -
	٤ ١٣ ٢		
١٥٥٨	- ٨ -	- - -	- ٨ -
١٥٥٩	- ٨ -	- - -	- ٨ -
١٥٦٠	- ٨ -	- - -	- ٨ -

المجموع ٦£ ٠ ٢ ٢/١

السعر المتوسط ـ ١٠ ١٢/٥

السنوات ١٢	سعر كوارتر الحنطة كل سنة	متوسط مختلف الأسعار للسنة نفسها	السعر المتوسط لكل سنة بنقد هذه الأيام
	d. S. £.	d. S. £.	d. S. £.
١٥٦١	- ٨ -	- - -	- ٨ -
١٥٦٢	- ٨ -	- - -	- ٨ -
	- ١٦ ٢		

١٥٧٤	١ ٤ -	٢ - -	٢ - -
١٥٨٧	٣ ٤ -	- - -	٣ ٤ -
١٥٩٤	٢ ١٦ -	- - -	٢ ١٦ -
١٥٩٥	٢ ١٣ -	- - -	٢ ١٣ -
١٥٩٦	٤ - -	- - -	٤ - -
	٥ ٤ -		
١٥٩٧	٤ - -	٤ ١٢ -	٤ ١٢ -
١٥٩٨	٢ ١٦ ٨	- - -	٢ ١٦ ٨
١٥٩٩	١ ١٩ ٢	- - -	١ ١٩ ٢
١٦٠٠	١ ١٧ ٨	- - -	١ ١٧ ٨
١٦٠١	١ ١٤ ١٠	- - -	١ ١٤ ١٠

المجموع ٢٨£ ٩ ٤

السعر المتوسط ٢£ ٧ ٥ ١/٣

أسعار الكوارتر ذي تسعة باشل من أفضل الحنطة أو أغلاها ثمناً في سوق وندسور، في يوم السيدة ومايكلماس، من سنة ١٥٩٥ إلى سنة ١٧٦٤، ضمناً؛ مع اعتماد السعر المتوسط بين أغلى الأسعار في يومي السوق هذين سعراً لكل سنة من هذه السنوات [364]

السنوات	£.	S.	d.	السنوات	£.	S.	d.
١٥٩٥	٢	٠	٠	١٥٩٦	٢	٨	٠
١٥٩٧	٣	٩	٦	١٥٩٨	٢	١٦	٨
١٥٩٩	١	١٩	٢	١٦٠٠	١	١٧	٨
١٦٠١	١	١٤	١٠	١٦٠٢	١	٩	٤
١٦٠٣	١	١٥	٤	١٦٠٤	١	١٠	٨
١٦٠٥	١	١٥	١٠	١٦٠٦	١	١٣	٠
١٦٠٧	١	١٦	٨	١٦٠٨	٢	١٦	٨
١٦٠٩	٢	١٠	٠	١٦١٠	١	١٥	١٠
١٦١١	١	١٨	٨	١٦١٢	٢	٢	٤
١٦١٣	٢	٨	٨	١٦١٤	٢	١	٨ ٢/١
١٦١٥	١	١٨	٨	١٦١٦	٢	٠	٤
١٦١٧	٢	٨	٨	١٦١٨	٢	٦	٨
١٦١٩	١	١٥	٤	١٦٢٠	١	١٠	٤
١٦٢١	١	١٠	٤	١٦٢٢	٢	١٨	٨
١٦٢٣	٢	١٢	٠	١٦٢٤	٢	٨	٠
١٦٢٥	٢	١٢	٠	١٦٢٦	٢	٩	٤
١٦٢٧	١	١٦	٠	١٦٢٨	١	٨	٠
١٦٢٩	٢	٢	٠	١٦٣٠	٢	١٥	٨
١٦٣١	٣	٨	٠	١٦٣٢	٢	١٣	٤
١٦٣٣	٢	١٨	٠	١٦٣٤	٢	١٦	٠
١٦٣٥	٢	١٦	٠	١٦٣٦	٢	١٦	٨

المجموع £٩٤ ٠ ٦ ٢/١

السعر المتوسط £٤ ١١ ٦ ١٣/٩

السنوات	سعر كوارتر الحنطة	السنوات	سعر كوارتر الحنطة
١٦٣٧	٢ ١٣ ٠	١٦٣٨	٢ ١٧ ٤
١٦٣٩	٢ ٤ ١٠	١٦٤٠	٢ ٤ ٨
١٦٤١	٢ ٨ ٠	١٦٤٢	٠ ٠ ٠
١٦٤٣	٠ ٠ ٠	١٦٤٤	٠ ٠ ٠
١٦٤٥	٠ ٠ ٠	١٦٤٦	٢ ٨ ٠
١٦٤٧	٣ ١٣ ٨	١٦٤٨	٤ ٥ ٠
١٦٤٩	٤ ٠ ٠	١٦٥٠	٣ ١٦ ٨
١٦٥١	٣ ١٣ ٤	١٦٥٢	٢ ٩ ٦
١٦٥٣	١ ١٥ ٦	١٦٥٤	١ ٦ ٠
١٦٥٥	١ ١٣ ٤	١٦٥٦	٢ ٣ ٠
١٦٥٧	٢ ٦ ٨	١٦٥٨	٣ ٥ ٠
١٦٥٩	٣ ٦ ٠	١٦٦٠	٢ ١٦ ٦
١٦٦١	٣ ١٠ ٠	١٦٦٢	٣ ١٤ ٠
١٦٦٣	٢ ١٧ ٠	١٦٦٤	٢ ٠ ٦
١٦٦٥	٢ ٩ ٤	١٦٦٦	١ ١٦ ٠
١٦٦٧	١ ١٦ ٠	١٦٦٨	٢ ٠ ٠
١٦٦٩	٢ ٤ ٤	١٦٧٠	٢ ١ ٨
١٦٧١	٢ ٢ ٠	١٦٧٢	٢ ١ ٠
١٦٧٣	٢ ٦ ٨	١٦٧٤	٣ ٨ ٨
١٦٧٥	٣ ٤ ٨	١٦٧٦	١ ١٨ ٠
١٦٧٧	٢ ٢ ٠	١٦٧٨	٢ ١٩ ٠
١٦٧٩	٣ ٠ ٠	١٦٨٠	٢ ٥ ٠
١٦٨١	٢ ٦ ٨	١٦٨٢	٢ ٤ ٠
١٦٨٣	٢ ٠ ٠	١٦٨٤	٢ ٤ ٠
١٦٨٥	٢ ٦ ٨	١٦٨٦	١ ١٤ ٠
١٦٨٧	١ ٥ ٢	١٦٨٨	٢ ٦ ٠
١٦٨٩	١ ١٠ ٠	١٦٩٠	١ ١٤ ٨
١٦٩١	١ ١٤ ٠	١٦٩٢	٢ ٦ ٨

١٦٩٣	٣ ٧ ٨	١٦٩٤	٢ ٤ ٠
١٦٩٥	٢ ١٣ ٠	١٦٩٦	٣ ١١ ٠
١٦٩٧	٣ ٠ ٠	١٦٩٨	٣ ٨ ٤
١٦٩٩	٣ ٤ ٠	١٧٠٠	٢ ٠ ٠

المجموع ١٥٣ ١ ٨

السعر المتوسط ٢£ ١١ ٣/١

السنوات	سعر كوارتر الحنطة	السنوات	سعر كوارتر الحنطة
١٧٠١	١ ١٧ ٨	١٧٠٢	١ ٩ ٦
١٧٠٣	١ ١٦ ٠	١٧٠٤	٢ ٦ ٦
١٧٠٥	١ ١٠ ٠	١٧٠٦	١ ٦ ٠
١٧٠٧	١ ٨ ٦	١٧٠٨	٢ ١ ٦
١٧٠٩	٣ ١٨ ٦	١٧١٠	٣ ١٨ ٠
١٧١١	٢ ١٤ ٠	١٧١٢	٢ ٦ ٤
١٧١٣	٢ ١١ ٠	١٧١٤	٢ ١٠ ٤
١٧١٥	٢ ٣ ٠	١٧١٦	٢ ٨ ٠
١٧١٧	٢ ٥ ٨	١٧١٨	١ ١٨ ١٠
١٧١٩	١ ١٥ ٠	١٧٢٠	١ ١٧ ٠
١٧٢١	١ ١٧ ٦	١٧٢١	١ ١٧ ٦
١٧٢٢	١ ١٦ ٠	١٧٢٣	١ ١٤ ٠
١٧٢٤	١ ١٧ ٠	١٧٢٥	٢ ٨ ٦
١٧٢٦	٢ ٦ ٠	١٧٢٧	٢ ٢ ٠
١٧٢٨	٢ ١٤ ٦	١٧٢٩	٢ ٦ ١٠
١٧٣٠	١ ١٦ ٦	١٧٣١	١ ١٢ ١٠
١٧٣٢	١ ٦ ٨	١٧٣٣	١ ٨ ٤
١٧٣٤	١ ١٨ ١٠	١٧٣٥	٢ ٣ ٠
١٧٣٦	٢ ٠ ٤	١٧٣٦	٢ ٠ ٤
١٧٣٧	١ ١٨ ٠	١٧٣٨	١ ١٥ ٦

السنوات	سعر كوارتر الحنطة	السنوات	سعر كوارتر الحنطة
١٧٣٩	١ ١٨ ٦	١٧٤٠	٢ ١٠ ٨
١٧٤١	٢ ٦ ٨	١٧٤٢	١ ١٤ ٠
١٧٤٣	١ ٤ ١٠	١٧٤٤	١ ٤ ١٠
١٧٤٥	١ ٧ ٦	١٧٤٦	١ ١٩ ٠
١٧٤٧	١ ١٤ ١٠	١٧٤٨	١ ١٧ ٠
١٧٤٩	١ ١٧ ٠	١٧٥٠	١ ١٢ ٦
١٧٥١	١ ١٨ ٦	١٧٥٢	٢ ١ ١٠
١٧٥٣	٢ ٤ ٨	١٧٥٤	١ ١٤ ٨
١٧٥٥	١ ١٣ ١٠	١٧٥٦	٢ ٥ ٣
١٧٥٧	٣ ٠ ٠	١٧٥٨	٢ ١٠ ٠
١٧٥٩	١ ١٩ ١٠	١٧٦٠	١ ١٦ ٦
١٧٦١	١ ١٠ ٣	١٧٦٢	١ ١٩ ٠
١٧٦٣	٢ ٠ ٩	١٧٦٤	٢ ٦ ٩

المجموع ١٢٩£ ١٣ ٦

السعر المتوسط ٢£ ٠ ٦ ٣٢/١٩

السنوات	سعر كوارتر الحنطة	السنوات	سعر كوارتر الحنطة
١٧٣١	١ ١٢ ١٠	١٧٣٢	١ ٦ ٨
١٧٣٣	١ ٨ ٤	١٧٣٤	١ ١٨ ١٠
١٧٣٥	٢ ٣ ٠	١٧٣٦	٢ ٠ ٤
١٧٣٧	١ ١٨ ٠	١٧٣٨	١ ١٥ ٦
١٧٣٩	١ ١٨ ٦	١٧٤٠	٢ ١٠ ٨
١٧٤١	٢ ٦ ٨	١٧٤٢	١ ١٤ ٠
١٧٤٣	١ ٤ ١٠	١٧٤٤	١ ٤ ١٠
١٧٤٥	١ ٧ ٦	١٧٤٦	١ ١٩ ٠
١٧٤٧	١ ١٤ ١٠	١٧٤٨	١ ١٧ ٠
١٧٤٩	١ ١٧ ٠	١٧٥٠	١ ١٢ ٦

المجموع ٣٤ ٣٠ ١٠

السعر المتوسط ٢£ ٣٠ ١٢ ٥/٥

الباب الثاني

في طبيعة رأس المال، وتراكمه، واستخدامه

مقدمة

في حال المجتمع الخشنة تلك التي لا تقسيم فيها للعمل، والتي لا تحصل فيها المبادلات إلا نادراً، والتي يقوم كل رجل فيها بتوفير كل شيء لنفسه، لا تنشأ أية ضرورة لمراكمة أي رأس مال أو لتخزينه سلفاً بغية القيام بأمر المجتمع. فكل رجل يحاول أن يلبي، بكدِّه الخاص، حاجاته الطارئة غبَّ نشوئها. فعندما يجوع يذهب إلى الغابة ليصطاد؛ وعندما يبلى رداؤه، يتدّثر بجلد أول حيوان كبير يصطاده؛ وعندما يبدأ كوخه بالتداعي يصلحه ويرممه قدر ما يستطيع، بأقرب ما يقع في متناوله من الأشجار والعشب اليابس مع جذوره.

ولكن ما إن يبدأ تقسيم العمل ويتسع نطاقه، حتى يعجز ما ينتجه رجل ما بكدِّه الخاص أن يلبي شيئاً أكثر من جزء صغير جداً من حاجاته الطارئة. أما الجزء الأعظم من تلك الاحتياجات فيلبيه بواسطة حصيلة كدِّ سواه من الرجال، ويشتريه بحصيلة كدِّه الخاص أو، بثمن حصيلة كدِّه الخاص. ولكن لا يمكن لهذا الشراء أن يتم حتى تكتمل حصيلة كدِّه وتباع. ولذلك، فلا بد لرأس مال مكوّن من سلع متفرقة الأنواع، من أن يخزّن في موضع ما بحيث يكفي لتلبية حاجته المعيشية، وإمداده بالمواد الأولية وأدوات عمله إلى أن

يحين الوقت لإتمام هاتين العمليتين، على الأقل. من ذلك أن الحائك لا يستطيع الانصراف كلياً إلى عمله الخاص إلا إذا كان قد خزن سابقاً في مكان ما، في حوزته أو في حوزة شخص آخر، رأس مال كاف ليقوم بأوده، ويمده بالمواد الأولية وأدوات عمله إلى أن يتمكن من إنجاز نسيجه ومن بيع هذا النسيج أيضاً. ولا بد لهذا التراكم، بداهة، من أن يسبق انكبابه بجد لمدة طويلة من الزمن على إنجاز عمله الخاص .

ولما كان لا بد لمراكمة رأس المال، في طبيعتها، من أن [371] تسبق تقسيم العمل، فإنه لا يمكن تقسيم العمل أكثر فأكثر إلا بما يتناسب مع تراكم رأس المال أكثر فأكثر. فكمية المواد الأولية التي يستطيع العدد نفسه من الناس أن يعملوا بها، تزيد بنسب عظيمة مع تزايد تقسيم العمل أكثر فأكثر؛ ومع تقلّص العمليات التي يقوم بها كل عامل تدريجياً إلى درجة كبرى من البساطة، تُختَرَع تشكيلة من الآلات الجديدة لتسهيل هذه العمليات واختزالها. لذلك، ومع تقدم تقسيم العمل، وبغية توفير استخدام متواصل لعدد مساوٍ من العمال، لا بد من مراكمة مسبقة لكمية مساوية من الأقوات، وكمية من المواد الأولية والأدوات أكبر مما كان ضرورياً في حال أكثر بدائية. غير أن عدد العمال في كل فرع من فروع الأعمال يتزايد مع تقسيم العمل في هذا الفرع، أو بالأحرى فإن تزايد عددهم هو الذي يمكّنهم من أن يصنّفوا أنفسهم وينقسموا على هذا النحو.

ولما كان لا بد من تراكم رأس المال مسبقاً لإنجاز هذا التحسن في قوى العمال الإنتاجية، فإن هذا التراكم يؤدي بصورة

طبيعية إلى هذا التحسن. فالشخص الذي يستخدم رأس ماله في إعالة العمال يتمنى بالضرورة أن يستخدمه على النحو الذي ينتج أعظم كمية ممكنة من العمل. ولذلك، فهو يسعى إلى إقامة أنسب تقسيم للاستخدام، وإلى تجهيز العاملين بأفضل الآلات التي يستطيع ابتكارها أو ابتياعها. وتتناسب قدراته في هذين المجالين مع مدى رأس ماله إجمالاً، أو مع عدد الأشخاص الذين يستطيع استخدامهم. ولذلك، فإن كمية الكدِّ ليست وحدها التي تزيد في كل بلد مع تزايد رأس المال الذي يستخدمها، بل إن الكمية نفسها من الكدّ تنتج، جراء هذا التزايد، كمية كبرى من العمل.

تلك هي إجمالاً آثار تزايد رأس المال في الكدّ وقواه الإنتاجية.

وقد سعيت في الباب التالي إلى تفسير طبيعة المخزون، وآثار مراكمته في رؤوس أموال مختلفة الأنواع، وآثار مختلف استخدامات رؤوس الأموال هذه. وينقسم هذا الباب إلى خمسة فصول. حاولت في الفصل الأول منها، أن أبيّن ما هي مختلف الأجزاء [372] أو الفروع التي ينقسم إليها مخزون فرد من الناس أو مخزون مجتمع كبير بصورة طبيعية. وحاولت في الثاني أن أفسر طبيعة النقد واشتغاله، باعتباره فرعاً مخصوصاً من المخزون العام للمجتمع. فالمخزون الذي يراكم بصورة رأس مال يمكن أن يستخدمه الشخص الذي يمتلكه، كما يمكن أن يعار إلى شخص آخر. وفي الفصلين الثالث والرابع، حاولت تفحص الطريقة التي يعمل بها في كلتا هاتين الحالتين. ويعالج الفصل الخامس والأخير مختلف الآثار التي تولدها مختلف استخدامات رأس المال مباشرة في كمية الكدّ الوطني، وفي النتاج السنوي للأرض والعمال.

الفصل الأول

في تقسيم المخزون

عندما لا يتجاوز المخزون الذي يمتلكه رجل من الناس ما يكفي لإعالته بضعة أيام أو بضعة أسابيع، فهو نادراً ما يفكر في أن يستمد منه أي دخل كان. فهو يستهلكه بأشد ما يستطيع من التقتير، ويجتهد لأن يكتسب بكده ما يعوّض ما استهلك قبل أن يستهلك ذلك المخزون كلياً. ودخله في هذه الحال مستمد من كدّه لا غير. وهذه هي حال معظم الكادحين من الفقراء في كل بلد.

ولكن عندما يمتلك من المخزون ما يكفي لإعالته عدة أشهر أو سنوات، فهو يسعى بصورة طبيعية إلى أن يستمد بعض الدخل من القسم الأكبر من ذلك المخزون؛ ولا يحتفظ لاستهلاكه المباشر الخاص إلا بما يقوم بأوده، حتى يبدأ هذا الدخل بالوصول إليه. فمخزونه الكامل ينقسم إذاً إلى قسمين. القسم الذي يتوقع منه أن يدرّ عليه دخلاً يسمى رأس ماله. أما القسم الآخر فهو ذاك الذي يلبي استهلاكه المباشر؛ وهو يتألف إما من ذلك الجزء من كامل مخزونه الذي خصص أصلاً لهذه الغاية؛ وإما من دخله المستمد من

أي مصدر كان والذي بات يصل إليه تدريجياً؛ أو من تلك الأشياء التي تم ابتياعها بأي من هذين الجزأين في السنوات السابقة، **[373]** والتي لم تستهلك كلياً حتى الآن؛ كمخزون الثياب، وأثاث المنزل، وما أشبه ذلك. ففي واحد من هذه الأشياء الثلاثة أو في جميعها يكمن المخزون الذي يحتفظ به الرجال عادة لاستهلاكهم المباشر الخاص.

ثمة طريقتان يمكن أن يستخدم فيهما رأس المال بحيث يعود بدخل أو ربح **على** مستخدمه:

أولاً، قد يستخدم في استنبات السلع، أو تصنيعها، أو ابتياعها ثم بيعها ثانية لتحقيق الربح. ورأس المال المستخدَم على هذا النحو لا يدرّ دخلاً أو ربحاً على مستخدِمه طالما ظل في حوزته، وظل على الشكل نفسه. فسلع التاجر لا تدرّ له أي دخل أو ربح حتى يبيعها بالنقود، والنقود لا تدرّ له إلا القليل حتى يبادلها ثانية بالسلع. فرأس ماله يذهب من عنده على شكل معيّن، ثم يعود إليه في شكل آخر، وهو لا يدرّ له أي ربح إلا عبر تداول كهذا، أو مبادلات متوالية. ولذلك، يمكن لرؤوس أموال كهذه أن توصف وصفاً ملائماً جداً بأنها رؤوس أموال متداولة.

ثانياً، قد يستخدم رأس المال في استصلاح الأرض، أو في شراء آلات مفيدة وعدة للمصلحة، أو في أشباه هذه الأشياء التي تدرّ الدخل أو الربح من دون أن يتغير أصحابها، أو أن يتم تداولها أكثر من ذلك. ولذلك، فمن الممكن لرؤوس أموال كهذه أن توصف وصفاً ملائماً جداً بأنها رؤوس أموال ثابتة.

وتستلزم مختلف المهن نسباً مختلفة جداً من رؤوس الأموال

الثابتة والمتداولة المستخدمة فيها.

فرأس مال التاجر، مثلاً، هو رأس مال متداول كلياً. فهو لا يحتاج إلى آلات أو أدوات، إلا إذا اعتبر متجره أو مخزنه بمثابة ذلك.

لا بد لجزء ما من رأس مال كل صاحب صنعة من أن يكون ثابتاً في أدوات صنعته. غير أن هذا الجزء صغير جداً في بعضها وكبير جداً في بعضها الآخر. فالخياط لا يحتاج من أدوات الصنعة إلا إلى رزمة من الإبر. أما أدوات الإسكافي فهي أغلى قليلاً، وإن قليلاً جداً. أما أدوات الحائك فترتفع ارتفاعاً كبيراً فوق ثمن أدوات الإسكافي. ولكن معظم رأس مال أمثال هؤلاء من معلمي الصنائع متداول، إما في أجور عماله، أو في ثمن المواد الأولية، وهو يعود إليه مع الربح عبر ثمن عمله. **[374]**

وتحتاج أعمال أخرى إلى رأس مال ثابت أكبر بكثير. فالفرن لصهر الركاز في مصنع كبير للحديد، مثلاً، وكير الحديد، و-slitt mill، أدوات للصنعة لا يمكن إنشاؤها من دون كلفة عظيمة جداً. والآلات اللازمة في مناجم الفحم الحجري وسواها من المناجم من كل نوع، لانتشال الماء وسوى ذلك من الأغراض، مكلفة أكثر من ذلك بكثير.

إن ذلك القسم من رأس مال المزارع الذي يستخدم في أدوات الزراعة ثابت، وذاك الذي يستخدم في أجور عماله وإعالتهم، هو رأس المال المتداول. وهو يستدر الربح من أحدهما بالاحتفاظ به في حوزته، ومن الآخر بالافتراق عنه. كما أن سعر ماشيته العاملة أو قيمتها هو رأس مال ثابت على نحو ما هو سعر أدوات الزراعة.

أما الحفاظ عليها فهو رأس مال متداول على نحو ما هي إعالة عمّاله. ويستدر المزارع ربحه من الاحتفاظ بماشيته العاملة، والافتراق عن ثمن علفها. فثمن الماشية المحمولة إلى المزرعة والمعلوفة لتسمينها لا للعمل بل للبيع، هما رأس مال متداول. ويستدرُّ المزارع ربحه بالافتراق عنهما. قطيع الغنم أو الماشية في بلد تربى فيه الماشية، يشترى لا للعمل ولا للبيع، بل لاستدرار الربح من صوفها، ولبنها، وتكاثرها، وهذا رأس مال ثابت. والربح يجتنى من الحفاظ عليها. أما علفها فهو رأس المال المتداول. ويستدر الربح بالافتراق عنه؛ وهو يعود ثانية مع ربحه الخاص والربح على كامل ثمن الماشية، في ثمن الصوف، واللبن، والتكاثر. إن كامل ثمن البذار أيضاً رأس مال ثابت. وهو وإن تحرك جيئة وذهاباً بين الأرض والأهراء، لا ينتقل من مالك إلى مالك، وهو لا يتداول بالمعنى الملائم. فالمزارع يستدر ربحه، لا من بيعه، بل من تزايده.

والمخزون العام لأي بلد أو مجتمع هو نفسه كمخزون كافة سكانه أو أفراده، وهو لذلك ينقسم بصورة طبيعية إلى الأقسام الثلاثة نفسها، التي يقوم كل منها بوظيفة أو مهمة متميزة.

القسم الأول هو ذاك المستبقى للاستهلاك المباشر، والذي يتسم بعدم إدرار الدخل أو الربح. وهو يتكوّن من مخزون الغذاء، والثياب، وأثاث المنازل، إلخ [375] التي ابتاعها مستهلكوها، والتي لم تستهلك بعد تماماً. والمخزون الكامل لمجرد المنازل السكنية أيضاً، والقائمة في أي وقت من الأوقات، يشكل جزءاً من هذا القسم الأول. والمخزون الذي يوضع في منزل، إذا كان

مخصصاً لسكن المالك، يتوقف عن أن يقوم بدور رأس المال، أو بإدرار أي دخل لمالكه. فالمنزل السكني، من حيث هو كذلك، لا يسهم بشيء في دخل ساكنه، ومع أنه في غاية المنفعة له، ولا شك، فإن منفعته منه كمنفعة ملابسه والأثاث، لا تشكل جزءاً من دخله بل من نفقاته. ولئن أجّر لمستأجر بغية الريع فلا بد للمستأجر من أن يسدد بدل الإيجار دائماً من دخل آخر يستمده من العمل، أو من المخزون، أو من الأرض، لأن المنزل نفسه لا يستطيع أن ينتج شيئاً بذاته. ولذلك، فإن المنزل، وإن درَّ دخلاً على مالكه، وقام لذلك بوظيفة رأس المال بالنسبة إليه، فهو لا يستطيع أن يدر أي دخل للجمهور ولا أن يقوم بوظيفة رأس المال بالنسبة إليه، كما أن دخل كامل مجموع الشعب لا يمكنه أبداً أن يزيد منه أدنى زيادة. والملابس، وأثاث المنزل ربما درّت أحياناً بعض الدخل، على النحو نفسه، وعملت عمل رأس المال لأشخاص مخصوصين. وفي البلدان التي تكثر فيها الحفلات التنكرية، تروج حرفة تأجير الألبسة التنكرية لليلة واحدة. ومن المعروف أيضاً أن منجدي المفروشات كثيراً ما يؤجرون الأثاث شهرياً أو سنوياً. كما أن متعهدي دفن الموتى يؤجرون جهاز الجنائز على أساس اليوم أو الأسبوع. والكثير من الناس يؤجرون منازل مفروشة، ويحصلون على بدل إيجار، لا من استعمال المنزل فحسب بل ومن استعمال الأثاث أيضاً. ولكن لا بد للدخل المستمد من أشياء كهذه، أن يؤخذ من مصدر آخر للدخل. إن ما ينفق على إنشاء المنازل هو الأبطأ استهلاكاً من بين كل أجزاء مخزون الفرد أو المجتمع المستبقى للاستهلاك المباشر. فمخزون الثياب قد يدوم عدة سنوات؛ ومخزون الأثاث نصف قرن

أو قرناً من الزمان؛ أما مخزون المنازل الجيدة البناء والحسنة الصيانة فقد يدوم عدة قرون. لكن، وعلى الرغم من أن فترة استهلاكها الكلي أطول مدة، فهي مع ذلك من جملة المخزون المستبقى فعلياً للاستهلاك المباشر كالملابس أو أثاث المنزل.

والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة التي ينقسم إليها المخزون [376] العام للمجتمع، هو رأس المال الثابت المتسم بمزية أنه يدرّ دخلاً أو ربحاً من دون أن يتداول أو يتبدل مالكوه. وهو يتألف أساساً من الأصناف الأربعة التالية:

أولاً، من كافة الآلات النافعة وأدوات المصلحة التي تسهّل العمل وتختزله؛

ثانياً، من كافة المباني المربحة التي تشكل وسائل استدرار الدخل، لا إلى مالكها الذي يؤجرها لقاء بدل فحسب، بل للشخص الذي يحوزها ويدفع ذلك البدل لقاء استئجارها؛ كالمحال، والمخازن، والمشاغل، والمزارع، مع ما تستتبعه من مبانٍ ضرورية كالزرائب، والأهراءات، إلخ. وتختلف هذه اختلافاً كبيراً عن مجرد منازل السكن. فهي بمثابة أدوات الصنعة، ويمكن النظر إليها النظرة نفسها؛

ثالثاً، من استصلاحات الأرض، ومما قد أنفق إنفاقاً مربحاً في تنظيفها، وتجفيفها، وتسويرها، وتسميدها، وتوصيلها إلى الحال الأكثر ملاءمة للفلاحة والزراعة. فالمزرعة المستصلحة يمكن أن ينظر إليها بحق باعتبارها من تلك الآلات النافعة التي تسهل العمل وتختزله، والتي بواسطتها يمكن لرأس مال متداول متساو أن يدرّ دخلاً أكبر على مستخدمه. والمزرعة المستصلحة تتساوى في المزايا

مع تلك الآلات وتفوقها من حيث الديمومة، ولا تستلزم في معظم الأحيان من الإصلاحات إلا استخدام رأس مال المزارع استخداماً مربحاً جداً في زراعتها؛

رابعاً، من المهارات النافعة المكتسبة من قبل كافة السكان أو أفراد المجتمع. إن اكتساب مهارات كهذه، عبر إعالة المكتَسِب لها خلال تعلمه، ودراسته، وتدرجه، يكلف دائماً كلفة حقيقية هي رأسمال ثابت ومتحقق، بمعنى ما، في شخصه. وهذه المهارات، تشكل جزءاً من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه مثلما تشكل جزءاً من ثروته الشخصية. إن البراعة المتطورة لعامل ماهر قد تعتبر بمثابة آلة أو أداة من أدوات الصنعة التي تسهل العمل وتختزله، والتي تعوّض الكلفة التي تسببت بها مع الربح.

والقسم الثالث من الأقسام الثلاثة التي ينقسم إليها المخزون العام للمجتمع بصورة طبيعية هو رأس المال المتداول؛ والذي يتميّز بأنه لا يدرّ [377] دخلاً إلا عبر التداول أو التنقل بين المالكين. وهو أيضاً يتألف من أربعة أقسام:

أولاً، من النقد المستعمل في تداول الأقسام الثلاثة الأخرى وتوزيعها على مستهلكيها؛

ثانياً، من المخزون والمؤن التي في حوزة القصاب، وراعي الماشية، والمزارع، وتاجر الحنطة، وصانع الجعة، إلخ، والتي يتوخون جني الربح من بيعها؛

ثالثاً، من المواد المستعملة، سواء كانت من المواد الخام تماماً، أو شبه المصنّعة، ومن الألبسة، والأثاث، والبناء الذي لم

يصل تصنيعه إلى أي من هذه الأشكال الثلاثة، والذي لا يزال في حوزة المستنبِت، والصنّاع، والبزّازين، وتجار الأجواخ، وتجار الأخشاب، والنجارين، وصنّاع الطوب، إلخ؛

رابعاً، وأخيراً، من العمل الذي تم وأنجز، والذي لا يزال في حوزة التاجر أو الصانع، والذي لم يتم تصريفه أو توزيعه على مستهلكيه؛ كالعمل الناجز الذي كثيراً ما نجده في دكان الحداد، ونجار الأثاث، والصائغ، والجواهري، وتاجر الخزف الصيني، إلخ... وهكذا فإن رأس المال المتداول يتألف من المؤن، ومواد العمل، والعمل الناجز من كل صنف، والذي ما زال في حوزة تجار هذه الأصناف، ومن النقد الضروري لتداولها وتوزيعها على مستخدميها أو مستهلكيها النهائيين.

ثلاثة من أصل هذه الأقسام الأربعة - المؤن، مواد العمل، والعمل الناجز - إما أن تسحب سنوياً أو على امتداد فترة أطول أو أقصر من الزمان، بصورة منتظمة من رأس المال المتداول، وتوضع في رأس المال الثابت، أو في المخزون المستبقى للاستهلاك المباشر.

كل رأس مال ثابت يستمد ويستلزم في الوقت نفسه رأس مال متداولاً يدعمه باستمرار. كل الآلات النافعة وأدوات الصنعة تستمد أساساً من رأس مال متداول يوفّر المواد التي تصنع منها، وإعالة الصنّاع الذين يصنعونها. وهي تستلزم أيضاً رأس مال من النوع ذاته لإبقائها في حال ترميم مستمر.

لا يمكن لأي رأس مال ثابت أن يدرّ أي دخل إلا بواسطة رأسم مال متداول. فأنفع الآلات وأدوات العمل لن تنتج شيئاً إلا

عبر رأس المال المتداول [378] الذي يوفر المواد التي تستخدم فيها هذه الآلات، وإعالة العمال الذين يستخدمونها. والأرض مهما كانت مستصلحة لن تدرّ أي دخل من دون رأس مال متداول من شأنه أن يعيل العمال الذين يزرعونها ويجنون غلالها.

الحفاظ على المخزون الذي يستبقى للاستهلاك المباشر وزيادته هما الغاية الوحيدة والغرض المبتغى من كلا رأس المال الثابت والمتداول. فهذا المخزون هو الذي يغذي، ويكسو، ويؤوي الناس. ثروتهم أو فقرهم يعتمدان على غزارة أو ندرة التزويد الذي يستطيع هذان أن يوفّراه للمخزون المستبقى للاستهلاك المباشر.

ومع أن قسماً كبيراً كهذا يسحب باستمرار من رأس المال المتداول ليوضع في الفرعين الآخرين من المخزون العام للمجتمع، فلا بد له من أن يستلزم بدوره تزويداً مستمراً، لا يلبث أن يزول في حال توقفه. ويستمَدُّ هذا التزويد من ثلاثة مصادر: نتاج الأرض، المناجم، والمسامك. وتوفر هذه التزويد المستمر بالمؤن، ومواد العمل، التي يصنّع قسم منها ويخرج في صورة عمل ناجز، والتي من خلالها تعوّض المؤن، ومواد العمل، والأعمال الناجزة التي تسحب باستمرار من رأس المال المتداول. ومن المناجم أيضاً يستمد ما هو ضروري لصيانة ذلك الجزء منه المتكون من النقد. ذلك لأنه، وإن لم يكن هذا الجزء يسحب بالضرورة منه أثناء سير العمل المعتاد، أسوة بالمصادر الثلاثة الأخرى، ليوضع في الفرعين الآخرين لمخزون المجتمع العام، إلا أنه لا بد له، كبقية الأشياء الأخرى، من أن يتبدد ويتلف تماماً في النهاية، وأحياناً يفقد أيضاً أو يرسل إلى الخارج، ولا بد له، لذلك، من أن يستلزم تزويداً

مستمراً وإن كان، بلا شك، أصغر بكثير.

والأرض، والمناجم، والمسامك تستلزم كلها رأس مال ثابتاً ومتداولاً لاستغلالها؛ ونتاجها يعوّض مع الربح، لا هذين فحسب بل وكل رؤوس الأموال الأخرى في المجتمع أيضاً. من ذلك، أن المزارع يعوض سنوياً للحرفي المؤن التي استهلكها والمواد التي صنّعها في السنة السابقة؛ ويعوّض الحرفي للمزارع العمل الناجز الذي بدده وأتلفه في المدة الزمنية نفسها. هذا هو التبادل الحقيقي الذي يحدث بين هذين الصنفين من الناس، وإن كان [379] نادراً ما يحدث أن يقايض النتاج الخام لأحدهما مباشرة بالنتاج المصنّع للآخر، ذلك لأنه قلما يحدث أن يبيع المزارع حنطته وماشيته، كتانه وصوفه، من الشخص نفسه الذي يختار أن يبتاع منه ثيابه، وأثاثه، وأدوات مصلحته التي يريدها. ولذلك، فهو يبيع نتاجه الخام بالنقود التي يستطيع أن يبتاع بها أينما وجد النتاج المصنّع الذي يحتاج إليه. والأرض تعوّض، جزئياً على الأقل، رؤوس الأموال التي تستغل بها المسامك والمناجم أيضاً. إن نتاج الأرض هو الذي يستخرج السمك من المياه؛ وغلال وجه الأرض هي التي تستخرج المعادن من أحشائها.

إن نتاج الأرض، والمناجم، والمسامك يتقايس، عندما تتساوى في خصوبتها الطبيعية، مع مدى وحصافة استغلال رؤوس الأموال المستخدمة فيها. عندما تكون رؤوس الأموال متساوية، وتتساوى في حسن استغلالها، فهي تتقايس مع خصوبتها الطبيعية.

في كل البلدان التي تنعم بقدر معقول من الأمان، يسعى كل رجل يمتلك القدر المعتاد من الفهم إلى استخدام أي مخزون

يتحكم به، للحصول على التمتع الآني أو الربح المستقبلي. إذا ما استخدم المخزون في تحصيل التمتع الآني، فهو مخزون مستبقى للاستهلاك المباشر. أما إذا ما استخدم لتحصيل الربح المستقبلي، فلا بد له من تحقيق هذا الربح إما بالبقاء بين يديه، أو بمغادرته. في الحالة الأولى يكون رأس مال ثابتاً، وفي الحالة الثانية يكون رأس مال متداولاً. ولا بد من أن يكون الرجل مخبولاً إذا كان يعيش في أمان معقول ولا يستخدم كل المخزون الذي يتحكم به، سواء أكان خاصته أو كان مقترضاً من أناس آخرين، بإحدى هذه الطرق الثلاث.

أما في البلدان المنكودة فعلاً، والتي يخاف الناس فيها دوماً من عنف رؤسائهم، فإن الناس فيها كثيراً ما يدفنون ويخفون جزءاً كبيراً من مخزونهم، بغية إبقائه قيد تصرفهم ليحملوه معهم إلى موضع آمن، إذا ما ألمّت بهم نائبة من النوائب التي يعتبرون أنفسهم عرضة لها في كل وقت. وهذه في ما يقال عادة شائعة في تركيا، وهندوستان، ومعظم حكومات آسيا الأخرى، في ما أحسب. ويبدو أنها كانت عادة شائعة بين أسلافنا خلال عنف الحكم الإقطاعي. فالكنوز الدفينة كانت [380] في تلك الأيام تعد جزءاً لا يستهان به من دخل أعظم الحكام في أوروبا. وكانت تتكون من الكنوز التي توجد مخبوءة في الأرض، والتي لم يكن يستطيع أي كان أن يثبت حقه فيها. وقد كان هذا يعدُّ في تلك الأيام أمراً هاماً إلى حد أنه كان دائماً يعتبر ملكاً للحاكم، لا لمن وجده ولا لمالك الأرض، إلا إذا كان حقه فيه قد انتقل إليه في نص واضح من صك ملكيته. وقد كان يوضع على قدم المساواة مع مناجم الذهب والفضة، التي

ما كان يُفترض، من دون فقرة واضحة من الصك، أنها مشمولة في هبة الأرض العامة، وإن كانت مناجم الرصاص، والنحاس، والقصدير، والفحم، تعد أشياء قليلة الأهمية.

الفصل الثاني
في المال باعتباره فرعاً مخصوصاً من المخزون العام للمجتمع، أو في كلفة الحفاظ على رأس المال القومي

لقد بيّنا في الباب الأول أن سعر معظم السلع ينقسم إلى ثلاثة أقسام، يسدد أحدها أجور العمال، وقسم ثان أرباح المخزون، وقسم ثالث ريع الأرض التي استخدمت لإنتاجها وحملها إلى السوق؛ وبيّنا أن هناك بعض السلع التي يتكون سعرها من قسمين من هذه الأقسام فحسب، وهما أجور العمال وأرباح المخزون؛ والقليل القليل منها يتكون كلياً من قسم واحد هو أجور العمال؛ وأن سعر كل سلعة يتوزع مع ذلك بالضرورة على أحد هذه الأقسام الثلاثة أو على الثلاثة كلها؛ فإن كل قسم من السعر لا يذهب إلى الريع ولا إلى الأجور فهو ربح لأحد ما بالضرورة.

ولما كانت الحال، على ما تمت الإشارة إليه، بالنسبة إلى كل سلعة مخصوصة بمفردها، فلا بد أن تكون هذه أيضاً حال كافة السلع التي تشكل كامل الناتج السنوي لأرض كل بلد وعماله

بمجمله. فالسعر الكامل أو القيمة التبادلية لهذا الناتج [381] السنوي ينبغي أن ينحلّ إلى الأقسام الثلاثة نفسها وأن يقسَّم على مختلف سكان البلد إما كأجور لعملهم، أو أرباح لمخزونهم أو ريع لأرضهم.

ولكن القيمة الكاملة للنتاج السنوي لأرض كل بلد وعماله، وإن كانت تقسّم على هذا النحو بين سكانه وتعتبر دخلاً لهم، إلا أننا مثلما نميّز في ريعِ عقار خاص بين الريع الإجمالي والريع الصافي، نميّز هنا أيضاً نوعين من الدخل في دخل إجمالي سكان بلد كبير.

الريع الإجمالي لعقار خاص يشتمل على كل ما يدفعه المزارع؛ أما الريع الصافي، فيشتمل على ما يبقى خالصاً لمالك الأرض، بعد اطّراح كلفة الإدارة، والترميمات، وسائر التكاليف الضرورية الأخرى؛ أو كل ما يمكنه أن يضعه في مخزونه المخصص للاستهلاك المباشر، أو أن ينفقه على مائدته، ومتاع منزله، وزخارف هذا المنزل وأثاثه، وملاذّه وتساليه، من دون الإضرار بعقاره. فثروته الحقيقية لا تتقايس مع ريعه الإجمالي بل مع ريعه الصافي.

الدخل الإجمالي لكافة سكان بلد كبير يشتمل على كامل النتاج السنوي لأرضهم وعمالهم؛ والدخل الصافي، هو ما يبقى خالصاً لهم بعد اطراحِ كلفة صيانة رأس مالهم الثابت أولاً ثم رأس مالهم المتداول ثانياً؛ أو ما يمكنهم أن يجعلوه في خزينهم المخصص للاستهلاك المباشر، أو ينفقوه على معيشتهم، وكمالياتهم، وتساليهم من دون المساس برأس مالهم. وثروتهم الحقيقية أيضاً لا

تتقايس مع دخلهم الإجمالي، بل مع دخلهم الصافي.

ولا بد، بديهياً، للكلفة الكاملة لصيانة رأس المال الثابت من أن تستثنى من الدخل الصافي للمجتمع. فلا المواد الضرورية لتشغيل آلاتهم النافعة وأدوات صنعتهم، ومبانيهم المربحة، إلخ، ولا نتاج العمال الضروري لتشكيل هذه المواد بالشكل الملائم، يمكن أن تكون جزءاً من ذلك. إن ثمن هذا العمل ربما شكل فعلاً جزءاً منه؛ نظراً إلى أن العمال المستخدمين لهذا الغرض قد يجعلون كامل قيمة أجورهم في الخزين المخصص للاستهلاك المباشر. ولكن في أنواع العمل الأخرى، يذهب الثمن والنتاج كلاهما إلى هذا الخزين، الثمن إلى خزين العمال، والنتاج إلى خزين أناس [383] آخرين، تزداد معيشتهم، وكمالياتهم، وتساليهم جراء عمل هؤلاء العمال.

إن القصد من رأس المال الثابت هو زيادة القوى الإنتاجية للعمال، أو لتمكين العدد نفسه من العمال من أن ينجزوا كمية كبرى من العمل. ففي المزرعة التي تكون فيها كافة المباني الضرورية، والسياجات، ومصارف المياه، والمواصلات، إلخ، على الحال الفضلى من الانتظام، يستطيع العدد نفسه من العمال والدواب العاملة أن يجني كمية من الغلال أكبر بكثير من مزرعة مساوية لها في السعة وجودة التربة، ولكنها مفتقرة إلى مؤهلات مساوية في الجودة. وفي المشاغل يستطيع العدد نفسه من الأيدي، مقروناً بأفضل الآلات، أن يعمل كمية من السلع أكبر من مشغل مجهز بأدوات عمل أقل إتقاناً. والنفقة التي تبذل بصورة ملائمة لتحسين رأس مال ثابت مهما كان نوعه، تعوّض دائماً مع ربح

عظيم، وتزيد من النتاج السنوي بقيمة تفوق قيمة الدعم الذي استلزمته تحسينات كهذه. غير أن هذا الدعم يستلزم أيضاً قسماً معيناً من هذا النتاج. إن كمية معينة من المواد، وعمل عدد معين من العمال، وهما أمران كان من شأنهما أن يستخدما مباشرة في زيادة الغذاء، واللباس، والمأوى، أي معيشة المجتمع ومكملاتها، تحوّل إلى استخدام آخر، عظيم الفائدة حقاً، ولكنه يختلف مع ذلك عن هذا الاستخدام. واستناداً إلى هذا الحسبان تعتبر كافة التحسينات الميكانيكية التي من شأنها تمكين العدد نفسه من العمال من إنجاز كمية مماثلة من العمل بآلات أرخص ثمناً وأبسط تناولاً مما كان معروفاً من قبل، تحسينات عظيمة الفائدة لكل مجتمع. فيكون من شأن كمية معينة من المواد الأولية وعمل عدد معين من العمال الذين كانوا يستخدمون سابقاً في تشغيل آلات أكثر تعقيداً وأغلى ثمناً أن يستخدما لاحقاً لزيادة كمية العمل التي لا تستطيع إلا هذه الآلات أو سواها أن تنفع في إنجازها. إذا استطاع متعهد المشغل الذي يستخدم ألفاً في السنة لصيانة آلاته أن يقلّص هذه الكلفة إلى خمس مئة فمن الطبيعي أن يستخدم المئات الخمس الأخرى في شراء كمية إضافية من المواد ليصنّعها عدد إضافي من العمال. ولذلك فإن كمية ذلك العمل الذي لم تكن آلاته تنفع في إنجاز المزيد منها سوف تزداد طبيعياً، ومعها كل المزايا والمنافع التي يستطيع المجتمع أن يستمدها من هذا العمل.

يمكن لكلفة صيانة رأس المال الثابت في بلد كبير أن تقارن مقارنة ملائمة جداً بكلفة الترميمات والتصليحات في عقار خاص. فكلفة التصليحات قد تكون ضرورية في كثير من الأحيان لدعم

إنتاج العقار، والريع الإجمالي والريع الصافي لمالك العقار. ولكن عندما يكون من الممكن تقليصها من خلال إدارة أكثر ملاءمة ومن دون التسبب بأي تناقص في كمية الغلال، فإن الريع الإجمالي يظل على الأقل مثلما كان من قبل، والريع الصافي يزداد بالضرورة.

ولكن، وعلى الرغم من أن الكلفة الكاملة لصيانة رأس المال الثابت مستثناة بالضرورة من الدخل الصافي للمجتمع، فالحال ليست هي نفسها بالنسبة إلى صيانة رأس المال المتداول. فمن أصل الأقسام الأربعة التي يتكون منها رأس المال الأخير هذا-النقد، الأزواد، المواد الأولية، والمصنوعات الناجزة-فإن الثلاثة الأواخر تُسحب منه بانتظام على ما سبقت ملاحظته، وتجعل إما في رأس المال الثابت للمجتمع، أو في خزينه المخصص للاستهلاك المباشر. وكل جزء من هذه السلع الاستهلاكية لا يستخدم في صيانة رأس المال الثابت، يذهب كله إلى الخزين المخصص للاستهلاك ويشكل جزءاً من دخل المجتمع الصافي. ولذلك، فإن صيانة هذه الأقسام الثلاثة من رأس المال المتداول لا تُسحب من دخل المجتمع الصافي أي قسم من الناتج السنوي زيادة عما هو ضروري لصيانة رأس المال الثابت .

رأس المال المتداول لمجتمع ما يختلف من هذا الوجه عن رأس مال فرد من الناس. فرأس المال الفردي يستثنى تماماً من تشكيل أي جزء من دخله الصافي الذي ينبغي أن يتكوّن كلياً من أرباحه. لكن، وعلى الرغم من أن رأس المال المتداول لكل فرد يشكل جزءاً من رأس المال المتداول للمجتمع الذي ينتمي إليه، فهو لا يستثنى تماماً، اعتماداً على هذا، من أن يشكل جزءاً من

دخل المجتمع الصافي. وعلى الرغم من أنه ينبغي ألا توضع مجمل السلع الموجودة في متجر تاجر معين في جملة خزينه الخاص المعدّ للاستهلاك المباشر، فمن الجائز أن توضع في خزين سواه من الناس الذين يمكن أن يعوضوه بانتظام عن قيمتها علاوة على ربحه، وذلك اعتماداً على دخل يستمدونه من أموال أخرى، ومن دون أن يتسبب فعلهم هذا بأي إنقاص لرأس ماله أو رأس مالهم. **[384]**

فالنقد، إذاً، هو الجزء الوحيد من رأس المال المتداول لمجتمع ما، والذي يمكن أن تؤدي صيانته إلى أي إنقاص في الدخل الصافي لهذا المجتمع.

فرأس المال الثابت، وذلك الجزء من رأس المال المتداول الذي يتكون من النقد، يتشابهان تشابهاً كثيراً من حيث تأثيرهما في دخل المجتمع.

أولاً، بما أن تلك الآلات وأدوات الصناعة، إلخ، تستلزم كلفة معينة، لإقامتها أصلاً، ثم لصيانتها، وكلتا الكلفتين وإن كانتا تشكلان جزءاً من الدخل الخام للمجتمع، فهما تحسمان من الدخل الصافي للمجتمع؛ كذلك فإن خزين النقد المتداول في أي بلد كان، لا بد له من أن يستلزم كلفة معينة لجمعه أولاً ثم لصيانته، وكلتا الكلفتين، وإن كانتا تشكلان جزءاً من الدخل الخام للمجتمع، فهما تحسمان على النحو نفسه من الدخل الصافي لهذا المجتمع. لا بد لكمية معينة من المواد النفيسة جداً، الذهب والفضة، ومن العمل الطريف جداً، لا بد لهذه كلها من أن تستخدم في صيانة آلة التجارة العظيمة والمكلفة، التي يتمكن بواسطتها كل فرد في المجتمع من الحصول على معيشته، ومكملات الحياة،

والتسالي التي توزع عليه بانتظام وفق النسبة الملائمة، وذلك بدلاً من أن تزيد الخزين المعدّ لاستهلاك الأفراد المباشر، ومعيشتهم، ومكملات حيواتهم، وتساليهم.

ثانياً، بما أن الآلات وأدوات الصنائع، إلخ، التي تكوّن رأس المال الثابت لفرد من الناس، أو لمجتمع من المجتمعات، لا تشكل جزءاً من الدخل الخام أو الصافي لأي منهما؛ كذلك فإن النقد الذي بواسطته يوزع الدخل الإجمالي للمجتمع بانتظام على مختلف أفراده، لا يشكل جزءاً من ذلك الدخل. فالعجلة العظيمة التي يتم بها التداول تختلف اختلافاً كلياً عن السلع التي توزع بواسطتها. فدخل المجتمع يتكوّن كلياً من هذه السلع، لا من العجلة التي يتم تداول هذه السلع بها. وعلينا دائماً عند احتساب الدخل الخام أو الصافي لأي مجتمع، أن نطرح من التداول السنوي الكلي للنقد والسلع، القيمة الكاملة للنقد الذي لا يمكن لأصغر قطعة منه أن تشكل قط جزءاً من أي منهما.

وحده غموض اللغة يمكن أن يجعل هذه القضية تبدو إما مريبة أو مفارقة. وهي عندما تفسر تفسيراً ملائماً وتفهم، تكاد تبدو بديهية.

فنحن عندما نتحدث عن أي مبلغ مخصوص من النقد، لا نعني أحياناً[385] أي شيء آخر غير القطع المعدنية التي يتألف منها؛ وأحياناً نضمّن في المعنى المقصود إحالة غامضة إلى السلع التي يمكن الحصول عليها به، أو بالقوة الشرائية التي يمنحنا إياها احتيازه. وهكذا فعندما نقول إن النقد المتداول في إنكلترا قد احتسب بمبلغ ثمانية عشر مليوناً، فنحن إنما نقصد التعبير عن كمية

القطع النقدية التي احتسبها بعض الكتاب، أو افترضوا أنها تتداول في هذا البلد. ولكن عندما نقول إن هذا الرجل يساوي خمسين أو مئة باوند في السنة، فنحن عادة ما نعني التعبير لا عن كمية القطع المعدنية التي تدفع إليه سنوياً فحسب، بل وقيمة السلع التي يستطيع أن يشتريها سنوياً أو يستهلكها أيضاً. ونحن نقصد التأكيد عادة على طريقة عيشه أو ما يجب أن تكون عليه، أو كمية ونوعية ضروريات العيش وكمالياته التي يستطيع أن يوفرها لنفسه بصورة ملائمة.

عندما لا نقصد التعبير عن القطع المعدنية التي يتكوّن منها مبلغ مخصوص من النقد فحسب، بل نود أن نضمن في مدلوله إحالة غامضة ما إلى السلع التي يمكن مبادلته بها، فإن الثروة أو الدخل اللذين يدلّ عليهما في هذه الحال إنما يساويان إحدى القيمتين اللتين تؤدي دلالتهما الكلمة نفسها في شيء من الغموض، والمساواة إنما تقع مع القيمة الثانية لا مع الأولى، أي مع قيمة النقد لا مع النقد نفسه.

وهكذا، فإذا كان المعاش الأسبوعي لشخص من الناس جنيهاً واحداً، فإن في مقدوره أن يبتاع به في مجرى الأسبوع كمية من الزاد يعتاش به، ومن الكماليات والتسالي. وبقدر ما تكون هذه الكمية كبيرة أو صغيرة، تكون ثروته، ويكون دخله الأسبوعي الحقيقي. فدخله الأسبوعي لا يساوي قطعاً قيمة الجنيه وما يمكن أن يشترى به معاً، بل هذه أو تلك من هاتين القيمتين المتساويتين؛ وهو يساوي القيمة الثانية بصورة ملائمة أكثر مما يساوي القيمة الأولى، أي قيمة ما يبتاعه الجنيه لا الجنيه نفسه.

ولو أن معاش هذا الشخص لم يكن يدفع إليه ذهباً، بل

بواسطة سند أسبوعي قيمته جنيه، فإن قوام دخله لن يكون حتماً هذه القطعة الورقية بذاتها، بل في ما يستطيع الحصول عليه بواسطتها. والجنيه يمكن أن يعتبر بمثابة سند بكمية من الضروريات والكماليات صالح لكافة التجار في تلك المحلة. والدخل الذي يدفع إليه لا يتقوّم فعلاً في القطعة الذهبية، بقدر ما يتقوّم في [386] ما يستطيع الحصول عليه لقاءها، أو ما يستطيع أن يبادله بها. فإن لم يكن من الممكن أن يبادل بها شيء، تكون كسند على رجل مفلس، لا قيمة لها أكثر من أتفه قطعة من الورق.

الدخل الأسبوعي أو السنوي لمختلف سكان بلد من البلدان، ربما دُفع على النحو نفسه، وهو في الواقع غالباً ما يُدفع إليهم نقداً، غير أنه لا بد لثرواتهم الحقيقية، أي للدخل الأسبوعي أو السنوي الحقيقي الذي يصل إلى جملتهم، من أن تكون كبيرة أو صغيرة بالقياس إلى كمية السلع الاستهلاكية التي يستطيعون جميعاً أن يبتاعوها بهذه النقود. فدخلهم الكامل إذا ما أخذ في جملته لا يساوي قط النقود والسلع الاستهلاكية؛ بل هو يساوي هذه أو تلك من هاتين القيمتين، وهو يساوي القيمة الثانية بأليق مما يساوي الأولى.

فنحن، وإن كنا كثيراً ما نعبر عن دخل شخص من الناس بالقطع المعدنية التي تُدفع سنوياً إليه، فإننا إنما نفعل ذلك لأن كمية هذه القطع تحدد مدى ما يتمتع به من قدرة شرائية، أو قيمة السلع التي يستطيع أن يستهلكها سنوياً. ونحن لا نزال نعتبر أن دخله يتكون من قدرته الشرائية أو الاستهلاكية هذه، لا من القطع التي تمنحه هذه القدرة.

غير أن هذا وإن كان واضحاً وضوحاً كافياً بالنسبة إلى فرد من الأفراد، فهو أوضح بالنسبة إلى مجتمع ما. فكمية القطع النقدية التي تدفع سنوياً إلى فرد ما كثيراً ما تساوي دخله بدقة، وهي لهذا السبب أخصر وأفضل تعبير عن قيمته. أما كمية القطع النقدية التي تُتَداول في مجتمع ما فلا يمكن أبداً أن تساوي دخل جميع أفراد هذا المجتمع. فلما كان الجنيه نفسه الذي يدفع به معاش رجل ما اليوم، قد يدفع معاش رجل آخر غداً، ومعاش ثالث بعد غد، فلا بد لكمية القطع النقدية التي تُتَداول في أي بلد من البلدان من أن تكون أقل قيمة من كامل المعاشات النقدية التي تدفع سنوياً بواسطتها. ولكن لا بد للقدرة الشرائية، أي لقيمة السلع التي يمكن أن تشترى على التوالي بكامل هذه المعاشات النقدية مع توالي دفعها، من أن تساوي بدقة قيمة هذه المعاشات؛ كما لا بد من ذلك لدخل مختلف الأشخاص الذين تدفع إليهم هذه المعاشات. لذلك، لا يمكن لهذا الدخل أن يتكوّن من هذه القطع النقدية التي تقل كميتها كثيراً عن [387] قيمتها، بل من القدرة الشرائية، أي في السلع التي يمكن أن تبتاع بها على التوالي أثناء تداولها بين أيدي الناس.

فالنقد، عجلة التداول الكبرى تلك، أداة التجارة الكبرى تلك، مثله كمثل سواه من أدوات الصنائع، لا يشكل جزءاً من دخل المجتمع الذي يخصه وإن كان يشكل جزءاً، وجزءاً عظيم القيمة جداً من رأس مال هذا المجتمع؛ والقطع المعدنية التي يتكون منها، وإن كانت توزّع في سياق تداولها السنوي على كل رجل الدخلَ الذي يخصه، فهي لا تشكل بذاتها جزءاً من هذا الدخل.

ثالثاً، وأخيراً، ثمة بين آلات الصنائع وأدواتها التي تكوّن رأس المال الثابت، وبين ذلك الجزء من رأس المال المتداول المتكوِّن من النقد، وجه آخر للمشابهة، وهو أنه مثلما أن كل توفير في كلفة إنشاء هذه الآلات وصيانتها ليس من شأنه إنقاص قدرات العمل الانتاجية، إنما هو تحسين للدخل الصافي للمجتمع، كذلك فإن كل توفير في كلفة جمع وصيانة هذا الجزء من رأس المال المتداول المتكون من النقد، إنما هو تحسين من النوع نفسه تماماً.

ومن البيّن بياناً كافياً كيف يكون توفير في كلفة صيانة رأس المال الثابت تحسيناً في الدخل الصافي للمجتمع، كما أنه قد فُسِّر آنفاً تفسيراً جزئياً. إن رأس المال الكامل لكل صاحب مشروع ينقسم بالضرورة قسمين، ثابت ومتداول. ومع أن رأس ماله الكامل يظل هو ذاته، فإنه كلما صغر أحد القسمين وجب أن يكون الثاني أكبر بالضرورة. فرأس المال المتداول هو الذي يوفر المواد وأجور العمل، ويحرِّك الصنائع. ولذلك، فإن كل توفير في كلفة صيانة رأس المال الثابت ليس من شأنه إنقاص قدرات العمل الإنتاجية، لا بد له من أن يزيد رأس المال الذي يحرِّك الصناعة، وبالتالي الإنتاج السنوي للأرض والعمل، والدخل الحقيقي لكل مجتمع.

إن الاستعاضة بالورق عن الذهب والفضة في صنع النقود إنما هي استعاضة عن أداة غالية جداً للتجارة بأداة أقل كلفة منها بكثير، وملائمة مثلها تماماً في بعض الأحيان. هكذا يتم التداول عبر عجلة جديدة أقل كلفة من حيث الإنشاء والتشغيل من العجلة القديمة. أما كيف تتم هذه العملية، وبأية طريقة **[388]** تميل إلى زيادة الدخل الخام أو الصافي للمجتمع، فأمر ليس على القدر نفسه من

الوضوح، ولذلك فهو قد يستدعي بعض التفسير الإضافي.

ثمة أنواع عدة مختلفة من النقود الورقية؛ ولكن كمبيالات المصارف والمصرفيين المتداولة هي النوع الأشهر، والذي يبدو أفضلها ملاءمة لهذه الغاية.

عندما يثق الناس، في أي بلد كان، ثقة كافية بثروة مصرفي مخصوص، واستقامته، وحصافته، بحيث يعتقدون أنه جاهز دائماً لأن يدفع غب الطلب كل ما قد يقدم إليه من كمبيالاته في أي وقت من الأوقات؛ فإن هذه الكمبيالات تتخذ القيمة نفسها التي للنقد الذهبي أو الفضي، وذلك جراء الثقة بأن هذين النوعين من النقد يمكن الحصول عليهما لقاء تلك الكمبيالات في أي وقت كان.

لنفرض أن مصرفياً مخصوصاً يقرض زبائنه كمبيالات خاصة به بقيمة مئة ألف باوند. ولما كانت هذه الكمبيالات تقوم بكافة الأغراض التي يقوم بها النقد، فإن المقترضين منه يدفعون إليه الفائدة نفسها وكأنما قد أقرضهم المبلغ نفسه من النقود. وهذه الفائدة هي مصدر ربحه. ومع أن البعض من هذه الكمبيالات تواصل العودة إليه لتسديد قيمتها، فإن بعضاً منها يظل في التداول مدة أشهر وسنوات متواصلة. وهو وإن كان له إجمالاً في التداول كمبيالات بقيمة مئة ألف باوند، فإن عشرين ألف باوند ذهباً وفضة قد تكون في كثير من الأحيان مؤونة كافية لتلبية طلبات التسديد الطارئة. ولذلك فإن عشرين ألف باوند ذهباً وفضة تكون قد أدت عبر هذه العملية كل المهام التي كان من شأن مئة ألف باوند أن تؤديها لولاها. المبادلات نفسها يمكن أن تتم، والكمية نفسها من السلع الاستهلاكية يمكن أن تتداول وتوزع على مستهلكيها

المعتادين، بواسطة هذه الكمبيالات التي تحمل قيمة مئة ألف باوند، مثلما تتم بواسطة قيمة مماثلة من الذهب والفضة. وهكذا يمكن لثمانين ألف باوند من الذهب والفضة أن توفر من التداول في البلد؛ ولئن تمت عمليات مختلفة من النوع نفسه في الوقت نفسه بواسطة عدة مصارف أو مصرفيين، فإن جملة التداول في البلد يمكن أن تتم بخُمس كمية الذهب والفضة التي كانت ستحتاج إليها تلك المعاملات لولا هذه الكمبيالات.

لنفترض، أن جملة النقود المتداولة في بلد من البلدان تبلغ في وقت مخصوص مليون [390] استرليني، علما بأن هذا المبلغ كان يكفي حينها لتداول كامل النتاج السنوي لأرض ذلك البلد وعماله. ولنفترض أيضاً أنه بعد مدة من الزمن أصدرت مصارف مختلفة ومصرفيون كمبيالات تدفع لحاملها بقيمة مليون، محتفظين في صناديقهم بمئتي ألف باوند لتلبية الطلبات الطارئة. لذلك يبقى في التداول ثماني مئة ألف باوند ذهباً وفضة، ومليون باوند كمبيالات، أي ما جملته مليون وثماني مئة ألف باوند ورقاً ونقداً. غير أن الناتج السنوي لأرض البلد وعماله لم يكن يستلزم من قبل إلا مليون باوند للتداول به وتوزيعه على مستهلكيه المعتادين، ولا يمكن لهذا الناتج السنوي أن يزاد فوراً بفعل هذه العمليات المصرفية. ولذلك فإن مليوناً فقط يكفي لتداوله بواسطتها. ولما كانت السلع التي يجب شراؤها وبيعها هي نفسها مثلما كانت من قبل، فإن الكمية نفسها من النقد ستكون كافية لبيعها وشرائها. فقناة التداول، إذا جازت لي هذه العبارة، ستبقى تماماً مثلما كانت من قبل. وقد افترضنا أن مليوناً يكفي لملء هذه القناة. ولذلك، فإن كل ما يصب فيها أكثر

من هذا المبلغ لا يمكن أن يجري فيها، بل لا بد له من أن يفيض. ها إن مليوناً وثماني مئة ألف باوند تصب فيها. فلا بد من أن يفيض منها ثماني مئة ألف، نظراً لكون هذا المبلغ فائضاً عما يمكن أن يستخدم في تداول هذا البلد. ولكن هذا المبلغ وإن لم يمكن استخدامه في البلد نفسه، فإنه أنفس من أن يترك هدراً. ولذلك، فلا بد له من أن يرسل إلى الخارج، بغية حصوله على الاستخدام المربح الذي لا يجده في البلد نفسه. ولكن لما كان الورق لا يمكن أن يرسل إلى الخارج لأنه لن يقبل في تسديد المدفوعات المتعارفة، نظراً لبعده عن المصارف التي أصدرته، ومن البلد الذي يفرض تسديد قيمته بقوة القانون؛ ولذلك، سوف يرسل الذهب والفضة بقيمة ثماني مئة ألف باوند إلى الخارج، وتبقى قناة التداول مملوءة بمليون من الورق، بدلاً من المليون الذي كان يملؤه من قبل.

ولكن، على الرغم من أن كمية كبيرة كهذه من الذهب والفضة قد أرسلت إلى الخارج، فينبغي لنا ألا نتخيل أنها قد أرسلت بلا طائل، أو أن أصحابها قد بعثوها هبة إلى الأمم الأجنبية. بل إنهم سوف يبادلونها بسلع أجنبية من هذا النوع أو ذاك[390] من أجل تلبية استهلاك أحد تلك البلدان الأجنبية أو استهلاك بلدهم.

فإذا استخدموها في شراء السلع في بلد أجنبي، بغية تلبية الاستهلاك في بلد آخر، أو في ما يسمى بالتجارة النقلية، فإن كل ربح يجنونه سيكون إضافة إلى الدخل الصافي لبلدهم. فهذا بمثابة مال جديد، أوجد من أجل مزاولة مصلحة جديدة، فالمصلحة الداخلية يتم التعامل فيها بالورق، أما الذهب والفضة فيتم تحويلهما

إلى مال تموّل به هذه المصلحة الجديدة.

إذا استخدموها في شراء السلع الأجنبية للاستهلاك الداخلي، فإن في وسعهم، أولاً، شراء تلك السلع التي يرجَّح أن يستهلكها أناس متبطلون لا ينتجون شيئاً، كالخمور الأجنبية، والحرير الأجنبي، إلخ؛ أو ثانياً، شراء خزين إضافي من المواد، الأدوات، والمؤن، بغية إعالة واستخدام عدد إضافي من الأشخاص الكادين الذين ينتجون ثانية، مع الربح، قيمة استهلاكهم السنوي.

وبقدر ما تستخدم على النحو الأول، فهي تنشر التبذير والإسراف، وتزيد الإنفاق والاستهلاك من دون زيادة الإنتاج، أو إقامة أي مال ثابت لدعم ذلك الإنفاق، وهي مؤذية للمجتمع من كل وجه.

وبقدر ما تستخدم على النحو الثاني، فهي تنشر الجد؛ وهي وإن زادت استهلاك المجتمع، فهي توفر مالاً ثابتاً لدعم هذا الاستهلاك، نظراً إلى أن الأشخاص الذين يستهلكون يعيدون في الوقت نفسه إنتاج القيمة الكاملة لاستهلاكهم السنوي، فضلاً عن الربح. فالدخل الخام للمجتمع، أي النتاج السنوي لأرضهم وكدّ عمالهم، يزداد بالقيمة الكاملة التي يضيفها عمل هؤلاء العمال إلى المواد التي استخدموا في معالجتها؛ كما يزداد دخلهم الصافي بما يتبقى من هذه القيمة، بعد طرح ما هو ضروري لصيانة أدوات صنعتهم وعدّتها.

أما أن يكون القسم الأكبر من الذهب والفضة الذي لما حمل إلى الخارج عبر العمليات المصرفية تلك، واستخدم في شراء السلع الأجنبية للاستهلاك الداخلي، قد استخدم ويجب أن يستخدم في

شراء سلع من هذا النوع الثاني، فأمر ليس مرجّحاً فحسب، كما يبدو، بل شبه محتّم. ومع أن بعض الرجال المخصوصين ربما زادت نفقاتهم زيادة كبيرة جداً، بالرغم من عدم تزايد دخلهم قط، فقد نتيقن[391] أن لا طبقة من الناس ولا مرتبة تفعل فعل أولئك؛ ذلك لأن مبادئ الحصافة العامة، وإن لم تحكم دائماً سلوك كل فرد من الناس، فهي دائماً تؤثر في سلوك السواد الأعظم من كل طبقة منهم أو مرتبة. ولكن دخل الأشخاص المتبطلين، من حيث هم طبقة أو مرتبة، لا يمكن أن يزيد بأدنى درجة من تلك العمليات المصرفية. ولذلك، فلا يمكن لنفقاتهم إجمالاً أن تزداد كثيراً جراء زيادتها، وإن جاز أن تزداد نفقات بضعة أفراد منهم، وهي في الواقع تزداد. فلما كان طلب الأشخاص المتبطلين على السلع الأجنبية هو ذاته، أو قريباً جداً من ذاته، مثلما كان من قبل، فمن المرجّح أن قسماً صغيراً جداً من النقد الذي حمل إلى الخارج جراء تلك العمليات المصرفية واستخدم لشراء السلع الأجنبية للاستهلاك الداخلي، سوف يستخدم في شراء تلك السلع لاستخدام أولئك. أما القسم الأكبر منه فسوف يخصص طبعاً ليستثمر في الصناعة، لا في الحفاظ على البطالة.

عندما نحتسب كمية الصناعة التي يستطيع رأس المال المتداول في أي مجتمع أن يستخدمها، ينبغي لنا دائماً ألا نأخذ في نظر الحسبان منها إلا تلك الأقسام المتكونة من الأزواد، والمواد، والمصنوعات، أما القسم الآخر المتكون من النقد والذي لا يخدم إلا في تداول هذه الثلاثة، فينبغي دائماً أن يطرح منها. فلا بد لتحريك الصناعة من ثلاثة أشياء: المواد التي يتم العمل عليها،

والأدوات التي يتم العمل بها، والأجور التي لأجلها يتم العمل. أما النقد فهو ليس شيئاً يعمل فيه، ولا أداة يعمل بها؛ وأجور العامل وإن كانت تدفع إليه نقداً، فإن دخله الحقيقي، كدخل سواه من سائر الرجال لا يتكون من النقد، بل من قيمة النقد؛ لا في القطع المعدنية، بل في ما يمكن الحصول عليه بها.

لا بد لكمية الصناعة التي يستطيع أي رأس مال أن يستثمرها من أن تكون طبعاً مساوية لعدد العمال الذين تستطيع إمدادهم بالمواد، والعدد والأدوات، وإعالة ملائمة لطبيعة العمل. فالنقد قد يكون ضرورياً لشراء مواد العمل وأدواته، علاوة على إعالة العمال. غير أن كمية الصناعة التي يستطيع رأس المال الكامل أن يستثمرها لا يمكنها يقيناً أن تكون مساوية لكلا النقود التي تشتري والمواد، والأدوات، والمؤن المشتراة بها؛ بل إنما لإحدى[392] هاتين القيمتين، وللقيمة الثانية أكثر منها للأولى.

عندما يستعاض بالورق عن النقد الذهبي والفضي، فإن كمية المواد، والأدوات، والأزواد التي يستطيع كامل رأس المال المتداول أن يوفرها، يمكن أن تزيد بمقدار كامل قيمة الذهب والفضة التي كانت تستخدم لشرائها. القيمة الكاملة لعجلة التداول والتوزيع تضاف إلى السلع التي تُتداول وتوزع بواسطتها. والعملية تشبه، إلى حد ما، عملية متعهد عمل كبير قرر أن يفكك آلاته القديمة جراء بعض التحسينات في الميكانيكا، وأن يضيف الفرق بين ثمنها وثمن الآلات الجديدة إلى رأس ماله المتداول، أي إلى المال الذي يوفر منه المواد، والأجور لعماله.

أما ما هي النسبة القائمة ما بين النقد المتداول، وكامل قيمة

النتاج السنوي المتداول بواسطته، فأمر ربما كان من المستحيل تحديده. وقد حسب بعض المؤلفين أنها كنسبة الخمس، أو العشر، أو جزء من عشرين، لا بل من ثلاثين من تلك القيمة. ولكن مهما صغرت النسبة القائمة بين النقد المتداول وبين كامل قيمة النتاج السنوي، ونظراً إلى أن مجرد قسم، وكثيراً ما يكون قسماً صغيراً من هذا النتاج يخصص لتشغيل الصناعة، فلا بد لهذه النسبة من أن تكون كبيرة جداً بالقياس إلى هذا القسم. ولذلك، إذا ما تقلص النقد الذهبي والفضي الضروري للتداول إلى خمس كميته السابقة عند استعمال الورق بديلاً عنه، وإذا ما أضيفت قيمة القسم الأكبر فقط من الأخماس الأربعة الأخرى إلى الأموال المعدّة لتشغيل الصناعة، فلا بد لهذا القسم من أن يشكل إضافة كبيرة جداً إلى كمية تلك الصناعة، وإلى قيمة النتاج السنوي للأرض والعمال تالياً.

لقد تمت، خلال السنين الخمس والعشرين أو الثلاثين المنصرمة، عملية من هذا النوع في اسكتلندا، عبر إنشاء شركات مصرفية جديدة في كل بلدة كبرى تقريباً، وحتى في بعض القرى الريفية أيضاً. وقد كانت آثار ذلك مثلما وصفناه آنفاً بالتمام. فصارت أعمال البلد كلها تقريباً تتم عبر أوراق تلك الشركات المصرفية المختلفة التي باتت المشتريات والمدفوعة على أنواعها تتم بواسطتها عادة. ونادراً جداً ما تظهر الفضة إلا[393] عند صرف ورقة العشرين شيلنغ المصرفية، أما الذهب فظهوره قد بات أندر. غير أن أداء كل تلك الشركات المختلفة، وإن لم يكن منزهاً عن المآخذ، واستلزم جراء ذلك قانوناً صادراً عن البرلمان لتنظيمه، فإن البلد قد استمد من عملها، ومع كل ذلك، فوائد عظيمة بيّنة. وقد سمعت من يؤكد

أن تجارة مدينة غلاسكو تضاعفت في حوالي خمس عشرة سنة من الزمن بعد إنشاء أوائل المصارف هناك؛ وأن تجارة اسكتلندا قد فاقت أربعة أضعاف ما كانت عليه منذ إنشاء أول مصرفين عامّين في إدنبره، وأحدهما يسمى بنك أوف اسكتلند، تأسس بموجب قانون من البرلمان سنة ١٦٩٥؛ أما الثاني فهو رويال بنك، بوثيقة ملكية سنة ١٧٢٧. أما هل إن تجارة اسكتلندا بعامة، أو تجارة مدينة غلاسكو بخاصة، قد تزايدت فعلاً بهذه النسبة العظيمة أم لا، في مدة زمنية على هذا القدر من القصر، فأمر لا أزعم معرفته. ولئن تزايد أي منهما بهذه النسبة، فهذا يبدو أنه أثر أكبر بكثير من أن يفسر بفعل هذه العلة الوحيدة. أما أن تكون التجارة والصناعة في اسكتلندا قد تزايدتا تزايداً كبيراً جداً في غضون هذه المدة، وأن تكون المصارف قد أسهمت في ذلك إسهاماً لا يستهان به، فأمر لا يمارى فيه.

إن قيمة النقد الفضي الذي كان يتداول في اسكتلندا قبل الاتحاد سنة ١٧٠٧، والذي حمل فور الاتحاد إلى بنك أوف اسكتلند من أجل إعادة سكه، قد بلغت £411,117 10s 9d استرلينغ. ولم يتيسر أي إحصاء للقطع الذهبية؛ ولكن يتبين من الحسابات القديمة لدار السك الاسكتلندية أن قيمة الذهب المسكوك سنوياً كانت تفوق بعض الشيء قيمة الفضة[1]. وقد كان ثمة نفر غير قليل من الناس الذين لم يحملوا في تلك المناسبة فضتهم إلى بنك أوف اسكتلند لعدم ثقتهم باسترداد ما يوازيها: كما كان ثمة، فضلاً عن

(١) أنظر مقدمة Ruddiman لكتاب Anderson, Diplomata Scotiae

هذا، كمية من القطع النقدية الإنكليزية التي لم تسترد. ولذلك، فلا يمكن لكامل قيمة الذهب والفضة التي كانت تتداول في اسكتلندا قبل الاتحاد أن تقدّر بأقل من مليون استرليني. ويبدو أن أنها كانت تشكل مجمل تداول ذلك البلد تقريباً؛ ذلك لأن تداول بنك أوف اسكتلند الذي لم يكن له من منافس يومها، وإن كان لا يستهان به، لم يكن يشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من الكل. ولا يمكن، في هذه الأيام، تقدير التداول الكامل في اسكتلندا بأقل من مليوني استرليني، لا يشكل منها ذلك القسم [394] المتكوّن من الذهب والفضة، في الأرجح، أكثر من نصف مليون. غير أن الذهب والفضة الاسكتلنديين المتداولين، وإن تعرضا لتناقص على هذا القدر من الكبر خلال هذه الفترة، فإن ثروة اسكتلندا الحقيقية وازدهارها لم يتعرضا، فيما يبدو، لشيء من هذا. لا بل على العكس، فإن زراعتها، ومشاغلها، وتجارتها، والنتاج السنوي لأرضها وعمالها، قد تزايدت بصورة بيّنة.

إن معظم المصارف والمصرفيين إنما يصدرون كمبيالاتهم جراء حسم الكمبيالات الأخرى، أي بدفع قيمتها النقدية قبل استحقاقها. وهم يحسمون دائماً من كل مبلغ يدفعونه الفائدة القانونية على الكمبيالة حتى استحقاقها. ويعوّض تسديد الكمبيالة عندما تستحق قيمة ما قد دفع مسبقاً، مع الربح الصافي من الفائدة. فالمصرفي الذي يعجّل للتاجر قيمة الكمبيالة التي يحسمها له، لا يدفع له ذهباً ولا فضة، بل كمبيالة خاصة منه، يمتلك مزية الاقتدار على الحسم لمبلغ أكبر، بالقيمة الإجمالية لكمبيالاته، التي يجدها بالتجربة متداولة في العادة. وهو يتمكن جراء ذلك من تحقيق ربحه الصافي

من الفائدة على مبلغ أكبر بكثير.

إن تجارة اسكتلندا التي ليست كبيرة جداً اليوم، كانت أقل أهمية يوم تأسست الشركتان المصرفيتان الأوليان، وما كان من شأن هاتين الشركتين أن تحظيا إلا بالقليل من التجارة لو أنهما اقتصرتا في أعمالهما على حسم الكمبيالات. فقد اخترعتا طريقة أخرى في إصدار الكمبيالات: وذلك عبر منح ما سمّتاه حسابات نقدية، أي بمنح اعتماد يصل إلى مبلغ معين (ألفين أو ثلاثة آلاف باوند، مثلاً) لأي فرد يستطيع أن يقدم شخصين يمتلكان عقارات جيدة ولا يرقى الشك إلى جودة اعتمادهما ليكونا كفيلين له، بأنه مهما دفع إليه من نقد، ضمن مبلغ الاعتماد الذي مُنِحَه، يدفع غبَّ الطلب مع الفائدة القانونية. وفي اعتقادي أن الاعتمادات الشبيهة بهذا تمنحها المصارف والمصرفيون عادة في مختلف أنحاء العالم. ولكن شروط التسديد الميسَّرة التي تقبل بها الشركات المصرفية الاسكتلندية هي، في ما أعلم، خاصة بها وربما كانت هي التي شكلت السبب الرئيسي للتجارة العظيمة التي تقوم بها هذه الشركات وللربح الذي حققه البلد من جرائها. [395]

كل من يمتلك اعتماداً من هذا النوع لدى إحدى هاتين الشركتين، ويقترض ألف باوند عليه مثلاً، يستطيع أن يسدد هذا المبلغ بأقساط ميسرة تبلغ عشرين أو ثلاثين باوند لكل منها، فتقوم الشركة بحسم جزء من فائدة المبلغ الكبير يتناسب مع القسط، بدءاً من اليوم الذي تدفع فيه هذه الأقساط الصغيرة، حتى يتم تسديد جملة المبلغ على هذا النحو. ولذلك يجد وكل التجار كل رجال الأعمال تقريباً من المناسب اتخاذ حسابات نقدية كهذه لأنفسهم،

وهم يهتمون لأجل ذلك بترويج تجارة هاتين الشركتين، عبر التساهل في تقبل كمبيالاتها في كافة المدفوعات، وتشجيع كل الذين يستطيعون التأثير فيهم على القيام بالشيء نفسه. فإذا ما تقدم زبائن هذه المصارف منها بطلبات النقود، دفعت لهم المبلغ إجمالاً بواسطة كمبيالاتها الخاصة. ويقوم هؤلاء التجار بتسديد فواتير أصحاب المشاغل المتعلقة عما ابتاعوه من سلع، وأصحاب المشاغل إلى المزارعين عما ابتاعوه من مواد وأزواد، والمزارعون يسددون بها الريع إلى مالكي الأرض، ومالكو الأرض إلى التجار عما ابتاعوه منهم من كماليات وحوائج الترف، ثم يقوم التجار بإعادتها إلى المصارف ليسددوا أرصدتهم النقدية، أو لإيفاء ما اقترضوه منها؛ وهكذا تكاد جملة المعاملات النقدية في البلد تتم بواسطتها. ومن هذا جاءت التجارة العظيمة التي قامت بها هاتان الشركتان.

هكذا يستطيع كل تاجر أن يقوم، من دون تهوّر، بتجارة أكبر مما كان في وسعه أن يفعل لو لم تتيسر له هذه الحسابات النقدية. إذا ما افترضنا تاجرين، واحداً في لندن والآخر في إدنبره، يستعملان خزيناً متساوياً في الفرع نفسه من التجارة، فإن في وسع تاجر إدنبره، من دون تهور، أن يقوم بتجارة أكبر وأن يستخدم عدداً من العاملين أكبر من تاجر لندن. ينبغي لتاجر لندن أن يستبقي في حوزته دائما مبلغاً لا يستهان به من النقد، إما في خزائنه الخاصة، أو في خزائن مصرفه الذي لا يعطيه أية فائدة عليه، وذلك بغية التمكن من تلبية الطلبات التي يتواصل ورودها عليه لتسديد أثمان السلع التي اشتراها بسلفة. لنفترض أن القيمة العادية لهذا المبلغ هي

خمس مئة باوند. فلا بد لقيمة السلع في مخزنه من أن تقل خمس مئة باوند عما كان يمكن أن تكون لو لم يكن مضطراً إلى إبقاء مبلغ كهذا من دون استثمار. لنفترض أنه يتصرف إجمالاً بكامل خزينه تصرفاً مباشراً، أو بسلع تساوي قيمتها قيمة خزينه الكامل تصرفاً مباشراً مرة في [396] السنة. ولما كان مضطراً إلى إبقاء مبلغ كبير كهذا غير مستثمر، فهو يضطر أيضاً ألا يبيع خلال السنة كمية من السلع تعادل قيمتها خمس مئة باوند مما كان في وسعه أن يبيعه لو لم يضطر إلى عدم استثمار هذا المبلغ. ولذلك كان لا بد لأرباحه السنوية من أن تنقص بمقدار كل ما كان في وسعه أن يجنيه من ربح جراء بيع كمية إضافية من السلع تعادل قيمتها خمس مئة باوند؛ كما لا بد لعدد العاملين المستخدمين في تجهيز هذه السلع للسوق من أن يقل عما كان من الممكن أن يكون عليه لو أنه استثمر خمس مئة باوند إضافية. أما تاجر إدنبره فلا يستبقي أي مبلغ من المال غير مستثمر بغية تلبية أمثال هذه المطالبات الطارئة. فإذا ما وردت عليه هذه المطالبات، لبّاها من حسابه النقدي مع المصرف، ثم راح يسدد المبلغ المقترض بالنقد أو الورق الذي يرد إليه من مبيع تلك السلع. ولذلك تراه يستطيع، بما يملكه من خزين، ومن دون تهوّر، أن يجعل في مستودعه في كافة الأوقات كمية من السلع أكبر من تلك التي يستطيع امتلاكها تاجر لندن؛ ولذلك يكون في مقدوره أن يجني ربحاً أكبر لنفسه، وأن يوفر استخداماً ثابتاً لعدد أكبر من الأشخاص الكادين الذين يجهزون تلك السلع للسوق. من ذلك كانت المنفعة الكبرى التي استمدها البلد من هذه التجارة.

ربما جاز للمرء فعلاً أن يعتقد أن سهولة حسم الكمبيالات

تمنح التجار الإنكليز مزية معادلة للحسابات النقدية التي يتمتع بها التجار الاسكتلنديون. ولكن، ينبغي ألا يغرب عن بالنا أن التجار الاسكتلنديين يستطيعون أن يحسموا كمبيالاتهم بنفس السهولة التي تحسم بها كمبيالات التجار الإنكليز، علاوة على المزية الأخرى المتمثلة في الحسابات النقدية.

إن جملة الأوراق النقدية من كافة الأنواع التي يمكن تداولها بسهولة في أي بلد لا يمكن لها أبداً أن تفوق قيمة الذهب والفضة، اللذين تحل محلهما، أو اللذين (مع افتراض بقاء التجارة هي هي) كان من شأنهما أن يتداولا هناك، لو لم يكن ثمة أوراق نقدية. مثال ذلك أنه إذا كانت ورقة العشرين شيلنغ هي أصغر قطعة ورق نقدي متداولة في اسكتلندا، فإن جملة تلك العملة التي يمكن تداولها بسهولة هناك لا يمكن أن تفوق مجموع القطع الذهبية والفضية التي قد يستلزمها إنجاز المبادلات السنوية التي تكون قيمتها عشرين شيلنغ وأكثر، والتي يتم القيام بها عادة داخل ذلك البلد. فإذا ما حدث في أي وقت من الأوقات أن زادت كمية الورق المتداولة عن ذلك المجموع، فلا بد لهذه الزيادة من أن تعاد فوراً إلى المصارف ليستبدل بها الذهب والفضة، نظراً إلى أنه لا يمكن إرسال هذه الزيادة إلى الخارج ولا استخدامها في التداول داخل البلد. فيكون من شأن الكثير من الناس أن يروا أنهم [397] يمتلكون من هذا الورق أكثر مما يحتاجون إليه لإتمام معاملات مصالحهم داخل البلد نفسه، كما سيكون من شأنهم أن يطالبوا فوراً بصرف قيمتها من المصارف، لأنه ليس في مقدورهم إرسالها إلى الخارج. فإذا ما تحول هذا الورق التافه إلى ذهب وفضة استطاعوا بسهولة إيجاد

استثمار له بإرساله إلى الخارج؛ ولكنه لم يكن في مقدورهم إيجاد أي استثمار ما دام على صورة الورق. ولذلك، فسوف ينشأ تهافت على المصارف بقدر ما يوجد من هذا الورق التافه، وإذا ما أظهرت المصارف أية صعوبة أو تردد في الدفع، زاد التهافت بالضرورة جراء القلق الناشئ عن ذلك.

علاوة على المصاريف المشتركة بين كل فرع من فروع التجارة كمصروف إيجار المنزل، وأجور الخدم، والموظفين، والمحاسبين، إلخ، تختص المصارف بمصاريف خاصة بها تتمثل في بندين: أولاً، في مصروف الاحتفاظ دائماً في خزائنها بمبلغ كبير من النقد لتلبية المطالبات الطارئة لحاملي كمبيالاتها، وهو مبلغ لا يدرّ لها أية فائدة؛ وثانيا، مصروف إعادة ملء هذه الخزائن بالسرعة التي تفرغ فيها، جراء تلبية نظائر هذه المطالبات الطارئة.

لا بد للشركة المصرفية التي تصدر من الأوراق ما يزيد عما يمكن استخدامه في تداول البلد، والتي يرتد إليها فائض أوراقها باستمرار لاستيفاء قيمته، لا بد لهذه الشركة من أن تزيد كمية الذهب والفضة التي تحتفظ بها باستمرار في خزائنها، لا بما يتناسب مع هذه الزيادة المفرطة في تداولها فحسب، بل بنسبة أكبر من ذلك بكثير؛ ذلك لأن أوراقها ترتد إليها بسرعة تفوق نسبة الزيادة في كميتها. ولذلك، لا بد لشركة كهذه من أن تزيد البند الأول من مصاريفها، لا بما يتناسب مع الزيادة القسرية في أعمالها فحسب، بل بنسبة تفوق ذلك بكثير.

ومع أنه ينبغي لخزائن شركة كهذه أن تمتلئ أكثر من المعتاد، فلا بد لها أيضاً من أن تفرّغ بسرعة أكبر مما كان يفترض فيها أن

تفرغ لو أن أعمالها كانت محصورة ضمن حدود معقولة أكثر، ولا بد لها من أن تستلزم جهداً متواصلاً وغير منقطع في المصروف لإعادة تعبئة الخزائن، فضلاً عن كونه جهداً عنيفاً. كما أن القطع النقدية التي تسحب باستمرار بكميات على هذا القدر من الضخامة من خزائنها، لا يمكن أن تستخدم في التداول في البلد. فهي تأتي بدلاً عن ورقة [398] فائضة عما يمكن استخدامه في هذا التداول، وهي لذلك فائضة عما يمكن أن يستخدم فيه أيضاً. ولكن بما أنه لن يسمح لهذه القطع النقدية أن تظل عاطلة، فلا بد لها من أن ترسل بشكل أو بآخر إلى الخارج بغية إيجاد استخدام مربح لها لا يمكن إيجاده في الداخل؛ ولا بد لتصدير الذهب والفضة المتواصل هذا من أن يمعن أكثر، وبالضرورة، في زيادة مصاريف المصرف وذلك عبر زيادة صعوبة إيجاد المزيد من الذهب والفضة الجديدة لإعادة ملء تلك الخزائن التي تفرغ من محتوياتها بتلك السرعة الفائقة. ولا بد إذاً لمثل هذه الشركة من أن تزيد البند الثاني من مصاريفها أكثر بكثير من البند الأول، قياساً على هذه الزيادة القسرية في أعمالها.

لنفترض أن قيمة كل أوراق هذا المصرف المخصوص الذي يستطيع تداول هذا البلد أن يستوعبها ويستخدمها تبلغ أربعين ألف باوند تماماً؛ وأن هذا المصرف يحتفظ في خزائنه في كل الأوقات بعشرة آلاف باوند ذهباً وفضة لتلبية المطالبات الطارئة. فإذا ما حاول هذا المصرف أن يصدر أربعة وأربعين ألف باوند، فإن من شأن الأربعة آلاف باوند الفائضة عما يستطيع التداول أن يستوعبه ويستخدمه أن تعود إلى المصرف بمقدار ما أصدرت به من سرعة. ولذلك، يتوجب على هذا المصرف أن يحتفظ في كل الأوقات لا

بأحد عشر ألف باوند فحسب، بل بأربعة عشر ألفاً. ولن يحرز جراء ذلك شيئاً من فائدة الأربعة آلاف باوند التي أطلقها في التداول؛ وهو سوف يخسر كامل مصروف الاستمرار في جمع الأربعة آلاف باوند ذهباً وفضة التي تخرج من خزائنه بمقدار ما حملت إليها من سرعة.

ولو أن كل شركة مصرفية أدركت دائماً مصلحتها الخاصة وسهرت على رعايتها، إذاً لما أفرط مخزونها من الأوراق النقدية في الزيادة. ولكن لم تفهم كل الشركات المصرفية دائماً ولا سهرت على رعاية مصالحها الخاصة، ولذلك فقد أفرط مخزونها من الأوراق النقدية مراراً في الزيادة.

من ذلك أن بنك أوف إنكلند، بعد ما أصدر كمية كبيرة جداً من الورق مدة سنوات متواصلة، اضطر إلى سك الذهب بكميات تتراوح بين ثماني مئة ألف ومليون باوند سنوياً جراء تواصل عودة الفائض من تلك الأوراق لتحصيل قيمتها من الذهب والفضة؛ أي بما يقارب متوسطه [399] ثماني مئة وخمسين ألف باوند سنوياً. وللقيام بعمليات السك الكبرى هذه (جراء الحال المتردية التي انتهت إليها القطع النقدية في السنوات القلائل الماضية) فقد اضطر المصرف مراراً إلى شراء السبائك الذهبية بسعر مرتفع بلغ أربعة باوند للأونصة، التي سرعان ما سكها وأصدرها قطعاً بسعر £3 17s 10 1/2d للأونصة، بخسارة تتراوح بين اثنين ونصف وثلاثة بالمئة على سك مبلغ على هذا القدر من العِظَم. وعلى الرغم من أن المصرف لم يدفع لذلك أي رسم على السك، وعلى الرغم من أن الحكومة تكفلت بنفقات السك، فإن سخاء الحكومة هذا لم

يحُل كلياً دون ما تكبّده المصرف من مصاريف.

وقد اضطرت المصارف الاسكتلندية كلها، عقب إفراط من النوع نفسه، أن تستخدم باستمرار عملاء في لندن ليجمعوا لها النقود بكلفة قلّما تدنّت عن واحد ونصف إلى اثنين بالمئة. وقد كانت هذه النقود ترسل بواسطة عربات، ويضمنها الشاحنون بكلفة إضافية تصل إلى ثلاثة أرباع بالمئة أي خمسة عشرة شيلنغ للمئة باوند. ولم يكن في وسع هؤلاء العملاء دائماً أن يعيدوا ملء خزائن مستخدِميهم بمثل السرعة التي أفرغت بها. وفي هذه الحال لجأت المصارف إلى أن تسحب من مراسليها في لندن كمبيالات بقيمة المبلغ الذي أرادته. ولما طالبهم مراسلوهم لاحقاً بدفع ذلك المبلغ مع الفائدة والعمولة، لم يكن أمام بعض هذه المصارف أحياناً، جراء الضائقة التي أوقعه فيها الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، من وسيلة أخرى لمعالجة هذا السحب، إلا سحب مجموعة ثانية من الكمبيالات إما من المراسلين اللندنيين أنفسهم أو من مراسلين لندنيين آخرين؛ بحيث إن المبلغ نفسه، أو بالأحرى كمبيالات المبلغ نفسه كانت أحياناً تقوم برحلتين أو ثلاث رحلات، وبحيث إن المصرف المدين كان يدفع دائماً الفائدة والعمولة على المبلغ الإجمالي المتراكم كله. حتى تلك المصارف الاسكتلندية التي لم تتميز أبداً بالإفراط في التهور، اضطرت أحياناً إلى استخدام هذا الملاذ المُهلك.

والقطع الذهبية التي دفعها بنك أوف إنكلند أو المصارف الاسكتلندية، بدلاً من ذلك القسم من أوراقها النقدية الفائضة عما كان من الممكن استخدامه في تداول البلد، لما كانت هي أيضاً

فائضة عما يمكن استخدامه في ذلك التداول، لذلك كانت ترسل أحياناً [400] إلى الخارج على صورة قطع نقدية، كما كانت تصهر أحياناً وترسل في صورة ذهب مسبوك، أو تصهر أحياناً أخرى وتباع من بنك أوف إنكلند بسعر أربعة باوند للأونصة. أحدث القطع، وأثقلها وزناً، وأفضلها فقط هي التي انتقيت بعناية وأرسلت إلى الخارج أو صهرت وسبكت. ولم يكن لهذه القطع الثقيلة في الداخل من قيمة تفوق قيمة الأخف منها وزناً طالما ظلت قطعاً. غير أنها كانت أعظم قيمة في الخارج، أو عندما كانت تصهر وتحول سبائك في الداخل. ومع ذلك، فإن بنك أوف إنكلند، وعلى الرغم من سكه كميات كبرى سنوياً، قد وجد بكثير من الدهشة أن قلة القطع النقدية هي نفسها سنة بعد سنة؛ وأن حال القطع كانت تتردى سنة بعد سنة بدلاً من أن تتحسن، وذلك على الرغم من الكمية الكبيرة للقطع الجيدة الجديدة التي كان يصدرها هذا المصرف كل سنة. فقد وجد القيِّمون على المصرف أنفسهم مضطرين إلى سك كمية من الذهب كل سنة تساوي الكمية التي سكت في السنة التي قبلها، وأن نفقة هذا السك السنوي الكبير كانت تتزايد سنة بعد سنة جراء ارتفاع سعر الذهب المسبوك وجراء استمرار التلف والقرض اللاحقين بالقطع النقدية. والجدير بالملاحظة أن بنك أوف إنكلند كان ملزماً، عند تغذية خزائنه الخاصة بالقطع النقدية، أن يغذي بصورة غير مباشرة سائر المملكة التي تتدفق إليها باستمرار القطع النقدية الخارجة من تلك الخزائن على أنحاء متنوعة كثيرة. ومهما كانت كمية القطع النقدية التي كانت مطلوبة لتلبية هذا التداول المفرط للأوراق النقدية الاسكتلندية والإنكليزية، ومهما كانت النواقص التي

يستجرها هذا التداول المفرط في القطع النقدية الضرورية للمملكة، فقد كان بنك أوف إنكلند ملزماً بتلبيتها وسدّها. ولا شك أن المصارف الاسكتلندية قد دفعت كلها غالياً جداً ثمن تهورها وعدم احتراسها. غير أن بنك أوف إنكلند دفع غالياً جداً لا ثمن تهوره الخاص فحسب، بل وثمن التهور المفرط الذي ركبته كل المصارف الاسكتلندية تقريباً.

فالاتجار المفرط الذي زاوله بعض أصحاب المشاريع المقدامين في قسمي المملكة المتحدة كان السبب الأصلي لهذا التداول المفرط في الأوراق النقدية.

إن ما يستطيع مصرف ما أن يسلفه لتاجر أو متعهد أعمال مهما كان نوعه، ليس كل رأس المال الذي يتاجر به، ولا حتى القسم الأكبر من رأس المال هذا؛ بل ذلك القسم من رأس ماله الذي لا بد له، لولا هذه السلفة، من **[401]** أن يبقيه غير مستثمر في خزائنه، بصورة قطع نقدية لتلبية المطالبات الطارئة. فإذا كانت الأوراق النقدية التي يسلفها المصرف لا تتجاوز هذه القيمة، فهي لن تتجاوز أبداً قيمة الذهب والفضة التي كان لا بد لها من أن تُتَداول في البلد لو لم توجد هذه الأوراق النقدية؛ ولن يكون في وسعها أبداً أن تتجاوز الكمية التي يستطيع التداول في البلد أن يستوعبها بسهولة ويستخدمها.

عندما يحسم مصرف ما لتاجر كمبيالة حقيقية محررة لصالح دائن حقيقي على مدين حقيقي، وتدفع حقيقة من قبل المدين عند استحقاقها، فهو إنما يسلفه قسماً من القيمة التي كان لا بد له من أن يحتفظ بها في خزانته نقداً جاهزاً غير مستثمر لتلبية المطالبات

الطارئة. فتسديد الكمبيالة عند استحقاقها، يعوض للمصرف قيمة ما سلّفه مقروناً بالفائدة. و بقدر ما تقتصر معاملات هذا المصرف على زبائن كهؤلاء، فهي تشبه بركة يسيل منها باستمرار مجرى ماء مساوٍ تماماً لمجرى ماء آخر ينصب فيها؛ بحيث إن البركة تظل دائماً ممتلئة أو شبه ممتلئة من دون المزيد من العناية أو الانتباه. ولا يكاد مصرف كهذا يحتاج إلى أية نفقة لإعادة ملء خزائنه.

ربما احتاج تاجر ما، ومن دون الإفراط في المتاجرة، في كثير من الأحيان إلى مبلغ من النقد الجاهز، وإن لم يكن في حوزته أية كمبيالة للحسم. وعندما يسلفه المصرف، علاوة على حسم كمبيالاته، مبالغ كهذه على حسابه النقدي في أحيان كهذه، ويقبل منه تسديد هذه المبالغ بالتقسيط، مع توارد النقود عليه من بيع سلعه، على غرار الشروط الميسرة المعروفة في الشركات المصرفية الاسكتلندية؛ فهو يغنيه كلياً عن ضرورة استبقاء أي جزء من خزينه غير مستخدم بل كنقد جاهز في حوزته لتلبية المطالبات الطارئة. وعندما ترد عليه أمثال هذه المطالبات فعلاً، فهو يستطيع تلبيتها من حسابه النقدي. ولكن، يتوجب على المصرف عند تعامله مع زبائن من أمثال هذا التاجر أن يراقب بانتباه بالغ كون مجموع الدفعات الصغيرة التي يستوفيها عادة منهم على امتداد فترة قصيرة (من أربعة، خمسة، ستة، أو ثمانية أشهر، مثلاً) تساوي تماماً أو لا تساوي مبلغ السلفات التي قدمها المصرف لهم. فإذا صار مجموع [402] الدفعات من بعض الزبائن، ضمن فترة قصيرة كهذه، وفي معظم الأحوال، مساوياً تماماً لمبلغ السلفات، كان من المأمون الاستمرار في التعامل مع هؤلاء الزبائن. وعلى الرغم من أن السيل

المتدفق من خزائنه باستمرار ربما كان في هذه الحال كبيراً، فلا بد للسيل المتدفق عائداً إلى تلك الخزائن من أن يكون على الأقل مساوياً له في الكبر؛ بحيث يرجّح أن تكون تلك الخزائن دائمة الامتلاء أو شبه ممتلئة، من دون أية عناية إضافية أو انتباه؛ ولا تكاد تستلزم أية نفقة استثنائية لإعادتها إلى حال الامتلاء. أما، في الحال المعاكسة، أي إذا كان مجموع الدفعات المسددة من بعض الزبائن الآخرين يقل عادة كثيراً عن مبلغ السلفات التي قدمها المصرف لهم، فهو لا يمكن أن يأمن الاستمرار في التعامل مع زبائن كهؤلاء، على الأقل ما داموا يتعاملون معه على هذا النحو. فالسيل المتدفق باستمرار من خزائنه في هذه الحال يفوق كثيراً بالضرورة السيل المتدفق عائداً إليها؛ بحيث إن هذه الخزائن ما لم تملأ ثانية بجهد ونفقة كبيرين ومستمرين، فإنها سرعان ما تستنفد كلياً.

ولذلك فإن الشركات المصرفية الاسكتلندية كانت لفترة طويلة تهتم كثيراً بطلب دفعات متكررة ومنتظمة من كافة زبائنها، ولم تكن تكترث للتعامل مع أي شخص، مهما كانت ثروته أو اعتماده، إذا كان لا يقوم بما أسمته عمليات متكررة ومنتظمة معها. وقد فازت جراء هذا الاحتراز، وعلاوة على ادخار كل النفقات الإضافية تقريباً التي تستلزمها عملية إعادة ملء خزائنها، بمكسبين أخرين لا يستهان بهما.

أولاً، تمكنت جراء هذا الاحتراز من تكوين تقويم معقول في شأن ظروف ازدهار مدينيها أو تدهور أحوالهم، من دون أن تكون مضطرة إلى النظر في دلائل غير تلك التي تتيحها سجلاتها؛ فالناس

في معظمهم يكونون منتظمين أو غير منتظمين في تسديد ديونهم، وفقاً لتقلب أحوالهم بين الازدهار والانهيار. إن فرداً من الناس إذا ما أقرض نقوده لستة أشخاص أو لضعف ذلك من المدينين، ربما تيسّر له أن يراقب بذاته أو بوساطة وكلائه، وأن يتحرى باستمرار وعناية عن سلوك كل واحد منهم وعن أحواله. أما الشركة المصرفية التي تقرض المال لحوالى خمس مئة شخص مختلف أحياناً، والتي ينصب انتباهها باستمرار على أمور مختلفة النوع تماماً، فلا سبيل إلى حصولها على معلومات منتظمة عن سلوك العدد الأكبر من [403] مدينيها أكثر مما تتيحه لها سجلاتها. ولعل الشركات المصرفية الاسكتلندية كانت تنظر إلى هذا المكسب يوم اشترطت دفعات متكررة ومنتظمة من زبائنها.

ثانياً، وقد وقت هذه الشركات نفسها عبر هذا الاحتراز من إمكانيات إصدار كمية من الأوراق النقدية أكثر مما يستطيع أن يستوعبه التداول في البلد بسهولة ويستخدمه. فإذا لاحظت أن دفعات زبون معين ضمن مدد معتدلة من الزمن كانت، في معظم الأحيان، مساوية تماماً للتسليفات التي قدمتها له، ربما منحها ذلك الثقة بأن الأوراق النقدية التي سلفته إياها لم تتجاوز في أي وقت من الأوقات كمية الذهب والفضة التي كان من شأنه أن يضطر إلى استبقائها في حوزته كيما يلبي المطالبات الطارئة؛ وأن كمية الأوراق النقدية التي أطلقتها بواسطته لم تتجاوز في أي وقت من الأوقات كمية الذهب والفضة التي كان سيتم تداولها في البلد لو لم يكن ثمة أوراق نقدية. فمن شأن تواتر دفعاته ، وانتظامها، وكميتها أن تبرهن برهاناً كافياً أن كمية تسليفاتها لم تتجاوز في أي وقت من الأوقات

ذلك القسم من رأس ماله الذي كان سيضطر لولا هذه الأوراق إلى استبقائه غير مستثمر، كنقد جاهز لتلبية المطالبات الطارئة؛ أي بغية إبقاء القسم الباقي من رأس ماله قيد الاستخدام الدائم. إن هذا القسم فقط من كل رأس مال التاجر هو الذي يعود إليه باستمرار، خلال فترات مقبولة من الزمن، على صورة نقود، سواء أكانت ورقية أم معدنية، ويخرج من خزائنه على الصورة نفسها. فإذا ما فاقت التسليفات التي قدمها المصرف عادة هذا القسم من رأس مال التاجر، فإن المبلغ العادي لما يسدده من دفعات للمصرف لن يتساوى، ضمن فترات مقبولة من الزمن، مع المبلغ العادي لتلك التسليفات. ولن يتساوى السيل الذي كان يتدفق جراء معاملاته إلى خزائن المصرف باستمرار مع السيل الذي يتدفق بموازاته، وجراء المعاملات نفسها خارجاً منها. فتسليفات المصرف الورقية، إذ تفوق كمية الذهب والفضة التي ربما اضطر، لولا وجود تسليفات كهذه، إلى استبقائها في حوزته لتلبية المطالبات الطارئة، ربما بلغت سريعاً حداً يفوق كامل كمية الذهب والفضة التي (مع افتراض بقاء التجارة مثلما هي) كان من شأنها أن تُتَداوَل في [404] البلد لو لم يوجد ورق نقدي؛ وأن تفوق تالياً الكمية التي يستطيع التداول في البلد أن يستوعبها بسهولة ويستثمرها؛ ومن شأن الفائض من هذا الورق النقدي أن يعود فوراً إلى المصرف بغية مبادلته بالذهب والفضة. وهذا المكسب الثاني، وإن كان حقيقياً كالأول، ربما لم يكن مفهوماً عند مختلف الشركات المصرفية الاسكتلندية بالقدر نفسه من الوضوح كالمكسب الأول.

عندما يستطيع التجار ذوو الاعتماد الجيد في أي بلد أن يعفوا

أنفسهم، جراء تسهيلات حسم الكمبيالات، والحسابات النقدية، من ضرورة استبقاء أي قسم من خزينهم كنقود جاهزة في حوزتهم لتلبية المطالبات الطارئة، فهم لا يستطيعون، عقلاً، أن يتوقعوا مزيداً من المساعدة من المصارف نفسها ومن أصحاب المصارف الذين لا يستطيعون أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك، من دون الإضرار بمصالحهم الخاصة وسلامة مصارفهم. فليس في مستطاع مصرف من المصارف أن يسلف تاجراً من التجار، وبصورة تتسق مع مصلحته الخاصة، كامل رأس المال المتداول الذي يتاجر به ولا حتى معظمه؛ لأن رأس ماله هذا، وإن كان يعود إليه باستمرار على صورة نقود، ويذهب منه بالصورة نفسها، إلا أن مجمل العائدات بعيد جداً عن مجمل الخارجات، كما أن مجموع ما يسدده لا يمكن أن يساوي مجموع تسلفاته ضمن فترات معتدلة من الزمن تلائم مصالح المصرف. كما أنه لا قبل للمصرف أن يسلفه أي قسم كبير من رأس ماله الثابت: أي من رأس المال الذي يستخدمه متعهد مصنع الحديد مثلاً، في إنشاء مصنعه وفرن الصهر، ومشاغله، ومستودعاته، ومساكن عماله، إلخ؛ رأس المال الذي يستخدمه متعهد المنجم في حفر مهاوي المنجم، وتركيب الآلات لسحب الماء إلى الخارج، وشق الطرق وسكك العربات، إلخ؛ رأس المال الذي يستخدمه الرجل الذي يستصلح أرضاً في تمهيد الأرض، وتجفيفها، وتسويرها، وتسميدها، وفلاحة الحقول اليباب غير المزروعة، وتشييد أبنية المزرعة، مع كل ما تستلزمه من ملحقات كالزرائب، والأهراءات، إلخ؛ عائدات رأس المال الثابت أبطأ وروداً في معظم الأحوال تقريباً من عائدات رأس المال

المتحرك؛ يضاف إلى ذلك أن هذه المصاريف وإن أنفقت بمنتهى الحصافة وحسن التقدير، قليلاً جداً ما تعود إلى المتعهد قبل فترة سنين كثيرة، وهي فترة أطول بكثير مما يلائم مصالح أي مصرف. لا شك أنه من الجائز أن يقوم التجار وسواهم من المتعهدين[405] بتنفيذ قسم كبير جداً من مشاريعهم مستخدمين نقوداً مقترضة. ولكن لا بد لرأس مالهم الخاص، وإنصافاً لمقرضيهم، من أن يكون كافياً في هذه الحال ليضمن رأس مال هؤلاء المقرضين، إذا جاز لي القول؛ أو للاستبعاد التام لإمكانية تعرض هؤلاء المقرضين لأية خسارة، وإن لم يأت نجاح المشروع في مستوى توقعات أصحابه. ويجب، حتى مع هذا التحوّط، ألا تقترض النقود، التي لن تُرَدَّ إلا بعد انقضاء فترة سنين عديدة، من مصرف بل يجب اقتراضها من أفراد يعتمدون في معيشتهم على فائدة أموالهم من دون تكبّد أعباء استثمار رأس مالهم هذا بأنفسهم، ويبدون لذلك الاستعداد لأن يقرضوا رأس المال هذا لأشخاص حسني الاعتماد قد يحتفظون به مدة سنين عدة. والحق أن المصرف الذي يقرض نقوده من دون مصروف الأوراق الممهورة بالأختام، أو رسوم المحامين لتحرير الكفالات والرهنيات، والذي يقبل باسترداد ذلك وفق شروط ميسرة كتلك التي تشترطها الشركات المصرفية الاسكتلندية، يكون بلا شك مقرضاً ملائماً جداً لأمثال هؤلاء التجار والمتعهدين. ولكن هؤلاء التجار والمتعهدين سيكونون حتماً مدينين غير ملائمين أبداً لمصرف كهذا.

لقد مر الآن أكثر من خمس وعشرين سنة على تساوي الأوراق النقدية التي أصدرتها مختلف الشركات المصرفية الاسكتلندية تساوياً

تاماً، أو حتى تساوياً أكثر من تام، مع ما يستطيع التداول في البلد استيعابه بسهولة واستخدامه. وقد طال ما قدمت هذه الشركات إذاً لتجار اسكتلندا ومتعهديها من مساعدات تستطيع المصارف وأصحاب المصارف تقديمها بشكل يتلاءم مع مصالحها. لقد أفرط أولئك في المتاجرة قليلاً واستجلبوا لأنفسهم تلك الخسارة، أو على الأقل ذلك الانخفاض في الأرباح، الذي لا مناص من اقترانه بالإفراط في المتاجرة في هذا النوع من المصالح. فبعدما حصل هؤلاء التجار وسواهم من المتعهدين على ذلك القدر من مساعدة المصارف وأصحابها، تمنّوا الحصول على المزيد. ويبدو أنهم ظنوا أن في وسع المصارف أن توسع اعتماداتها لتشمل أي مبلغ قد يُطلب من دون أن تتكبّد أية نفقات غير تلك التي تستلزمها بضعة مواعين من الورق. واشتكوا من جبن، وضيق نظرة [406] مدراء تلك المصارف التي لم توسع اعتماداتهم بما يتماشى مع توسع تجارة البلد؛ وهم بلا شك يقصدون بتوسع تلك التجارة توسع مشاريعهم الخاصة إلى أبعد مما يستطيعون تمويله، إما برأس مالهم الخاص، وإما بما حصلوا عليه من اعتماد ليقترضوه من أفراد معينين من طريق الكفالات أو الرهنيات. ويبدو أنهم فكروا بأن المصارف يُلزِمها الشرف بأن تسدَّ النقص، وأن تمدّهم بكل ما يحتاجون إليه من رأس مال للمتاجرة به. غير أن المصارف كان لها رأي مختلف. وعند رفضها توسعة اعتمادات التجار، لجأ بعض هؤلاء إلى وسيلة خلاص خدمت غايتهم إلى حين، وإن كان بكلفة كبرى، ولكن بفعالية تضاهي أعظم توسع كان في مقدور المصارف أن تقدم عليه. أما هذه الوسيلة فما هي إلا التناوب المألوف بين السحب وإعادة

السحب؛ وهو التناوب الذي يلجأ إليه أحياناً التجار المنكودون عندما يصلون إلى حافة الإفلاس. لقد كان أسلوب الحصول على النقود بهذه الطريقة معروفاً في إنكلترا منذ زمن طويل، ويروى أن العمل به قد تمادى كثيراً خلال الحرب الأخيرة أيام كانت أرباح التجارة تشكل إغراء كبيراً بالإفراط في المتاجرة. وقد انتقل من إنكلترا إلى اسكتلندا، حيث سرعان ما اعتُمِدَ على نطاق أوسع بكثير مما كان عليه في إنكلترا، وذلك قياساً على كون التجارة محدودة جداً هناك وعلى صغر حجم رأس مال البلد.

إن ممارسة عملية السحب وإعادة السحب مألوفة جداً عند كل رجال الأعمال بحيث إنه قد يحسَب البعض أن بسط تفسيرها هنا أمراً نافلاً. ولكن، لما كان من الجائز لهذا الكتاب أن يقع بين أيدي أناس ليسوا من رجال الأعمال، ولما كانت آثار هذه الممارسة في المهنة المصرفية لا تفهم أحياناً حتى من قبل رجال الأعمال أنفسهم، فسوف أحاول شرحها بما أقتدر عليه من الوضوح.

كانت أعراف التجار التي أرسيت يوم كانت قوانين أوروبا البربرية لا تفرض تنفيذ عقودهم، والتي اعتمدت خلال القرنين الماضيين في قوانين الأمم الأوروبية كلها، قد منحت امتيازات استثنائية للكمبيالات بحيث إن النقود تدفع لقاءها بسهولة أكثر مما تدفع لقاء أي نوع آخر من التعهدات، ولا سيما عندما [407] تكون مستحقة الدفع في مهلة قصيرة كشهرين أو ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها. فإذا لم يدفع الشخص القابل الذي تسحب الكمبيالة عليه قيمتها عند عرضها بعد تاريخ استحقاقها يصبح من تلك اللحظة مفلساً. يتم الاحتجاج على الكمبيالة، وتعاد إلى محررها الذي

يصبح أيضاً مفلساً إذا لم يسدّد قيمتها فوراً. أما إذا كانت، قبل وصولها إلى يدي الشخص الذي يقدمها إلى القابل، قد مرّت بين أيدي عدة أشخاص قدّم كل منهم بدوره إلى الآخر قيمتها إما نقداً أو عيناً، وللتعبير عن كون كل منهم بدوره قد تسلم محتوى الكمبيالة وظهّرها كل منهم بدوره، أي كتبوا أسماءهم على ظهر الكمبيالة، أصبح كل من ظهّرها مسؤولاً تجاه صاحب الكمبيالة عن محتواها، فإذا قصر عن الدفع أصبح هو أيضاً منذ تلك اللحظة مفلساً. وعلى الرغم من أنه ينبغي لمحرر الكمبيالة، وقابلها، ومظهريها أن يكونوا كلهم أشخاصاً ذوي اعتماد مشكوك فيه، فإن قصر مدة الاستحقاق يعطي شيئاً من الأمان لحامل الكمبيالة. وعلى الرغم من رجحان احتمال أن يفلسوا جميعاً، فإن احتمال إفلاسهم كلهم في فترة قصيرة كهذه ليس راجحاً بالقدر نفسه. المنزل متداع، على ما يقول المسافر المنهك لنفسه، ولعله لا يظل قائماً لمدة طويلة؛ ولكن احتمال انهياره الليلة مستبعد، ولذلك، فسوف أجازف بالنوم فيه الليلة.

لنفترض أن التاجر (أ) في إدنبره يسحب على التاجر (ب) في لندن كمبيالة تستحق بعد شهرين من تاريخ تحريرها. والواقع أن التاجر(ب) في لندن غير مدين بشيء للتاجر(أ) في إدنبره؛ ولكنه مستعد لأن يقبل كمبيالة (أ) على شرط أن يسحب ثانية على التاجر(أ) في إدنبره، وقبل تاريخ الاستحقاق، كمبيالة بالمبلغ نفسه مع الفائدة والعمولة وتستحق بالمثل بعد شهرين من تحريرها. وعليه، وقبل انقضاء مدة الشهرين الأولين يعيد التاجر(ب) في لندن سحب هذه الكمبيالة على التاجر(أ) في إدنبره الذي يقوم أيضاً،

وقبل استحقاق الشهرين الثانيين، بسحب كمبيالة ثانية على التاجر(ب) في لندن تستحق بالمثل بعد شهرين من تحريرها؛ وقبل انقضاء الشهرين الثالثين يعيد التاجر (ب) في لندن سحب كمبيالة أخرى على التاجر(أ) في إدنبره تستحق أيضاً بعد شهرين. وقد امتدت هذه الممارسة أحياناً على مدة تفوق عدة أشهر لا بل عدة سنوات متواصلة، مع عودة الكمبيالة دائماً إلى التاجر (أ) في إدنبره مشفوعة بالفوائد المتراكمة والعمولة على كل الكمبيالات السابقة. كانت الفائدة خمسة بالمئة سنوياً، **[408]** ولم تكن العمولة تقل عن نصف بالمئة على كل سحب. ولما كانت العمولة تتكرر أكثر من ست مرات سنوياً، فلا بد لمبلغ النقود التي ربما جمعها التاجر(أ) بهذه الحيلة، مهما بلغ، من أن يكلّفه شيئاً أكثر من ثمانية بالمئة سنوياً، وربما كلّفه أكثر من ذلك بكثير، عندما يرتفع سعر العمولة، أو عندما يضطر إلى دفع فائدة مركبة على فائدة الكمبيالات السابقة وعمولتها. وكانت هذه الممارسة تسمى جمع النقود بالتداول.

لا بد أن هذه المضاربة كانت مضاربة مسعودة جداً إذا كانت عائداتها تكفي لا لتسديد النفقات الباهظة على النقود المقترضة بهذه الطريقة فحسب، بل ولتمكين صاحب المشروع من جني ربح فائض مقبول في بلد يفترض في الأرباح المعتادة على الخزين في معظم المشاريع التجارية فيه أن تتراوح بين ستة وعشرة بالمئة. ومع ذلك فقد قام العديد من المشاريع الواسعة الضخمة واستمرت عدة سنوات من دون أن تستند إلى تمويل آخر غير ما كان يجمع بهذه الكلفة الباهظة. ولا شك في أن أصحاب هذه المشاريع كانوا يرون في أحلامهم الذهبية ربحهم العظيم هذا بأوضح ما تكون الرؤية.

ولكنهم، عند استيقاظهم في آخر تلك المشاريع، أو بعد العجز عن المضي قدماً فيها، نادراً جداً ما أسعدهم الحظ بالعثور عليه، في ما أظن[٢]. **[409]**

---

(٢) لم تكن الطريقة الموصوفة في النص أشيع أو أغلى الطرق التي اعتمدها هؤلاء المجازفون أحياناً لجمع النقود عبر التداول. وكثيراً ما حدث أن يقوم التاجر (أ) في إدنبره بتمكين التاجر (ب) في لندن من تسديد الكمبيالة الأولى عبر تحريره، قبل أيام قلائل من استحقاقها، كمبيالة ثانية تستحق بعد ثلاثة أشهر على التاجر (ب) نفسه في لندن. ولما كانت هذه الكمبيالة تدفع لأمر التاجر (أ)، فقد كان يبيعها في إدنبره بسعرها الأساسي؛ ويشتري بمحتوياتها كمبيالات على لندن تدفع عند الاطلاع عليها لأمر التاجر (ب) ويبعثها إليه بالبريد. وعند أواخر الحرب الأخيرة كثيراً ما وصل التبادل بين إدنبره ولندن إلى ثلاثة بالمئة ضد إدنبره، ولا بد أن هذه الكمبيالات التي تدفع عند الإطلاع قد كلّفت التاجر (أ) هذه العلاوة. ولذلك، ولما كانت هذه المعاملة تتكرر أربع مرات على الأقل سنوياً، وكانت تحمّل عمولة تبلغ نصفاً بالمئة على الأقل لكل تكرار، فلا بد أنها قد كلّفت التاجر (أ) أربعة عشر بالمئة على الأقل سنوياً. وربما مكّن التاجر (أ) في أحيان أخرى التاجر (ب) من أن يسدد الكمبيالة الأولى عبر تحريره، قبل بضعة أيام، كمبيالة ثانية تستحق بعد شهرين لا على التاجر (ب) بل على شخص ثالث (ج)، مثلاً، في لندن. وتدفع هذه الكمبيالة الثانية لأمر التاجر (ب) الذي يحسمها لدى قبولها من (ج) عند أحد المصارف في لندن؛ كما أن التاجر (أ) يمكّن (ج) من تسديدها عبر تحريره، قبل بضعة أيام من استحقاقها، كمبيالة ثالثة، تستحق بعد شهرين أيضاً على مراسله الأول (ب) أحياناً وأحياناً أخرى على شخص رابع أو خامس (د) أو (هـ) مثلاً. وتدفع هذه الكمبيالة الثالثة لأمر (ج) الذي يقوم فور تقبلها بحسمها على النحو نفسه عند بعض المصرفيين في لندن. ولما كانت معاملات كهذه تتكرر ست مرات على الأقل سنوياً، ولما كانت تحمّل عمولة لا تقل عن نصف بالمئة عن كل تكرار، تضاف إليها الفائدة القانونية بنسبة خمسة بالمئة، فلا بد أن هذه الطريقة في جمع النقود =

كان التاجر(أ) في إدنبره يحسم بانتظام الكمبيالات التي سحبها على التاجر(ب) في لندن قبل شهرين من استحقاقها في أحد المصارف أو المصرفيين في إدنبره؛ والكمبيالات التي كان التاجر(ب) في لندن يسحبها على التاجر(أ) في إدنبره، كان يحسمها بالانتظام نفسه إما في بنك أف إنكلند، أو عند أحد المصرفيين الآخرين في لندن. ومهما كان المبلغ المسلّف على كمبيالات التداول هذه في إدنبره، فهو إنما كان يسلّف بأوراق المصارف الاسكتلندية، كما أن الكمبيالات التي كانت تحسم في بنك أف إنكلند بلندن، كانت تسلّف بأوراق ذلك المصرف. وعلى الرغم من أن الكمبيالات التي دفعت هذه الأوراق استناداً إليها كانت تسدد كلها ثانية بدورها حالما تستحق؛ إلا أن القيمة التي سلّفت فعلاً على الكمبيالة الأولى لم تكن تعاد حقاً إلى المصارف التي سلّفتها، ذلك لأنه قبل أن تصل كل كمبيالة إلى وقت استحقاقها، كانت تسحب دائماً كمبيالة أخرى بمبلغ أكبر بعض الشيء من الكمبيالة التي كان اقترب موعد تسديدها؛ وكان حسم هذه الكمبيالة الأخرى ضرورياً جداً لتسديد قيمة تلك التي كان استحقاقها قد أزف. ولذلك فقد كان هذا التسديد وهمياً تماماً. فالسيل الذي استُجِرَّ، بواسطة كمبيالات التداول هذه، من خزائن المصارف لم يعوّض بأي سيل يصب حقيقة في تلك الخزائن.

= كانت تكلّف التاجر (أ)، على نحو ما هو موصوف في النص، أكثر من ثمانية بالمئة. ولكن، ومع توفير التبادل بين إدنبره ولندن، كانت أقل كلفة من تلك المذكورة في القسم السابق من هذه الحاشية؛ غير أنها كانت تستلزم اعتماداً قائماً لدى أكثر من مصرف في لندن، وهي مزية ما كان في وسع أولئك المجازفين أن يحصلوا عليها بسهولة دائماً.

فقد شكّل الورق الذي كان يصدر استناداً إلى كمبيالات التداول تلك، في كثير من الأحيان، كل الأموال المخصصة لتنفيذ مشروع واسع كبير في الزراعة، أو التجارة، أو الصناعة؛ ولم يشكل ذلك القسم الذي كان من شأن صاحب المشروع أن يستبقيه في حوزته غير مستثمر [410]، وجاهز نقداً لتلبية المطالبات الطارئة، لو لم يكن ثمة عملة ورقية. وقد كان معظم هذه الأوراق، تالياً، فائضاً عن قيمة الذهب والفضة التي من شأنها أن تتداول في البلد لو لم يكن ثمة عملة ورقية. ولذلك كان فائضاً عما كان في وسع تداول البلد أن يستوعبه بسهولة ويستخدمه، وكان لهذا السبب يعود فوراً إلى المصارف كي يبدل بالذهب والفضة، والتي كان عليها أن تجده كيفما استطاعت. كان ذلك رأس مال تمكن أصحاب تلك المشاريع من التحايل على سحبه من تلك المصارف لا من دون علمها أو موافقتها المقصودة فحسب، ولكن ربما حدث ذلك أحياناً لفترة من الزمن من دون أن يخامرها أدنى ارتياب بأنها قد سلّفتهم إياه أصلاً.

عندما يقوم شخصان، من عادتهما أن يسحبا باستمرار كمبيالات أحدهما على الآخر، بحسم هذه الكمبيالات عند صاحب المصرف نفسه، فلا بد له من أن يكتشف فوراً ما يقومان به، وأن يرى بوضوح أنهما يتاجران لا بأي رأس مال خاص بهما، بل برأس المال الذي سلّفهما إياه. غير أن هذا الاكتشاف ليس على هذا القدر من السهولة عندما يحسمان الكمبيالات تارة عند هذا المصرفي، وطوراً عند ذاك، وعندما لا يسحب الشخصان باستمرار كمبيالات أحدهما على الآخر، بل يدوران أحياناً في حلقة واسعة من أصحاب المشاريع الذين يجدون من مصالحهم أن يتعاضدوا في طريقة جمع

الأموال هذه، وأن يجعلوا في غاية الصعوبة، جراء ذلك، عملية التمييز بين كمبيالة حقيقية وكمبيالة وهمية؛ بين كمبيالة حررها دائن حقيقي على مدين حقيقي، وكمبيالة ليس وراءها أي دائن حقيقي إلا المصرف الذي حسمها، ولا أي مدين إلا صاحب المشروع الذي استفاد من النقود. وصاحب المصرف وإن توصل إلى اكتشاف هذا الأمر، فهو قد يتوصل إليه بعد فوات الأوان، وقد يجد أنه قد حسم من كمبيالات أصحاب المشاريع هؤلاء مبالغ ضخمة إلى حد أنه إذا ما رفض أن يحسم المزيد منها، فإنه قد يجعلهم كلهم مفلسين، وأنه قد يتسبب في خراب مصرفه إذا ما تسبب في خرابهم. ولذلك، فربما رأى، من أجل مصلحته وسلامة مصرفه، ضرورة الاستمرار في هذا الوضع المحفوف بالمخاطر، ولكن مع محاولة الانسحاب تدريجياً، وزرع العقبات تلو العقبات في طريق حسم الكمبيالات، بغية إجبار أصحاب المشاريع هؤلاء تدريجياً على اللجوء إما إلى مصرفيين آخرين، أو إلى [411] طرق أخرى في جمع الأموال؛ بحيث يستطيع هو الإفلات من هذه الدائرة في أسرع ما يمكن. ولذلك، فإن العقبات التي راح بنك أف إنكلند، وأهم المصرفيين في لندن، وحتى أحصف المصارف الاسكتلندية، بعد فترة من الزمن، وبعدما كانوا كلهم قد ذهبوا بعيداً جداً، يضعها في طريق حسم الكمبيالات، لم تقلق أصحاب المشاريع هؤلاء، بل أثارت حنقهم إلى أعلى الدرجات. وقد وصفوا محنتهم الخاصة، التي كان سببها المباشر، ولا شك، تحفظ المصارف الحصيف والضروري، بأنها محنة البلد؛ وذهبوا إلى أن محنة البلد هذه إنما تسبب بها كلياً جهل المصارف، وجبنها، وسوء تصرفها، إذ لم

تقدم المعونة السخية الكافية للمبادرات الجريئة التي يقوم به أولئك الذين يجدّون في تجميل البلد، وتحسينه، وإثرائه. ومن واجب المصارف، على ما بدا أنهم يعتقدون، أن تمضي في إقراضهم ما داموا يرغبون، وعلى قدر ما يرغبون في الاقتراض. غير أن المصارف إذ رفضت، على هذا النحو، أن تمنح المزيد من الاعتمادات لأولئك الذين أعطتهم حتى ذلك الوقت الكثير الكثير منها، إنما اعتمدت الطريقة الوحيدة التي كان يومها من الممكن أن تنقذ إما اعتماداتها الخاصة أو الاعتماد العام للبلد.

في وسط هذه المحنة والمطالبات الصاخبة، تأسس في اسكتلندا مصرف جديد لغرض معلن هو إنقاذ البلد من عثرته. كانت الخطة مرنة؛ ولكن التنفيذ كان يفتقر إلى الحصافة، وربما افتقر أيضاً إلى فهم جيد لطبيعة المحنة التي توخّت الخطة معالجتها وأسبابها. كان هذا المصرف أسخى مما كان غيره من المصارف سواء في منح الحسابات النقدية، أو في حسم الكمبيالات. ويبدو أنه لم يقم، في ما يختص بالأواخر، بأي تمييز يذكر بين الكمبيالات الحقيقية والكمبيالات المتداولة، بل إنه كان يحسم الكل على السواء. وكان من المبادئ المعلنة لهذا المصرف أن يسلّف، اعتماداً على أية ضمانة معقولة، كامل رأس المال الذي سيستخدم في تلك الاستصلاحات التي تكون عائداتها الأبطأ وروداً، كاستصلاحات الأرض. لا بل إن دعم هذه الاستصلاحات كان رأس الغايات الاجتماعية الوجهة التي تأسس لأجلها. وقد كان من آثار سخائه في منح الحسابات النقدية وحسم الكمبيالات، ولا شك، أن أصدر كميات كبيرة من العملة الورقية. غير أن هذه العملة الورقية

لما كانت، في معظمها، فائضة عما يستطيع التداول في البلد أن يستوعبه بسهولة [412] ويستخدمه، كانت تعود إليه لتبادل بالذهب والفضة بمقدار ما كانت تصدر من السرعة. لم تمتلئ خزائنه قط امتلاء جيداً. أما رأس المال الذي اكتتب به في هذا المصرف في اكتتابين مختلفين فقد بلغ مئة وستين ألف باوند، لم يدفع منها إلا ثمانون بالمئة. وكان من المقرر لهذا المبلغ أن يدفع على أقساط عديدة مختلفة. ولكن عدداً كبيراً من المالكين لما دفعوا القسط الأول، فتحوا حسابات نقدية في المصرف؛ وإذ ظن المدراء أنهم ملزمون بمعاملة مالكي المصرف بنفس السماحة التي يعاملون بها سائر الرجال الآخرين، فقد أتاحوا للعديد منهم أن يقترضوا من هذه الحسابات النقدية ما يدفعونه في باقي الأقساط اللاحقة. فما كان من شأن هذه الدفعات إذاً إلا أن تضع في هذه الخزانة ما كان قد أخرج في اللحظة السابقة من الخزانة الأخرى. ولكن خزائن هذا المصرف وإن ملئت تماماً، فقد كان لا بد لإفراطها في التداول من أن يفرغها بسرعة تفوق سرعة إعادة ملئها بأية حيلة أخرى إلا السحب على لندن، فإذا استحقت الكمبيالة دفعت مع الفائدة والعمولة عبر سحب آخر على الموضع نفسه. ويقال إنه قد ألجئ إلى هذا المَخْلَص بعد بضعة أشهر من مباشرته العمل لأن خزائنه لم تمتلئ قط امتلاء كافياً. كانت قيمة عقارات مالكي المصرف تبلغ عدة ملايين، وكانوا بمقتضى العقد الأصلي للمصرف، ملزمين حقاً بتلبية كافة التزاماته. وقد تمكن المصرف، بفضل الاعتماد الكبير الذي منحه إياه هذا الالتزام الكبير بالضرورة، وعلى الرغم من تصرفه المفرط في التساهل، أن يستمر في العمل لمدة تنوف على السنتين. وكان، يوم

اضطر إلى التوقف، قد أطلق في التداول حوالى مئتي ألف باوند من العملة الورقية. وكان عليه، كي يتحمل تداول هذه الأوراق التي كانت ترد إليه بمثل ما كان يصدرها من سرعة، أن يلجأ باستمرار إلى سحب الكمبيالات على لندن، بحيث كان عددها وقيمتها يتزايدان بصورة متواصلة حتى وصلت عند توقفه إلى ما ينوف على ست مئة ألف باوند. وهكذا، فإن هذا المصرف قد سلّف، في مدة تزيد قليلاً على السنتين، أكثر من ثماني مئة ألف باوند بفائدة خمسة بالمئة، لأشخاص مختلفين. ربما اعتبرت هذه الخمسة بالمئة على المئتي ألف التي أطلقها في التداول [413] ربحاً صافياً، خالياً من أية محسومات غير تلك التي تستلزمها إدارة العمليات. ولكن الست مئة ألف باوند وأكثر التي كان يسحب عليها باستمرار كمبيالات على لندن، كانت تكلّفه أكثر من ثمانية بالمئة ما بين فائدة وعمولة، وكان يخسر تالياً أكثر من ثلاثة بالمئة على ثلاثة أرباع كافة معاملاته.

يبدو أن عمليات هذا المصرف قد ولّدت نتائج معاكسة تماماً لما كان يرتجيه منها الأشخاص الذين خططوا لإنشاء المصرف وأداروه. فقد قصدوا دعم المبادرات التي كانوا يعتبرونها جريئة، والتي كانت في ذلك الزمن تنفذ في عدة أنحاء من البلد؛ كما قصدوا في الوقت نفسه، وعبر اجتذاب العمل المصرفي كله إلى مصرفهم، الحلول محل كافة المصارف الاسكتلندية الأخرى، ولا سيما تلك القائمة في إدنبره والتي سبب تخلّفها في حسم الكمبيالات بعض الاستياء. لا شك في أن هذا المصرف قدّم نوعاً من الإغاثة المؤقتة لأصحاب المشاريع أولئك ومكّنهم من تنفيذ مشاريعهم لمدة سنتين إضافيتين أكثر مما كان في وسعهم أن يفعلوا

من دونه. ولكنه بفعله هذا إنما مكّنهم من التورّط أكثر في الدَين، بحيث أنهم لما وقعت بهم الواقعة كانت عليهم وعلى دائنيهم أشد وقعاً. ولذلك، فإن عمليات هذا المصرف إنما زادت في تفاقم المحنة البعيدة الأجل التي استجلبها أصحاب المشاريع أولئك على أنفسهم وعلى بلدهم. ولو أن العدد الأكبر منهم كان أكره على التوقف قبل سنتين من الوقت الذي توقفوا فيه، إذاً لكان ذلك خيراً لهم ولدائنيهم، ولبلدهم. غير أن الفرج المؤقت الذي قدمه هذا المصرف لأصحاب المشاريع أولئك، كان فرجاً حقيقياً ودائماً للمصارف الاسكتلندية الأخرى. فقد لجأ كل المتعاملين بالكمبيالات المتداولة الذين راحت تلك المصارف الأخرى تتمنع عن حسمها إلى هذا المصرف الذي استقبلهم في الأحضان. فقد تمكنت تلك المصارف الأخرى جراء ذلك من التخلص بسهولة ويسر من تلك الدائرة القاتلة التي ما كان لهم سبيل إلى الانفكاك منها من دون تكبد خسائر جسيمة، لا بل والتلطخ بشيء من سوء السمعة أيضاً.

ولذلك، فإن عمليات هذا المصرف إنما زادت، على الأمد البعيد، في تفاقم المحنة الحقيقية للبلد الذي رغبت في **[414]** إقالته من العثرة؛ وأنقذت فعلياً أولئك المنافسين الذين أرادت الحلول محلهم من محنة عظيمة جداً.

عند أوائل تأسيس هذا المصرف، كان من رأي بعض الناس أنه، مهما كان إفراغ خزائنه سريعاً، فمن شأنه أن يعيد إملاءها بيسر عبر جمع النقود اعتماداً على ضمانات الذين سلّفهم أوراقه. وفي اعتقادي أن التجربة سرعان ما أقنعتهم بأن هذه الطريقة في جمع النقود كانت أبطأ بكثير من أن تلبي هذه الغاية؛ وأن الخزائن التي

كانت أصلاً غير ممتلئة تماماً، والتي أفرغت بذلك القدر من السرعة، لم تكن لتملأ ثانية إلا بالحيلة المهلكة المتمثلة في سحب الكمبيالات على لندن، وتسديد قيمتها عند استحقاقها بسحوبات أخرى على الموضع نفسه، مع الفوائد المتراكمة والعمولة. ومع أن هذه الطريقة قد مكنتهم من جمع النقود بالسرعة التي أرادوها، لكن لا بد أنهم كانوا يتكبدون خسارة عند كل عملية مماثلة بدلاً من أن يجنوا ربحاً؛ بحيث إنه كان لا بد لهم على المدى الطويل من أن يجلبوا الخراب لشركتهم التجارية، وإن لم يحدث ذلك بالسرعة التي كان من شأنه أن يحدث بها لو كانوا اعتمدوا الطريقة الأكثر كلفة والمتمثلة في السحب وإعادة السحب. ولم يكن في مقدورهم مع ذلك أن يجنوا أي كسب من فائدة الأوراق، التي لما كانت فائضة عما يستطيع التداول في البلد أن يستوعبه ويستخدمه، كانت ترد إليهم لتبادل بالذهب والفضة بمثل ما أصدرت به من سرعة، والتي كانوا يضطرون باستمرار إلى اقتراض المال لدفعها. وعلى العكس، فلا بد أن كامل كلفة هذا الاقتراض، واستخدام عملاء للبحث عن أشخاص يملكون نقوداً ليقرضوها، والتفاوض مع هؤلاء الأشخاص، وتحرير السند أو التحويل الملائم، كانت كلها على عاتقهم، وشكلت مقداراً من الخسارة الواضحة على رصيد حساباتهم. ويمكن لمشروع إعادة ملء خزائنهم على هذا النحو أن يشبّه برجل كان يمتلك بركة فيها مسيل ماء ينصب خارجاً منها باستمرار، ولكن لا ينصب فيها باستمرار أي مسيل من الماء، وكان يريد أن أن يبقيها ممتلئة دائماً مستخدماً لذلك عدداً من الناس يذهبون باستمرار حاملين الدلاء إلى بئر تقع على مسافة عدة أميال ليأتوا بالماء ويعيدوا مَلأَها.

ولكن هذه العملية التي تبيّن أنها قابلة للتنفيذ، مربحة للمصرف أيضاً باعتباره شركة تجارية، إلا أنه ما كان للبلد أن يجني منها أية منفعة؛ بل مني على العكس من ذلك، **[415]** بخسارة لا يستهان بها من جرائها. لم يكن من شأن هذه العملية أن تزيد، وإن بالدرجة الدنيا، كمية النقود المعروضة للاقتراض. ولم يكن من شأنها إلا أن تحوّل هذا المصرف إلى شيء كمكتب للاقتراض العام للبلد كله. بحيث إنه كان على أولئك الذين كانوا يودون الاقتراض أن يتقدموا بطلباتهم من هذا المصرف بدلاً من تقديمها إلى الأشخاص الخصوصيين الذين أقرضوه نقودهم. ولكن من المستبعد أن يكون المصرف الذي يقرض النقود لخمس مئة شخص مختلفين، ولا يكاد مدراؤه يعرفون عن معظمهم إلا القليل القليل، أدرى في اختيار مدينيه مما يكون الشخص المخصوص الذي يقرض نقوده لأناس يعرفهم، ويمتلك أسباباً كافية للوثوق في تصرفهم العاقل والادخاري. الأرجح أن يكون معظم المدينين في مصرف كالذي قدمت لمحة عن تصرفه، من أصحاب المشاريع الخيالية، وممن يسحبون كمبيالات التداول ثم يعيدون سحبها، وممن يستخدمون النقود في مشاريع متهورة لن يتمكنوا من إنجازها بالرغم من كل المساعدة التي يمكن أن تمنح لهم، أو أنها وإن أنجزت لن تعوض التكاليف التي بذلت لهذا الغرض، ولا أن توفر أموالاً كافية لإعالة كمية من العمل مساوية لما استخدم في إنجازها. أما المدينون العقلاء والادخاريون الذين يقترضون من أفراد خصوصيين، فالأرجح أن يكونوا على الضد من ذلك، أميل إلى استخدام النقود المقترضة في مشاريع معقولة، متقايسة مع رؤوس أموالهم، مشاريع

قد تفتقر إلى العظمة ولا تسبب الدهشة إلا أنها تتسم بالمتانة والمربحية، ومن شأنها أن تعوّض مع ربح كبير مهما بذل لإنجازها من مال، ومن شأنها لذلك أن توفر أموالاً كافية لإعالة كمية من العمل أكبر بكثير من تلك التي بذلت لإنجازها. لذلك، فإن من شأن نجاح هذه العملية أن يحوّل قسماً كبيراً من رأس مال البلد من المشاريع الحصيفة والمربحة إلى أضدادها من المشاريع غير الحصيفة ولا المربحة، ومن دون أن يزيد رأس المال البلد أدنى زيادة.

أما أن تكون صناعة اسكتلندا في حال الركود جراء النقص في نقود المستثمرة فذلك كان رأي السيد لو الشهير. وكان السيد لو يتوخى معالجة هذا النقص في النقود عبر تأسيس مصرف من نوع مخصوص ويتصور، فيما يبدو، أن من شأن هذا المصرف أن يصدر أوراقاً تبلغ قيمتها قيمة كل الأراضي في البلد**[416]**. لم يعتمد برلمان اسكتلندا هذا المشروع يوم تقدم به للمرة الأولى لأنه لم ير ذلك مناسباً. ثم أنه اعتمد لاحقاً، مع بعض التعديلات، على يد دوق أف أورليانز الذي كان وصياً على عرش فرنسا يومها. كانت فكرة إمكانية زيادة العملة الورقية إلى أي حد كان تقريباً هي الأساس الحقيقي لما سمي بمشروع الميسيسيبي، وهو أكثر المشاريع التي رآها العالم تهوراً في مجال المصارف والمتاجرة بالأسهم. لقد شرح السيد دي فرني في معرض مراجعته لكتاب السيد دي توت المعنون Political Reflections upon Commerce and Finances (خواطر سياسية في التجارة والمال) مختلف عمليات هذا المشروع شرحاً وافياً، واضحاً، وبقدر من النظام والتفصيل

بحيث إنني لن آتي على ذكر شيء منها. وقد بيّن السيد لو بنفسه المبادئ التي تأسس عليها، في مقالة حول النقد والتجارة، نشرها في اسكتلندا عندما تقدم بمشروعه للمرة الأولى. وما تزال الأفكار الرائعة والرؤيوية المبينة في تلك المقالة وغيرها من الأعمال المتعلقة بالمبادئ نفسها تلقى الإعجاب عند الكثير من الناس، ولعلها قد أسهمت إلى حد ما في هذا الإفراط في العمل المصرفي الذي عمّت الشكوى منه في اسكتلندا وسواها من الأماكن.

إن بنك أوف إنكلند هو أكبر مصرف للتداول في أوروبا. وقد تأسس تنفيذاً لقرار برلماني، بامتياز تحت الختم الكبير، بتاريخ ٢٧ تموز ١٦٩٤. وقد سلّف الحكومة يومها مبلغ £1,200,000 لقاء مئة ألف باوند من الإيراد السنوي الدائم؛ أي بفائدة £96,000 سنوياً، بنسبة ثمانية بالمئة، و£4000 سنوياً لقاء مصاريف الإدارة. ولا بد أن اعتماد الحكومة الجديدة التي أقامتها الثورة كان متدنياً جداً، على ما يجوز لنا أن نظن، كي تضطر إلى الاقتراض بفائدة مرتفعة إلى هذا الحد.

وفي العام ١٦٩٧ سمح لهذا المصرف بأن يوسّع رأس ماله بتزويده بمبلغ £1.001,171 10s بحيث بلغ رأس ماله الكامل في ذلك الزمن £2,201,171 10s ويقال إن هذا التزويد إنما كان الغرض منه تعزيز الاعتماد العام. وفي العام ١٦٩٦ كانت المطابقات بحسم نسبته ٤٠، و٥٠، و٦٠ بالمئة والعملة الورقية بنسة عشرين بالمئة[٣]. وخلال العملية الكبرى لإعادة سك الفضة التي جرت في

(٣) James Postlethwaite's, History of the Public Revenue, p301.

تلك الأيام، ظن المصرف أنه من المناسب أن يكف عن دفع أوراقه المالية، وهذا ما تسبب بالضرورة بإضعاف الثقة فيها. **[417]**

قدم المصرف للحكومة ودفع للخزينة مبلغ 400,000£ تنفيذاً لقرار الملكة آن السابع c. 22؛ بحيث بلغ مجموع ما سلفه 1,600,000£ على إيراده السنوي الأصلي البالغ 96,000£ فائدة و4000£ سنوياً لقاء مصاريف الإدارة. ولذلك بات اعتماد الحكومة سنة ١٧٠٨ جيداً كاعتماد فرد خصوصي، بدليل أنه بات في وسعها أن تقترض بفائدة نسبتها ستة بالمئة وهي النسبة القانونية السوقية والقانونية الشائعة في تلك الأيام. ألغى المصرف كمبيالات الخزينة بمبلغ 1,775,027 17s 10 1/2d£ بفائدة ستة بالمئة إنفاذاً للقرار نفسه، وسمح له في ذلك الوقت أن يقبل الاكتتابات لمضاعفة رأس ماله. ولذلك وصل رأس مال المصرف سنة ١٧٠٨إلى مبلغ 4,402,43£؛ وكان قد سلّف الحكومة مبلغ .3,375,027 17s 10 1/2d£

وفي العام ١٧٠٩ أطلقت دعوة لزيادة رأس المال بنسبة ١٥٪ فدفع مبلغ 656,204 1s 9d£؛ ثم أطلقت دعوة أخرى بنسبة ١٠٪ سنة ١٧١٠، أي بمبلغ 501,408 12s 11d£ فبلغ رأس مال المصرف جراء ذلك 5,559,995 14s 8d£

سلّم المصرف زيادة على مليونين من كمبيالات الخزينة التي ألغيت، تنفيذاً للقرار الثالث الصادر عن الملك جورج الأول ٨ ..c وكان حتى ذلك التاريخ قد سلف الحكومة 5,375,027 17s 8d£ واشترى المصرف، تنفيذاً للقرار الثامن الصادر عن الملك جورج الأول ٢١ .c، أسهماً من سوث سي كمباني (شركة البحر الجنوبي) بقيمة 4,000,000£؛ ثم في العام ١٧٢٢، زيد رأس ماله capital

stock بقيمة £3,400,000، جراء الاكتتابات لتمكينه من القيام بعملية الشراء تلك. ففي ذلك الزمن كان المصرف قد سلف الحكومة مبلغ £9,375,027 17s 10 1/2d ؛ وكان رأس ماله capital stock لا يتجاوز £8,959,995 14s 8d وفي هذه المناسبة بدأ المبلغ الذي سلفه المصرف للحكومة وبات يتقاضى عنه فائدة، يتجاوز للمرة الأولى رأس ماله capital stock، أي المبلغ الذي يدفع عنه أرباحاً لمالكي أسهم المصرف؛ أو بعبارة أخرى بدأ المصرف للمرة الأولى يمتلك رأس مال غير مجزّأ، علاوة على رأس ماله المجزّأ. وقد ظل يمتلك رأس مال غير مجزّأ من النوع نفسه منذ ذلك التاريخ. في العام ١٧٤٦ كان المصرف قد سلّف الحكومة في مناسبات مختلفة مبلغ £11,686,800 وكان رأس ماله المجزّأ قد رفع جراء عدة دعوات لزيادة رأس المال وعدة اكتتابات إلى £10,780,000 وقد استمر حال هذين المبلغين كما هو منذ ذلك التاريخ. وقد وافق المصرف، تنفيذاً للقرار الرابع الصادر عن جورج الثالث c. 25، على أن يدفع للحكومة [418] £100,000 من دون فائدة ولا إعادة تسديد، وذلك لتجديد امتيازه. ولذلك، لم يزد هذا المبلغ أياً من المبلغين الآخرين.

وقد تراوحت أرباح المصرف وفقاً لتغير نسب الفائدة التي حصل عليها في أوقات مختلفة على النقود التي سلّفها للحكومة، فضلاً عن ظروف أخرى. وقد تقلّصت نسبة الفائدة من ٨٪ إلى ٣٪. وقد بلغت أرباح المصرف على مدى بعض السنوات الماضية خمسة ونصف بالمئة.

استقرار بنك أوف إنكلند يساوي استقرار الحكومة البريطانية.

ولا بد من أن يفقد كل ما سلّفه للحكومة قبل أن يتحمّل دائنوه أية خسارة. لا يمكن لأية شركة مصرفية في إنكلترا أن تتأسس بقرار من البرلمان، أو يمكن أن تتألف من أكثر من ستة أعضاء. وهو يعمل كمجرد مصرف عادي، بل كمحرك كبير من محركات الدولة. وهو يتلقى ويدفع القسم الأعظم من الالتزامات السنوية لدائني الحكومة، ويتداول كمبيالات الخزينة، ويسلّف الحكومة المبلغ السنوي لضرائب الأراضي والملت (الشعير المنقوع في الماء) التي لا تدفع عادة إلا بعد مرور عدة سنوات. وربما أجبره واجبه تجاه الحكومة أحياناً، وأثناء قيامه بهذه العمليات المختلفة على تحميل التداول كمية مفرطة من العملة الورقية، من دون أن يتأتى ذلك عن أي تقصير أو خطأ من مدرائه. وهو يحسم كمبيالات التجار، وقد دعم في عدة مناسبات مختلفة اعتماد البيوت المصرفية الكبرى، لا في إنكلترا فحسب، بل وفي هامبرغ، وهولندا. ويروى أنه قدّم في مناسبة محددة سنة ١٧٦٣، وخلال أسبوع، حوالى £1,600,000 وكان جزء كبير منها بصورة سبائك. غير أنني لا أضمن عِظَمَ المبلغ ولا قِصَرَ المدة الزمنية. كما أن هذه الشركة العظيمة قد حملتها الضرورة أحياناً على الدفع بقطع الستة بنس.

إن أحصف العمليات المصرفية لا تستطيع زيادة صناعة البلد بزيادة رأس ماله، بل بجعل قسم كبير من رأس المال هذا أنشط وأكثر إنتاجاً مما كان من شأنه أن يكون لولا تلك العمليات. إن ذلك القسم من رأس المال الذي لا بد للتاجر من استبقائه غير مستثمر، كنقد جاهز لتلبية المطالبات الطارئة، إنما هو بمثابة خزين ميت لا ينتج له ولا لبلده شيئاً طالما ظل على هذه الحال.

فالعمليات المصرفية الحصيفة تمكنه من تحويل هذا الخزين الميت [419] إلى خزين ناشط منتج؛ إلى مواد للعمل عليها، إلى أدوات وعدة يُعمل بها، وإلى أقوات ومعيشة يُعمل لكسبها؛ إلى خزين ينتج شيئاً لذاته ولبلده. فالذهب والفضة اللذان يتداولان في أي بلد، واللذان يتم بواسطتهما تداول نتاج أرضه وعماله سنوياً وتوزيعها على المستهلكين المناسبين، إنما هو كله خزين ميت مثل النقد الجاهز عند التاجر تماماً. إنه جزء نفيس جداً من رأس مال البلد لا ينتج شيئاً للبلد. إن العمليات المصرفية الحصيفة هي التي، إذ تحلُّ الورق محل قسم كبير من هذا الذهب وهذه الفضة، تمكّن البلد من تحويل قسم كبير من هذا الخزين الميت إلى خزين ناشط ومنتج؛ إلى خزين ينتج شيئاً للبلد. ومن الجائز تماماً أن يشبّه الذهب والفضة اللذان يتداولان في أي بلد بجادة واسعة يُحمل عليها إلى السوق كل حشيش الريف وحنطته، ولكنها تعجز بنفسها عن إنتاج كومة واحدة من أي منهما. إن العمليات المصرفية الحصيفة توفر، طريقاً للعربات عبر الهواء، إذا جاز لي هذا المجاز الصارخ، تمكن البلد من تحويل قسم كبير من جاداته إلى مراعٍ خصيبة وحقول قمح، وتزيد بذلك نتاج أرضه وعماله زيادة كبيرةً جداً. ولكن لا بد من الاعتراف بأن تجارة البلد وصناعته وإن تزايدتا بعض الشيء، فهما لا تستطيعان أن تشعرا بالأمان عندما تعلّقان بأجنحة العملة الورقية الشبيهة بأجنحة ديدالوس [**الذي صنع لابنه إيكاروس أجنحة للفرار من السجن**] مثلما تشعران عندما تسيران على أرض الذهب والفضة الصلبة. علاوة على الطوارئ التي تتعرضان لها جراء عدم مهارة مدبري هذه العملة الورقية، فهما عرضة لكثير من الطوارئ

الأخرى التي لا تستطيع حصافة هؤلاء المدبرين ولا مهارتهم أن تحميانهما منها.

من ذلك، أن من شأن حرب فاشلة يستولي فيها العدو على عاصمة البلد، وعلى الخزينة التي تدعم اعتماد العملة الورقية تالياً، أن تستجر من الاختلاط في بلد يجري التداول كله فيه بواسطة الأوراق، أكثر مما تستجره في بلد يجري معظم التداول فيه بواسطة الذهب والفضة. ولما كانت الأداة المعتادة للتجارة قد فقدت قيمتها، استحالت المبادلات إلا عن طريق المقايضة أو الدين. ولما كانت الضرائب كلها تستوفى [421] بالعملة الورقية، فإن الأمير سوف يعدم ما يمكّنه من دفع أرزاق عسكره، أو يزوِّد مستودعات ذخائره؛ كما أن حال البلد يكون أعصى على الإصلاح مما لو كان معظم تداوله يتم بالذهب والفضة. وينبغي للملك المهتم بالحفاظ على ولاياته دائماً في الحال التي تمكنه من الدفاع عنها بأيسر ما يكون، استناداً إلى هذا، أن يحترس لا من هذا التكاثر المفرط في العملة الورقية الذي من شأنه أن يقضي على تلك المصارف التي أصدرتها أصلاً، بل وحتى من تكاثرها ذاك الذي يمكنها من أن تملأ القسم الأكبر من تداول البلد بتلك الأوراق.

يمكن النظر إلى التداول في كل بلد باعتباره منقسماً إلى فرعين مختلفين: تداول التجار في ما بينهم، والتداول بين التجار والمستهلكين. ومع أن القطع النقدية نفسها، سواء أكانت ورقية أم معدنية، قد تستخدم أحياناً في هذا التداول وأحياناً في ذاك، فإنهما لما كانا يخرجان دائماً في الوقت نفسه، فإن كلاً منهما يستلزم خزيناً من النقد من هذا النوع أو ذاك للتداول به. وقيمة البضائع التي

يتم تداولها بين مختلف التجار لا يمكن أن تتجاوز قيمة تلك التي يتم تداولها بين التجار والمستهلكين؛ ذلك لأن كل ما يشتريه التجار مخصص ليباع في النهاية من المستهلكين. ولما كان التداول بين التجار يتم بالجملة، فهو يستلزم مبلغاً كبيراً لا يستهان به لكل معاملة تجارية. أما التداول بين التجار والمستهلكين، فلما كان يتم، على العكس من ذلك، بالقطعة، فهو لا يستلزم إلا مبالغ صغيرة جداً، بحيث يكون الشيلنغ، أو حتى نصف بني، كافياً في كثير من الأحيان. ولكن المبالغ الصغيرة تتداول بسرعة تفوق سرعة تداول المبالغ الكبيرة. فالشيلنغ يتنقل بين عدد من المالكين أكبر من الجنيه، ونصف البني أكثر من الشيلنغ. لذلك، فإن قيمة المشتريات السنوية لكافة المستهلكين وإن كانت تساوي على الأقل قيمة مشتريات كل التجار، فهي غالباً ما يمكن أن تتم بكمية من النقد أصغر بكثير، نظراً إلى أن القطع نفسها تقوم، عبر تداول أسرع، مقام الأداة لعدد من مشتريات هذا النوع يفوق عدد المشتريات من النوع الآخر.

ويمكن للأوراق النقدية أن تنظم بحيث يقتصر تداولها في معظمه على مختلف التجار، أو أن ينظم بحيث يمتد ليشمل عدداً كبيراً من التجار [421] والمستهلكين. حيث لا تُتداول عملة ورقية تقل عن عشرة باوند، كما في لندن، تنحصر العملة الورقية إلى حد بعيد بالتداول بين التجار. عندما تصل ورقة نقدية بعشرة باوند إلى يدي أحد المستهلكين، فهو مجبر إجمالاً على صرفها عند أول متجر يتفق له أن يشتري منه متاعاً بخمسة شيلنغ، بحيث إنها غالباً ما تعود إلى يدي التاجر قبل أن ينفق المستهلك جزءاً من أربعين من

النقود. وحيث تصدر عملة ورقية بمبالغ صغيرة بقيمة عشرين شيلنغ، كما في اسكتلندا، تنتشر العملة الورقية وتعم قسماً كبيراً من التداول بين التجار والمستهلكين. وقد كان يملأ قسماً أكبر من التداول قبل صدور قرار البرلمان الذي وضع حداً لتداول أوراق العشرة والخمسة شيلنغ. وقد كان من الشائع أن يصدر الورق في بعض عملات شمال أمريكا لمبالغ صغيرة بقدر شيلنغ وكان يملأ كل التداول تقريباً. وقد أصدر في بعض العملات الورقية في يوركشير لمبالغ أصغر قيمة كستة بنس.

حيث يكون إصدار العملة الورقية لمبالغ صغيرة جداً مسموحاً وشائعاً، يتمكن العديد من الأشخاص الأدنياء من أن يصيروا مصرفيين ويتشجعون على ذلك. فالشخص الذي تتعرض كمبيالته من فئة خمسة باوند أو حتى عشرين شيلنغ للرفض من الجميع، سوف يتمكن من تمريرها وقبولها من دون تدقيق عندما تكون قيمتها مبلغاً صغيراً كستة بنس. ولكن لا بد للإفلاسات المتكررة التي يتعرض لها أمثال هؤلاء من المصرفيين المتسوِّلين من أن تتسبب أحياناً بمضايقات كبيرة جداً وأحياناً بكارثة كبيرة جداً بالنسبة إلى كثير من الفقراء الذين تسلموا هذه الأوراق كدفعات.

ربما كان من الأفضل ألا تصدر أية عملة ورقية أصلاً في أية ناحية من أنحاء المملكة لمبلغ تقل قيمته عن خمسة باوند. فمن الأرجح عندئذ أن يقتصر تداول العملة الورقية عندئذ على مختلف التجار في كل أنحاء المملكة، مثلما هي الحال الآن في لندن، حيث لا تصدر أية عملة ورقية تقل قيمتها عن عشرة باوند؛ ذلك لأن خمسة باوند وإن كانت مبلغاً من شأنه أي يشتري، في معظم

أنحاء المملكة، أكثر بقليل من نصف كمية البضائع، فإن إنفاقها كلها دفعة واحدة نادر، تماماً كندرة إنفاق العشرة باوند دفعة واحدة في غمرة مصاريف لندن المسرفة .

ولا بد من الإشارة إلى أنه حيثما يكون تداول العملة الورقية مقتصراً على التجار فيما بينهم ، كما هي الحال في لندن، [422] يكون ثمة وفرة من الذهب والفضة. أما حيث يتوسع هذا التداول ليشمل قطاعاً واسعاً من التداول بين التجار والمستهلكين، كما في اسكتلندا، وعلى نطاق أوسع في شمال أمريكا، فهو يطرد الذهب والفضة بصورة شبه كلية من البلد؛ نظراً إلى إتمام كافة المعاملات العادية لتجارتها الداخلية تقريباً عن طريق الورق. وقد أدى إلغاء العملة الورقية من فئة العشرة والخمسة شيلنغ إلى تخفيف ندرة الذهب والفضة في اسكتلندا؛ ومن شأن إلغاء أوراق العشرين شيلنغ أن تخففها أكثر في أرجح الظن. ويروى أن هذين المعدنين قد أضحيا أكثر توافراً في أمريكا منذ إلغاء البعض من عملاتها الورقية. كما يروى أيضاً أنهما كانا أكثر توافراً قبل إدخال تلك العملات.

والعملة الورقية وإن كان ينبغي لها أن تقتصر على التداول في ما بين التجار، إلا أن المصارف والمصرفيين ربما استطاعوا أن يقدموا المساعدة نفسها لصناعة البلد وتجارته مثلما كانوا فعلوا يوم كانت العملة الورقية تغطي التداول كله تقريباً. فالنقود الجاهزة التي لا بد للتاجر من أن يستبقيها في حوزته لتلبية المطالب الطارئة مخصصة كلياً للتداول بينه وبين غيره من التجار الذين يشتري بضائعهم. وليس له مسوّغ لأن يستبقي أي شيء منها للتداول بينه وبين المستهلكين، الذين هم زبائنه، والذين يجلبون إليه النقد الجاهز

بدلاً من يأخذوا أي شيء منه. لذلك، وبالرغم من أنه لم يكن يسمح بإصدار أية عملة ورقية إلا للمبالغ التي من شأنها أن تحصر هذه الأوراق بالتداول في ما بين التجار، إلا أنه ما يزال في وسع المصارف والمصرفيين أن يخففوا، عبر حسم الكمبيالات الحقيقية، وعبر الإقراض على الحسابات النقدية، عن معظم التجار، ضرورة الاحتفاظ بأي قسم كبير من خزينهم في حوزتهم، كنقد جاهز غير مستثمر، لتلبية الطلبات الطارئة. وربما كان في مقدورهم مع ذلك أن يقدموا المساعدة القصوى التي تستطيع المصارف والمصرفيون أن يقدموها للتجار على أنواعهم بصورة ملائمة.

ربما قال قائل إن منع أفراد الناس من قبض الكمبيالات من أحد المصرفيين مهما كان مبلغها كبيراً أو صغيراً، في حين أنهم مستعدون لقبضها، أو منع أحد المصرفيين من إصدار كمبيالات كهذه، في حين أن كل جيرانه مستعدون لقبولها، إنما هو انتهاك ظاهر [423] لتلك الحرية الطبيعية التي من واجب القانون ألا يمسها، بل أن يدعمها ويساندها. لا شك في أنه من الممكن اعتبار تنظيمات كهذه انتهاكاً للحرية الطبيعية من وجهة نظر معينة. ولكن ممارسة بعض الأفراد القلائل لهذه الحرية، التي قد تعرض سلامة المجتمع كله للخطر، تحدُّ وينبغي أن تحدَّ بقوانين كل الحكومات، من أكثرها حرية إلى أكثرها استبداداً. فإلزام الناس ببناء الجدران المشتركة بغية الحؤول دون انتقال النار، انتهاك للحرية الطبيعية، مشابه من حيث النوع تماماً للقواعد الناظمة لمهنة الصرافة المقترحة هنا.

العملة الورقية المكوّنة من البنكنوت، التي يصدرها أناس لا

يرقى الشك إلى اعتمادهم، والتي تدفع غبّ الطلب من دون أية شروط، وتدفع في الواقع فور إبرازها، إنما هي مساوية من كل وجه لقيمة النقد الذهبي والفضي؛ لأن النقد الذهبي والفضي يمكن أن يبادل بها في أي وقت. وينبغي لكل ما يشترى أو يباع بهذه الأوراق أن يشترى أو يباع بأرخص ما يمكن الحصول عليه بالذهب أو الفضة.

لقد زعم البعض أن زيادة العملة الورقية إذ تزيد كمية العملة الإجمالية، وتنقص قيمتها الإجمالية تالياً، إنما تزيد السعر النقدي للسلع. ولكن لما كانت كمية الذهب والفضة التي تؤخذ من العملة مساوية دائماً لكمية الورق التي أضيفت إليها، فإن العملة الورقية لا تزيد بالضرورة كمية العملة الإجمالية. فمنذ بداية القرن الماضي حتى أيامنا هذه لم تكن أسعار المؤن أرخص في اسكتلندا مما كانت عليه سنة ١٧٥٩، بالرغم من أن كمية العملة الورقية كانت أكبر يومها، جراء تداول أوراق العشرة والخمسة شيلنغ، مما هي الآن. والنسبة بين أسعار المؤن في اسكتلندا وأسعارها في إنكلترا هي نفسها اليوم مثلما كانت قبل تكاثر الشركات المصرفية في اسكتلندا. وسعر الحنطة في معظم الأحيان على القدر نفسه من الرخص في إنكلترا مثلما هو في فرنسا، بالرغم من أن ثمة كمية كبيرة جداً من العملة النقدية في إنكلترا ومن أنها لا يكاد يوجد منها شيء في فرنسا. في العامين ١٧٥١ و١٧٥٢، أيام نشر السيد هيوم مقالاته السياسية، وبُعَيدَ تكاثر العملة الورقية تكاثراً كبيراً في اسكتلندا، كان ثمة ارتفاع ملموس جداً في أسعار المؤن، والأرجح أن ذلك كان جراء رداءة المواسم لا تكاثر العملة الورقية. **[424]**

كان من شأن الأمور أن تكون على غير هذه الحال، لو أن العملة الورقية كانت تتكون من كمبيالات يتوقف دفعها فوراً إما على طيبة خاطر الذين أصدروها، أو على شرط قد لا يكون في مستطاع حامل تلك الأوراق أن يلبيه دائماً؛ أو لا يكون دفعها مطلوباً إلا بعد عدد من السنوات ومن دون أن تترتب لها أية فائدة حتى حلول ذلك الأجل. لا شك في أن من شأن عملة ورقية كهذه أن تتدنى قيمتها بعض الشيء عن قيمة الذهب والفضة، تبعاً لما يقدّره حاملها من كون دفعها فوراً أصعب أو أبعد احتمالاً؛ أو تبعاً لبعد أو قرب الأجل الذي يكون فيه دفعها مطلوباً.

درجت الشركات المصرفية المختلفة، منذ بضع سنوات، على إدخال ما أسمته بنداً اختيارياً Optional Clause في عملتها الورقية، تعد بموجبه دفع القيمة لحاملها إما حال إبراز الورقة، أو حسب اختيار المدراء، بعد ستة أشهر من إبرازها، مع الفائدة القانونية عن الأشهر الستة المذكورة. وقد استغل بعض مدراء المصارف أحياناً هذا البند الاختياري، وهددوا أحياناً أخرى أولئك الذين يطلبون ذهباً وفضة لقاء عدد كبير من هذه الأوراق بأنهم قد يستغلون هذا البند ما لم يرض أولئك المطالبون بجزء مما كانوا يطلبون. وكانت كمبيالات هذه الشركات المصرفية تشكل في ذلك الزمن القسم الأكبر من عملة اسكتلندا، التي تدنت بالضرورة عن قيمة النقد الذهبي والفضي جراء لا مضمونية الدفع هذه. خلال استمرار إساءة استعمال الحق هذه(التي سادت سنة ١٧٦٢، و١٧٦٣، و١٧٦٤ بصورة أساسية) بينما كان التبادل بين لندن وكارلايل متكافئاً، كان التبادل بين لندن ودمفريز يصل حتى أربعة بالمئة ضد دمفريز مع أن

هذه البلدة لا تكاد تبعد ثلاثين ميلاً عن كارلايل. غير أن الكمبيالات في كارلايل كانت تدفع ذهباً وفضة؛ بينما في دمفريز كانت تدفع أوراقاً نقدية صادرة عن المصارف الاسكتلندية، وكانت لامضمونية مبادلة هذه الأوراق بالذهب والفضة تسبب تدني قيمتها بنسبة أربعة بالمئة عن قيمة القطع المعدنية. القرار البرلماني نفسه الذي أبطل العملة الورقية من فئة عشرة وخمسة شيلنغ أبطل أيضاً هذا البند الاختياري، وأعاد بذلك التبادل بين إنكلترا واسكتلندا إلى نسبته الطبيعية، [425] أو إلى ما يوصلها إليه مجرى التجارة والتحويلات المالية.

في عملات يوركشير الورقية كان دفع مبلغ صغير بقدر ستة بنس يتوقف أحياناً على شرط أن يأتي حامل الورقة بفكّة جنيه إلى الشخص الذي أصدرها؛ وهو شرط غالباً ما كان يجده حاملو هذه الأوراق صعب التلبية، ولعلّه كان من الأسباب التي أدت إلى تدني قيمة هذه العملة إلى أدنى من قيمة النقد الذهبي والفضي. ولذلك، قضى قرار أصدره البرلمان باعتبار كافة أمثال هذه البنود غير قانونية وأبطل، على غرار ما حدث في اسكتلندا، كل الكمبيالات التي تدفع لحاملها والتي تقلّ قيمتها عن عشرين شيلنغ.

كانت عملات شمال أمريكا الورقية تتكون لا من بنكنوت يدفع لحامله غب الطلب، بل من ورقة حكومية لم يكن دفعها مطلوباً إلا بعد مرور عدة سنوات على صدورها؛ وعلى الرغم من أن حكومات المستعمرات لم تكن تدفع أية فائدة لحاملي هذه الورقة، فقد كانت تعتبرها، وتجعلها عملياً، عملة قانونية لدفع كامل القيمة التي أصدرت لأجلها. ولكن السماح لضمانة المستعمرة أن تكون

جيدة تماماً، بحيث تكون مئة باوند قابلة للدفع بعد خمس عشرة سنة، مثلاً، من تاريخه، في بلد تقف الفائدة فيه عند ستة بالمئة، إنما يجعلها لا تكاد تساوي شيئاً أكثر من أربعين باوند من النقد الجاهز. ولذلك، كان إجبار الدائن على القبول بهذا كتسديد كامل لدين قوامه مئة باوند، مدفوعة فعلاً بالنقد الجاهز إنما هو بمثابة ظلم صارخ ربما لم تقدم عليه حتى الآن حكومة أي بلد آخر يدّعي أنه حر. وهي تحمل العلائم البيّنة بأنها إنما كانت ما أكده الدكتور دغلاس الشريف الصريح بأنها خطة وضعها المدينون الغشاشون لاختلاس أموال دائنيهم. والواقع أن حكومة بنسيلفانيا كانت تدعي، لدى أول إصدار لعملتها الورقية سنة ١٧٢٢، بأنها تجعل أوراقها مساوية للذهب والفضة، عبر إقرار عقوبات ضد كل الذين يميزون في أسعار بضائعهم بين تلك التي تباع بأوراق المستعمرة وتلك التي تباع بالذهب والفضة؛ وهو تنظيم مساو في الاستبداد، وإن كان أقل فعالية من ذاك الذي كان يحاول دعمه. إن في وسع قانون وضعي أن يجعل الشيلنغ عملة قانونية مساوية للجنيه، لأنه يوجه المحاكم إلى إعفاء المدين الذي سدّد دينه بهذا الشيلنغ. ولكن ما من قانون [426]وضعي يستطيع أن يجبر شخصاً يبيع البضائع ويتمتع بحرية بيعها مثلما يحلو له، أن يقبل الشيلنغ بديلاً مساوياً للجنيه في تسديد ثمنها. على الرغم من أية تنظيمات من هذا القبيل، فقد ظهر في سياق التبادل مع بريطانيا العظمى أن المئة باوند استرليني كانت تعتبر أحياناً مساوية في بعض المستعمرات لمئة وثلاثين باوند، وفي مستعمرات أخرى لمبلغ ضخم كألف ومئة باوند من العملة؛ وقد كان هذا الفرق ناشئاً عن الفرق في كمية الورق الصادر في مختلف

المستعمرات، وفي مسافة ورجحان تاريخ الاستحقاق لدفعها واسترداد قيمتها.

لذلك، لا يمكن لأي قانون أن يكون أكثر إنصافاً من قرار البرلمان، الذي طالما اشتكوا منه في المستعمرات بدون وجه حق، الذي أعلن أنه لا يجوز اعتبار أية عملة ورقية تصدر هناك في المستقبل عملة قانونية.

لم تزل بنسلفانيا أكثر اعتدالاً في إصدار العملة الورقية من أية مستعمرة أخرى من مستعمراتنا. ولذلك يقال إن عملتها الورقية لم تنحط قط عن قيمة الذهب والفضة اللذان كانا العملة في المستعمرة قبل إصدار العملة الورقية. وقبل هذا الإصدار كانت المستعمرة قد زادت قيمة فئات القطع النقدية، وقررت، بموجب قرار الجمعية العمومية، اعتبار قطعة 5s استرليني في المستعمرة بمثابة 6s 3d، ثم بمثابة 6s 8d ولذلك فقد كان الباوند من عملة المستعمرة، حتى عندما تكون هذه العملة ذهباً أو فضة أدنى بنسبة ٣٠ بالمئة من قيمة الباوند استرليني، وعندما حوّلت هذه العملة إلى ورق نادراً ما كانت تتدنى أكثر من ٣٠ بالمئة عن هذه القيمة. أما ذريعة زيادة قيمة فئات القطع النقدية، فكانت الحيلولة دون تصدير الذهب والفضة بجعل كميات متساوية من هذين المعدنين تعتبر أغلى قيمة في المستعمرة مما هي عليه في البلد الأم. ولكن تبيّن أن أسعار كل السلع القادمة من البلد الأم ارتفعت بنسبة مساوية تماماً لزيادة قيمة الفئات في المستعمرة، بحيث إن ذهبها وفضتها راحا يصدران إلى الخارج بأسرع ما يمكن.

لما كان ورق كل مستعمرة يقبل في تسديد الضرائب المحلية،

بمقتضى القيمة الكاملة التي أصدر بها، فقد استمد من هذا الاستعمال بعض القيمة الإضافية فوق تلك التي كان من شأنه أن يستمدها من المسافة الحقيقية أو المفترضة لتاريخ دفع قيمته واستردادها. [427]

هذه القيمة الإضافية كانت أكبر أو أصغر، تبعاً لكون كمية الورق الصادرة تزيد أو تنقص عمّا يمكن استخدامه في استيفاء ضرائب المستعمرة المخصوصة التي أصدرتها. وقد كانت تزيد كثيراً في كافة المستعمرات عما كان يمكن استخدامه على هذا النحو.

إذا قرر أمير ما أنه ينبغي تسديد نسبة معينة من ضرائبه بواسطة عملة ورقية من نوع معيّن فقد يحدد قيمة معينة لهذه العملة الورقية، وإن كان تاريخ استحقاقها واسترداد قيمتها يتوقف كلياً على إرادة الأمير. ولو أن المصرف الذي أصدر هذه الأوراق اهتم بإبقاء كميتها دائماً أدنى بعض الشيء مما يمكن استخدامه بسهولة على هذا النحو، فقد يشتد الطلب عليها بحيث إنها قد تحتوي علاوة، أو أن تباع بأكثر قليلاً في السوق من كمية العملة الذهبية أو الفضية التي تحمل قيمتها. ويفسر بعض الناس على هذا النحو ما يسمى الآجيو الذي يصدره مصرف أمستردام، أو تفوّق العملة المصرفية على العملة المتداولة. مع أن هذه العملة المصرفية لا يمكن، فيما يزعمون، أن تؤخذ إلى خارج المصرف وفق مشيئة مالكها. يجب أن يسدد القسم الأكبر من الكمبيالات الأجنبية بالعملة المصرفية، أي بتحويل في دفاتر المصرف؛ ويحرص مدراء المصرف، فيما يزعمون، على إبقاء كامل كمية العملة المصرفية دائماً أدنى مما يسببه هذا الاستعمال من طلب. ولهذه الأسباب تباع العملة

المصرفية، فيما يقال، بعلاوة، أو تحمل آجيو نسبته أربعة أو خمسة بالمئة فوق المبلغ الاسمي لعملة البلد الذهبية والفضية. غير أن هذه الرواية عن مصرف أمستردام وهمية إلى حد بعيد، على ما سوف يتبيّن لاحقاً.

العملة الورقية التي تقل قيمتها عن قيمة قطع الذهب والفضة لا تخفض قيمة هذين المعدنين، ولا تسبب مبادلة كميات متساوية منهما بكمية صغرى من السلع من أي نوع آخر. فالتناسب بين قيمة الذهب والفضة وبين سلع من أي نوع آخر يتوقف في كل الأحوال لا على طبيعة أو كمية أية عملة ورقية مخصوصة قد تكون رائجة في أي بلد مخصوص، بل على ثراء أو فقر المناجم التي تزوِّد في أي وقت من الأوقات السوق الكبرى للعالم التجاري بهذين المعدنين. وهو يعتمد [428]على النسبة القائمة بين كمية العمل الضرورية لحمل كمية معينة من الذهب والفضة إلى السوق، وكمية العمل الأخرى الضرورية لحمل كمية معينة من أية بضائع أخرى إليه.

إذا مُنع المصرفيون من تداول أية أوراق بنكنوت، أو كمبيالات تدفع لحاملها، تقل قيمتها عن مبلغ معين، وإذا ما ألزموا بالدفع الفوري غير المشروط لأوراق البنكنوت هذه غبّ تقديمها، فإن مهنتهم يمكن أن تصير حرة تماماً من كافة الوجوه الأخرى مع الحفاظ على أمن الجمهور. إن تكاثر الشركات المصرفية في جزأي المملكة مؤخراً، وهو الأمر الذي أقلق كثيراً العديد من الناس، يزيد من أمان الجمهور بدلاً من أن ينقصه. فمن شأن هذه الكثرة أن تجبر هذه الشركات كلها على أن تكون أكثر احتراساً في تصرفها، كما

أنها إذ تمنع امتداد عملتها إلى ما يتخطى النسبة المعقولة إلى ما تملكه الشركة من سيولة، إنما تلزمها بحماية نفسها من المنافسات الخبيثة التي يمكن لتزاحم ذلك العدد من المزاحمين أن يهيئها للوقوع فيها. فهو يقيّد تداول كل شركة مخصوصة ضمن دائرة أضيق، ويقصر أوراقها المتداولة على عدد أصغر. فعبر تقسيم التداول كله على عدد أكبر من الأجزاء، يصبح إخفاق أي شركة مخصوصة منها، وهو حادث لا بد من حدوثه في سياق الأشياء، أخفّ وقعاً على الجمهور. كما أن من شأن هذا التنافس الحر أن يجبر كافة المصرفيين أيضاً على أن يكونوا أكثر تساهلاً في تعاملهم مع زبائنهم لئلا يستولي عليهم منافسوهم. وعلى وجه الإجمال، إذا ما قيَّض لأي فرع من المهن، أو أي تقسيم للعمل أن يكون مؤاتياً للجمهور، فهو سيكون دائماً أنفع متى عمّت المنافسة وكانت أكثر حرية.

الفصل الثالث

في تراكم رأس المال،

أو

في العمل المنتِج والعمل غير المنتِج

ثمة نوع من العمل يزيد في قيمة الشيء الذي يتناوله بالمعالجة، ونوع آخر ليس له هذا المفعول. فالأول يمكن أن يسمى منتجاً لأنه ينتج قيمة[429]، والثاني عملاً غير منتج[1]. من ذلك أن عمل الحرفي يضيف، إجمالاً، إلى قيمة المواد التي يعالجها، قيمة إعالته، وقيمة ربح معلّمه. أما عمل الخادم العادي، فهو على العكس من ذلك، لا يضيف إلى قيمة أي شيء. وعلى الرغم من أن الحرفي يستوفي أجره من معلّمه، فهو لا يكلفه نفقة في الحقيقة، ذلك لأن تلك الأجور تعوّض عادة مع الربح، في القيمة المحسّنة للسلعة التي يستعمل فيها عمله. أما إعالة الخادم العادي فلا تعوّض

(١) لقد استعمل بعض المؤلفين الفرنسيين الواسعي الاطلاع والبراعة هذه الكلمات بمعنى مختلف. وسوف أسعى في الفصل الأخير من الكتاب أن أبيّن أن المعنى الذي قصدوه غير ملائم.

أبداً. والرجل الذي يستخدم جمهرة من الحرفيين يثري، والرجل الذي يعيل جمهرة من الخدم العاديين يفتقر. على ذلك، فإن عمل هؤلاء له قيمته، وهو يستحق جزاءه كمثل عمل أولئك. غير أن عمل الحرفي يتثبّت ويتحقق في حاجية أو سلعة معدة للبيع، تدوم لفترة من الزمن على الأقل بعد انقضاء هذا العمل. وهو بمثابة كمية من العمل مخزنة ومستودعة لتستخدم إذا دعت الحاجة إليها في مناسبة أخرى. ويمكن لهذه السلعة، أو وهذا كذاك، لثمن هذه السلعة أن يحرك، متى دعت الحاجة كمية من العمل مساوية لتلك الكمية التي أنتجتها أصلاً. أما عمل الخادم العادي فهو، على الضد من ذلك، لا يتثبّت ولا يتحقق في أية حاجية أو سلعة معدّة للبيع. فخدماته تفنى عادة في لحظة إنجازها، ونادراً ما تخلّف أي أثر أو قيمة وراءها من شأنهما أن يستجرا بعدئذٍ كمية مساوية من الخدمة.

إن عمل البعض من أكثر الفئات احتراماً في المجتمع إنما هو، على غرار عمل الخدم العاديين، غير منتج لأية قيمة، وهو لا يتثبت ولا يتحقق في أية حاجية باقية أو سلعة تباع، تبقى بعد انقضاء هذا العمل، ويمكن أن تستجر من بعدها كمية مساوية من الخدمة. فحامل السيادة، مثلاً، مع كل الموظفين في المحاكم ورجال الحرب الذين يخدمون بإمرته، والجيش والبحرية بكاملهما، إنما هم عمال غير منتجين. وهم خدمة الجمهور، وتتم إعالتهم بقسم من النتاج السنوي لجهد سواهم من الناس. وإن خدمتهم، مهما كانت شريفة، [430] ونافعة، أو ضرورية، لا تنتج شيئاً يمكن أن يستجر من بعده كمية مساوية من الخدمة. فحماية الكمنولث، وأمنه، والدفاع عنه، وهو نتيجة عملهم هذه السنة، لن يشتري حماية

الكمنولث، وأمنه، والدفاع عنه في السنة القادمة. وينبغي أن يصنف في الفئة نفسها البعض من أعظم المهن مهابة وأهمها، والبعض من أخفها وأكثرها طيشاً أيضاً: رجال الكنيسة، والمحامون، والأطباء، والمغنون في الأوبرا، والراقصون، وإلخ. إن لعمل أوضع هؤلاء قيمة معينة، تنظمها المبادئ نفسها التي تنظم كل ضرب آخر من العمل؛ كما أن عمل أنبلها وأنفعها لا ينتج شيئاً يمكن أن يشترى به أو يحصّل به كمية مساوية من العمل. فإلقاء الممثل، وخطبة الخطيب، أو لحن الموسيقي، عملهم كلهم يتلاشى في لحظة إنتاجه.

كل العاملين المنتجين وغير المنتجين، وكل أولئك الذين لا يعملون البتة، إنما يعتاشون من النتاج السنوي لأرض البلد وعماله. ولا يمكن لهذا النتاج، مهما بلغ من العِظَم، أن يكون قط لامتناهياً، بل لا بد له من حدود معيّنة. ولذلك، فبقدر ما تستخدم نسبة كبرى أو صغرى منه في أية سنة من السنين في إعاشة الأيدي غير المنتجة، تبقى منه نسبة كبرى في حالة، أو صغرى في حالة أخرى، للأيدي المنتجة، ويكون نتاج السنة التالية أكبر أو أصغر حسب الحالة؛ علماً بأن النتاج السنوي الكامل إنما هو، إذا ما استثنينا ما تنتجه الأرض من تلقاء ذاتها، ناتج عن العمل المنتِج.

مع أن النتاج السنوي الكامل للأرض والعمال في كل بلد معدٌّ في النهاية لتلبية استهلاك سكانه، ولتوفير الإيراد لهم، إلا أنه حين يأتي أول ما يأتي إما من الأرض أو من أيدي العمال المنتجين، فهو ينقسم بصورة طبيعية إلى قسمين. أحدهما، وهو الأكبر في كثير من الأحيان، معدٌّ أصلاً لتعويض رأس مال، أو لتجديد المؤن،

والمواد، والعمل المنجز، التي كانت قد سحبت من رأس مال؛ أما القسم الآخر فلتشكيل إيراد ما، إما لمالك رأس المال هذا، كربح من خزينه، وإما لشخص آخر بمثابة ريع لأرضه. وهكذا، فإن قسماً من نتاج الأرض يعوّض رأس مال المزارع، والقسم الآخر**[431]** يدفع ربحه وريع صاحب الأرض؛ وهكذا فهو يشكل إيراداً لصاحب رأس المال هذا، كأرباح على خزينه، وإيراداً لشخص آخر، كريع لأرضه. وعلى النحو نفسه، فثمة من نتاج المصنع الكبير قسم هو الأكبر دائماً يعوّض رأس مال متعهد العمل؛ والقسم الآخر هو ربحه، ويشكل بذلك إيراداً لصاحب رأس المال هذا.

إن ذلك القسم من النتاج السنوي الذي يعوّض رأس المال، لأرض أي بلد وعماله لا يستخدم فوراً قط إلا لإعاشة الأيدي المنتجة. وهو يدفع أجور العمل المنتج لا غير. أما القسم المخصص فوراً ليشكّل إيراداً، إما كربح أو كريع، فقد يعيل الأيدي المنتجة وغير المنتجة على السواء.

أياً كان القسم الذي يستخدمه الرجل من خزينه كرأس مال، فهو يتوقع دائماً أن يعوّض عليه مع الربح. ولذلك، فهو إنما يستخدمه في إعالة الأيدي المنتجة فقط؛ وبعد أن يؤدي هذا الخزين وظيفة رأس المال له، يشكّل إيراداً لهم. وعندما يستخدم هو أي جزء منه في إعالة أيدٍ غير منتجة من أي نوع، فإن هذا الجزء يسحب منذ تلك اللحظة من رأس ماله، ويوضع في الخزين المعدّ للاستهلاك الفوري.

العمال غير المنتجين، وأولئك الذين لا يعملون أصلاً، يعتاشون من الإيراد، أولاً: إما من ذلك القسم من النتاج السنوي

المعدّ أصلاً ليشكل إيراداً لبعض الأشخاص المعينين، أو كريع للأرض أو أرباحِ للخزين؛ ثانياً، وإما من ذلك القسم الذي وإن كان معدّاً أصلاً لتعويض رأس مال ما أو لإعاشة العمال المنتجين فحسب، ولكنه عندما وصل إلى أيديهم فإن أي جزء منه يفضل عن ضرورات معيشتهم قد يستخدم في إعاشة أيدٍ منتجة أو غير منتجة على السواء. وهكذا، فليس من شأن مالك الأراضي الكبير وحده، ولا من شأن التاجر الثري وحده، أن يعيل خادماً بسيطاً، بل إن ذلك متاح حتى للعامل العادي متى كانت أجوره وافية؛ فهو قد يذهب أحياناً لمشاهدة مسرحية أو عرض لمسرح الدمى، ويسهم بذلك في إعالة مجموعة من العمال غير المنتجين؛ أو ربما دفع بعض الضرائب، ويساعد بذلك في إعاشة مجموعة أخرى، أشرف مكانة وأنفع فعلاً، ولكنها غير منتجة أيضاً. ولكن، ما من جزء من النتاج السنوي الذي كان أصلاً معداً لتعويض رأس مال ما، يمكن أن يوجه أبداً نحو[432] إعاشة الأيدي غير المنتجة إلا بعد أن يكون قد حرّك فعلاً مكملاته الكاملة من العمل المنتج، أو كل ما يمكنه أن يحركه على نحو ما استخدم به. فلا بد للعامل من أن يكون قد كسب أجره بالعمل الذي تم قبل أن يستطيع أن يستخدم أي قسم منه على هذا النحو. وهذا القسم، أيضاً، غالباً ما يكون قسماً صغيراً. إنه الإيراد المدّخر فحسب الذي لا يملك العمال المنتجون منه، باستثناء قلة نادرة الشيء الكثير. إلا إنهم يمتلكون منه إجمالاً بعض الشيء. وقد تعوِّض، إلى حد ما، كثرة عددهم عند دفع الضرائب صِغَرَ مساهماتهم. فريع الأراضي وأرباح الخزين هما إذاً، في كل مكان، المصدران الأساسيان اللذان تستمد منهما الأيدي غير

المنتجة بقاءها. هذان هما نوعا الإيراد اللذان يستطيع مالكوهما إجمالاً أن يدّخروا منهما الشيء الكثير. ومن شأنهما أن يعيلا إما الأيدي المنتجة أو غير المنتجة على السواء. ولكن يبدو أنهما يميلان إلى تفضيل هؤلاء على أولئك. فنفقات اللورد الكبير تطعم إجمالاً المزيد من الأناس المتبطلين مما تطعم من الأناس الكادين. والتاجر الثري، وإن كان لا يعيل برأس ماله إلا الأناس الكادين، فهو إنما يعيل، باستخدام إيراده، عادة النوع نفسه من الناس الذين يعيلهم اللورد الكبير.

ولذلك، فإن نسبة الأيدي المنتجة إلى الأيدي غير المنتجة إنما تعتمد، في كل بلد، على النسبة القائمة بين ذلك القسم من النتاج السنوي الذي حالما يأتي من الأرض أو من أيدي العمال المنتجين، يخصص لتعويض رأس مال ما، وذلك القسم المخصص لتشكيل إيراد ما إما كريع أو كربح. وتختلف حال هذه النسبة في البلدان الثرية اختلافاً كبيراً عما هي في البلدان الفقيرة.

من ذلك أنه، في بلدان أوروبا المترفة، يخصص قسم كبير جداً، وكثيراً ما يكون القسم الأكبر من نتاج الأرض، لتعويض رأس مال المزارع الثري المستقل؛ والقسم الآخر لدفع أرباحه والريع لمالك الأرض. ولكن قديماً، وخلال سيطرة الحكم الإقطاعي، كان قسم صغير جداً من النتاج كافياً لتعويض رأس المال المستخدم في الزراعة. وكان يتكوّن عادة من عدد ضئيل من الماشية الهزيلة البائسة المعتاشة كلياً على النتاج التلقائي للأراضي غير المزروعة، والتي يمكن أن تعتبر لذلك جزءاً من ذلك النتاج التلقائي.[433] وكانت ملكيته أيضاً تعود إجمالاً إلى مالك الأرض، وكانت تقدم من قِبَله

لشاغلي تلك الأرض. وكان كل ما بقي من النتاج يعود إليه أيضاً، إما كريع لأرضه، أو كربح على رأس ماله التافه هذا. كان شاغلو الأرض من الأقنان الأرقاء إجمالاً، وكانت أشخاصهم ومتاعهم من جملة ممتلكاته أيضاً. أما الذين لم يكونوا من الأرقاء فكانوا من المستأجرين الذين تنتهي إيجارتهم غب الطلب، ومع أن الإيجار الذي كانوا يدفعونه لم يكن في أكثر الأحيان شيئاً أكثر من إيجار تنازل إسمي quit-rent فقد كان يوازي فعلياً كامل نتاج الأرض. وكان في وسع سيدهم، في جميع الأوقات، أن يتصرف بعملهم في أيام السلم، وخدماتهم في أيام الحرب. وهم، وإن كانوا يقيمون على مسافة من منزله، فقد كانوا تابعين له كالخدم المقيمين فيه. ولكن كامل نتاج الأرض كان بلا شك يعود إلى الذي يستطيع أن يتصرف بعمل كل الذين يعتاشون منها وخدمتهم. في الحال الحاضرة لأوروبا، قلّما تفوق حصة مالك الأرض ثلث كامل نتاج الأرض وأحياناً ربعه. غير أن ريع الأرض في كافة أنحاء البلد المستصلحة قد زاد بنسبة ثلاثة أضعاف منذ تلك الأيام القديمة؛ ويبدو أن ثلث هذا النتاج السنوي لأو ربعه قد أضحى ثلاث أو أربع مرات أكبر مما كان عليه الكل من قبل. والريع، وإن زاد بالنسبة إلى مساحة الأرض، إلا أنه ينقص بالنسبة إلى نتاجها.

باتت رؤوس الأموال الكبيرة تستخدم اليوم في التجارة والمصانع في بلدان أوروبا التي تنعم بالبحبوحة. أما في الحال القديمة، فإن التجارة الصغيرة التي كات تتحرك، والقليل من المشاغل البسيطة والبدائية التي كانت تعمل، لم تكن تستلزم إلا رؤوس أموال صغيرة جداً. ولكن لا بد أن هذه كانت تدر أرباحاً

كبيرة جداً. فنسبة الفائدة لم تكن تقل في أي مكان عن عشرة بالمئة، ولا بد أن أرباحهم كانت كافية لتتحمل هذه الفائدة المرتفعة. أما في الوقت الحاضر فإن نسبة الفائدة في الأنحاء المستصلحة من أوروبا لا تزيد في أي مكان على ستة بالمئة، وفي بعض المناطق الأكثر استصلاحاً، تتدنى حتى الأربعة، أو الثلاثة، أو حتى اثنين بالمئة. وبالرغم من أن هذا الجزء من إيراد السكان المستمد من أرباح الخزين يزيد دائماً في البلدان الثرية عما هو في البلدان الفقيرة، فإنما يعود ذلك إلى أن الخزين أكبر بكثير: فالأرباح إجمالاً أقل بكثير، بالقياس إلى الخزين.

لذلك، فإن ذلك القسم من النتاج السنوي الذي يخصص، حالما يصل من الأرض أو من أيدي العمال المنتجين، لتعويض رأس مال ما، ليس أكبر حجماً في البلدان الثرية مما هو في البلدان الفقيرة فحسب، بل إن نسبته أكبر بالقياس إلى ذاك المخصص لتشكيل إيراد ما إما كريع أو كربح. فالأموال المخصصة لإعالة العمال المنتجين ليست أكبر كمية بكثير في الأوائل مما هي في الأواخر فحسب، بل إن نسبتها أكبر بالقياس إلى تلك التي وإن كانت تستخدم إما لإعالة الأيدي المنتجة أو غير المنتجة، تميل إجمالاً لتنفق على الأيدي غير المنتجة.

النسبة بين مختلف هذه الأموال تحدِّد في كل بلد بالضرورة السمة العامة للسكان من حيث الكدّ والتبطّل. نحن أكثر كدّاً من أسلافنا؛ لأن الأموال المخصصة لإعالة الكد أكثر بكثير بالقياس إلى تلك التي يمكن أن تستخدم في إعالة التبطّل، مما كانت منذ قرنين أو ثلاثة من الزمان. كان أسلافنا متبطلين لقلة التشجيع على الكد.

فمن الأفضل، على ما يقول المثل، أن نلعب من أجل لا شيء من أن نعمل من أجل لا شيء. ففي البلدات التجارية والصناعية تجد أفراد المراتب الدنيا، من الناس الذين يعتاشون من استخدام رأس المال، كادّين على وجه الإجمال، متزنين، ومزدهرين؛ كما في الكثير من البلدات الإنكليزية والهولندية. أما أفراد الناس في تلك البلدات التي تستند أساساً إلى الإقامة الدائمة أو الطارئة لبلاط ما، والتي تعتاش المراتب الدنيا من الناس فيها أساساً من إنفاق الإيرادات، فهم، على وجه الإجمال، متبطلين، متهالكين على الملاذّ، وفقراء؛ كما في روما، وفرساي، وكومبيين، وفونتينبلو. وإذا ما استثنيت روان وبوردو، فلا تكاد تجد تجارة أو صناعة في أية بلدة من البلدات ذات البرلمان في فرنسا؛ ولما كان أفراد المراتب الدنيا من الناس يعتاشون من إنفاق أعضاء المحاكم، ومن أولئك الذين يأتون للتقاضي أمامها، فإنك تجدهم متبطلين إجمالاً وفقراء. ويبدو أن التجارة الكبيرة في روان وبوردو ناتجة عن موقعهما. فروان هي مرفأ استيداع متوسط لكافة البضائع تقريباً، المستوردة إما من البلدان الأجنبية أو من الأقاليم البحرية الفرنسية، لاستهلاك مدينة باريس الكبرى. أما بوردو فهي، على النحو نفسه، مرفأ استيداع متوسط للخمور التي تستنبت على ضفاف نهر الغارون، وروافده من الأنهر الأخرى، وهي من أغنى بلدان الخمور في[435] العالم، ويبدو أنها تنتج الخمرة الفضلى للتصدير، أو الأكثر ملاءمة لأذواق الأمم الأجنبية. إن أمثال هذه المواقع المؤاتية تجتذب بالضرورة رأس مال كبيراً بالاستخدام الكبير الذي تتيحه له؛ واستخدام رأس المال هذا هو السبب في كدّ أهالي هاتين المدينتين.

أما في باقي المدن الفرنسية ذوات البرلمان، فإن ما يستخدم من رأس مال لا يزيد، في ما يبدو، إلا قليلاً عما هو ضروري لتزويدها بما تحتاجه في استهلاكها الخاص؛ أي أكثر بقليل من رأس المال الأصغر الذي يمكن أن يستخدم فيها. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن باريس، ومدريد، وفيينا. على أن باريس هي الأكثر كداً من بين العواصم الثلاث؛ غير أن باريس نفسها هي السوق الأساسية لكل المشاغل القائمة في باريس، واستهلاكها الخاص هو الموضوع الرئيسي لكل التجارة القائمة فيها. أما لندن، وليشبونة، وكوبنهاغن، فربما كانت المدن الثلاث الوحيدة في أوروبا التي تضم المقر الدائم للبلاط، ويمكن اعتبارها في الوقت نفسه مدناً تجارية، أو مدناً تتاجر لا بما تحتاجه في استهلاكها، بل في استهلاك سواها من المدن والبلدان. إن موقع هذه المدن الثلاث مؤات للغاية، ويلائمها بصورة طبيعية لتكون مرافئ استيداع متوسطة لقسم كبير من البضائع المعدة للاستهلاك في أماكن قصية. ففي المدينة التي ينفق فيها إيراد كبير، يرجّح أن يكون استخدام رأس المال بمربحية لأي غرض آخر غير استهلاك المدينة نفسها أصعب من استخدامه في مدينة لا يكون فيها لمراتب الناس الدنيا شيء يعتاشون منه، إلا ما يستمدونه من استخدام رأس مال كهذا. فتبطّل السواد الأعظم من الناس المعتاشين من إنفاق الإيراد يفسد، في أرجح الظن، كدّ أولئك الذين يجدر بهم أن يعتاشوا من استخدام رأس المال، ويجعل مربحية استخدام رأس المال في هذا الموضع أقل منها في مواضع أخرى. لم يكن ثمة إلا القليل من التجارة أو الصناعة في إدنبره قبل الاتحاد. وحين لم يعد البرلمان الاسكتلندي يجتمع فيها،

وحين كفت عن أن تكون المقر الضروري للنبلاء الأساسيين وسواهم من الطبقة الحاكمة الاسكتلندية، غدت مدينة تجارية وصناعية إلى حد ما. ولكنها لا تزال مقر المحاكم العدلية الأساسية في اسكتلندا، وهيئات الجمارك، والضرائب، إلخ. ولذلك فإن إيراداً كبيراً ما يزال ينفق فيها. وهي من حيث التجارة والصناعة أدنى بكثير من غلاسغو التي يعتاش سكانها أساساً من استخدام [436] رأس المال. وقد لوحظ أحياناً أن أهالي بعض القرى الكبيرة قد مالوا إلى التبطّل والفقر، جراء اتخاذ أحد اللوردات الكبار مسكنه في جوارهم، وذلك بعد أن كانوا قد أحرزوا تقدماً ملحوظاً في الصنائع.

ويبدو أن النسبة القائمة بين رأس المال والإيراد تنظم في كل مكان النسبة القائمة بين الكد والتبطّل. فحيثما يغلب رأس المال يغلب الكد؛ وحيثما يغلب الإيراد يغلب التبطّل. ولذلك، فكل ازدياد أو تناقص في رأس المال يميل بصورة طبيعية إلى زيادة أو إنقاص كمية الكدّ الحقيقية، وعدد الأيدي المنتجة، والقيمة التبادلية تالياً لنتاج أرض البلد وعماله، والثروة الحقيقية والإيراد الحقيقي لكافة السكان.

رؤوس الأموال تزداد جراء البخل، وتنقص جراء التبذير وسوء التدبير.

فكل ما يدّخره شخص ما من إيراده يضيفه إلى رأس ماله، ويستخدمه هو نفسه في إعالة عدد إضافي من الأيدي المنتجة، أو يمكّن شخصاً آخر من أن يقوم بذلك، عبر إقراضه المال لقاء فائدة، أي لقاء حصة من الأرباح. ولما كان رأس مال فرد من

الأفراد لا يمكن أن يزيد إلا بما يدّخره من إيراده السنوي أو مكاسبه السنوية، كذلك، فإن رأس مال المجتمع، المتماهي برؤوس أموال الأفراد الذين يشكّلونه، لا يمكن أن يزيد إلا عبر الطريقة نفسها.

البخل لا الكدّ هو السبب المباشر لزيادة رأس المال. والحق أن الكدّ يتيح الشيء الذي يكدّسه البخل. ولكن مهما استطاع الكدّ أن يكسبه، فإن رأس المال لن يكون أكبر إلا إذا ادّخر البخل وكدّس.

والبخل، إذ يزيد الأموال المعدّة لإعالة الأيدي المنتجة، يميل إلى زيادة عدد تلك الأيدي التي يضيف عملها إلى قيمة الشيء الذي يتناوله بالمعالجة وينصبّ عليه. وهو يميل، إذاً، إلى زيادة القيمة التبادلية للنتاج السنوي لأرض البلد وعماله. وهو يحرّك كمية إضافية من الكدّ تعطي بدورها قيمة إضافية للنتاج السنوي.

إن ما يدّخر سنوياً يستهلك بنفس الانتظام الذي [437] يستهلك فيه ما ينفق سنوياً، وفي الوقت نفسه تقريباً؛ غير أنه يستهلك من قبل مجموعة مختلفة من الناس. إن ذاك القسم من الإيراد الذي ينفقه رجل ثري سنوياً إنما يستهلكه في معظم الأحيان ضيوف متبطلون والعاديون من الخدم الذين لا يخلّفون شيئاً وراءهم لقاء استهلاكهم. أما ذاك القسم الذي يدّخره سنوياً، كأن يدّخره بغية الربح فهو يستخدم فوراً كرأس مال، ويستهلك على النحو نفسه، وربما في الوقت نفسه أيضاً، ولكن من قبل مجموعة أخرى من الناس، من قبل الشغيلة، والحرفيين، والصنّاع المهرة، الذين ينتجون ثانية مع الربح قيمة استهلاكهم السنوي. لنفترض أن إيراده يدفع إليه نقداً؛ فإذا أنفق الكل، فإن الغذاء، والكساء، والمسكن،

التي كان في مقدور الكل أن يشتريها، يكون قد وزعه على المجموعة الأولى من الناس. وإذا ما ادخر جزءاً منه، فإن هذا الجزء لمّا كان يدخر ابتغاء الربح فهو يستخدم فوراً كرأس مال من قبله أو من قبل شخص آخر، ويحفظ الغذاء، والكساء، والمسكن، التي كان من الممكن شراؤها به بالضرورة للمجموعة الثانية. الاستهلاك هو نفسه، ولكن المستهلكين مختلفون.

إن ما يدّخره رجل مقتصد سنوياً لا يمكّنه من أن يعيل عدداً إضافياً من الأيدي المنتجة لتلك السنة أو السنة التي تليها فحسب، بل يمكّنه، كمؤسس دار عامة للمعوزين، من أن يؤسس صندوقاً دائماً لإعالة عدد متساو منهم في كل الأيام الآتية. والحقيقة أنه لا يحرس تخصيص حصص هذا الصندوق ووجهة هذه الحصص باستمرار، أيّ قانون وضعي، أو أيّ حق ائتماني أو وثيقة وقف، بل هو محروس دائماً بمبدأ عظيم النفوذ، ألا وهو المصلحة البسيطة البيّنة لكل فرد تعود إليه أية حصة منه في أي وقت من الأوقات. ولن يكون من الممكن أبداً استخدام أي جزء منه لاحقاً في إعالة أيدٍ غير منتجة، من دون أن تنجم خسارة بيّنة للشخص الذي يحرفه عن وجهته الصحيحة.

المسرف المبذر يحرفه على هذا النحو. فهو إذ يقصّر عن إبقاء مصروفه ضمن مدخوله، يقضم من رأس ماله. ويكون مثله كمثل من يحرف إيرادات مؤسسة من مؤسسات البرّ الخيرية ويصرفها إلى بعض الغايات الدنيئة، ويدفع أجور التبطّل من تلك الأموال التي كرّسها اقتصاد أسلافه لإعالة ذوي الكدّ. فهو إذ يقلّص الأموال المعدّة لاستخدام العمل المنتج، يخفّض بالضرورة، وبقدر ما يتعلّق

الأمر به، كمية [438] ذلك العمل الذي يضفي قيمة على الشيء الذي تناوله بالمعالجة، وقيمة النتاج السنوي لأرض البلد كله وعماله، تالياً، أي الثروة الحقيقية والإيراد الحقيقي لسكانه. ولو لم يعوّض تبذير البعض باقتصاد البعض الآخر، فإن تصرف كل مبذّر، بإطعام المتبطلين خبز الكادّين، يميل لا إلى إفقار ذاته، بل إلى إفقار بلده أيضاً.

على الرغم من أنه لا بد لمصروف المبذّر من أن ينحصر كلياً في السلع المحلية، وأن لا ينتمي منه أي جزء إلى السلع الأجنبية، فإن أثره في أموال المجتمع الإنتاجية سيكون هو نفسه. فسوف تستخدم في كل سنة كمية من الطعام والكساء في إعالة الأيدي غير المنتجة مما كان ينبغي أن يعيل الأيدي المنتجة. ولذلك، فسوف ينشأ في كل سنة بعض التناقص في ما كان من شأنه، لولا التبذير، أن تكون عليه قيمة النتاج السنوي لأرض البلد وعماله.

والواقع أنه ربما عنّ لقائل أن يقول إن هذا المصروف لما لم ينفق في شراء البضائع الأجنبية، ولم يتسبب في أي تصدير للذهب والفضة إلى الخارج، فإن كمية النقد نفسها ستظل متوفرة في البلد مثلما كانت من قبل. ولكن لو أن كمية الغذاء والكساء التي استهلكتها الأيدي غير المنتجة على هذا النحو، كانت وزعت على الأيدي المنتجة، إذاً لكانت هذه الأيدي أنتجت القيمة الكاملة لاستهلاكها علاوة على شيء من الربح. وبذلك يكون من شأن كمية النقد نفسها أن تبقى أيضاً في البلد، إضافة إلى إعادة إنتاج كمية مساوية لها من السلع الاستهلاكية. فيكون ثمة قيمتان بدلاً من قيمة واحدة.

زد إلى ذلك، أن الكمية نفسها من النقد لا تستطيع أن تظل طويلاً في أي بلد يتناقص فيه النتاج السنوي. فالاستعمال الوحيد للنقد هو تداول السلع الاستهلاكية. بواسطته تباع المؤن، والمواد الأولية، والأعمال الناجزة، وتشترى، وتوزع على مستهلكيها المناسبين. لذلك، فلا بد لكمية النقد التي يمكن أن تستخدم سنوياً في أي بلد من أن تحدد بقيمة السلع الاستهلاكية التي يتم تداولها بها. ولا بد لهذه من أن تتكون إما من النتاج المباشر لأرض البلد نفسه وعماله، وإما من شيء كان قد تم شراؤه بجزء ما من هذا النتاج. ولذلك، فلا بد لقيمتها، [439]من أن تنقص مع تناقص قيمة هذا النتاج، ومعه كمية النقد التي يمكن أن تُستخدم في تداولها. ولكن النقد الذي يرمى، بفعل هذا التناقص في النتاج، خارج التداول الداخلي سنوياً لن يسمح له بأن يبقى متبطّلاً. فمصلحة من يمتلكه، أياً كان، تقتضي أن يستخدم. ولما لم يكن له أي استخدام في داخل البلد، فهو سوف يرسل، على الرغم من كل حظر وقانون، إلى خارج البلد ويستخدم في شراء بعض السلع الاستهلاكية التي قد تكون ذات نفع في البلد. وسيكون من شأن تصديره السنوي إلى الخارج على هذا النحو أن يضيف لفترة من الزمن شيئاً ما إلى الاستهلاك السنوي للبلد تفوق قيمة نتاجه السنوي. وما كان قد ادّخر أيام ازدهاره من ذلك النتاج السنوي واستخدم في شراء الذهب والفضة سيسهم، لفترة وجيزة من الزمن، في دعم استهلاكه أيام الشدّة. فتصدير الذهب والفضة في هذه الحال، ليس علة انحطاطه بل معلولاً له، وهو ربما أسهم لفترة وجيزة من الزمن، في تخفيف بؤس هذا الانحطاط.

أما كمية النقد فينبغي، على العكس من ذلك، أن تتزايد بصورة طبيعية في كل بلد مع تزايد قيمة النتاج السنوي. فلما كانت قيمة السلع الاستهلاكية المتداولة سنوياً ضمن المجتمع أكبر، فهي سوف تستلزم كمية كبرى من النقد لتداولها. ولذلك، فسوف يستخدم قسم من النتاج الزائد بصورة طبيعية في شراء الكمية الإضافية من الذهب والفضة حيثما وجدا لتداول الباقي. ويكون تزايد كمية هذين المعدنين في هذه الحال معلولاً للازدهار العام لا علة له. فالذهب والفضة يشتريان في كل مكان على النحو نفسه. فالغذاء، والكساء، والمأوى، إضافة إلى إيراد وإعالة كل الذين استخدم عملهم أو خزينهم في حملهما من المنجم إلى السوق، هذه كلها هي الثمن المدفوع للحصول عليهما في البيرو كما في إنكلترا. والبلد الذي يتوجب عليه دفع هذا الثمن لن يظل طويلاً من دون تلك الكمية من هذين المعدنين التي يحتاج إليها؛ ولا يمكن لأي بلد أن يحتفظ طويلاً بكمية لا يحتاج إليها.

ولذلك، فمهما كان تصورنا لما يمكن أن تتكون منه الثروة الحقيقية لبلد ما ولإيراده، سواء أكان ذلك في قيمة النتاج السنوي لأرضه وعماله، كما يملي علينا العقل المحض في ما يبدو، أو في كمية المعدنين الثمينين المتداولة ضمن حدوده، على ما يفترضه اعتقاد العامة؛ ففي كلتا النظرتين إلى المسألة،[p440] يظهر كل مبذّر عدواً للجمهور، وكل رجل مقتصد صديقاً ومحسناً إلى الجمهور.

إن عواقب سوء التصرف تضاهي في كثير من الأحيان عواقب الإسراف والتبذير. فكل مشروع غير حصيف وغير ناجح، سواء أكان في الزراعة، أو المناجم، أو المسامك، أو التجارة، أو

الصنائع، يميل على النحو نفسه إلى تقليص الأموال المخصصة لإعالة العمل المنتج. إن رأس المال وإن لم يستهلك حصراً إلا من قبل الأيدي المنتجة في كل مشروع من هذا النوع، فلا بد من أن ينشأ دائماً شيء من التناقص جراء الطريقة غير الحصيفة التي استخدم بها رأس المال، والتي لم تمكن هذه الأيدي من أن تنتج ثانية القيمة الكاملة لاستهلاكها، ولا أن تحافظ على الأموال المنتجة في المجتمع.

والحق أنه نادراً ما قد يحدث أن تتأثر ظروف أمة عظيمة بتبذير بعض الأفراد أو بسوء تدبيرهم؛ ذلك لأن إسراف البعض أو تهورهم يعوّضه دائماً ويربو عليه اقتصاد البعض الآخر وحسن تدبيرهم.

أما الإسراف، فإن المبدأ الذي يحمل على الإنفاق إنما هو الشغف بالمتعة الآنية التي هي مؤقتة وطارئة، وإن كانت شديدة أحياناً وعصيّة على اللجم. وأما الادّخار، فإن المبدأ الذي يحملنا عليه هو الرغبة في تحسين أحوالنا، وهي رغبة ترافقنا من أرحام أمهاتنا ولا تغادرنا حتى نوارى في القبور. وربما لم تكد توجد لحظة واحدة، طوال المدة الممتدة بين المهد واللحد، يكون فيها أي إنسان راضياً تمام الرضى عن أحواله بحيث تخلو نفسه من تمني التغيير أو التحسين أيا كان نوعهما. فزيادة الثروة هي الوسيلة الأكثر عامية والأكثر بداهة؛ وأوفر الطرق حظاً في زيادة ثروة البشر هي في االإدخار ومراكمة جزء مما يكتسبونه، إما سنوياً بانتظام أو في بعض المناسبات الاستثنائية. لذلك، ومع أن مبدأ الإنفاق يغلب على معظم الناس تقريباً في بعض المناسبات، ويغلب في بعض الناس

في معظم المناسبات تقريباً، غير أن مبدأ الاقتصاد لا يغلب على السواد الأعظم من الناس فحسب، بل يبدو أنه يغلب عليهم غلبة عظيمة جداً.[441]

وأما سوء التصرف والتدبير، فإن عدد المشاريع الحصيفة والناجحة يتفوق في كل مكان تفوقاً كبيراً على عدد المشاريع غير الحصيفة وغير الناجحة. بعد كل تذمرنا من تواتر الإفلاسات، فإن عدد الرجال المناكيد الذين تحل بهم هذه النكبة لا يشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من كامل عدد الرجال المنخرطين في التجارة، وسواها من أصناف الأعمال؛ وربما لم يتجاوز عددهم الواحد في الألف. ولعل الإفلاس أعظم النوائب التي تنزل ساحة الرجل الساذج، وأكثرها إذلالاً. ولذلك، فإن العدد الأكبر من الرجال يعتنون عناية كافية بتحاشيها. والحق أن البعض منهم لا يتحاشونها، مثلما أن البعض منهم لا يتحاشون المشنقة.

لا تصاب الأمم العظيمة بالافتقار جراء التبذير وسوء التدبير الفردي، وإن كانت تصاب بذلك أحياناً جراء التبذير وسوء التدبير العام. إن كامل الإيراد العام أو جلّه يستخدم في معظم البلدان لإعالة الأيدي غير المنتجة. من أولئك الناس الذين يشكلون الحاشية العديدة الرائعة، والمؤسسة الإكليريكية العظيمة، والأساطيل الكبيرة والجيوش، التي لا تنتج شيئاً في زمن السلم، ولا تكتسب في زمن الحرب شيئاً يمكن أن يعوّض مصاريف إعالتهم، حتى خلال فترة استمرار الحرب. إن أمثال هؤلاء الناس، لما كانوا لا ينتجون شيئاً بأنفسهم، فهم يعتاشون من نتاج عمل أناس آخرين. ولذلك، فإذا ما تكاثروا إلى حد يتجاوز الضرورة عدداً، فقد يستهلكون في سنة

معيّنة حصة من هذا النتاج كبيرة إلى حد لا يستبقى معه ما يكفي لإعالة العمال المنتجين الذين ينبغي أن ينتجوه ثانية السنة التالية. ولذلك، يقل نتاج السنة التالية عن نتاج السنة التي سبقتها، وإذا ما استمر هذا الاضطراب فإن نتاج السنة الثالثة سيقل أكثر عن نتاج السنة الثانية. فقد يكون من شأن هذه الأيدي غير المنتجة التي كان يجب ألا تعتاش إلا من جزء فقط من إيراد الناس المدّخر، أن تستهلك من إيرادهم الكامل حصة كبيرة إلى حد، وأن ترغم عدداً كبيراً منهم على القضم من رؤوس أموالهم، أي من الأموال التي كانت معدّة لإعالة العمال المنتجين، إلى حد أن كل اقتصاد وحسن تدبير الأفراد قد لا يكون كافياً لأن يعوّض ما يسببه هذا القضم الشديد والقسري من هدر وانحطاط في النتاج السنوي.

غير أن الظاهر من التجربة أن هذا الاقتصاد وحسن التدبير يكفي في معظم الأحوال ليعوّض لا التبذير وسوء التدبير الفرديين فحسب، بل[442] وتهور الحكومة العام أيضاً. إن الجهد المنتظم، والثابت، والمتصل الذي يبذله كل إنسان لتحسين أحواله، أي المبدأ الذي تستمد منه أصلاً البحبوحة العامة، والقومية، والفردية، قوي في أكثر الأحيان إلى حد أنه يحافظ على التقدم الطبيعي للأشياء نحو التحسن، بالرغم من تبذير الحكومة وأخطاء الإدارة على جسامتها. فهو في معظم الأحيان، وعلى غرار مبدأ الحياة الحيوانية المجهول، يردُّ الصحة والقوة إلى البُنْية، على الرغم من المرض، ومن وصفات الطبيب العبثية.

يمكن لنتاج أرض أية أمة من الأمم وعمالها أن يزيد قيمة بمجرد زيادة عدد العمال المنتجين، أو بزيادة القوى الإنتاجية

لأولئك العمال الذين كانوا يستخدمون من قبل. ومن البيّن أن عدد العمال المنتجين لا يمكن أن يزيد زيادة كبيرة إلا جراء زيادة رأس المال، أو الأموال المعدّة لإعالتهم. والقوى الإنتاجية للعدد نفسه من العمال لا يمكن أن تزيد إلا بفعل واحد من أمرين، إما جراء إضافة ما أو تحسين ما على تلك الآلات والمعدات التي تسهّل العمل وتختصره؛ وإما جراء تقسيم أليق للعمل وتوزيع أفضل للاستخدام. ولا بد في كلتا الحالين من الاعتماد بصورة شبه دائمة على رأس مال إضافي. فبفضل رأس المال الإضافي وحده يستطيع متعهد أي عمل إما أن يؤمن لعماله آلات أفضل وإما أن يقوم بتوزيع أفضل للاستخدام فيما بينهم. فعندما يتكوّن العمل المطلوب إنجازه من عدد من الأجزاء، فلا بد لإبقاء كل رجل منشغلاً باستمرار بطريقة واحدة من استثمار رأس مال أكبر مما يستلزم استخدام كل رجل في كل جزء من العمل أحياناً. لذلك، فعندما نقارن حال أمة من الأمم في فترتين مختلفتين من الزمان، ونجد أن النتاج السنوي لأرضها وعمالها قد تزايد بوضوح في الفترة اللاحقة عما كان عليه في الفترة السابقة، وأن أراضيها قد أضحت أفضل زراعة، ومشاغلها أكثر عدداً وازدهاراً، وتجارتها أوسع نطاقاً، فقد نتيقن أن رأس مالها قد تزايد حتماً خلال المدة الممتدة بين الفترتين، وأن المزيد قد أضيف إليها بفضل حسن تدبير البعض مما أخذ منها بسبب سوء تدبير بعض الأشخاص الآخرين أو جراء تبذير الحكومة وتهورها. غير أننا سنجد أن هذه هي [443] حال معظم الأمم تقريباً، في كافة أزمان السلم والهدوء المعقولين، حتى تلك التي لم تحظ دائماً بأحصف الحكومات وأبخلها. وبالفعل، فلا بد لنا، لتكوين حكم

صائب عليها، من مقارنة حال البلد في فترات متباعدة بعض الشيء إحداها عن الأخرى. فالتقدم كثيراً ما يكون تدريجياً إلى حد أن التحسن، إذا ما رُصد في فترات متقاربة، تبيّن أنه ليس غير ملموس فحسب، بل ربما ساور المرء في كثير من الأحيان، إذا ما اعتبر انحطاط بعض فروع الصناعة، أو بعض مناطق البلد، وهي أمور تحدث أحياناً وإن كان البلد إجمالاً في حال ازدهار عظيم، ارتيابٌ بأن ثروات البلد كله وصناعته في حال انهيار.

من ذلك أن النتاج السنوي لأرض إنكلترا وعمالها بات الآن يقيناً، أكبر مما كان عليه منذ أكثر من مئة عام بقليل، عند عودة الملكية مع الملك تشارلز الثاني. لكن، وعلى الرغم من أن القليل من الناس، في ما أعتقد، يشكون في هذا، قلّما مرت خمس سنوات من هذه الفترة لم ينشر فيها كتاب أو كراس مكتوب بقدر من البراعة بحيث يكسب مكانة في أعين الجمهور، زاعم أنه يبرهن أن ثروة الأمة تتدهور بسرعة، وأن البلد يقفر من الأهل، وأن الزراعة تهمل، والمصانع تتداعى، والتجارة تنهار. ولم تكن هذه المنشورات كلها منحازة إلى بعض الأحزاب، من صغائر بنات الضلالة والفساد. بل إن العديد منها قد خرجت من أقلام أناس أذكياء جداً ونزهاء جداً، لم يكتبوا إلا ما يعتقدونه، ولا كتبوا لغرض آخر إلا اعتقادهم.

النتاج السنوي لأرض إنكلترا وعمالها، مرة ثانية، كان يقيناً أكبر بكثير أيام إعادة الملكية مما يمكننا أن نفترض أنه كان عليه قبل ذلك بحوالى مئة عام، عند ارتقاء الملكة إليزابث العرش. وفي ذلك العصر أيضاً، نملك كل الأسباب لنعتقد أن البلد كان أكثر تقدماً في

الاستصلاح مما كان عليه قبل قرن من الزمان، لدى إنهاء الخلافات بين آل يورك وآل لانكستر. ولعله كان، حتى في تلك الأيام، في حال أفضل من تلك التي كان عليها عند غزو النورمان، وعند غزو النورمان أفضل حالاً مما كان أيام فوضى الحكومة السكسونية السُباعية. حتى في تلك الحقبة المبكرة، كان بلداً أفضل استصلاحاً مما كان عليه أيام غزو يوليوس قيصر، يوم كان أهله على حال أشبه بحال المتوحشين في أمريكا الشمالية. [444]

ولكن كل حقبة من تلك الحقب لم تتسم بالكثير من الإسراف الخاص والعام فحسب، والعديد من الحروب غير الضرورية والباهظة الثمن، والانحرافات الكبيرة للنتاج السنوي من إعالة الأيدي المنتجة إلى إعالة الأيدي غير المنتجة، بل ربما حل بالخزين أحياناً من الهدر والتدمير المطلقين، في خضم الاختلاط والشقاق المدني، ما يمكن الافتراض بأنه لم يقتصر على تأخير مراكمة الثروات بصورة طبيعية، وهو ما حصل يقيناً، بل تعداه في نهاية تلك الحقبة إلى ترك البلد أفقر مما كان في أولها. وهكذا، ففي أسعد حقبة من تلك الحقب على الإطلاق وأوفرها خيراً، أي تلك التي انقضت منذ إعادة الملكية، ما أكثر ما وقع من الاضطرابات والنكبات التي لو كان من الممكن التنبؤ بها إذاً لكان توقع المرء منها لا الافتقار فحسب، بل خراب البلد كلياً. حريق لندن وطاعونها، الحربان الهولنديتان، قلاقل الثورة، حرب إيرلندا، الحروب الفرنسية الأربع الباهظة الثمن سنة ١٦٨٨، ١٧٠٢، ١٧٤٢، و١٧٥٦، فضلاً عن تمردَي ١٧١٥ و١٧٤٥. وقد تكبدت الأمة في أثناء الحروب الفرنسية أكثر من مئة وخمسة وأربعين مليوناً

من الديون، علاوة على سوى ذلك من المصاريف السنوية الاستثنائية التي تسببت بها، بحيث إنه لا يمكن احتساب المجموع بأقل من مئتي مليون. إن حصة عظيمة كهذه من نتاج أرض البلد السنوي وعماله قد استخدمت، منذ الثورة، وفي مناسبات مختلفة لإعالة عدد من الأيدي غير المنتجة خارجة عن العادات. ولكن لو لم تكن تلك الحروب قد وجّهت رأس مال على هذا القدر من الضخامة في تلك الوجهة المخصوصة، إذاً لاستخدم جُلّه بصورة طبيعية في إعالة الأيدي المنتجة التي كان من شأن عملها أن يعوّض مع الربح كامل قيمة استهلاكها. وكان من شأن النتاج السنوي لأرض البلد وعماله أن تزيد زيادة كبيرة جداً جراء ذلك كل سنة، وتعمل زيادة كل سنة على مزيد من الزيادة في السنة التي تليها. بحيث يكون من الممكن تشييد المزيد من المنازل، واستصلاح المزيد من الأراضي، واستنبات تلك التي كانت قد استصلحت بصورة فضلى، وتأسيس المزيد من المشاغل، وزيادة تلك التي كانت قائمة توسعاً؛ أما إلى أية ذروة كان من شأن ثروة البلد الحقيقية وإيراده أن يصلا في هذا الوقت، فأمر ربما لم يكن من الممكن حتى تخيّله. [445]

ولكن بالرغم من أن إسراف الحكومة قد أخّر ولا شك تقدُّم إنكلترا الطبيعي نحو الثروة والاستصلاح إلا أنه لم يتمكن من إيقافه. فالناتج السنوي لأرضها وعمالها إنما هو، بلا شك، أعظم اليوم مما كان أيام إعادة الملكية أو أيام الثورة. ولذلك، فلا بد لرأس المال المستخدم سنوياً في زراعة هذه الأرض، وإعالة عمالها، من أن يكون أكبر بكثير. ففي غمرة كل الضرائب التي تستوفيها الحكومة، كان رأس المال هذا يتراكم بصورة صامتة وتدريجية،

جراء الاقتصاد الخاص وحسن تدبير الأفراد، جراء جهدهم العام المتواصل وغير المنقطع لتحسين أحوالهم الخاصة. إن هذا المجهود الذي يحميه القانون وتتيحه حرية الممارسة بالصورة التي يراها أصحابها أربح، هو الذي حافظ على تقدم إنكلترا نحو البحبوحة والاستصلاح في كافة الأعصر السابقة تقريباً، والتي يؤمل أن يستمر على ذلك في المستقبل. غير أن إنكلترا لم تحظَ يوماً بحكومة بخيلة جداً لذلك فإن البخل لم يكن في وقت من الأوقات الفضيلة المميزة لسكانها. ولذلك، كان من أعظم الوقاحة والادعاء، في الملوك والوزراء، أن يزعموا الرقابة على اقتصاد الناس الخاص، وأن يقيدوا إنفاقهم، إما بقوانين تنظم الإنفاق، أو بحظر استيراد الطرائف ومتاع الترف الأجنبية. فهم أنفسهم، ومن دون أي استثناء، أكبر مبذرين في المجتمع. فلينعموا النظر في إنفاقهم الخاص، وفي وسعهم أن يكلوا الناس الآخرين بأمان لأنفسهم. فإن لم يخرب الدولة إسرافهم وتهوّرهم، فإن إسراف رعاياهم لن يفعل.

لما كان الاقتصاد يزيد رأس المال العام وكان الإسراف ينقصه، لذلك كان تصرف أولئك الذين يتساوى إنفاقهم تماماً مع إيرادهم، من دون مراكمة أو قضم، لا يزيده ولا ينقصه. ولكن يبدو أن بعض أساليب الإنفاق تسهم أكثر في نمو البحبوحة العامة من بعضها الآخر.

يمكن لإيراد الفرد أن ينفق إما في أشياء تستهلك فوراً، وليس من شأن إنفاق يوم فيها أن يخفّف أو يدعم إنفاق يوم آخر، أو يمكن أن تنفق في أشياء أدوم مدة، ويكون من شأن إنفاق كل يوم فيها أن يخفف أو أن يدعم ويعزز، مثلما يختار، مفعول **[446]**

إنفاق اليوم التالي. من ذلك أن هذا الرجل الثري قد ينفق إيراده على مائدة عامرة مسرفة، وعلى إعالة عدد كبير من الخدم العاديين، وعدد كبير من الكلاب والجياد؛ أو ربما اكتفى بمائدة مقتصدة، وعدد قليل من الخدم، وقد ينفق القسم الأعظم منه في زخرفة منزله أو مسكنه الريفي، في مبانٍ مفيدة أو زخرفية، في أثاث مفيد أو زخرفي، في تجميع الكتب، أو التماثيل، أو الصور؛ أو في أشياء أتفه، كالجواهر، والحلي التافهة، والطرائف الذكية من مختلف الأنواع؛ أو في أتفه شيء ممكن، كجمع خزانة كبيرة من الثياب الفاخرة كما فعل محظيّ ووزير عند أمير عظيم توفي منذ بضع سنوات. ولو قيّض لرجلين متساويين في الثروة أن ينفقا إيرادهما، الأول بصورة أساسية في الوجه الأول، والثاني في الوجه الثاني، فإن عظمة الرجل الذي كان معظم إنفاقه على السلع الطويلة الأجل ستستمر في التزايد، إذ يساهم إنفاق كل يوم بعض الإسهام في دعم إنفاق اليوم التالي وتعزيز تأثيره؛ بينما لا تكون عظمة الرجل الثاني أكبر في نهاية الفترة مما كانت في البداية. كما أن الرجل الأول يكون في نهاية الفترة هو الأوفر ثروة من الإثنين. ويكون عنده خزين من السلع من هذا النوع أو ذاك، من شأنه أن يساوي دائماً شيئاً ما وإن لم يساوِ كامل كلفته. بينما لا يبقى أي أثر أو بقية من إنفاق الثاني، وتتلاشى آثار عشر سنوات أو عشرين سنة من الإسراف كأن لم تكن.

وكما أن أحد وجهي الإنفاق أكثر ملاءمة من الآخر لبحبوحة الفرد، كذلك هو بالنسبة إلى الأمة. فمنازل، الأثرياء، وأثاثهم، وملابسهم، تصبح بعد فترة قصيرة مفيدة لمراتب الشعب الدنيا

والمتوسطة. إذ يقتدر هؤلاء على شرائها بعد أن يملّها أصحابها الأعلى منهم، وبذلك تتحسن الأحوال العامة للشعب بأسره، عندما يصبح وجه الإنفاق هذا شاملاً بين الرجال الأثرياء. وأنت كثيراً ما تجد في البلدان التي تقادم عهدها بالثراء أن أناساً من المراتب الدنيا من الشعب يمتلكون منازل جيدة وسليمة وأثاثاً على الحال نفسه، ولكنك ترى تماماً أنه من المستبعد أن تكون الأوائل قد شيدت لأجلهم، وأن تكون الثواني صنعت لاستعمالهم. فما كان في ما مضى مقر آل سيمور بات اليوم فندقاً على طريق الحمّام. ومن ذلك أيضاً أن سرير زواج جيمس الأول ملك [447] بريطانيا العظمى الذي جاءت به ملكته من الدنمارك هدية يليق بملك أن يقدمها إلى ملك، كان يستعمل منذ بضع سنوات زينة في حانة للجعة في دنفرملاين. وأنت لا تكاد تجد في بعض المدن القديمة، التي ظلّت فترة طويلة على حالها، أو تدهورت حالها بعض الشيء، منزلاً واحداً شيّد لسكانه الحاليين. كما أنك إذا ما دخلت هذه المنازل أيضاً وجدت في كثير من الأحيان الكثير من قطع الأثاث الممتازة التي لا تزال صالحة للاستعمال وإن كانت قديمة، والتي لا يمكن أن تكون قد صنعت لهؤلاء السكان. فالقصور الفخمة، والفيلات الرائعة، ومجموعات الكتب العظيمة، والتماثيل، والصور، وسواها من الطرائف، كثيراً ما تكون شرفاً وزخرفاً، لا للحي والجوار فحسب بل ولكل البلد الذي تنتمي إليه. ففرساي زخرف وشرف لفرنسا، وكذلك ستو وويلتون لإنكلترا. أما إيطاليا فما تزال تحظى بنوع من الإجلال لكثرة عدد الصروح المشيدة فيها، وإن كانت الثروة التي أنتجتها قد بارت، والعبقرية التي خططتها قد انقرضت،

ولعلّ ذلك قد حلّ بها لعدم استخدامها على النحو ذاته.

والنفقة التي تبذل على السلع الطويلة الأجل، مؤاتية لا للمراكمة فحسب بل وللاقتصاد أيضاً. فلئن أفرط أي شخص فيها في أي وقت من الأوقات، فإن في مقدوره أن يعود عن ذلك بيسر، من دون أن يعرّض نفسه للانتقاد من جمهور الناس. من ذلك أن تخفيض عدد خدمه تخفيضاً كبيراً، وتغيير مائدته من الإسراف العظيم إلى الاقتصاد العظيم، والاستغناء عن مركباته وجياده بعد أن جهزها من قبل، إنما هي أمور لا تفوت ملاحظة جيرانه، وهي مما يفترض ضمناً نوعاً من الاعتراف بسوء التصرف والتدبير من قبل. ولذلك، فقلة هم الذين كان من حظهم العاثر أنهم اشتطوا بعيداً في هذا النوع من الإنفاق، ثم تجمّلوا بما يكفي من الشجاعة ليقلعوا عنه وينصلحوا قبل الإمعان فيه حتى يُكرههم الخراب والإفلاس على الإقلاع. ولكن إذا ما كان شخص من الناس قد تكبّد نفقة عظيمة جداً على البناء، أوالأثاث، أو الكتب، أو الصور، فلا يمكن أن يستدل من تغيير مسلكه على أي قدر من الطيش أوالتهور. فهذه أشياء كثيراً ما يغني فيها الإنفاق السابق عن الإنفاق اللاحق؛ وعندما يتوقف أي شخص عن المضي فيها فجأة، فهو يبدو وكأنه يفعل ذلك لا لأنه تجاوز ثروته، بل لأنه أشبع نزوته.

ثم إن الإنفاق الذي يبذل على السلع الطويلة الأجل **[448]** يعيل، إجمالاً، عدداً من الناس أكبر من عدد الذين يستخدمون في أسخى الضيافات. فمن أصل مئتين وأربعة وعشرين باوند أو ثلاث مئة وستة وثلاثين باوند من المؤن، يمكن أن تقدّم في وليمة عظيمة، ربما رمي نصفها في مكب النفايات، كما أن كمية كبيرة

منها تهدر وترذل. ولكن لئن استخدمت كلفة هذه الوليمة في تشغيل البنائين، والنجارين، والمنجدين، والميكانيكيين، إلخ، فإن من شأن كمية من المؤن مساوية لتلك أن توزع على عدد من الناس أكبر بحيث يشترونها بالدراهم والفلوس، ولا يهدر منها أو يرذل أونصة واحدة. زد إلى ذلك أنه بهذا الوجه يعيل هذا الإنفاق أيادي منتجة، وبالوجه الآخر أيادي غير منتجة. وبالطريقة الأولى تزيد القيمة التبادلية لنتاج أرض البلد السنوي وعمالها، وبالثانية لا تزيد.

غير أنني لا أودُّ أن يحمل كلامي على أنني أعني أن النوع الأول من الإنفاق يدل دائماً على نفس أسمح وأسخى من النوع الآخر. فعندما ينفق رجل ثري إيراده على الضيافة بصورة رئيسية، فهو يتقاسم القسم الأكبر منها مع صحبه وأصدقائه؛ ولكن عندما يستخدم إيراده في شراء سلع طويلة الأجل، فهو غالباً ما ينفق الكل على ذاته، ولا يعطي شيئاً لأحد من دون مقابل. فالنوع الثاني من الإنفاق، ولا سيما متى صرف نحو التوافه، والجواهر، والطرائف، والحلي الرخيصة، فهو كثيراً ما ينمّ لا عن نفسية تافهة فحسب، بل دنيئة وأنانية. فكل ما أعنيه إنما هو أن هذا النوع من الإنفاق، لما كان يتسبب دائماً بشيء من مراكمة السلع القيّمة، ولما كان مؤاتياً أكثر للاقتصاد الشخصي، ولزيادة رأس المال العام، تالياً، ولما كان يعيل الأيدي المنتجة ولا يعيل تلك الأيدي غير المنتجة، فهو يفضي أكثر من النوع الآخر إلى نمو البحبوحة العامة. [449]

الفصل الرابع
في الخزين الذي يُقرَض بالفائدة

الخزين الذي يُقرَض بالفائدة يعتبره المُقرِض بمثابة رأس مال. فهو يتوقع أن يسترده في الأجل المسمّى، وأن المقتَرِض سيدفع له ريعاً سنوياً لقاء استعماله. وقد يستعمله المقتَرِض بمثابة رأس مال، أو بمثابة خزين مخصص للاستهلاك المباشر. فإذا استعمله كرأس مال، فهو يستخدمه في إعالة عمال منتجين يعيدون إنتاج القيمة مع الربح. وهو يستطيع، في هذه الحال، أن يرد رأس المال وأن يدفع الفائدة من دون أن يحول أي مصدر آخر للإيراد عن طبيعته، أو أن يقضم منه. وإذا استعمله كخزين مخصص للاستهلاك المباشر، فهو يمثل دور المبذّر، ويبدد في إعالة المتبطلين ما كان معدّاً لدعم الكادين. وهو لا يستطيع، في هذه الحال، أن يرد رأس المال ولا أن يدفع الفائدة من دون أن يحوّل مصدراً آخر للإيراد عن طبيعته، أو أن يقضم منه، كالممتلكات أو ريع الأرض.

والخزين الذي يُقرَض بالفائدة يستخدم، ولا شك، في كلا هذين الوجهين، ولكنه يستخدم بالوجه الأول أكثر مما يستخدم

بالوجه الثاني. فالرجل الذي يقترض كي ينفق سرعان ما يحل به الخراب، والرجل الذي يُقرِضه سيتوصل إجمالاً إلى التوبة عن حماقة فعله. فالاقتراض أو الإقراض لغرض كهذا، إنما هو في كافة الأحوال، وإذا استبعدنا الربا الفاحش، منافٍ لمصلحة الطرفين؛ ولا شك في أن الناس قد يقدمون أحياناً على الأمرين، غير أنه بالنظر إلى اهتمام كل الناس بمصالحهم الخاصة فقد نتيقن أنه من المستبعد أن يحدث ذلك كثيراً جداً بقدر ما قد نتوهّم. سَلْ أيّ رجل ثري متوسط الحصافة إلى أي نوعي الناس أقرض القسم الأكبر من خزينه، ألأولئك الذين يعتقد أنهم سيستخدمونه بصورة مربحة، أم لأولئك الذين ينفقونه على البطالة، تراه يضحك منك لإقدامك على طرح السؤال. لذلك، حتى في صفوف المقترضين، وهم ليسوا أشهر الناس بالاقتصاد، فإن عدد المقتصدين[450] والمكدّين يفوق عدد المبذرين والمتبطلين.

والأشخاص الوحيدون الذين يقرَضون الخزين من دون أن يُتوقع منهم أن يستعملوه استعمالاً مربحاً حقاً هم النبلاء الريفيون الذين يقترضون مقابل رهن عقاري. حتى هؤلاء قلما يقترضون لمجرد الإنفاق. فمن الجائز للمرء أن يقول إن ما يقترضونه يكون قد أنفق عادة من قبل أن يقترضوه. فهم غالباً ما يستهلكون كمية كبيرة جداً من السلع التي تسلّف إليهم من قبل التجار وأصحاب المتاجر بحيث إنهم يضطرون إلى الاقتراض بالفائدة بغية تسديد الدَين. فرأس المال المقترض يعوّض رؤوس أموال أولئك التجار وأصحاب المتاجر التي لم يكن في وسع نبلاء الريف أن يسددوها من ريوع عقاراتهم. فهذا المال لا يقترض تماماً كي ينفق، بل بغية تعويض

رأس مال قد أنفق من قبل.

معظم القروض إنما تقرض بالنقد الورقي، أو الذهبي والفضي. غير أن ما يريده المقترض فعلاً، وما يزوده به المقرض فعلاً، ليس هو النقود، بل قيمة النقود، أو البضائع التي تستطيع النقود شراءها. فإذا أرادها خزيناً للاستهلاك المباشر، فإنما هي تلك البضائع التي يستطيع وضعها في ذلك الخزين. وإذا أرادها كرأس مال ليستخدمه في الصناعة، فهي ليست إلا من تلك البضائع التي يحتاجها الكادون كأدوات، ومواد أولية، وإعالة لا بد منها للقيام بعملهم. فكأن المقرض يحدد، من خلال القرض للمقترض، حقه في حصة من النتاج السنوي لأرض البلد وعماله، كي يستعمله هذا المقترض مثلما يحلو له.

لذلك، فإن كمية الخزين، أو مثلما يعبر عنه عادة، كمية النقد التي يمكن أن تقرَض بالفائدة في أي بلد، لا تنتظمها قيمة النقد، سواء أكان ورقياً أم معدنياً، المستخدم كأداة لمختلف القروض المعقودة في ذلك البلد، بل قيمة ذلك القسم من النتاج السنوي الذي حالما يأتي من الأرض أو من أيدي العمال المنتجين، يخصص لا لتعويض رأس المال فحسب، بل ذلك النوع من رأس المال الذي لا يهتم مالكه بأن يستثمره بنفسه. ولما كانت أمثال رؤوس الأموال هذه تقرض وتسدّد بواسطة النقود، فهي تشكل ما يسمى بالفائدة النقدية. وهي تتميز لا عن الفائدة [451] العقارية فحسب، بل وعن الفائدة التجارية والصناعية أيضاً، نظراً إلى أن المالكين في الأخيرتين هم الذين يستثمرون رؤوس أموالهم الخاصة. ولكن حتى في الفائدة النقدية، ليست النقود إلا بمثابة وثيقة

التخصيص التي تمرر من يد إلى الأخرى رؤوس الأموال تلك التي لا يهتم أصحابها بأن يستثمروها بأنفسهم. ومن الجائز لرؤوس الأموال تلك أن تكون أكبر من كل وجه تقريباً من مبلغ النقد الذي يستخدم أداة لتمريرها؛ فالقطع النقدية نفسها تستخدم على التوالي لقروض متعددة، ولعدة مشتريات مختلفة. من ذلك أن (أ) يقرض (و) ألف باوند مثلاً يشتري بها (و) فوراً من (ب) بضائع قيمتها ألف باوند. ونظراً إلى أن (ب) ليس بحاجة إلى هذه النقود لنفسه يقرض القطع نفسها لآخر هو (س)، ثم يشتري بها (س) مباشرة من (ج) بضاعة قيمتها ألف باوند. ثم إن (ج) وعلى النحو نفسه وللأسباب نفسها يقرضها لآخر هو (ص) الذي يشتري بها أيضاً بضائع من (د). وبهذه الطريقة يمكن للقطع نفسها سواء أكانت من معدن أم من ورق أن تستخدم في غضون أيام قلائل كأداة لثلاثة قروض مختلفة وثلاثة مشتريات مختلفة، يساوي كل منها القيمة الكاملة لهذه القطع. وما يخصص به الرجال المتمولون الثلاثة (أ)، و(ب)، و(ج) المقترضون الثلاثة (و)، و(س)، و(ص) إنما هي القدرة على القيام بهذه المشتريات. وفي هذه القدرة تكمن قيمة القروض واستعمالها. فالخزين الذي أقرضه المتمولون الثلاثة يساوي قيمة البضائع التي يمكن شراؤها به، وهو أكبر ثلاث مرات من قيمة النقود التي تمت بها المشتريات. غير أنه من الجائز أن تكون هذه القروض مأمونة تماماً بحيث إنها تردّ، في آجالها مع الربح، قيمة مساوية من القطع المعدنية أو الورقية. ولما كان من الممكن للقطع النقدية نفسها أن تستعمل أداة قروض مختلفة تساوي ثلاث مرات أو حتى ثلاثين مرة قيمتها، وللأسباب نفسها، فمن الجائز ايضاً أن

تستعمل على التوالي أداة لتسديد القروض.

فمن الممكن لرأس مال ما إذاً أن يقرض بالفائدة، أي أن يعتبر بمثابة تخصيص من المقرض للمقترضين بحصة لا يستهان بها من النتاج السنوي؛ وذلك على شرط أن يقوم المقترض، بالمقابل، وخلال فترة الاقتراض، بتخصيص المقرض بحصة سنوية أصغر، تسمى الفائدة، ثم يخصصه في نهاية تلك الفترة بحصة لا يستهان بها[452] أيضاً ومساوية لتلك التي خصص بها، وتسمى تسديد الدين. والنقد، سواء أكان معدنياً أم ورقياً، إنما يستخدم كوثيقة تخصيص للقسمين الأصغر والأكبر، وهو في ذاته مختلف تماماً عما يخصص بواسطته.

وبقدر ما تزيد تلك الحصة من النتاج التي حالما تصل من الأرض أو من أيدي العمال المنتجين تكون مخصصة لتعويض رأس المال، في أي بلد من البلدان، فإن ما يسمى بالفائدة النقدية تزيد معها. فزيادة رؤوس الأموال التي يرغب أصحابها أن يجتنوا منها إيراداً، من دون أن يحتاجوا إلى استثمارها بأنفسهم، إنما يرافق بصورة طبيعية تزايد رؤوس الأموال؛ أو بعبارة أخرى، كلما تزايد الخزين نمت كمية الخزين المعد للإقراض بالفائدة أكثر فأكثر.

ومع تزايد كمية الخزين المعد للإقراض بالفائدة، فإن الفائدة، أو السعر الذي يجب أن يدفع لاستخدام هذا الخزين، يتناقص بالضرورة، لا جراء تلك الأسباب العامة التي تجعل السعر السوقي للأشياء يتناقص عادة مع تزايد كميته، بل جراء أسباب أخرى تختص بهذه الحالة الخاصة. مع تزايد رؤوس الأموال في أي بلد من البلدان، فإن الأرباح التي يمكن أن تجنى منها تتناقص

بالضرورة. إذ يصبح من الأصعب تدريجياً أن يجد المرء داخل هذا البلد طريقة مربحة لاستخدام أي رأس مال جديد. وتنشأ جراء ذلك منافسة بين مختلف رؤوس الأموال، ويحاول صاحب أحدها أن يستولي على الاستخدام الذي يحتله الآخر. ولكن لا أمل في معظم الأحيان أن يقذف ذلك الآخر خارج هذا الاستخدام إلا بأن يقدم في معاملاته شروطاً معقولة أكثر. فيتوجب عليه لا أن يبيع ما يتاجر به بسعر أرخص قليلاً، بل لا بد له أحياناً كي يحصل عليه ويبيعه من أن يشتريه بسعر أغلى. والطلب على العمال المنتجين جراء تزايد الأموال المخصصة لإعالتهم يتزايد أكثر فأكثر كل يوم. وهكذا يجد العمال عملاً لهم بسهولة، ولكن أصحاب رؤوس الأموال يجدون صعوبة في العثور على عمال ليستخدموهم. ويؤدي تنافسهم إلى زيادة أجور العمال ويغرق أرباح الخزين. ولكن عندما تتناقص الأرباح التي يمكن أن يجنيها المرء من استعمال رأس المال على هذا النحو، من كلا طرفيها، إذا صحت العبارة، فإن السعر الذي يمكن أن يدفع [453] لاستعماله، أي نسبة الفائدة، لا بد له من أن يتناقص معها.

يبدو أن السيد لوك، والسيد لو، والسيد مونتسكيو، فضلاً عن عدد من الكتاب الآخرين قد تصوروا أن الزيادة في كمية الذهب والفضة، جراء اكتشاف الهند الغربية الإسبانية، هي السبب الحقيقي وراء انخفاض نسبة الفائدة في معظم أنحاء أوروبا. ففي رأيهم أن هذين المعدنين لما انخفضت قيمتهما، فإن استعمال أية قطعة منهما قد أصبح أقل قيمة أيضاً، ومثله السعر الذي يمكن أن يدفع لقاء ذلك تالياً. إن هذا المفهوم، الذي يبدو مرضياً جداً، قد عرضه

السيد هيوم بصورة مسهبة إلى حد أنه ربما كان من غير الضروري أن يضاف أي شيء آخر عنه. غير أن الحجاج التالي القصير جداً والبسيط جداً ربما أفاد في تفسير أوضح للمغالطة التي يبدو أنها أضلّت هؤلاء السادة.

كانت نسبة الفائدة الشائعة في معظم أنحاء أوروبا عشرة بالمئة قبل اكتشاف الهند الغربية الإسبانية. وقد انخفضت منذ ذلك التاريخ في بلدان مختلفة إلى ستة، خمسة، أربعة، وثلاثة بالمئة. لنفترض أن قيمة الفضة قد انخفضت في كل بلد على حدته بنسبة مساوية تماماً لنسبة الفائدة؛ وأن كمية الفضة نفسها قد باتت الآن، في تلك البلدان التي انخفضت فيها الفائدة من عشرة إلى خمسة بالمئة مثلاً، لا تشتري إلا نصف كمية السلع التي كان من شأنها أن تشتريها من قبل. فإن هذا الافتراض، على ما أعتقد، لن يطابق الحقيقة في أي مكان، ولكنه الأكثر مؤاتاة للرأي الذي سوف نتفحصه؛ وحتى مع هذا الافتراض فإنه من المحال تماماً أن يكون لانخفاض قيمة الفضة أدنى ميل إلى تخفيض نسبة الفائدة. فلئن لم يكن لمئة باوند الآن في تلك البلدان أية قيمة تتجاوز قيمة الخمسين باوند من قبل، فلا بد من أن لا يكون لعشرة باوند الآن قيمة تتجاوز قيمة الخمسة باوند من قبل. مهما كانت الأسباب التي خفّضت قيمة رأس المال، فلا بد للأسباب نفسها من أن تخفض بالضرورة قيمة الفائدة، وبالنسبة نفسها تماماً. فلا بد للتقايس بين قيمة رأس المال وقيمة الفائدة من أن يظل على حاله، وإن كانت نسبة الفائدة لم تتغير أبداً. بل على العكس، فإن من شأن أي تغيير في نسبة الفائدة أن يغيّر بالضرورة التقايس بين هاتين القيمتين. فإذا صح أن مئة باوند لا

تساوي اليوم أكثر مما [454] كانت تساوي خمسين باوند من قبل، فإن خمسة باوند اليوم لا يمكن أن تساوي أكثر مما كانت تساوي اثنان باوند وعشرة شيلنغ من قبل. فنحن إذ نخفض نسبة الفائدة من عشرة إلى خمسة بالمئة، إنما ندفع لاستخدام رأس مال يفترض أن يكون مساوياً لنصف قيمته السابقة، فائدة لا تساوي إلا ربع قيمة الفائدة السابقة.

ينبغي ألا يكون لأية زيادة في كمية الفضة، مع بقاء السلع التي يتم تداولها بواسطتها على حالها، أي تأثير إلا تخفيض قيمة هذا المعدن. أما القيمة الاسمية لسائر أنواع البضائع الأخرى فتكون أكبر، وأما قيمتها الفعلية فتكون هي نفسها تماماً مثلما كانت من قبل. فقد تبادل بكمية كبرى من القطع الفضية؛ أما كمية العمل التي تستطيع أن تتحكم بشرائها، أو عدد الأشخاص الذين يمكن أن تعيلهم وتستخدمهم فيكون هو نفسه تماماً. رأس مال البلد يكون هو نفسه، وإن كان انتقال أية كمية متساوية منه من يد إلى يد يستلزم عدداً من القطع أكبر. فوثائق التخصيص تكون، كوثائق تفريغ محام مضجر في إطنابه، أثقل، أما الشيء المحوّل فيكون هو نفسه تماماً كما كان من قبل، ولا يكون لها إلا الأثر نفسه. لما كانت الأموال اللازمة لإعالة العمال المنتجين هي نفسها، فإن الطلب عليها سيكون هو نفسه. ولذلك، فإن سعر عملهم أو أجورهم وإن كانت أكبر إسمياً إلا أنها هي نفسها فعلياً. فسيدفع لهم عدد من القطع الفضية أكبر؛ ولكنها لن تشتري إلا الكمية نفسها من البضائع. أما أرباح الخزين فتكون هي نفسها إسمياً وفعلياً. أجور العمل تحتسب عادة بكمية الفضة التي تدفع إلى العامل. ولذلك، فعندما تزيد هذه

فإن أجوره تبدو وكأنها قد زادت، وإن لم تكن أحياناً أكبر مما كانت من قبل. غير أن أرباح الخزين لا تحتسب بعدد القطع الفضية التي تدفع بواسطتها، بل بالنسبة القائمة بين هذه القطع وكامل رأس المال المستثمر. من ذلك أن خمسة شيلنغ في الأسبوع هي الأجر المعتاد للعامل في هذا البلد المخصوص مثلاً، وعشرة بالمئة هي الأرباح المعتادة للخزين. ولكن لما كان كامل رأس مال البلد على ما كان عليه من قبل، فإن التنافس بين مختلف رؤوس أموال الأفراد التي كان ينقسم إليها رأس مال البلد سيظل أيضاً على حاله نفسها. فسوف يتاجرون جميعاً في ظل المزايا[455] والمساوئ نفسها. ولذلك، تكون النسبة المعتادة بين رأس المال والربح هي نفسها، والفائدة المعتادة على المال تالياً؛ نظراً لكون ما يمكن أن يعطى عادة مقابل استعمال المال ينتظم بما يمكن أن يجتنى من استعماله.

إن من شأن أية زيادة في كمية السلع التي يتم تداولها داخل البلد، مع بقاء كمية النقد التي تتداول بواسطته على حالها، أن تنتج على العكس من ذلك، عدة آثار هامة، علاوة على رفع قيمة النقد. فرأس مال البلد، وإن كان إسمياً على حاله، يكون قد ازداد فعلياً. فقد يظل يعبر عنه بكمية النقد نفسها، ولكنه يقتدر على التحكم بكمية من العمل أكبر. تزداد كمية العمل المنتج التي يستطيع أن يعيله ويستخدمه، ويزداد تبعاً لذلك الطلب على ذلك العمل. وترتفع أجوره بصورة طبيعية مع الطلب، بينما قد تبدو وكأنها تنخفض. فقد يدفع مقابله كمية صغرى من النقد، ولكن قد تستطيع هذه الكمية الصغرى أن تشتري من السلع كمية أكبر مما كانت تشتريه كمية كبرى من قبل. وتتناقص أرباح الخزين فعلياً وظاهرياً. ونظراً لكون

كامل رأس المال البلد قد تزايد، فإن التنافس بين مختلف رؤوس الأموال التي يتكوّن منها سوف يتزايد معه. فسوف يضطر أصحاب رؤوس الأموال الفردية هذه إلى الاكتفاء بنسبة من نتاج ذلك العمل الذي استخدمته رؤوس أموالهم أصغر من ذي قبل. ولما كانت فائدة المال تتماشى دائماً مع أرباح الخزين، فقد تتناقص تناقصاً كبيراً، وإن كانت قيمة النقد، أو كمية البضائع التي يستطيع أي مبلغ مخصوص أن يشتريها قد تزايدت تزايداً كبيراً.

لقد حُظرت فائدة المال في بعض البلدان بمقتضى القانون. ولكن لما كان من الممكن أن يجنى شيء ما من استعمال المال، فلا بد إذاً من أن يدفع شيء ما مقابل استعماله. وقد تبيّن من التجربة أن هذا القانون قد زاد في شرور الربا بدلاً من أن يقطع دابره؛ ذلك لأن المقترض يكون مجبراً على أن يدفع فائدة استعمال المال وبدل المخاطرة التي يتحملها مقرضه بقبول تعويض عن هذا الاستعمال. فهو مضطر، إذا جاز التعبير، أن يضمن مقرضه ضد عقوبات الربا. [456]

في البلدان التي يسمح فيها بالفائدة يثبّت القانون، بغية منع اعتصار الربا، أعلى نسبة يمكن أن تستوفى من دون التعرض للعقوبة. وينبغي لهذه النسبة أن تكون دائماً أعلى بعض الشيء من أدنى سعر في السوق، أو من السعر الذي يدفعه عادة أولئك الذي يستطيعون تقديم أوثق الضمانات مقابل استعمال المال. فإذا اتفق أن ثبّتت هذه النسبة أدنى من أدنى نسبة في السوق، فإن من شأن نتائج هذا التثبيت أن تكون مماهية تقريباً لنتائج الحظر التام للفائدة. فالمقرض لن يقرض ماله بأقل من استعمال قيمته، ويتوجب على

المقترض أن يدفع له بدل المخاطرة التي يتعرض لها جراء القبول بكامل قيمة هذا الاستعمال. فإذا ما ثُبِّت على أدنى سعر سوقي تحديداً فسوف يخرب مع الأناس الشرفاء الذين يحترمون قوانين بلادهم، اعتماد كل أولئك الذين لا يستطيعون إعطاء أفضل الضمانات على الإطلاق، ويرغمهم ذلك على اللجوء إلى المرابين الفاحشين. ففي بلد كبريطانيا العظمى، حيث يُقرَض المال للحكومة بنسبة ثلاثة في المئة، ولأفراد الشعب بناء على ضمانة جيدة بأربعة وأربعة ونصف، ربما كانت النسبة القانونية الحالية، خمسة بالمئة، لائقة كأية نسبة أخرى.

ولا بد من الملاحظة هنا، بأن النسبة القانونية، وإن كان ينبغي لها أن ترتفع فوق السعر الأدنى في السوق، ينبغي لها أيضاً أن لا ترتفع فوقه ارتفاعاً كبيراً. فلو أن النسبة القانونية للفائدة في بريطانيا العظمى، مثلاً، ثبِّتت بنسبة مرتفعة كثمانية أو عشرة بالمئة، إذاً لأقرض القسم الأكبر من المال المعد للإقراض للمسرفين، وأصحاب المشاريع الوهمية، الذين يبدون، وحدهم من دون غيرهم، استعداداً لدفع هذه الفائدة المرتفعة. أما الناس الرصناء المعتدلون الذين لن يدفعوا مقابل استعمال المال أكثر من الجزء الذي يحتمل أن يجتنوه منه خلال استعماله، فلن يغامروا بالدخول في المنافسة. وبذلك يظل قسم كبير من رأس مال البلد بعيداً عن متناول الأيدي التي يرجّح أنها كانت ستستعمله استعمالاً مفيداً ومربحاً، ويرمى بين أيدي أولئك الذين يرجّح أن يهدروه ويتلفوه. وحيث تكون النسبة القانونية للفائدة على الضد من ذلك مثبّتة ولكنها أعلى بقليل من أدنى سعر في السوق، يفضَّل إقراض

الأشخاص الرصناء المعتدلين بصورة كلية على المبذرين وأصحاب المشاريع الوهمية. والشخص الذي يقرض ماله يحصل من الأوائل على فائدة تقارب قيمتها ما يتجرأ على الحصول عليه من الثواني، ويكون ماله آمن في أيد الفئة الأولى من الناس مما يكون في أيدي الفئة الثانية. وهكذا يرمى قسم كبير من رأس مال **[457]**البلد في الأيدي التي يرجّح أن يستخدم فيها بصورة مربحة.

ولا قبل لأي قانون أن يخفّض نسبة الفائدة إلى أدنى من النسبة الدنيا في السوق في الوقت الذي يصدر فيه القانون. فعلى الرغم من مرسوم العام ١٧٦٦ الذي حاول بواسطته ملك فرنسا تخفيض نسبة الفائدة من خمسة إلى أربعة بالمئة، ظل المال يقرض في فرنسا بنسبة خمسة بالمئة، مع التهرب بطرق شتى من القانون .

ولا بد من الملاحظة أن السعر المعتاد للأرض يعتمد، أينما كان، على النسبة المعتادة للفائدة. فالشخص الذي يمتلك رأس مال ما يرغب أن يحصل منه على إيراد ما، من دون تحمل عناء استخدامه بنفسه، يقرر ما إذا كان الأولى أن يشتري به أرضاً أو أن يقرضه بفائدة. فالأمان الفائق المتمثل في الأرض، مشفوعاً ببعض المزايا الأخرى التي ترافق هذا النوع من الممتلكات، سوف تحمله إجمالاً على الرضى بإيراد من الأرض أصغر مما قد يحصل عليه جراء إقراض ماله بالفائدة. وهذه المزايا كافية لأن تعوّض عن شيء من الفرق في الإيراد؛ ولكنها لن تعوّض إلا شيئاً من الفرق فحسب؛ وإذا كان الفرق بين ريع الأرض وفائدة المال فرقاً أكبر، فلن يشتري أحد أرضاً سرعان ما ينخفض سعرها المعتاد. لا بل على العكس، فإذا ما كانت المزايا تنوف على مجرد التعويض عن

الفرق، فإن كل أحد سيشتري الأرض، مما سيعمل سريعاً على زيادة سعرها المعتاد. يوم كانت الفائدة عشرة بالمئة، كانت الأرض تباع عادة لمدة عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة. ولما انخفضت الفائدة إلى ستة، فخمسة، فأربعة بالمئة، ارتفع سعر الأرض المشتراة لمدة عشرين، فخمسة وعشرين، فثلاثين سنة. إن سعر الفائدة في السوق أعلى في فرنسا مما هو في إنكلترا؛ وسعر الأرض المعتاد أدنى. ففي إنكلترا تباع لمدة ثلاثين سنة، أما في فرنسا فلمدة عشرين سنة. **[458]**

الفصل الخامس

في مختلف استخدامات رؤوس الأموال

بالرغم من أن كل رؤوس الأموال مقررة لإعالة اليد العاملة المنتجة فقط، إلا أن كمية هذا العمل التي تستطيع رؤوس أموال متساوية أن تحركها تتفاوت تفاوتاً كبيراً تبعاً لتنوع استخدامها؛ مثلما تتفاوت القيمة التي يضيفها هذا الاستخدام على النتاج السنوي لأرض البلد وعمّاله.

يمكن لرأس المال أن يستخدم على أربعة أوجه مختلفة: أولاً، أن يستخدم في الحصول على الغلال السنوية الخشنة المطلوبة لاستعمال المجتمع واستهلاكه؛ ثانياً، أن يستخدم في تصنيع هذه الغلال الخشنة وإعدادها للاستعمال والاستهلاك المباشرين؛ ثالثاً، أن يستخدم في نقل الغلال الخشنة أو المصنّعة من الأماكن التي تكثر فيها إلى الأماكن التي تُراد فيها؛ أخيراً يستخدم في تقسيم أقسام مخصوصة من أي من الإثنين إلى قطع صغيرة تناسب الحاجات الطارئة للذين يريدونها. في الوجه الأول تستخدم رؤوس أموال كل أولئك الذين يقومون باستصلاح الأرض أو زراعتها، أو

المناجم، أو المسامك؛ في الوجه الثاني معلمي الصنائع؛ وفي الثالث كافة تجار الجملة؛ وفي الرابع كافة تجار المفرق. ومن المستصعب أن يتصور المرء رأس مال يستخدم في وجه لا يمكن أن يصنّف تحت واحد من هذه الأوجه الأربعة.

كل طريقة من هذه الطرق الأربع في استخدام رأس المال ضرورية جداً إما لوجود الثلاثة الأخر أو لتوسيعها، أو لراحة المجتمع بعامة.

فما لم يستخدم رأس مال ما في توفير غلة خشنة بدرجة معينة من الوفرة، لا يكون وجود لأية صنعة من الصنائع ولا أية تجارة من التجارات.

وما لم يستخدم رأس مال ما في تصنيع ذلك الجزء من الغلة الخشنة الذي يستلزم قسطاً وافراً من الإعداد قبل أن يصبح ملائماً للاستعمال والاستهلاك، فإما أن لا ينتج أصلاً، لأنه لن يوجد أي طلب له؛ أو إذا كان ينتج بصورة تلقائية، فسوف يكون عديم القيمة في التبادل، ولا يقدر أن يضيف شيئاً إلى ثروة المجتمع. **[459]**

وما لم يستخدم رأس مال ما في نقل الغلة الخشنة أو المصنّعة من الأماكن التي توجد فيها بوفرة إلى الأماكن التي تطلب فيها، فلن يكون من الممكن أن ينتج من أي منهما ما يزيد عما هو ضروري لاستهلاك الجوار. فرأس مال التاجر يبادل فائض غلة هذا الموضع بفائض إنتاج ذاك، وبذلك يشجع الكدَّ ويزيد من تمتع الإثنين.

وما لم يستخدم رأس مال في تكسير وتقسيم بعض قطع الغلال الخشنة أو المصنّعة إلى قطع أصغر بما يناسب الطلبات الطارئة

للذين يريدونها، سيضطر كل إنسان إلى شراء كمية من البضائع التي يريدها أكبر من حاجاته المباشرة. فلو لم توجد حرفة القصاب، مثلاً، إذاً لاضطر كل إنسان إلى شراء ثور كامل أو شاة كاملة دفعة واحدة. ومن شأن ذلك أن يكون غير ملائم إجمالاً بالنسبة إلى الغني، ويكون كذلك بحجة أولى بالنسبة إلى الفقير. فإذا ما اضطر صاحب صنعة فقير إلى شراء مؤونة شهر أو ستة أشهر دفعة واحدة، فهو سيضطر إلى تحويل قسم كبير من الخزين الذي يستخدمه رأس مال في أدوات صنعته، أو في أمتعة دكانه، والذي يدر عليه إيراداً، إلى ذلك القسم من خزينه المعدّ للاستهلاك المباشر، والذي لا يدر عليه أي إيراد. فما من شيء يكون أكثر ملاءمة لشخص كهذا إلا القدرة على أن يشتري قوته يوماً بيوم، أو حتى من ساعة إلى ساعة حينما يريده. وبذلك يتمكن من أن يستخدم خزينه كله كرأس مال. وبذلك يتمكن من أن ينتج عملاً بقيمة كبرى، والربح الذي يجنيه بهذه الطريقة يتيح له أكثر من مجرد التعويض عن السعر الإضافي الذي يفرضه ربح بائع المفرّق على البضائع. والأفكار المسبقة التي يتمسك بها بعض الكتاب السياسيين ضد أصحاب الدكاكين وأصحاب الصنائع تفتقر تماماً إلى أي أساس. فليس من الضروري أبداً أن تفرض عليهم الضرائب أو أن يقيّد عددهم بحيث لا يتزايدون تزايداً من شأنه أن يضر بالجمهور العام، وإن كان من المرجّح أن يضرّ أحدهم بالآخر. إن كمية بضائع السمانة، مثلاً، التي يمكن أن تباع في بلدة معينة محدودة بالطلب القائم في تلك البلدة وجوارها. ولذلك فإن رأس المال الذي يمكن أن يستخدم في حرفة السمانة لا يمكن أن يتجاوز ما هو ضروري لشراء تلك

الكمية. فإذا ما قسّم رأس المال هذا على سمّانين مختلفين، فإن تنافسهما [460] يدفعهما إلى البيع بسعر أرخص مما لو كان في يدي أحدهما فقط؛ وإذا ما قسّم على عشرين، فإن تنافسهم سيكون أكبر بكثير، وفرص الاتفاق في ما بينهم لرفع السعر أقل بكثير. إن من شأن تنافسهم أن يدفع البعض منهم إلى الخراب؛ ولكن الاعتناء بهذا إنما هو أمر يخص الأطراف المعنيين، ويمكن أن يعهد باطمئنان إلى استنسابهم الخاص. وهو أمر لا يمكن أن يؤذي المستهلك ولا المنتج؛ بل على العكس، من شأنه أن يجعل باعة المفرق يبيعون بسعر أرخص ويشترون بسعر أغلى، مما لو كان يحتكر هذه التجارة شخص أو شخصان. وربما اتفق للبعض منهم أن يبيعوا زبوناً ضعيفاً ما لا يحتاج إليه. ولكن هذا الشر أقل أهمية من أن يستحق التفات الجمهور، كما أنه لا يمنع حدوثه بتحديد عددهم. فليست كثرة حانات الجعة، إذا اقتصرنا على المثل الأكثر إثارة للريبة، هي التي تسبب استعداداً عاماً لإدمان السُكر في صفوف العوام؛ بل إن هذا الاستعداد الناتج عن أسباب أخرى هو الذي يتيح عملاً للكثير من حانات الجعة.

الأشخاص الذين تستخدم رؤوس أموالهم في أية من هذه الطرق الأربع هم من العمال المنتجين. فعملهم، عندما يوجه توجيها لائقاً، يثبّت ويحقق ذاته في الحاجة أو السلع المباعة التي يقع عليها، وهو يضيف إجمالاً إلى سعرها قيمة إعالتهم الخاصة واستهلاكهم على الأقل. إن أرباح المزارع، وصاحب الصنعة، والتاجر، وبائع المفرق تستمد كلها من سعر البضائع التي أنتجها الاثنان الأولان، ويشتريها ويبيعها الاثنان الآخران. ولكن رؤوس

الأموال المتساوية المستخدمة في كل من تلك الطرق الأربع المختلفة ستحرك فوراً كميات مختلفة جداً من العمل المنتج، وتزيد أيضاً بنسب متفاوتة جداً قيمة النتاج السنوي لأرض المجتمع التي تنتمي إليه وعماله.

فرأس مال بائع المفرّق يعوّض، مع أرباحه، رأس مال التاجر الذي اشترى منه البضائع، ويمكّنه عبر ذلك من الاستمرار في تجارته. وبائع المفرق نفسه هو العامل المنتج الوحيد الذي تستخدمه هذه التجارة. وفي أرباحه تكمن القيمة الكاملة التي يضيفها استخدامه إلى النتاج السنوي لأرض المجتمع وعماله.

ورأس مال تاجر الجملة يعوّض، مع **[461]** أرباحهم، رؤوس أموال المزارعين والصنائعيين الذين يشتري منهم الغلال الخشنة والمصنّعة التي يتاجر بها، ويمكّنهم بذلك من الاستمرار في مصالحهم الخاصة. وهو من خلال هذه الخدمة أساساً يساهم بطريقة غير مباشرة في دعم العمل المنتج للمجتمع، وفي زيادة قيمة نتاجه السنوي. كما أن رأس ماله يستخدم البحارة والحمّالين الذين ينقلون البضائع من مكان إلى آخر، وهو يزيد في سعر تلك البضائع بقيمة أجورهم أيضاً لا مجرد أرباحه فحسب. هذا كل العمل المنتج الذي يحركه مباشرة، وكل القيمة التي يضيفها مباشرة إلى النتاج السنوي. وعمله في هذين المجالين أعلى بكثير من عمل رأس مال بائع المفرّق.

يستخدم جزء من رأس مال معلّم الصنعة كرأس مال ثابت في أدوات صنعته وعدتها، وهو يعوّض، مع أرباحه، رأس مال عامل ماهر آخر اشتراها منه. ويستخدم جزء من رأس ماله المتداول في

شراء المواد الأولية، ويعوّض، مع أرباحهم، رؤوس أموال المزارعين وأصحاب المناجم الذين يشتريها منهم. ولكن جزءاً كبيراً منه يوزّع إما سنوياً أو في فترات أقصر من ذلك بكثير على مختلف العمال الذين يستخدمهم. وهو يزيد قيمة تلك المواد بأجورهم وبأرباح معلّميهم على كامل خزين الأجور، والمواد، وعدة الصنعة المستخدمة في المصلحة. ولذلك فهو يحرك مباشرة كمية كبرى من العمل المنتج، ويضيف قيمة كبرى إلى النتاج السنوي لأرض المجتمع وعماله، مما يحرك رأس مال مساوياً في يدي أي تاجر جملة.

لا قِبَلَ لأي رأس مال مساوياً أن يحرك كمية من العمل المنتج أكبر من رأس مال المزارع. فعدد عماله المنتجين لا يقتصر على خدمه العاملين، بل ويشمل ماشيته العاملة. وفي الزراعة، تعمل الطبيعة أيضاً إلى جانب الإنسان؛ وعملها وإن لم يكلّف أية نفقة، فإن لغلتها قيمتها، تماماً كإنتاج أغلى العمال المهرة أجراً. ويبدو أن القصد من أهم عمليات الزراعة ليس زيادة خصوبة الطبيعة فحسب، وإن كانت تزيدها أيضاً، بل وتوجيه هذه الخصوبة صوب استنبات أنفع النباتات للإنسان. فالحقل الذي غلب عليه العلّيق والورد البري ربما أنتج في كثير من الأحيان[462] كمية من الخضار توازي في كميتها أفضل كرم عنب أو حقل حنطة. فالفلاحة والغراس كثيراً ما ينظمان أكثر مما يحركان خصوبة الطبيعة الناشطة؛ وبعد كل ذلك العمل، يبقى عليها أن تقوم بالقسط الأوفر من العمل. ولذلك فإن العمال والماشية العاملة المستخدمين في الزراعة لا يتسبّبون، كالعمال المهرة في المشاغل، في إعادة إنتاج قيمة تساوي

استهلاكهم الخاص، أو رأس المال الذي استخدمهم، مشفوعاً بأرباح صاحبه؛ بل في إعادة إنتاج قيمة أكبر من ذلك بكثير. فهي تتسبّب بانتظام وعلاوة على رأس مال المزارع وكل أرباحه، في إعادة إنتاج ريع مالك الأرض. ويمكن أن يعدّ هذا الريع بمثابة نتاج قوى الطبيعة تلك التي يعيرها مالك الأرض إلى المزارع. وهي أكبر أو أصغر تبعاً للمدى المفترض لهذه القوى، أي بعبارة أخرى، تبعاً لخصوبة الأرض الطبيعية أو المحسّنة. إنه عمل الطبيعة الذي يبقى بعد أن نطّرح أو نعوّض كل ما يمكن اعتباره من عمل الإنسان. وهو نادراً ما يكون أقل من ربع الغلة الكاملة، وكثيراً ما يكون أكثر من ثلثها. ولا قِبَلَ لأية كمية مساوية من القوى المنتجة المستخدمة في المشاغل أن تتسبّب أبداً بإعادة إنتاج على هذا القدر من الكبر. ففي تلك المشاغل لا تفعل الطبيعة شيئاً؛ بل الإنسان يفعل كل شيء؛ ولا بد لإعادة الإنتاج من أن تتناسب مع قوة الفَعَلة الذين تسبّبوا بها. ولذلك، فإن رأس المال المستخدم في الزراعة لا يقتصر على تحريك كمية من العمل المنتج أكبر من أي رأس مال مستخدم في المشاغل، بل إنه يضيف أيضاً، بالقياس إلى كمية العمل المنتج التي يستخدمها، قيمة أكبر بكثير إلى النتاج السنوي لأرض البلد وعماله، أي إلى الثروة الحقيقية والإيراد الحقيقي لسكانه. وهو من بين كافة الطرق التي يمكن أن يستخدم بها رأس المال أنفعها إطلاقاً للمجتمع.

إن رؤوس الأموال المستخدمة في الزراعة وفي تجارة المفرّق، في أي مجتمع، لا بد لها أن تبقى دائماً داخل ذلك المجتمع. ويكاد استخدامها يكون محصوراً في بقعة محددة، في المزرعة ودكان بائع

المفرق. ولا بد لها إجمالاً أيضاً من أن تعود لأعضاء المجتمع المقيمين، وإن كانت هناك أحياناً بعض الاستثناءات.

أما رأس مال تاجر الجملة فهو يبدو، على العكس من ذلك، مفتقراً إلى مقر ثابت أو ضروري في أي مكان، ولكنه ربما [463] تجوّل من مكان إلى مكان، تبعاً لقدرته على أن يشتري أرخص أو أن يبيع أغلى.

لا بد لرأس مال صاحب المشغل من أن يكون حيث يكون المشغل، أما أين يكون ذلك فأمر ليس محدداً بصورة ضرورية دائماً. فمن الجائز في كثير من الأحيان أن يكون على مسافة بعيدة من موقع استنبات المواد الأولية، ومن الموضع الذي يتم فيه استهلاك العمل الناجز. فمدينة ليون بعيدة جداً عن الأماكن التي تمدّ مشاغلها بالمواد الأولية، وتلك التي تستهلكها. والأشخاص المتأنقون في صقلية يكتسون بالحرير المصنوع في بلدان أخرى، من مواد تنتجها بلادهم. كذلك فإن جزءاً من صوف إسبانيا يصنّع في بريطانيا العظمى، ثم إن جزءاً من هذا القماش يرسل ثانية إلى إسبانيا.

وسواء أكان التاجر الذي يصدّر رأس ماله فائضَ نتاجِ أيّ مجتمع من أبناء ذلك المجتمع أم كان أجنبياً عنه، فهذا أمر قليل الأهمية. إذا كان أجنبياً، فإن عدد عماله المنتجين ينقص بمقدار عامل واحد فحسب مما لو كان من أبناء ذلك المجتمع، كما أن قيمة نتاجهم السنوي تطرح منها أرباح هذا الرجل. والبحارة الذين يستخدمهم قد ينتمون مع ذلك إلى بلده أو إلى بلدهم، أو حتى إلى بلد ثالث آخر، كما لو كان هو نفسه من أبناء ذلك البلد. فرأس مال

الأجنبي يضيف قيمة إلى نتاجهم الفائض تماماً مثلما لو كان من أبناء بلدهم عبر مبادلته بشيء يكثر الطلب عليه في الوطن. وهو يعوّض بالفعالية نفسها رأس مال الشخص الذي أنتج هذا الفائض، كما يمكّنه بالفعالية نفسها من أن يستمر في مصلحته؛ إنها الخدمة التي يساهم من خلالها رأس مال تاجر الجملة بصورة أساسية في دعم العمل المنتج، وفي زيادة النتاج السنوي للمجتمع الذي ينتمي إليه.

إن لبقاء رأس مال صاحب المشغل داخل البلد أهمية كبرى. فهو يحرك بالضرورة كمية كبرى من العمل المنتج، ويضيف قيمة كبرى إلى النتاج السنوي لأرض البلد وعماله. غير أنه ربما كان عظيم الفائدة للبلد وإن لم يكن مقيماً فيه. فرأس مال أصحاب المشاغل البريطانية الذين يصنِّعون الكتان والقنّب المستوردان سنوياً من شواطئ بحر البلطيق، مفيد يقيناً للبلدان التي تنتجهما. فهاتان المادتان جزء من [464] النتاج الفائض في تلك البلدان التي لو لم يبادل فائضها هذا سنوياً بشيء مطلوب فيها، لبات عديم القيمة، ولتوقف إنتاجه بعد وقت قصير. فالتجار الذين يصدّرونه يعوضون رؤوس أموال الأشخاص الذين أنتجوه، ويشجعونهم بذلك على الاستمرار في الإنتاج؛ وأصحاب المشاغل البريطانيون يعوّضون رؤوس أموال أولئك التجار.

كثيراً ما يتفق لبلد من البلدان، مثلما يقع لفرد من الناس، أن يعدم رأس المال الكافي لاستصلاح أراضيه كلها وزراعتها، ولتصنيع وتجهيز كامل نتاجها الخشن للاستعمال والاستهلاك المباشرين، ولتصدير الجزء الفائض إما من النتاج الخشن أو المصنّع إلى تلك

الأسواق البعيدة التي يمكن أن يبادل فيها بشيء يوجد عليه طلب في أسواقه. فسكان عدة أنحاء مختلفة من بريطانيا العظمى لا يمتلكون رأس المال الكافي لاستصلاح كامل أراضيهم وزراعتها. فصوف المقاطعات الجنوبية من اسكتلندا يصنّع في معظمه، وبعد شحن بري طويل في طرق وعرة للغاية، في يوركشير، لعدم وجود رأس المال الكافي لتصنيعه في موطنه. ثمة العديد من البلدات الصناعية الصغيرة في بريطانيا العظمى لا يملك سكانها رأس المال الكافي لينقلوا نتاج صناعتهم الخاصة إلى تلك الأسواق البعيدة التي يوجد فيها طلب واستهلاك له. ولئن وُجد بعض التجار في ما بينهم، فهم ليسوا على التحقيق إلا عملاء لتجار أوفر منهم ثروة مقيمين في بعض المدن التجارية الكبرى.

عندما يكون رأس مال أي بلد من البلدان غير كاف لهذه الغايات الثلاث، وبقدر ما تكون الحصة المستخدمة في الزراعة أكبر، تكون كمية العمل المنتج الذي تحركه داخل البلد أكبر؛ ومثلها تكون أيضاً القيمة التي يضيفها استخدامه إلى النتاج السنوي لأرض المجتمع وعماله. بعد الزراعة، يقوم رأس المال المستخدم في المشاغل بتحريك كمية كبرى من العمل المنتج، ويضيف القيمة الكبرى إلى النتاج السنوي. أما ذاك المستخدم في تجارة الاستيراد فله المفعول الأدنى من أي واحد من الثلاثة.

وبالفعل، فإن البلد الذي لا يملك رأس المال الكافي لهذه الغايات الثلاث، لم يصل إلى تلك الدرجة من البحبوحة التي يبدو أنها مقيّضة له. أما محاولة تحقيق الغايات الثلاث قبل أوانها بواسطة رأس مال غير كاف، فهو [465] ليس حتماً أقصر الطرق أمام

مجتمع ما، مما هو أمام فرد من الناس لأن يكتسب رأس مال كافياً. إن لرأس مال كافة أفراد أمة من الأمم حدوده مثلما أن لرأس مال فرد من الناس حدوده أيضاً، وهو لا يقتدر إلا على تنفيذ بعض الغايات. إن رأس مال كافة أفراد أمة ما يتزايد على غرار تزايد رأس مال فرد منها، باستمرارهم في المراكمة وفي زيادته بما يدّخرونه من إيرادهم. ولذلك، فمن المرجح أن يزداد بأسرع ما يكون الازدياد عندما يستخدم بالطريقة التي تتيح أعظم إيراد لكافة سكان البلد، لأنهم سوف يتمكنون عندها من القيام بأكبر الادّخارات. ولكن إيراد كافة سكان البلد إنما يتقايس بالضرورة مع قيمة النتاج السنوي لأرضهم وعملهم.

فالسبب الأساسي لتقدم مستعمراتنا الأمريكية، نحو الثروة والعظمة، أن كل رؤوس أموالها تقريباً قد استخدمت حتى الآن في الزراعة. فهي لا تملك مشاغل، باستثناء تلك المشاغل المنزلية وسواها من المشاغل الخشنة التي تصاحب بالضرورة تقدم الزراعة، والتي هي من عمل النساء والأطفال في كل أسرة خاصة. فالقسم الأكبر من تصدير أمريكا وملاحتها الساحلية إنما يتم برؤوس أموال تجار يقيمون في بريطانيا العظمى. حتى المخازن والمستودعات التي تباع منها البضائع في بعض الولايات، ولا سيما فيرجينيا وماريلاند، إنما يعود الكثير منها إلى تجار يقيمون في الوطن الأم، ويقدمون واحداً من الأمثلة القليلة على تجارة المفرّق لمجتمع تتم برؤوس أموال أناس ليسوا من أعضائه المقيمين فيه. ولو أقدم الأمريكيون، من قبيل التواطؤ أو أي نوع آخر من العنف، على وقف استيراد المصنوعات الأوروبية، ومنحوا أبناء بلدهم احتكاراً لصنع نظائر

تلك البضائع المستوردة، وحوّلوا أي جزء كبير من رأس مالهم لهذا الاستخدام، فلسوف يؤخرون بدلاً من أن يعجلوا زيادة إضافية في قيمة نتاجهم السنوي، ويعرقلون تقدم بلدهم نحو الثروة والعظمة الحقيقيين بدلاً من أن يرقّوه. وسيكون الأمر على أشد من ذلك لو أنهم حاولوا على النحو نفسه أن يحتكروا لأنفسهم كامل تجارتهم التصديرية. **[466]**

ويبدو فعلاً أن مسار الازدهار البشري قلما طال استمراره بحيث مكّن أي بلد عظيم من اكتساب رأس المال الكافي لهذه الغايات الثلاث؛ إلا إذا صدّقنا الروايات العجيبة عن ثروة الصين وزراعتها، وعن مصر القديمة، وعن دولة هندوستان القديمة. حتى هذه البلدان الثلاثة، وهي أغنى ما وجد في العالم استناداً إلى جميع الروايات، إنما اشتهرت بتفوقها في الزراعة والصنائع في المقام الأول. ولا يظهر أنها كانت مبرزة في التجارة الخارجية. فقدماء المصريين كانوا ينفرون نفوراً خرافي الأساس من البحر؛ كما أن خرافة من النوع نفسه تقريباً كانت تسيطر على الهنود؛ كما أن الصينيين لم يمتازوا قط في التجارة الخارجية. ويبدو أن القسم الأكبر من فائض نتاج هذه البلدان الثلاثة كان دائماً يصدّر على أيدي الأجانب الذين كانوا يدفعون مقابله شيئاً آخر كانوا يجدون طلباً عليه هناك، وهو الذهب والفضة في معظم الأحيان.

فعلى هذا النحو إذاً نجد أن رأس المال ذاته يحرّك في أي بلد كان كمية كبرى أو صغرى من العمل المنتج، ويضيف قيمة كبرى أو صغرى إلى النتاج السنوي لأرضه وعماله، تبعاً لمختلف النسب التي يستخدم بها في الزراعة، أو الصنائع، أو تجارة الجملة. وثمة

فرق كبير أيضاً، تبعاً لمختلف أنواع تجارة الجملة التي يستخدم بها أي جزء منه.

يمكن لكل تجارة جملة، ولكل شراء للبيع ثانية بالجملة، أن يختزل إلى ثلاثة أصناف مختلفة. التجارة الداخلية، التجارة الخارجية للاستهلاك، وتجارة النقل. أما التجارة الداخلية فتستخدم في الشراء من ناحية من أنحاء البلد والبيع في ناحية أخرى نتاج كدّ ذلك البلد. وهي تشتمل على التجارة البرية والتجارة الساحلية. أما تجارة الاستهلاك الخارجية فتستخدم في ابتياع البضائع الأجنبية للاستهلاك الداخلي. وأما تجارة النقل فتستخدم في معالجة التجارة الخارجية للبلدان الأجنبية، أو في نقل النتاج الفائض من أحدها إلى الآخر.

إن رأس المال المستخدم في الشراء من ناحية من أنحاء البلد والبيع في ناحية أخرى نتاج كدّ ذلك البلد يعوّض إجمالاً، في كل عملية مشابهة، رأس مالين مختلفين كانا قد استخدما في زراعة ذلك البلد أو صنائعه، وبذلك يمكّنهما [467] من الاستمرار في هذا الاستخدام. فعندما ترسل من مقر التاجر قيمة معينة من السلع، فهي تعود إليه إجمالاً بقيمة مساوية لها من السلع الأخرى على الأقل. وعندما يكون الإثنان من نتاج الكد المحلي، فهو يعوّض بالضرورة عبر كل عملية كهذه رأس مالين متمايزين كانا قد استخدما في دعم العمل المنتج، ويمكنهما بذلك من الاستمرار في هذا الدعم. فرأس المال الذي يرسل المصنوعات الاسكتلندية إلى لندن، ويعود بالقمح والمصنوعات الإنكليزية إلى إدنبره، يعوّض بالضرورة، عبر كل عملية كهذه، رأس مالين بريطانيين كانا قد استخدما في الزراعة أو

الصناعة في بريطانيا العظمى.

إن رأس المال المستخدم في شراء البضائع الأجنبية للاستهلاك الداخلي، متى تم هذا الشراء بنتاج الكد الداخلي، يعوّض أيضاً عبر كل عملية كهذه رأس مالين متمايزين؛ غير أن أحدهما فقط قد استخدم في دعم الكد الداخلي. فرأس المال الذي يرسل البضائع البريطانية إلى البرتغال، ويعود بالبضائع البرتغالية إلى بريطانيا، يعوّض عبر كل عملية كهذه، رأس مال بريطانياً واحداً فقط. أما رأس المال الآخر فهو برتغالي. ولذلك، فمع أنه ينبغي لعائدات تجارة الاستهلاك الخارجية أن تكون سريعة كسرعة عائدات التجارة الداخلية، فإن رأس المال المستخدم فيها لن يقدم إلا نصف التشجيع لكد العمل المنتج في البلد.

غير أن عائدات تجارة الاستهلاك الخارجية نادراً جداً ما تكون سريعة كسرعة عائدات التجارة الداخلية. فعائدات التجارة الداخلية تصل قبل نهاية السنة، وربما جاءت ثلاث أو أربع مرات في السنة أحياناً. أما عائدات تجارة الاستهلاك الخارجية فنادراً ما تأتي قبل نهاية السنة، وربما لم تأت حتى من بعد سنتين أو ثلاث أحياناً. ولذلك، فإن رأس المال المستخدم في التجارة الداخلية ربما قام أحياناً باثنتي عشرة عملية أو أرسل خارجاً ثم عاد اثنتي عشرة مرة، قبل أن يقوم رأس المال المستخدم في تجارة الاستهلاك الخارجية بعملية واحدة. ولذلك، فإذا كانت رؤوس الأموال متساوية، فإن الأولى ستعطي من التشجيع والدعم لصناعة البلد أربع وعشرين مرة أكثر مما تعطيه الأخرى.

وربما تم ابتياع البضائع الأجنبية للاستهلاك المحلي لا بنتاج

الكد الداخلي، بل ببعض البضائع الأجنبية الأخرى. ولكن لا بد لهذه الأخيرة من [468] أن تكون قد ابتيعت إما مباشرة بنتاج الكد الداخلي، أو بشيء آخر تم شراؤه به؛ ذلك لأن البضائع الأجنبية لا يمكن الحصول عليها، ما خلا حال الحرب والاستيلاء بالقوة، إلا مقابل شيء قد تم إنتاجه في الوطن، إما مباشرة أو بعد مبادلتين مختلفتين أو أكثر. لذلك، فإن آثار رأس المال المستخدم في تجارة خارجية استهلاكية غير مباشرة كهذه، إنما هي، من كل وجه، متماهية بتلك التي يتسبّب بها رأس مال مستخدم في التجارة الأكثر مباشرة من النوع نفسه، إلا أنه من المرجّح أن تكون العائدات النهائية أبعد أجلاً، نظراً إلى أنه لا بد لها من أن تعتمد على عائدات تجارتين خارجيتين أو ثلاث. فإذا كان كتّان ريغا وقِنّبها يشتريان بتبغ فيرجينيا، الذي اشتري بمصنوعات بريطانيا، فلا بد للتاجر من أن ينتظر عائدات تجارتين خارجيتين مختلفتين قبل أن يستطيع استخدام رأس المال نفسه في إعادة شراء كمية مشابهة من المصنوعات البريطانية. فإذا كان تبغ فيرجينيا قد تم ابتياعه لا بالمصنوعات البريطانية، بل بسكر ورَم جامايكا الذي اشتري بتلك المصنوعات، فلا بد له من انتظار عائدات ثلاث تجارات. وإذا اتفق أن هاتين التجارتين أو الثلاث قد جرتا على يدي تاجرين أو ثلاثة تجار مختلفين، يشتري الثاني منهم البضائع التي استوردها الأول، ويشتري الثالث تلك التي استوردها الثاني، بغية تصديرها ثانية، فالواقع أن كل تاجر سوف يتسلم في هذه الحال عائدات رأس ماله بسرعة أكبر؛ ولكن العائدات النهائية لكامل رأس المال المستخدم في التجارة سيكون أبطأ ما يكون. سواء أكان رأس المال الكامل

المستخدم في تجارة غير مباشرة كهذه يعود لتاجر واحد أو لثلاثة فمن الممكن أن لا يؤثر بالنسبة إلى البلد، وإن كان ربما أثّر بالنسبة إلى تجار بأعيانهم. فلا بد من استخدام رأس مال أكبر بثلاثة أضعاف في كلتا الحالين بغية مبادلة قيمة معينة من المصنوعات البريطانية بكمية معينة من الكتان أو القنَّب، مما كان يحتاج الأمر لو أن المصنوعات قد تمت مبادلتها بالكتان والقنّب مباشرة. ولذلك، فإن كامل رأس المال المستخدم في أمثال هذه التجارة الاستهلاكية الخارجية غير المباشرة سوف يقدم إجمالاً تشجيعاً ودعماً أقل للعمل المنتج في البلد مما لو استخدم رأس مال مساوياً له بطريقة مباشرة في تجارة من النوع نفسه.

مهما كانت السلعة الأجنبية التي تشترى بها البضائع الأجنبية [469] للاستهلاك الداخلي، فهي لا يمكن أن تتسبب بأي فرق في طبيعة التجارة، ولا في التشجيع والدعم اللذين يمكن أن تقدمهما للعمل المنتج في البلد الذي تجري هذه التجارة منه. فإذا تم شراؤها بذهب البرازيل، مثلاً، أو بفضة البيرو، فلا بد لهذا الذهب وهذه الفضة من أن يُبتاعا بشيء كان إما من نتاج كد البلد، وإما بشيء قد اشتري على هذا النحو. ولذلك، فبقدر ما يتعلق الأمر بالعمل المنتج للبلد، فإن للتجارة الاستهلاكية الخارجية التي تتم بواسطة الذهب والفضة كل المزايا التي لأية تجارة خارجية غير مباشرة أخرى وكل معايبها، ومن شأنها أن تعوّض رأس المال المستخدم مباشرة في دعم ذلك العمل المنتج بالسرعة نفسها أو بالبطء نفسه. لا، بل يبدو أن لها مزية على أية تجارة خارجية غير مباشرة. ذلك أن نقل هذين المعدنين من مكان إلى آخر أرخص كلفة، بسبب

صغر جرمهما وعظم قيمتهما، من أية سلعة أجنبية أخرى مساوية لهما في القيمة. فأجرة شحنهما أقل بكثير من غيرهما، وتأمينهما ليس أكثر، وما من بضائع أخرى أقل عرضة للأذى خلال النقل منهما. ولذلك، فإنه من الممكن شراء كمية مساوية من البضائع الأجنبية بكمية أقل من نتاج الكد الداخلي باستعمال الذهب والفضة مما يمكن شراؤه بأية بضائع أجنبية أخرى. ويمكن للطلب الداخلي أن يلبّى، في كثير من الأحيان، على هذا النحو بصورة أكمل وبكلفة أدنى مما قد يلبّى بأية طريقة أخرى. أما هل يكون من شأن تجارة من هذا النوع أن تُفقِرَ البلد الذي تنطلق منه أم لا، جراء التصدير المتواصل لهذين المعدنين، فأمر سوف يتسنّى لي أن أتفحصّه بتفصيل مسهب لاحقاً.

إن القسم الذي يستخدم من رأس مال أي بلد في تجارة النقل إنما يُحجب كلياً عن دعم العمل المنتج في ذلك البلد المخصوص، ليدعم العمل المنتج في بعض البلدان الأجنبية الأخرى. وهو وإن كان يعوّض عبر كل عملية رأس مالين متمايزين، إلا أنهما كلاهما لا يعودان إلى ذلك البلد المخصوص. فرأس مال التاجر الهولندي الذي ينقل حنطة بولندا إلى البرتغال، ويعود بثمار البرتغال وخمورها إلى بولندا، يعوِّض عبر كل عملية كهذه [470]رأس مالين، لم يستخدم أي منهما في دعم العمل المنتج الهولندي؛ بل أحدهما في دعم المنتج البولندي والآخر في دعم العمل المنتج البرتغالي. وحدها الأرباح تعود بانتظام إلى هولندا، وتشكل كامل الإضافة التي تقدمها هذه التجارة بالضرورة إلى النتاج السنوي لأرض ذلك البلد وعماله. وبالفعل، فعندما تجري تجارة النقل في

أي بلد مخصوص بواسطة سفن هذا البلد وبحارته، فإن ذلك الجزء من رأس المال المستخدم فيه لدفع أجور الشحن يوزع على عدد من العمال المنتجين في ذلك البلد ويحركهم. وتكاد معظم الأمم التي كانت لها حصة لا يستهان بها من تجارة الشحن، تقوم بها على هذا النحو. والأرجح أن التجارة نفسها قد استمدت اسمها منه، نظراً لكون أهل تلك البلدان يعملون عمل النقلة للبلدان الأخرى. غير أنه لا يبدو أن من جوهر هذه التجارة أن يكون الأمر على هذه الحال. من ذلك، أنه قد يستخدم تاجر هولندي رأس ماله في مباشرة التجارة بين بولندا والبرتغال، وذلك عبر نقل قسم من النتاج الفائض من الأولى إلى الأخرى، لا في سفن هولندية بل بريطانية. وربما ظن البعض أنه إنما يفعل ذلك في بعض الظروف المخصوصة. ولكن لهذا السبب اعتبرت تجارة النقل مفيدة بصورة خاصة لبريطانيا العظمى التي يعتمد أمنها والدفاع عنها على عدد بحارتها ومراكبها. ولكن رأس المال نفسه قد يستخدم العدد نفسه من البحارة أو المراكب، إما في التجارة الاستهلاكية الخارجية، أو حتى في التجارة الداخلية، عندما تقوم بها مراكب النقل الساحلي، الذي قد يستعمله في تجارة النقل. فعدد البحارة والمراكب التي قد يستخدمها أي رأس مال خاص لا يعتمد على طبيعة التجارة بل إلى حد ما على كمية البضائع بالقياس إلى قيمتها، وإلى حد ما على المسافة الفاصلة بين المرافئ التي يجب أن تنقل إليها؛ وبالدرجة الأولى على الظرف الأول من هذين الظرفين. فتجارة الفحم الحجري من نيوكاسل إلى لندن، مثلاً، تستخدم عدداً من المراكب أكبر من كل تجارة النقل الإنكليزية، وإن كانت المسافة الفاصلة بين

المرافئ غير كبيرة. ولذلك، فإن إجبار حصة من رأس مال أي بلد، عبر التشجيع الاستثنائي، على تجارة النقل أكبر مما قد يذهب إلى هذه التجارة بصورة طبيعية، لن يزيد دائماً وبالضرورة مراكب هذا البلد. [471]

ولذلك، فمن شأن رأس المال المستخدم في التجارة الداخلية لأي بلد أن يشجع إجمالاً ويدعم كمية كبرى من العمل المنتج في ذلك البلد، ويزيد قيمة نتاجها السنوي أكثر مما يستطيعه رأس مال مساوٍ مستخدم في تجارة الاستهلاك الخارجية. ورأس المال المستخدم في هذه التجارة يمتاز في هذين الوجهين بمزية أكبر من رأس مال مساوٍ مستخدم في تجارة النقل. فالثروة، والقوة بقدر ما تعتمد القوة على الثروة، التي يتمتع بها كل بلد ينبغي أن تتقايس دائماً مع قيمة نتاجه السنوي، وهو المال الذي لا بد في نهاية المطاف من أن تدفع الضرائب كلها منه. ولكن الموضوع الأكبر للاقتصاد السياسي لكل بلد هو أن يزيد ثروة هذا البلد وقوته. وعليه إذاً ألا يولي أي تفضيل أو تشجيع لتجارة الاستهلاك الخارجية يفوق تشجيع التجارة الداخلية، ولا لتجارة النقل أكثر من تشجيع أية واحدة من الاثنتين الأخريين. كما أنه ينبغي لها ألا ترغم أية حصة من رأس مال البلد وألا تغري أية حصة أخرى منه بالاندفاع في واحدة من هاتين القناتين أكثر مما قد يتدفق فيهما من تلقاء ذاته.

غير أن كلاً من فروع التجارة المختلفة هذه ليس مفيداً فحسب، بل ضرورياً ولا يمكن اجتنابه، عندما يفرضه مسار الأشياء من دون أي تقييد أو شدة.

عندما يفيض نتاج أي فرع من فروع الصناعة عن الطلب الذي

يستلزمه البلد، فلا بد للفائض من أن يرسل إلى الخارج ويبادل بشيء عليه طلب داخل البلد. إذا لم يحصل تصدير كهذا، فلا بد لقسم من العمل المنتج في البلد من أن يتوقف ولا بد لقيمة نتاجه السنوي من أن تنخفض. فأرض بريطانيا العظمى وعمالها ينتجان من القمح، والأقمشة الصوفية، والأدوات الصلبة، إجمالاً، أكثر مما تستلزمه السوق الداخلية. فلا بد للقسم الفائض منها من أن يرسل إلى الخارج، وأن يبادل بشيء عليه طلب في الداخل. فلا يمكن لهذا الفائض أن يكتسب قيمة كافية لتعويض العمل والكلفة اللازمين لإنتاجه إلا عبر تصدير من هذا القبيل. وليس جوار ساحل البحر، وضفاف كل الأنهر القابلة للملاحة مواقع ملائمة للصناعة، إلا لأنها تسهّل تصدير أمثال هذا الفائض ومبادلته بشيء آخر عليه طلب أكبر هناك. [472]

إن البضائع الأجنبية التي تشترى على هذا النحو بالنتاج الفائض عن الصناعة الداخلية، عندما تتخطى ما يجري من طلب عليها في السوق الداخلية، فلا بد للقسم الفائض منها أن يرسل إلى الخارج ثانية ويبادل بشيء عليه طلب أكثر في الداخل. حوالى ستة وتسعين ألف برميل من التبغ تشترى سنوياً من فيرجينيا وماريلاند بجزء من النتاج الفائض عن الصناعة البريطانية. غير أن طلب بريطانيا العظمى ربما لم يستلزم أكثر من أربعة عشر ألف برميل. لذلك، فإذا لم يكن من الممكن أن ترسل الاثنان وثمانون ألف برميل الباقية إلى الخارج وتبادل بشيء مطلوب أكثر في بريطانيا، فإن استيرادها يجب أن يتوقف فوراً، وأن يتوقف معه العمل المنتج للبريطانيين الذين يستخدمون حالياً في إعداد البضائع التي تشترى بها الاثنان وثمانون

ألف برميل سنوياً. لما لم يكن لهذه البضائع، التي تشكل جزءاً من نتاج أرض بريطانيا العظمى وعمالها، سوق في الداخل، ولما كانت قد حرمت من السوق التي كانت لها في الخارج، فقد بات من الواجب أن يتوقف إنتاجها. ولذلك، فإن التجارة الخارجية الاستهلاكية، الأبعد عن المباشرة، ربما كانت في بعض الأحيان ضرورية لدعم قوى البلد المنتجة، وقيمة نتاجها السنوي تماماً كالتجارة الأكثر مباشرة.

عندما يزيد خزين رأس المال في أي بلد إلى حد أنه لا يمكن أن يستخدم كله في تلبية الاستهلاك ودعم العمل المنتج لهذا البلد، فإن ذلك الجزء الفائض منه يتدفق من تلقاء ذاته نحو تجارة النقل، ويستخدم في القيام بنفس الأدوار للبلدان الأخرى. فتجارة النقل هي المعلول الطبيعي وعلامة الثروة الوطنية الكبرى؛ ولكن يبدو أنها ليست العلة الطبيعية لهذه الثروة. ويبدو أن رجال الدولة الذين يميلون إلى اختصاصها بالتشجيع الخاص، قد أخطأوا إذ أحلوا علامة المعلول محل العلة. إن هولندا، قياساً على أرضها وعدد سكانها، وهي الأغنى من بين بلدان أوروبا، تمتلك الحصة الكبرى من تجارة النقل في أوروبا. كما أن إنكلترا، التي ربما كانت البلد الثاني من حيث الثروة في أوروبا، تمتلك، في ما يفترض، حصة لا يستهان بها من تلك التجارة؛ وإن كان ما قد يعتبر تجارة النقل الإنكليزية ربما تبين أحياناً كثيرة أنه ليس أكثر من تجارة استهلاكية خارجية غير مباشرة. تلك هي، إلى حد كبير، التجارات التي تنقل بضائع [473] الهند الشرقية والغربية، وأمريكا، إلى مختلف الأسواق الأوروبية. وتُشترى هذه البضائع إما بنتاج الصناعة البريطانية

مباشرة، أو بشيء آخر قد تم شراؤه بهذا النتاج، كما أن العائدات النهائية لهذه التجارات تستخدم إجمالاً أو تستهلك في بريطانيا العظمى. فالتجارة التي تجري على السفن البريطانية بين مختلف مرافئ البحر المتوسط، وبعض التجارة المشابهة لها نوعاً التي يقوم بها تجار بريطانيون بين مختلف مرافئ الهند، ربما كانت تشكل أهم فروع ما يمكن أن يسمى بحق تجارة بريطانيا العظمى النقلية.

إن مدى التجارة الداخلية ورأس المال الذي يمكن أن يستخدم فيها، محدود ضرورة بقيمة النتاج الفائض لكل تلك الأماكن القصية من البلد التي تحتاج إلى مبادلة منتجاتها بعضها مع بعض: منتجات تجارة الاستهلاك الخارجية، بقيمة النتاج الفائض لكامل البلد، وما يمكن أن يشترى به؛ منتجات تجارة النقل بقيمة النتاج الفائض لمختلف بلدان العالم. ولذلك، فإن مداها الممكن إنما هو لا نهائي بمعنى ما، مقارنةً بمدى التجارتين الأخريين، وهو قادر على استيعاب أضخم رؤوس الأموال.

إن ما يحمل صاحب أي رأس مال على استخدامه إما في الزراعة، وإما في الصنائع، أو في بعض فروع تجارة الجملة أو المفرّق إنما هو اعتباره لربحه الشخصي الخاص. أما مختلف كميات العمل المنتج التي قد يحركها رأس ماله، ومختلف القيم التي قد يضيفها إلى النتاج السنوي لأرض المجتمع وعماله، حسبما يكون قد استخدم في هذه أو تلك من الطرق المختلفة، فلا تخالج فكره البتة. ولذلك، في البلدان التي تعتبر الزراعة فيها الاستخدام الأربح لرأس المال، ويعتبر تشييد المزارع واستصلاح الأرض أكثر الطرق مباشرة لجني ثروة رائعة، تستخدم رؤوس أموال الأفراد بصورة

طبيعية في الطريقة الأكثر نفعاً لكامل المجتمع. غير أن أرباح الزراعة، تبدو غير متفوقة على أرباح سواها من الاستخدامات في أية ناحية أخرى من أنحاء أوروبا. والواقع أن أصحاب المشاريع الخيالية في كل ركن من أركانها قد ألهوا الجمهور خلال السنوات القلائل الماضية بأروع الروايات عن الأرباح التي يمكن أن تجنى من زراعة الأرض واستصلاحها. إن مجرد ملاحظة بسيطة جداً قد تقنعنا بأنه لا بد لنتائج حساباتهم من أن تكون مغلوطة، وذلك من دون الدخول في أية مناقشة خاصة [474] لهذه الحسابات. فنحن نرى كل يوم أروع الثروات التي اكتسبت في غضون حياة واحدة في التجارة والصنائع، وكثيراً ما تكون انطلاقاً من رأس مال صغير جداً، وأحياناً من دون رأس مال. غير أننا لا نكاد نقع على مثال واحد من ثروة كهذه اكتسبت بالزراعة في غضون فترة مماثلة، وانطلاقاً من رأس مال مشابه، في أوروبا كلها على امتداد القرن الحالي. لكننا نجد في كل بلدان أوروبا الكبيرة، أن ثمة الكثير من الأراضي الجيدة غير المزروعة، وأن القسم الأكبر من الأراضي المزروعة بعيد جداً عن أن يكون قد استصلح إلى الدرجة التي يحتملها. ولذلك، فإن الزراعة قادرة، في كل مكان تقريباً، على استيعاب رأس مال أكبر من ذاك الذي استخدم فيها حتى الآن. أما ما هي الظروف الخاصة بالسياسة الأوروبية التي أولت التجارات التي تجري في المدن مزية بهذا القدر من الكبر على تلك التي تجري في الريف، بحيث إن الأفراد يجدون في كثير من الأحيان أن من مصلحتهم استخدام رؤوس أموالهم في أبعد تجارات النقل في آسيا وأمريكا، بدلاً من استخدامها في استصلاح وزراعة أخصب الحقول

الممتدة في جوارهم، فأمر سوف أحاول تفسيره بإسهاب في الفصول التالية. [475]

الباب الثالث

في تفاوت تقدم البحبوحة في مختلف الأمم

الفصل الأول
في تقدم البحبوحة الطبيعي

التجارة العظمى في كل مجتمع متمدن هي تلك التجارة القائمة بين سكان البلدة وسكان الريف. وهي تتمثل في مبادلة النتاج الخشن مقابل النتاج المصنّع، إما مباشرة، وإما من خلال النقد أو نوع من الأوراق يمثل النقد. فالريف يزوّد البلدة بوسائل العيش، ومواد الصنائع. وتسدد البلدة قيمة هذا التزويد بإرسالها إلى سكان الريف النتاج المصنّع. والبلدة التي لا توجد فيها ولا يمكن أن توجد أية عملية إعادة إنتاج للمواد، يمكن أن يقال عنها إنها تكسب ثروتها كلها وبقاءها من الريف. ولكن، يجب ألا نتخيّل، بناء على هذا، أن كسب البلدة هو خسارة للريف. فمكاسب الإثنين متبادلة، وتقسيم العمل، في هذه الحال كما في سائر الأحوال الأخرى، مربح لكافة الأشخاص المستخدمين في كافة الأشغال التي ينقسم إليها. فسكان الريف يبتاعون من البلدة كمية كبرى من البضائع المصنّعة، مقابل نتاج كمية من عملهم الخاص أصغر بكثير مما كان عليهم أن يبذلوا لو أنهم حاولوا إعداد تلك البضائع بأنفسهم. والبلدة تتيح سوقاً لنتاج الريف الفائض، أو ما يزيد عن معيشة المزارعين،

وهناك يقوم أهالي الريف بمبادلته مقابل شيء آخر مطلوب عندهم. وكلما كبر عدد سكان البلدة وإيرادهم، كانت السوق التي تتيحها لسكان الريف أوسع؛ وكلما كانت السوق أوسع كانت أعظم فائدة لعدد أكبر. فالحنطة التي تستنبت على مسافة ميل من البلدة تباع فيها بنفس السعر الذي تباع فيه الحنطة القادمة من مسافة عشرين ميلاً. غير أن سعر الأخيرة ينبغي عادة ألا يسدد كلفة استنباتها وحملها إلى السوق فحسب، بل أن يتيح أيضاً أرباح الزراعة المعتادة للمزارع. [479] لذلك فأصحاب الأراضي والمزارعون في الريف الواقع في جوار البلدة، يكسبون، علاوة على أرباح الزراعة المعتادة، في سعر ما يبيعونه، كامل قيمة نقل نتاج مماثل يحمل إلى البلدة من أنحاء أبعد بكثير، وهم يدّخرون، فضلاً عن ذلك، كامل قيمة هذا النقل في سعر ما يشترون. قارن زراعة الأرض الواقعة في جوار أية بلدة كبيرة بتلك الواقعة على مسافة ما منها، تجد بسهولة كم يستفيد الريف من تجارة البلدة. ولم يدّع أحد يوماً، في كافة التنظيرات العبثية التي نشرت حول الميزان التجاري، أن الريف يخسر في تجارته مع البلدة، أو أن البلدة تخسر في تجارتها مع الريف الذي يعيلها.

ولما كانت المعيشة تأتي، في طبيعة الأشياء، قبل الكماليات ومتاع الترف، فلا بد للكد الذي يتيح الأولى من أن يأتي بالضرورة قبل ذاك الذي يتيح الثواني. ولذلك، فلا بد لزراعة واستصلاح الريف الذي يوفر المعيشة والبقاء، أن يكون أسبق من زيادة البلدة التي لا تقدم إلا الوسائل الكمالية ومتاع الترف. فالنتاج الفائض عن الريف وحده، أو ما يفضل عن معيشة المزارعين وبقائهم، هو الذي

يشكل معيشة البلدة وبقاءها، بحيث لا تستطيع أن تنمو إلا بزيادة هذا النتاج الفائض. ومن الجائز، فعلاً، أن لا تستمد البلدة كامل معيشتها وبقاءها من الريف الواقع على مقربة منها، أو حتى من الأرض التي تنتمي إليها، بل من بلدان قصية جداً؛ وهذا، وإن لم يشكل شذوذاً عن القاعدة العامة، قد تسبب بفوارق لا يستهان بها في تقدم البحبوحة في مختلف الأعصر والأمم.

إن نظام الأشياء هذا الذي تفرضه الضرورة إجمالاً، وإن لم يكن في كل بلد مخصوص بعينه، إنما تعيّنه في كل بلد على حدته ميول الإنسان الطبيعية. ولو أن المؤسسات البشرية لم تعوّق هذه الميول الطبيعية، إذاً لما استطاعت البلدات في أي مكان أن تنمو نمواً يفوق ما يستطيع استصلاح الأرض والزراعة في الناحية التي تقع فيها أن يعيله؛ أو على الأقل حتى تكون كامل أراضي تلك الناحية قد استصلحت تماماً وزرعت. فالناس في معظمهم، متى كانوا أمام أرباح متساوية أو شبه متساوية، يفضلون أن يستخدموا [480] رؤوس أموالهم في استصلاح الأرض وزراعتها على استخدامها في الصنائع أو في التجارة الخارجية. فالرجل الذي يستخدم رأس ماله في الأرض يراه أكثر تحت ناظريه وسلطته، وتكون ثروته أقل عرضة للحوادث من ثروة التاجر الذي يجد نفسه مضطراً في كثير من الأحيان إلى أن يكِلها لا للرياح والأمواج فحسب، بل لعناصر الحماقة والظلم البشريين الأكثر غموضاً، وذلك عبر إيكاله اعتمادات كبيرة في بلدان قصية إلى رجال نادراً ما يستطيع أن يعرف الكثير عن طباعهم وأوضاعهم. أما رأس مال مالك الأرض المثبت في استصلاح أرضه فيبدو، على العكس من

ذلك، مضموناً بقدر ما تسمح طبيعة الأمور البشرية أن يكون مضموناً. إن لجمال الريف، فضلاً عن ذلك، وملاذ الحياة الريفية، وهدوء البال الذي تعد به، والاستقلال الذي تمنحه فعلاً، ما لم يزعزعه ظلم القوانين البشرية، سحراً يجتذب كل أحد تقريباً؛ ولما كانت زراعة الأرض قدر الإنسان الأصلي، لذلك يبدو أنه في كل مرحلة من مراحل وجوده يحتفظ بشيء من التفضيل لهذا العمل البدائي.

والواقع أن زراعة الأرض من دون مساعدة بعض أصحاب الصنائع المهرة لا تتأتى من دون عنت كبير ومقاطعة مستمرة. فالحدادون، والنجارون، وصانعو العجلات، وصانعو المحاريث، والبناؤون، والدباغون، والأساكفة، والخياطون، هم أناس كثيراً ما يحتاج المزارع إلى خدماتهم. كما أن أمثال هؤلاء الصناع المهرة أيضاً يحتاج واحدهم إلى مساعدة الآخر أحياناً، ولما لم يكن محل إقامتهم مرتبطاً، بموضع محدد بالضرورة، على غرار المزارع، فهم يسكنون بعضهم في جوار البعض الآخر، وهكذا يكونون قرية أو بلدة صغيرة. ثم لا يلبث أن ينضم إليهم القصّاب، وصانع الجعة، والخباز، فضلاً عن عدد من الصناع المهرة وباعة المفرّق، الضروريين أو المفيدين لتلبية حاجاتهم الطارئة، فيسهمون بدورهم في تكبير البلدة. إن أهل البلدة وأهل الريف يخدم بعضهم بعضاً بصورة متبادلة. فالبلدة هي معرض متواصل أو سوق، يلجأ إليه أهل الريف ليبادلوا نتاجهم الخشن بنتاج مصنّع. إن هذه التجارة هي التي تزود أهل البلدة بالمواد لعملهم، والوسائل لبقائهم. إن كمية العمل الناجز التي يبيعونها من أهل الريف تنظم بالضرورة [481] كمية

المواد والمؤن التي يشترونها. ولذلك، لا يمكن لاستخدامهم ولا لمعيشتهم أن تزيد إلا بما يتقايس مع تزايد طلب الريف على العمل الناجز؛ ولا يمكن لهذا الطلب أن يزيد إلا بما يتقايس مع توسّع استصلاح الأرض وزراعتها. ولولا إخلال المؤسسات البشرية إذاً بمجرى الأشياء الطبيعي، لكان التزايد التدريجي لثروة المدن وحجمها تابعاً لاستصلاح أراضي الريف وزراعته ومتقايساً معهما.

في مستعمراتنا في شمال أمريكا، حيث لا يزال الحصول على الأراضي غير المزروعة بشروط ميسرة ممكناً، لم تنشأ أية مشاغل للبيع في الأماكن البعيدة في أية من بلداتهم. عندما يحتاز بعض الصناع المهرة من الخزين ما يزيد قليلاً عما يحتاجون إليه لتسيير عملهم الخاص في تزويد الريف المجاور لهم، فهم لا يحاولون في شمال أمريكا أن يؤسسوا به مشغلاً للمبيعات البعيدة المسافة، بل يستخدمونه في شراء أرض غير مزروعة واستصلاحها. وهم يتحولون من أصحاب صنعة إلى زُرّاع، ولا تستطيع الأجور الكبيرة ولا المعيشة الميسورة التي يوفرها ذلك البلد للصناع المهرة أن ترشيهم ليعملوا لسواهم من الناس بدلاً من أن يعملوا لأنفسهم. فهم يشعرون بأن صاحب الصنعة خادم لزبائنه الذين يستمد منهم معيشتهم؛ وأن الزرّاع الذي يزرع أرضه الخاصة، ويستمد ضروريات بقائه من عمل أسرته، هو سيد حقيقي مستقل عن العالم كله.

وعلى العكس من ذلك، ففي البلدان التي لا يوجد فيها أية أراضٍ غير مزروعة، أو لا يوجد فيها أراض يمكن الحصول عليها بشروط ميسرة، فإن كل صاحب صنعة احتاز من الخزين ما يزيد

عما يحتاج إليه لتسيير الأشغال الطارئة في الجوار يسعى إلى إعداد أشغال للمبيعات الأبعد مسافة. فينشئ الحداد مشغلاً للحديد، والحائك مشغلاً للأقمشة الكتانية أو الصوفية. ثم إن هذه المشاغل المختلفة تخضع تدريجياً ومع مرور الزمن إلى التقسيم، والتحسين والإتقان على أنحاء متعددة جداً، وهو أمر يمكن تصوره بسهولة ولا يحتاج لهذا السبب إلى مزيد من التفسير.

عند البحث عن استخدام لرأس المال، وعند تساوي الأرباح أو قربها من التساوي، تفضَّل المشاغل بصورة طبيعية على التجارة الخارجية لنفس السبب الذي لأجله تفضل الزراعة بصورة طبيعية على المشاغل. ولما كان رأس مال مالك الأرض أو [482]المزارع آمن من رأس مال صاحب المشغل، كذلك فإن رأس مال صاحب المشغل لما كان يقع دائماً قيد سيطرته وتحت ناظريه، فهو آمن من رأس مال صاحب التجارة الخارجية. ففي كل عصر من عصور كل مجتمع من المجتمعات، لا بد للقسم الفائض من كلا النتاجين، الخشن والمصنّع، أو ذاك الذي ليس عليه طلب في الوطن، من أن يرسل إلى الخارج بغية مبادلته بشيء عليه بعض الطلب في الوطن. أما كون رأس المال الذي ينقل النتاج الفائض إلى الخارج أجنبياً أو داخلياً فأمر لا تكاد تكون له أية أهمية. إذا لم يكن المجتمع قد احتاز من رأس المال ما يكفي ليزرع كامل أراضيه، ويصنّع، على أكمل وجه، كامل نتاجه الخشن. ثمة مزية كبرى في تصدير ذاك النتاج الخشن برأس مال أجنبي، بغية استخدام كامل خزين المجتمع لغايات أنفع. إن ثروة مصر القديمة، وثروة الصين، وهندوستان، تقيم برهاناً وافياً على أنه من الجائز لأمة من الأمم أن تبلغ درجة

عليا من البحبوحة، مع قيام الأجانب بالقسم الأعظم من تجارتها التصديرية. ولعل تقدم مستعمراتنا في أمريكا الشمالية والهند الغربية ربما كان أبطأ سرعة بكثير مما هو عليه لو لم يستخدم في تصدير نتاجها الفائض إلا رؤوس الأموال العائدة إليها.

ولذلك، فاستناداً إلى مجرى الأشياء الطبيعي، فإن القسم الأكبر من رأس مال كل مجتمع نام يوجه أولاً إلى الزراعة، ثم إلى المشاغل، وأخيراً إلى التجارة الخارجية. ونظام الأشياء هذا طبيعي إلى حد أنه في كل مجتمع كان يملك أرضاً فهو لم يزل، في ما أعتقد، معمولاً به إلى حد ما. فلا بد من أن تكون أراضيهم مزروعة قبل أن يكون من الممكن لأية بلدة أن تنشأ، ولا بد لنوع ما من الصناعة الخشنة من نوع الصنائع اليدوية أن تتم في هذه البلدات، قبل أن يفكروا في العمل في التجارة الخارجية.

ولكن، على الرغم من أنه لا بد لنظام الأشياء الطبيعي هذا من أن يجري إلى درجة ما في كل مجتمع مماثل، فإنه في كل دول أوروبا الحديثة قد انقلب كلياً في العديد من الأوجه. فالتجارة الخارجية في بعض مدنها هي التي أدخلت كافة مشاغلها المتقنة، أو تلك التي كانت صالحة للمبيعات البعيدة المسافة؛ كما أن المشاغل والتجارة الخارجية قد ولّدتا معاً أهم الاستصلاحات في الزراعة. إن الطرق [483] والأعراف التي أدخلتها طبيعة حكوماتهم الأصلية، والتي ظلّت بعدما تغيرت تلك الحكومات تغيرات كبرى، قد أجبرتهم بالضرورة على هذا النظام غير الطبيعي والتراجعي.

الفصل الثاني

في عدم تشجيع الزراعة في دول أوروبا القديمة بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية

عندما غلبت الأمم الجرمانية والسكيثية على الولايات الغربية من الإمبراطورية الرومانية، دامت الاضطرابات التي عقبت ذلك الانقلاب الهائل عدة قرون من الزمان. فالسلب والنهب والعنف التي مارسها البرابرة ضد الأهالي الأصليين قطّعت التجارة بين البلدات والريف. فهجرت البلدات وأهملت زراعة الريف، وغاصت ولايات أوروبا الغربية، التي نعمت في ظل الإمبراطورية الرومانية بدرجة عالية من البحبوحة، إلى أدنى درجات الفقر والبربرية. وخلال استمرار هذه الاضطرابات، استولى زعماء هذه الأمم وقادتها أو اغتصبوا القسم الأكبر من أراضي تلك البلدات. كان قسم كبير منها غير مزروع؛ ولكن لم يترك أي جزء منها، مزروعاً كان أم بوراً من دون مالك. فقد احتكرت كل الأراضي، والقسم الأكبر منها من قبل حفنة من كبار المالكين.

هذا الاحتكار الأصلي للأراضي غير المزروعة، وإن كان

كبيراً، كان من الممكن أن يكون شراً عابراً. فقد تقسم هذه الأراضي ثانية بعد فترة وجيزة وتفتت إلى قطع صغيرة، إما جراء التوارث أو نقلها من مالك إلى مالك. ولكن قانون البكورة حال دون تقسيمها بالتوارث: كما أن اعتماد الوقفيات حال أيضاً دون تقسيمها عبر تناقلها من مالك إلى آخر.

عندما تعتبر الأرض، كسواها من الأموال المنقولة، مجرد وسيلة للبقاء والتنعم، فإن قانون التوارث الطبيعي يقسّمها، كما يقسّم الأموال المنقولة، على كافة أبناء العائلة؛ أي كل أولئك**[484]** الذين يفترض أن بقاءهم وتنعمهم عزيزان بالتساوي على قلب والدهم. كان قانون التوارث الطبيعي هذا نافذاً عند الرومانيين الذين ما كانوا يميزون بين الابن الأكبر والأصغر، أو بين الذكر والأنثى في توارث الأراضي أكثر مما نميز نحن في توزيع الأموال المنقولة. ولكن عندما باتت الأرض تعتبر وسيلة، لا للبقاء فحسب، بل للسلطة والحماية، تراءى أن الأفضل أن تورث غير منقسمة إلى واحد فقط. ففي تلك الأزمنة المشوّشة كان كل مالك كبير من مالكي الأرض ضرباً من أمير صغير. وكان المقيمون على أراضيه هم رعاياه، كان هو قاضيهم، وفي بعض الأوجه شارع القوانين لهم في زمن السلم، وقائدهم في زمن الحرب. وكان يشن الحرب وفق استنسابه، ضد جيرانه في أكثر الأحيان، وأحياناً ضد عاهله. فأمان الملك العقاري، والحماية التي يمكن أن يمنحها مالكه لأولئك الذين يعيشون عليه، كان يعتمد على عِظَمه. فتقسيمه كان يعني تخريبه، وتعريض كل جزء منه لأن يُغصب ويُبتلع في بعض غزوات جيرانه. والواقع أن قانون البكورة لم يأت فوراً بل مع مرّ الأيام،

وتوالي توارث الأملاك العقارية، لنفس الأسباب التي أوجد لأجلها في توارث الممالك، وإن لم يأت دائماً عند نشوئها للمرة الأولى. فبغية أن لا تضعف السلطة، وأمن المملكة تالياً، جراء التقسيم، كان لا بد من توريثها كاملة لأحد الأبناء. أما لأيّهم يمنح تفضيل على هذا القدر من الأهمية، فأمر ينبغي أن يحدد بضرب من القواعد مرتكز لا على التمييزات القائمة على المزايا الشخصية المشكوك فيها، بل على فرق واضح جلي لا يمكن أن يقبل الخلاف. فبين أولاد العائلة الواحدة لا يمكن أن يوجد فرق لا يقبل الجدل إلا الفرق في الجنس، والفرق في السن. فجنس الذكور مفضّل أينما كان على جنس الإناث؛ وعندما يتساوى اثنان في كل أمر يفضّل الأكبر سناً على الأصغر. من ذلك كان أصل حق البكورة، وما سمي بالتوارث المباشر على عمود النسب.

كثيراً ما تظل القوانين نافذة بعد فترة طويلة من انقضاء الظروف التي استدعت سنّها للمرة الأولى، والتي لا يمكن تسويغها منطقياً إلا بالرجوع إليها. وفي الحال الراهنة لأوروبا، يعتبر مالك أكر واحد من الأرض آمناً على ملكه أمناً تاماً كمالك مئة ألف أكر. ومع ذلك، يستمر حق البكورة [485] محترماً، ولما كان أصلح المؤسسات كلها لدعم الافتخار بالامتيازات العائلية، فمن المرجّح أن يستمر عدة قرون أخرى. أما في بقية النواحي فلا يكاد يوجد شيء أكثر معاكسة للمصالح الحقيقية لعائلة عديدة الأفراد من الحق الذي يفقر سائر الأولاد كي يغني واحداً منهم.

الأوقاف هي العاقبة الطبيعية لقانون البكورة. فقد اعتمدت في ما مضى لصون التوارث المباشر على عمود النسب، الذي كان

قانون البكورة الأسبق إلى طرح فكرة عنه، وللحيلولة دون انتقال أي جزء من العقار الأصلي خارج خط النسب إما بالهبة، أو بالوصية، أو البيع؛ إما جراء الحماقة أو النكبة التي ربما حلت بأي من مالكيه المتوالين. كانت هذه الأوقاف غير معروفة نهائياً عند الرومان. فلا تعيين الورثة البدلاء ولا الهبة الائتمانية substitution nor fideicommisses يمتّان بأي شبه للأوقاف، وإن كان بعض المحامين الفرنسيين قد اعتقدوا أنه من اللائق إلباس المؤسسة الحديثة لغة ولباس تلك المؤسسات القديمة.

يوم كانت الممتلكات العقارية الكبرى ضرباً من الإمارات، ربما لم تكن الأوقاف مجردة من المعقولية. فهي قد تمنع، على غرار ما يسمى بالقوانين الأساسية لبعض الممالك، أمن الألوف من التعرض لأخطار نزوات رجل واحد أو تهوره. أما في الحال الحاضرة لأوروبا، حيث تستمد العقارات الصغيرة والكبيرة على السواء أمانها من قوانين بلدانها، فلا يمكن لأي شيء أن يكون على قدر من العبثية التامة أكثر من هذا. فهي مبنية على الافتراض الأكثر عبثية على الإطلاق، ألا وهو الافتراض بأن ليس لكل جيل لاحق من البشر حق مساو في الأرض، وفي كل ما عليها؛ بل إن ملكية الجيل الحاضر ينبغي أن تقيد وتنظم وفقاً لأهواء أولئك الذين ماتوا منذ خمس مئة عام من الزمان. ومع ذلك فإن الأوقاف ما تزال محترمة في القسم الأعظم من أوروبا، ولا سيما في تلك البلدان التي تعتبر فيها نبالة المحتد مؤهلاً ضرورياً للتمتع بشرف الخدمة المدنية أو العسكرية. فالأوقاف تعتبر ضرورية للحفاظ على امتياز النبلاء الحصري هذا في تولي المناصب الكبرى والمشرّفة في

بلدهم؛ ولما كانت هذه الفئة قد اغتصبت مزية غير عادلة على سائر مواطنيها، فقد اعتقد أفرادها أنه من المقبول في العقل أن تنعم بمزية أخرى لئلا يجعل فقرهم المزية الأولى مضحكة. والحق أن القانون الإنكليزي العام يمقت، فيما يقال، الأوقاف الدائمة، وهي مقيدة فيه أكثر مما هي مقيدة في أية [486] مملكة أوروبية أخرى؛ مع أن إنكلترا لا تخلو منها تماماً. وفي اسكتلندا يعتبر أكثر من خمس أراضي البلد، وربما أكثر من ثلثها أوقافاً ثابتة.

وعلى هذا النحو لم يقتصر الأمر على احتكار بقاع كبيرة من الأراضي غير المزروعة من قبل عائلات معينة، بل قد حيل دون إمكانية تقسيمها ثانية إلى الأبد. ونادراً ما يحصل أن يكون أحد كبار مالكي الأراضي من كبار مستصلحيها. ففي تلك الأزمنة المشوّشة التي ولدت فيها هذه المؤسسات البربرية، كان مالك الأراضي الكبير منهمكاً في الدفاع عن أراضيه الخاصة، أو في توسيع ولايته وسلطته على أراضي غيره. ولم يكن لديه متسع من الوقت ليقف على زراعة الأرض واستصلاحها. وعندما منحه بسط القانون والنظام هذا المتسع من الوقت فإنه غالباً ما كان يعوزه الميل إلى ذلك، كما كانت تعوزه القدرات المطلوبة لذلك دائماً. فلئن كانت نفقات منزله وشخصه تساوي إيراده أو تنوف عليه، وكثيراً ما كانت هذه هي الحال، فقد كان يعدم أي خزين يستخدمه على هذا النحو. ولو أنه كان مقتصداً إذاً لوجد أن استخدام مدخراته السنوية في مشتريات جديدة أربح له من استصلاح عقاراته القديمة. فاستصلاح الأرض بصورة مربحة، ككل المشاريع التجارية الأخرى، يستلزم انتباهاً دقيقاً للادخارات الصغيرة والمكاسب الصغيرة، وهو أمر نادراً ما

يقتدر عليه رجل ولد في ثروة عظيمة، وإن كان ميالاً بطبيعته إلى الادخار. فأحوال رجل كهذا تخلق فيه استعداداً طبيعياً لأن يلتفت إلى الزخارف التي تروق لنزواته أكثر من التفاته إلى الربح الذي قلما يحتاج إليه. فأناقة لباسه، وعربته وخيلها وسائقها، ومنزله، وأثاث منزله، هي الأشياء التي درج، جراء نزواته، أن يقلق في شأنها بعض القلق. وطريقة التفكير التي كونتها هذه العادة بصورة طبيعية تلحقه عندما يفكر في استصلاح الأرض. فهو ربما جمّل بعشرة أضعاف الكلفة أرضاً لا تستحق هذه الكلفة بعد كل هذه التجميلات، وهو يجد أنه إذا أراد أن يستصلح كامل عقاره على النحو نفسه، وهو لا يميل إلى أي عقار آخر، فسيصاب بالإفلاس قبل أن ينجز عُشر مساحته. وما تزال في قسمي المملكة المتحدة بعض العقارات الكبرى التي ما زالت في أيدي العائلة نفسها بلا انقطاع منذ [487] أيام الفوضى الإقطاعية. قارن حال تلك العقارات بممتلكات صغار الملاكين في جوارها، ولن تطلب أية حجة أخرى لتقنعك إلى أي حد لا تتلاءم الممتلكات المفرطة المساحة إلى هذا الحد مع استصلاح الأرض.

ولئن كان لا يتوقع كبير استصلاح للأرض من مالكين كبار كهؤلاء، فإن ما يمكن أن يتوقع ممن يشغلون الأرض في كنفهم لا بد أن يكون أقل. ففي حال أوروبا القديمة كان شاغلو الأرض كلهم بمنزلة المستأجرين الذين يمكن إنهاء إيجارهم في أي وقت كان. كانوا كلهم أو معظمهم عبيداً أرقاء؛ ولكن عبوديتهم كانت ألطف نوعاً من تلك المعروفة عند قدماء الإغريق والرومان، أو حتى في مستعمراتنا الهندية الغربية. فقد كانوا تبعاً للأرض مباشرة، أكثر مما

كانوا تبعاً لسيدهم. ولذلك فقد كان من الممكن أن يباعوا مع الأرض، لا بمعزل عنها. كان في مقدورهم أن يتزوجوا، شرط موافقة سيدهم؛ ولم يكن في وسعه حل الزواج ببيع الرجل والمرأة من شخصين مختلفين. وإذا شوّه السيد أحداً منهم أو قتله، فهو عرضة لغرامة، وإن كانت غرامة طفيفة في معظم الأحيان. ولكن لم يكن في مقدورهم أن يقتنوا ملكاً. فما كانوا يقتنونه كان مقتنى لسيدهم، وكان في وسعه أن يأخذه من أيديهم حينما يشاء. ومهما كان من زراعة أو استصلاح للأرض على أيدي هؤلاء الأقنان إنما كان يتم فعلاً من قبل سيدهم. وكان ذلك على نفقته. فالبذار، والماشية، وأدوات الزراعة كانت كلها له. وكانت تتم لمصلحته. ولم يكن في وسع هؤلاء الأقنان أن يقتنوا شيئاً غير قوتهم اليومي. ولذلك فقد كان المالك نفسه فعلاً هو الذي يشغل أراضيه، ويزرعها بأيدي أقنانه. وهذا النوع من العبودية ما زال قائماً في روسيا، وبولندا، وهنغاريا، وبوهيميا، ومورافيا، وأنحاء أخرى من ألمانيا. وهو لم يقوّض تماماً وبصورة تدريجية إلا في أنحاء أوروبا الغربية والجنوبية الغربية.

ولكن، لئن كانت استصلاحات الأرض الكبرى مما لا يتوقع من كبار المالكين إلا نادراً، فهي بالأحرى أندر من أن تُتَوقّع منهم عندما يستخدمون الأقنان عمالاً. إن تجربة العصور والأمم كلها تبيّن، في ما أعتقد، أن العمل الذي يقوم به العبيد، هو الأغلى كلفة وإن بدا في ظاهره أن كلفته لا تتعدى إعالتهم. ذلك أن الشخص الذي لا يستطيع أن يقتني أي شيء، لا يمكن أن يكون له أي اهتمام آخر إلا أن يأكل أكثر ما يمكنه أن يأكل وأن يعمل أقل ما

[488] يمكنه أن يعمل. أما ما يمكن أن يقوم به من عمل يزيد عما هو كاف لشراء قوته فلا يمكن إلا اعتصاره منه بالعنف لا غير، لا جراء أي اهتمام منه. هذا ما يفسر إلى أي درك انحطت زراعة القمح في إيطاليا القديمة، وإلى أي حد لم تعد مربحة للسيد، بعدما وقعت تحت إدارة العبيد، وهو أمر لاحظه بلينوس وكولوميلا. ولم تكن الحال أفضل من ذلك بكثير في أيام أرسطو في بلاد الإغريق القديمة. ففي حديثه عن الجمهورية المثالية التي يصفها أفلاطون في قوانينه، يذكر أن إعالة خمسة آلاف رجل متبطل عن العمل (وهو عدد المحاربين الذين يفترض أنه لا بد منهم للدفاع عنها) مع نسائهم وخدمهم، تستلزم أرضاً كسهول بابل، لا حدود لها ولا لخصوبتها.

إن عزة الإنسان تجعله يحب السيطرة، ولا شيء يكسر نفسه أكثر من اضطراره إلى التنازل لإقناع من هم دونه مرتبة. ولذلك، فعندما يسمح القانون بذلك، وتتيحه طبيعة العمل، تراه يفضل استخدام العبيد على الأحرار. إن زراعة السكر والتبغ يمكن أن تغطي كلفة عمل العبيد في الزراعة. أما زراعة القمح، فيبدو أنها لا تغطي ذلك في هذه الأيام. ففي المستعمرات الإنكليزية التي يكون القمح رأس غلالها، تجد أن معظم العمل يتم على أيدي الرجال الأحرار. وربما كان من شأن القرار الأخير الذي اتخذته جماعة الكويكرز في بنسيلفانيا بعتق رقاب كل عبيدهم السود أن يقنعنا بأن عددهم لا يمكن أن يكون كبيراً جداً. وما كان لقرار كهذا أن يكون محل اتفاق بينهم لو أن هؤلاء العبيد كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من ممتلكاتهم. وعلى الضد من ذلك، فإن العمل الذي يتم في

مستعمرات السكر التابعة لنا هو بكامله من عمل العبيد، وهم يقومون بمعظمه في مستعمرات التبغ خاصتنا. إن أرباح مزارع السكر في أي من مستعمراتنا الهندية الغربية أكبر إجمالاً من أرباح أية مزارع أخرى معروفة في أوروبا أو أمريكا؛ وأرباح مزارع التبغ، وإن كانت أدنى من أرباح السكر، فهي أعلى من أرباح القمح، على ما سبقت الإشارة إليه. كلاهما يستطيع أن يغطي تكاليف الزراعة بواسطة العبيد، ولكن السكر يستطيع ذلك أكثر من التبغ. ولذلك فإن عدد السود بالنسبة إلى عدد البيض أكبر في مستعمرات السكر خاصتنا منه في مستعمرات التبغ .

وقد حل محل الزراعين العبيد تدريجياً في العصر القديم نوع من المزارعين يعرف اليوم في فرنسا باسم ميتِيِيَرز. وهم يسمون باللاتينية كولوني بارتياري [لعلها: فلاحون محاصصون - المترجم] ولطالما كفّ هذا الصنف من العمال عن العمل حتى إنني لا أعرف اليوم [489] اسماً إنكليزياً لهم. كان مالك الأرض يزودهم بالبذار، والماشية، ومعدات الزراعة، أي كامل الخزين الضروري لزراعة المزرعة، في الجملة. وكانت الغلة تقسم بالتساوي بين المالك والمزارع، بعد أن يحسم منها ما يعدُّ ضرورياً لعلف الماشية، التي كانت تعاد إلى المالك إما بعد مغادرة المزارع وإما بعد أن تُكَفَّ يده عن المزرعة.

الأرض التي يشغلها شاغلون كهؤلاء تستنبت فعلياً على حساب مالكها تماماً كالأرض التي يشغلها العبيد. بيد أن ثمة فرقاً جوهرياً بين الفريقين. فلما كان أمثال هؤلاء الشاغلين رجالاً أحراراً، كانوا مقتدرين على اقتناء المقتنيات، ولما كانوا يحصلون على حصة من

غلال الأرض كانت لهم مصلحة واضحة في أن تكون الغلال أكبر ما تكون، بحيث تكون حصتهم كذلك. أما العبد الذي لا يستطيع أن يكسب شيئاً غير قوته، فهو على الضد من ذلك، لا يستشير إلا راحته في جعل الأرض تنتج أقل ما يمكن فوق ما يكفي لقوته الخاص. وفي أرجح الظن أنه، جراء هذه المزية، وجراء التجاوزات التي كان حامل السيادة، الدائم الحسد من كبار السادة، يشجع فلاحيهم شبه الأحرار تدريجياً على ارتكابها حيال سلطتهم، والتي يبدو أنها قد جعلت في نهاية المطاف هذا الضرب من العبودية غير ملائم إطلاقاً، تلاشى إشغال الأرض من قبل الفلاحين شبه الأحرار تدريجياً من معظم أنحاء أوروبا. أما زمن حدوث ثورة على هذا القدر من الأهمية وكيفيته، فأمر من أغمض الأمور في التاريخ الحديث. وتدّعي كنيسة روما اليد الطولى في هذا؛ ومن الثابت أنه منذ القرن الثاني عشر، نشر البابا ألكسندر الثالث بياناً يقضي بإعتاق العبيد عامة. ولكن يبدو أن البيان كان حثاً دينياً أكثر منه قانوناً يلزم المؤمنين بإطاعته طاعة صارمة. فقد ظلت العبودية قائمة بصورة شبه كلية عدة قرون بعد ذلك، حتى راحت تبطل تدريجياً جراء تضافر المصلحتين السابق ذكرهما، مصلحة مالك الأرض من جهة، وحامل السيادة من جهة أخرى. فلما كان الفلاح شبه الحر الذي تحرر، وسمح له في الوقت نفسه أن يستمر في إشغال الأرض، لما كان لا يملك خزيناً خاصاً به، لم يكن في وسعه أن يستنبت الأرض إلا بما يسلفه إياه مالك الأرض، والأرجح أنه كان ما أسماه الفرنسيون متيير.

ولكن ما كان من الممكن أن تكون حتى لهذا النوع من

الزرّاعين أية مصلحة في أن يبذلوا أي جزء من الخزين القليل الذي قد يدخرونه من حصتهم الخاصة من الغلال، في استصلاح الأرض، وذلك لأن مالك الأرض الذي لم يبذل شيئاً سيأخذ نصف ما تغلّه. يرى البعض في ضريبة العُشر عائقاً كبيراً في وجه استصلاح الأراضي. لذلك، فلا بد لضريبة تأخذ نصف الغلة من أن تشكل سداً فعالاً في وجهه. ربما كان من مصلحة المزارع أن يجعل الأرض تغل قدر ما يمكن أن يستنبت منها بواسطة الخزين الذي مدّه به المالك؛ ولكن لن يكون في مصلحته أبداً أن يخلط أي جزء من خزينه الخاص به. ففي فرنسا، حيث يقال إن خمسة أسداس المملكة لا تزال في أيدي هذا الصنف من الزراعين، يشتكي المالكون من أن مزارعيهم ينتهزون كل فرصة ليستخدموا ماشية السيد في النقل بدلاً من الزراعة؛ وذلك لأنهم في الحال الأولى يجنون الأرباح كلها لأنفسهم، وفي الثانية يتقاسمونها مع مالك أرضهم. وما يزال هذا الصنف من شاغلي الأرض موجوداً في بعض أنحاء اسكتلندا. وهم يسمَون ستيلبو steelbow ولعل شاغلي الأرض الإنكليز القدماء أولئك الذين يذكر تشيف بارون جيلبرت والدكتور بلاكستون أنهم كانوا نظاراً أو قيّمين زراعيين عند مالك الأرض أكثر منهم زرّاعاً بالمعنى الدقيق، كانوا من الصنف نفسه.

وقد خلف هذا الصنف من شاغلي الأرض، وإن بتدرُّج بطيء جداً، المزارعون بمعنى أصحاب المزارع، الذين راحوا يستنبتون الأرض بخزينهم الخاص ويدفعون ريعاً معلوماً لمالك الأرض. عندما يحتاز أمثال هؤلاء المزارعين عقد إيجار لأجل مسمى من السنين، فهم ربما وجدوا أن مِن مصلحتهم أن يبذلوا جزءاً من رأس

مالهم لمزيد من استصلاح المزرعة؛ لأنهم ربما توقعوا أحياناً أن يستردوه مع ربح وفير قبل حلول الأجل المتفق عليه. ولكن حتى حيازة أمثال هؤلاء المزارعين ظلت، أمداً طويلاً، هشّة الأساس، وهي ما زالت على هذه الحال في كثير من أنحاء أوروبا. فقد كان من الممكن أن يُنزع الإيجار من يدهم لصالح مشتر جديد؛ وفي إنكلترا كان ذلك ممكناً بواسطة دعوى صورية لنقل الملكية بحكم صادر عن المحكمة. وإذا ما طردوا من الأرض بصورة غير شرعية، جراء قسوة سيدهم، فإن الحكم الذي كانوا يحصلون بموجبه على رفع الحيف عنهم كان في غاية البعد عن الكمال. فهو لم يكن يرد إليهم حيازة الأرض، بل يعطيهم تعويضاً عن العطل والضرر لم يواز أبداً الخسارة الحقيقية. حتى في [491] إنكلترا التي ربما كانت البلد الأوروبي الوحيد الذي ظل فيه صغار مالكي الأرض الأحرار يحظون دائماً بالاحترام، لم تخترع دعوى التخلية التي يحصل الشاغل بموجبها لا على تعويض العطل والضرر فحسب بل وعلى الملك نفسه، والتي لا يفصل فيها بقرار غير مضمون تصدره محكمة واحدة، إلا في المرسوم الرابع عشر الصادر عن هنري السابع. وقد وجد الجميع أن هذه الدعوى علاج فعال إلى حد أنه عندما يحتاج مالك الأرض، في الممارسات الحديثة، إلى رفع قضية لامتلاك الأرض، فهو نادراً ما يستعمل الدعاوى التي تعود إليه شرعاً كمالك للأرض، أي دعوى مطالبة بحق الملكية أو دعوى استرداد حيازة عقارية، بل يقيم دعوى تخلية باسم شاغل أرضه. ولذلك فإن أمان شاغل الأرض في إنكلترا يساوي أمان مالكها. ففي إنكلترا، فضلاً عن هذا، تعتبر إجارة مدى الحياة بقيمة أربعين

شيلنغ سنوياً بمثابة ملكية عقارية مطلقة المدة، وتخوّل صاحب الإجارة حق انتخاب عضو في البرلمان، ولما كانت فئة كبيرة من صغار مالكي الأرض الأحرار هم من أصحاب الملكيات العقارية المطلقة المدة الشبيهة لهذه، فقد غدت طبقتهم كلها محترمة في نظر كبار مالكي أراضيهم جراء الاعتبار السياسي الذي تمنحهم إياه ملكيتهم تلك. وفي اعتقادي أنه لا يوجد في أي مكان من أوروبا، سوى إنكلترا، أية حالة يبني فيها الشاغل على الأرض التي ما كان يملك إجارة لها، ويثق بأن شرف مالك أرضه يمنعه من استغلال تحسين هام كهذا. إن تلك القوانين والأعراف المؤاتية جداً لصغار مالكي الأرض الأحرار ربما كانت قد أسهمت في عظمة إنكلترا الحالية، أكثر مما أسهمت فيها كل تنظيمات التجارة المفتخر بها مجتمعة.

إن القانون الذي يضمن أطول الإجارات مدة ضد الوارثين على اختلاف أنواعهم، يختص، في حدود معرفتي، ببريطانيا العظمى. فقد اعتمد في اسكتلندا منذ العام ١٤٤٩ بقانون وضعه الملك جايمس الثاني. بيد أن تأثيره النافع قد تعطّل كثيراً بسبب الأوقاف؛ لأن ورثة الأوقاف ممنوعون، في كثير من الأحيان، من عقد إجارات لآجال تزيد عن سنة واحدة. وقد حلحل مرسوم أصدره البرلمان في هذا الصدد قيودهم، وإن كانت لا تزال صارمة جداً. أما في اسكتلندا، فلما كان عقد الإجارة لا يمنح صاحبه حق انتخاب عضو في البرلمان، فإن صغار مالكي الأرض الأحرار يلقون من مالكي أراضيهم احتراماً أقل مما يلقاه أمثالهم في إنكلترا.

وأما في أنحاء أخرى من أوروبا، فبعد أن تبيّن أن تأمين

شاغلي الأرض ضد الورثة والمشترين أمر ملائم، ظلت مدة أمانهم محدودة بفترة قصيرة من الزمن؛ فهي محدودة في فرنسا مثلً، بتسع سنوات بعد بدء عقد الإجارة. [492]وقد مددت في هذا البلد مؤخراً إلى سبع وعشرين سنة، وهي فترة ما زالت أقصر من أن تشجع شاغل الأرض على أن يقوم بأهم الاستصلاحات. كان مالكو الأراضي قديماً هم المشرّعين في كل أنحاء أوروبا. ولذلك فإن القوانين المتعلقة بالأرض كانت محسوبة بحيث تخدم ما يفترضون أنها مصلحة المالك. وخدمة لهذه المصلحة، فيما تخيلوا، قضوا بأن لا يمنع أي عقد إجارة عقده السلف من تمتع الخلف، خلال ردح طويل من السنين، بكامل قيمة أرضه. البخل والجَور قصيرا النظر دائماً، ولذلك فهم لم يستشرفوا إلى أي حد سيؤدي هذا التنظيم إلى كبح استصلاح الأراضي، وإلى الإضرار، على المدى البعيد، بمصالح مالك الأرض الحقيقية.

وكان أصحاب المزارع أيضاً ملزمين قديماً بأداء عدد كبير من الخدمات لمالك الأرض، خدمات نادراً ما كان ينص عليها في العقد، أو تنتظمها أية قاعدة، إلا ما جرت به عادة قصر مالك العزبة. لذلك، ولما كانت هذه الخدمات في جملتها اعتباطية، فقد كانت تخضع شاغلي الأرض للكثير من الكيد. وقد أدى إلغاء كافة الخدمات التي لم ينص عليها صراحة في عقد الإجارة خلال بضع سنوات إلى تغيير أوضاع صغار مالكي الأرض الأحرار في ذلك البلد نحو الأفضل.

ولم تكن الخدمات العامة التي كان صغار مالكي الأرض الأحرار ملزمين بها أقل اعتباطية من الخدمات الخاصة. من ذلك أن

شق الطرقات الكبرى وصيانتها، وهي سخرة ما تزال قائمة، في ما أعتقد، في كل مكان، وإن بدرجات متفاوتة من الظلم في مختلف البلدان، لم تكن السخرة الوحيدة. فعندما تمر عساكر الملك، وعندما يمر بلاطه، أو ضباطه، أياً كان نوعهم، عبر أي قسم من البلد، كان صغار مالكي الأرض الأحرار ملزمين بأن يزودوهم بالخيل، والعربات، والمؤن، بسعر ينظمه متعهد التموين. وفي اعتقادي أن بريطانيا العظمى هي المملكة الوحيدة في أوروبا التي أبطلت فيها ظلامة التموين كلياً. وهي ما تزال قائمة في فرنسا وألمانيا.

كانت الضرائب التي يخضعون لها ظالمة وغير منتظمة كالخدمات. فاللوردات القدماء، وإن كانوا شديدي الممانعة لأن يمدوا صاحب السيادة عليهم بأية مساعدة مالية، سمحوا له بسهولة بالغة أن يفرض الضرائب على شاغلي أراضيهم، وما كان لديهم من المعرفة ما يكفي ليروا إلى أي مدى ستضر هذه الضرائب حتماً بإيراداتهم الخاصة. فضريبة التاي taille التي ما تزال قائمة في فرنسا، قد تشكل مثالاً على تلك [493] الضرائب القديمة. إنها ضريبة على الأرباح المفترضة التي يجنيها المزارع، والتي يقدرونها بالخزين الذي له في المزرعة. ولذلك، كان من مصلحته أن يظهر بمظهر من لا يملك إلا القليل، وألا يستخدم منها إلا أقل ما يمكن في زراعتها تالياً، وألا يستخدم شيئاً في استصلاحها وتحسينها. ولئن اتفق أن تراكم أي خزين في أيدي مزارع فرنسي، فإن ضريبة التاي تكاد تعادل منعه من استعماله في الأرض. ثم إن المفترض في هذه الضريبة أن تشكل وصمة على من يخضع لها، وأن تحط رتبته لا

عن مرتبة الجنتلمن فحسب، بل حتى عن مرتبة (البرغر) المواطن في مدينة ذات حكم ذاتي، وكل من استأجر أرضاً من آخر أخضع لها. ولا يمكن لأي جنتلمن ولا حتى لأي برغر يملك خزيناً أن يخضع لهذا الإذلال. فهذه الضريبة، إذاً، لا تعوق الخزين الذي يتراكم في الأرض من أن يستخدم في تحسينها فحسب، بل تُبعِد عنها كل خزين آخر أيضاً. فالعُشر القديم والجزء من خمسة عشر، اللذان كانا مألوفين في إنكلترا في الأزمنة القديمة، يبدوان من حيث تأثيرهما في الأرض مشابهين في الطبيعة لضريبة التاي.

لا يمكن أن يتوقع من شاغلي الأرض كبير استصلاح للأرض في ظل كل هذه الظروف. فهذا الصنف من الناس، مهما كانت الحرية والأمان اللذان يمكن أن يعطيه إياهما القانون، إذا ما قام بأي استصلاح للأرض فهو إنما يقوم به مع خسائر كبرى. فالمزارع إذا ما قورن بالمالك إنما يبدو كتاجر يتاجر بمال مستعار مقارنة بتاجر يتاجر بماله الخاص. فخزين كليهما قد يتحسن، ولكن خزين أحدهما لا يمكن أن يتحسن دائماً، مع تساويهما في حسن التصرف، إلا بأبطأ ما يمكن أن يتحسن خزين الآخر، وذلك جراء الحصة الكبيرة التي تستنفدها فائدة القرض. فلا بد للأراضي التي يزرعها المزارع، على النحو نفسه، ومع تساوي حسن التصرف، من أن تتحسن ببطء أكثر من تلك التي يزرعها مالكها، وذلك جراء الحصة الكبيرة من الغلال التي يستنفدها الريع، والتي لو كان المزارع هو المالك لكان استخدمها في المزيد من استصلاح الأرض. فوضع المزارع، بعد هذا، أدنى بطبيعة الحال، من وضع المالك. ففي معظم أنحاء أوروبا يعتبر صغار مالكي الأرض الأحرار

في مرتبة متدنية من الشعب، أدنى حتى من أفضل أنواع أصحاب الصنائع والميكانيكيين، وفي كافة أنحاء أوروبا أدنى من التجار الكبار ومعلمي المشاغل. ولذلك، فقلما يحدث، أن يترك رجل يملك أي [494] قدر كبير من الخزين الوضع الأعلى ليضع نفسه في الوضع الأدنى. لذلك، وحتى في الحال الحاضرة لأوروبا، فلا يتوقع أن يذهب إلا القليل من الخزين من أية حرفة أخرى لاستصلاح الأرض عن طريق المزارعة. ولعل كمية ما يذهب في هذا الاتجاه ببريطانيا العظمى أكبر مما يحدث في أي بلد آخر، وإن كان الكثير من رؤوس الأموال الكبرى المستخدمة في المزارع، حتى في بعض أنحائها، إنما اكتسب إجمالاً من خلال العمل في المزارع، ولعلها المهنة الوحيدة من بين سائر المهن التي يكون فيها اكتساب الخزين أبطأ ما يكون. ولكن، بعد صغار المالكين، كبار المزارعين وأغنياؤهم هم، في كل بلد، مستصلحو الأرض الأساسيون. وربما كان يوجد منهم في إنكلترا أكثر مما يوجد في أية مملكة أوروبية أخرى. ففي الحكومتين الجمهوريتين في هولندا وبرن في سويسرا، لا يعتبر المزارعون أدنى من مزارعي إنكلترا.

كانت سياسة أوروبا القديمة، فوق هذا، غير مؤاتية لاستصلاح الأرض وزراعتها، سواء أقام بها المالك أم المزارع؛ أولاً جرّاء الحظر العام لتصدير القمح من دون رخصة خاصة، وهو ما يبدو أنه كان قاعدة شاملة جداً؛ وثانياً جرّاء القيود التي وضعت على التجارة الداخلية، لا بالقمح فحسب بل وكل جزء من غلال المزرعة تقريباً، وذلك بالقوانين السخيفة المفروضة على المشترين بمقادير كبيرة، regraters، والمحتكرين، وبالامتيازات الممنوحة للمعارض

والأسواق. وقد سبقت الإشارة إلى كيفية تأثير حظر تصدير القمح، مشفوعة بشيء من استيراد القمح الأجنبي، في خنق مزارع إيطاليا القديمة التي كانت بطبيعتها أخصب بلدان أوروبا، كما كانت في ذلك الوقت مقر أعظم إمبراطورية في العالم. أما إلى أي حد كان من شأن أمثال هذه القيود على التجارة الداخلية بهذه السلعة، مقرونة بالحظر العام للتصدير، أن تصرف الناس عن الزراعة في بلدان أقل خصوبة، وأقل منها نصيباً في الظروف المؤاتية، فأمر قد لا يكون من السهل تخيّله.

الفصل الثالث

في نشوء المدن والبلدات وتقدمها بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية

لم يكن أهالي المدن والبلدات بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية أفضل حالاً من أهالي الريف. فقد كانوا فعلاً من صنف من الناس مختلف عن أهالي جمهوريات اليونان وإيطاليا القديمة الأوائل. كان الأواخر في معظمهم يتألفون من مالكي الأراضي الذين كانت الأراضي العامة قد قسّمت بينهم، والذين وجدوا أنه من الملائم أن يبنوا منازل متحاورة، وأن يحيطوها بحائط لغرض الدفاع المشترك. ويبدو، بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، أن مالكي الأرض قد راحوا يقيمون، على الضد من ذلك، في قصور محصنة في عقاراتهم ذاتها، ووسط شاغلي هذه الأراضي والأتباع. أما البلدات فقد كان يسكنها بصورة أساسية أصحاب الصنائع والميكانيكيون، الذين يبدو أنهم كانوا في تلك الأيام في حال العبودية أو شبه العبودية، فالامتيازات التي نجد أنها كانت تمنح بواسطة البراءات القديمة لأهالي بعض البلدات الرئيسية في أوروبا

تظهر بوضوح ما كانت عليه حالهم قبل تلك الامتيازات. فالأشخاص الذين يمنحون امتيازاً بأن يزوجوا بناتهم من دون موافقة سيدهم اللورد، وأن يرث أولادُهم، لا أسيادهم، أموالهم عند وفاتهم، وأن لهم أن يتصرفوا في أموالهم بالوصية، لا بد أن حالهم قبل منحهم هذه الامتيازات كانت حال العبودية نفسها التي عاشها شاغلو الأرض في الريف أو هي حال قريبة جداً منها.

ويبدو أنهم كانوا فئة فقيرة جداً ووضيعة جداً من الناس، فئة تحمل متاعها وتترحّل به من موضع إلى موضع، ومن معرض إلى معرض، كالباعة المتجولين في أيامنا هذه. ففي كافة بلدان أوروبا المختلفة في تلك الأيام، وعلى غرار ما يحدث في الكثير من حكومات الترتار في آسيا اليوم، كانت الضرائب تجبى عن أشخاص المسافرين وحوائجهم عندما يمرون في أراضي بعض قصور العِزَب، أو يعبرون الجسور، أو ينقلون[496] بضائعهم من مكان إلى مكان في أحد المعارض وينصبون فيه كشكاً لبيعها. كانت هذه الضرائب والمكوس المختلفة تعرف في إنكلترا بأسماء **[بائدة]** منها المرور passage، والعبور pontage، lastage، stallage. وربما اختار الملك أحياناً، وأي لورد عظيم لديه السلطة في فعل ذلك، أن يمنح تجاراً بأعيانهم، تجاراً يعيشون في المنطقة التي يملكها، إعفاء من ضرائب كهذه. وكان هؤلاء التجار يسمون لذلك تجاراً أحراراً، مع أن حالهم كانت، من نواحٍ أخرى، حال العبودية أو ما يشبه العبودية شبهاً كبيراً. وكانوا يدفعون مقابل ذلك عادة نوعاً من ضريبة الرأس السنوية إلى حاميهم. فالحماية في تلك الأيام نادراً ما كانت تمنح من دون عوض قيِّم، وربما كانت ضريبة الرأس هذه ضرباً من

العوض عما كان يمكن أن يخسره حُماتهم جراء إعفائهم من الضرائب الأخرى. ويبدو أن ضريبة الرأس هذه وتلك الإعفاءات كانت، في البداية، شخصية كلياً، وأنه لم يحظَ بها إلا أفراد مخصوصون إما مدة حيواتهم وإما مدة رضى حُماتهم. وفي الروايات البعيدة جداً عن الكمال التي نشرت من كتاب Domesday-book، عن عدة بلدات إنكليزية، كثيراً ما يؤتى على ذكر الضريبة التي كان بعض البرغرز (المواطنين في مدينة ذات حكم ذاتي) المخصوصين يدفعونها إما إلى الملك أو إلى بعض اللوردات الكبار مقابل هذا النوع من الحماية؛ وأحياناً على ذكر المبلغ الإجمالي لكل تلك الضرائب[١].

ولكن مهما بلغت حال أهالي البلدات من العبودية في أول الأمر، فالظاهر البيِّن أنهم كانوا أسبق إلى الحرية والاستقلال من شاغلي أراضي الريف. وكان ذلك الجزء من إيرادات الملك الناشئ من ضرائب الرأس تلك في أية بلدة يؤجّر مدة عدة سنوات مقابل ريع معلوم، من شريف المقاطعة أحياناً، ومن أشخاص آخرين أحياناً أخرى. وكثيراً ما كان المواطنون (البرغرز) أنفسهم يحظون باعتماد كاف ليقبلوا في جملة من يؤجّر إيرادات هذا النوع من الضرائب الذي يجمع من بلدتهم، بحيث يصبحون، مجتمعين ومنفردين، مسؤولين عن الريع كله[٢]. وفي اعتقادي أن تأجير الإيرادات على هذا النحو كان مؤاتياً جداً للاقتصاد العام لملوك

(١) أنظر Brady's, Historical Treatise of Cities and Burroughs, p. 3, etc

(٢) أنظر Madox, Firma Burghi, p. 18, وأيضاً History of the Exchequer, chap. 10, sect. v. p. 223, first edition

مختلف بلدان أوروبا ذوي السيادة الذين كثيراً ما كان من عادتهم أن يؤجروا ضيعة أو إقطاعاً كاملاً لكل شاغلي هذه[497] الضيعة، بحيث يصبحون كلهم، مجتمعين ومنفردين، مسؤولين عن كامل الريع؛ على أن يسمح لهم مقابل ذلك بأن يجمعوه على طريقتهم ويدفعونه إلى صاحب خزانة الملك بواسطة ناظرهم الزراعي الخاص، ويتحرروا جراء ذلك كلياً من غطرسة ضباط الملك - وهي حال كانت في تلك الأيام تعتبر في غاية الأهمية.

ومن الجائز أن إجارة ضرائب البلدة كانت، في البداية، تعقد مع المواطنين (البرغرز)، على غرار ما كانت تعقد مع سواهم من المستأجرين الآخرين لمدة بضع سنوات فحسب. ولكن، مع مرّ الزمان، صار من الممارسات العامة أن تعقد معهم بصورة إجارة مؤبدة، مع الاحتفاظ بريع معلوم لا يزيد من بعد ذلك أبداً. ولما كان الدفع قد أضحى إذاً مؤبداً، فقد كان من الطبيعي أن تصبح الإعفاءات التي عقدت الإجارة مقابلها مؤبدة هي أيضاً. وهكذا فقد كفّت هذه الإعفاءات عن أن تكون شخصية، ولم تعد تعتبر لاحقاً عائدة للأفراد بما هم أفراد، بل بما هم مواطنون في بلدة (بُرغ) معيّنة، لنفس الأسباب التي سموا لأجلها مواطنين أحراراً أو تجاراً أحراراً.

وإلى جانب هذه المنحة، كانت الامتيازات الهامة الآنفة الذكر، أي أن يتمكنوا من تزويج بناتهم، وأن يرثهم أولادهم، وأن يتصرفوا بمتاعهم وأدواتهم بوصية، تعطى إجمالاً لمواطني (برغرز) البلدة الذين منحوا تلك المنحة. أما هل كانت أمثال هذه الامتيازات تمنح عادة من قَبْلُ مع حرية التجارة لمواطنين(برغرز) معينين من حيث

هم أفراد؟ فأمر لا علم لي به. وأحسب أنه من غير المستبعد أنهم كانوا يمنحون تلك الامتيازات أيضاً، وإن لم يكن في وسعي أن أقدم أي دليل مباشر على ذلك. ولكن مهما كان من الأمر، فإن الصفات الرئيسية للعبودية والتبعية لما كانت قد نزعت عنهم، فقد غدوا الآن على الأقل أحراراً بالفعل بالمعنى الحالي الذي نفهم به كلمة حرية.

ولم يكن هذا كل شيء. فقد كانوا إجمالاً يُنَظَّمون في هيئة للعامة لها امتياز مجلس بلدي خاص للبلدة وقضاة جزئيين، وامتياز سن قوانين محلية لإدارة شؤونهم، وبناء أسوار للدفاع عن أنفسهم، وإخضاع كافة سكان البلدة لنظام عسكري يفرض عليهم الحراسة والحماية، أي كما كان يفهم ذلك قديماً، حراسة تلك الأسوار وحماية البلدة من الهجمات والمباغتات ليلاً ونهاراً. وفي إنكلترا كانوا إجمالاً يعفون من الملاحقة أمام محكمة المئة **[498]** ومحكمة المقاطعة؛ وكل الدعاوى التي قد تثار بينهم، باستثناء دعوى التاج، كان يفصل فيها على أيدي قضاتهم. وقد منحوا في بلدان صلاحيات أوسع وأكبر في كثير من الأحيان(٣).

الأرجح أنه كان من الضروري إيلاء أمثال تلك البلدات التي سمح لها بجباية ضرائبها نوعاً ما من الولاية القسرية لإجبار مواطنيها على دفع هذه الضرائب. وربما كان تركهم يطلبون هذا النوع من العدالة من أية محكمة أخرى أمراً غير ملائم أبداً في تلك الأزمنة

---

(٣) أنظر Madox, Firma Burghi؛ وانظر أيضاً Pfeffel عن الحوادث اللافتة التي وقعت في عهد فريدرك الثاني وخلفائه من آل سوابيا.

المشوّشة. ولكن لا بد أن يبدو إقدام حاملي السيادة في كافة أنحاء أوروبا المختلفة على مبادلة ذلك الفرع من إيرادهم الأوفر حظاً في أن يتحسن، جراء المجرى الطبيعي للأشياء، بدون أي اهتمام أو تكلفة منهم، بريع معلوم لا يزيد أبداً، لا بد أن يبدو أمراً مستهجناً، ولا يقل غرابة عن ذلك أن ينشئوا برضاهم ضرباً من الجمهوريات المستقلة في قلب ممتلكاتهم.

ولا بد، كي نتفهم ذلك، من أن نتذكر أنه ربما لم يكن حامل السيادة في أي بلد من بلدان أوروبا قادراً، في تلك الأيام، على أن يحامي عن الفئة الأضعف من بين رعاياه في وجه جور اللوردات الكبار في جميع مساحة أراضيه. أما الذين لم تكن القوانين قادرة على حمايتهم، والذين لم يكونوا يتصفون بما يكفي من القوة ليدافعوا عن أنفسهم، فقد كانوا مضطرين إما إلى اللجوء لحماية لورد كبير، وأن يصبحوا عبيداً له أو أتباعاً، ليحصلوا على ذلك؛ وإما إلى الدخول في تحالف للدفاع المتبادل لحماية بعضهم بعضاً. لم يكن أهالي المدن والبلدات (البرغ) من حيث هم أفراد، يمتلكون أية قوة للدفاع عن أنفسهم، ولكن عند الدخول في تحالف دفاعي متبادل كانوا يشكلون مقاومة لا يستهان بها. كان اللوردات يحتقرون مواطني البلدات (البرغرز) ويعتبرونهم لا مجرد فئة مختلفة فحسب، بل بمثابة طائفة من العبيد المعتقين، تكاد تكون من نوع مختلف عنهم أيضاً. ولم تكن ثروة مواطني البلدات (البرغرز) تفوتهم ولا تخفق في إثارة حسدهم واستيائهم، وكانوا ينهبون أموال هؤلاء كلما سنحت لهم الفرصة من دون رأفة أو ندامة. كان مواطنو البلدات (البرغرز) يكرهون اللوردات ويخافونهم طبعاً. وكان الملك

يكرههم ويخافهم أيضاً؛ ولكنه وإن كان [499] ربما يحتقر مواطني البلدات (البرغرز)، إلا أنه لم يكن لديه أي سبب لأن يكرههم أو أن يخافهم. فالمصلحة المشتركة، إذاً، حركت دواعيهم لمساندة الملك، ودواعي الملك لمساندتهم ضد اللوردات. كانوا أعداء أعدائه، وكان من مصلحته أن يمنحهم أتم ما يقتدر عليه من أمان واستقلال حيال أولئك الأعداء. وهو إذ منحهم امتياز اختيار قضاة منهم، وامتياز سن قوانين محلية لإدارة شؤونهم، وامتياز بناء سور لحماية أنفسهم، وإخضاع سكان البلدة كلهم لنوع من الانضباط العسكري، فقد منحهم كافة وسائل الأمن والاستقلال عن البارونات التي كان في مقدوره أن يمنحهم إياها. فمن دون إنشاء نوع ما من الحكومة كهذه، ومن دون شيء من السلطة لإكراه السكان على التصرف وفقاً لخطة معينة أو نظام ما، ما كان من شأن أي تحالف إرادي للدفاع المتبادل أن يوفر لهم أي أمان دائم، ولا أن يمكنهم من تقديم أية مساندة تذكر للملك. وهو إذ منحهم امتياز جباية ضرائب بلدتهم بصورة إجارة مؤبدة، فقد أبعد عن أولئك الذين كان يرغب في جعلهم أصدقاء له، وحلفاء إذا جازت العبارة، كل سبب وأساس للحسد والارتياب بأنه ربما عاد لاحقاً إلى ظلمهم، إما بزيادة قيمة ريع الإجارة أو منحها إلى مستأجر آخر.

ويبدو أن الأمراء الذين كانوا على أسوأ ما يكون من العلاقة مع باروناتهم كانوا الأكثر تساهلاً وسخاء في المنح المماثلة لبلداتهم (برغ). من ذلك أن الملك جون أف إنكلند، مثلاً، كان، في ما يظهر، أسخى المحسنين إلى بلداته[٤]. وقد فقد ملك فرنسا فيليب

(٤) أنظر .Madox

الأول كل سلطة على باروناته. وقبيل نهاية عهده قام ابنُه لويس، الذي عرف لاحقاً باسم لويس السمين، باستشارة أساقفة الأراضي الملكية في شأن أفضل الوسائل الكفيلة بلجم قسوة اللوردات الكبار. فكانت مشورتهم تنطوي على اقتراحين. أحدهما إنشاء نظام جديد للقضاء، وذلك بتعيين قضاة جزئيين ومجلس بلدي في كل بلدة كبيرة من أراضي مملكته. أما الآخر، فهو تشكيل ميليشيا جديدة، بجعل أهالي تلك البلدات يزحفون تحت قيادة قضاتهم لمساندة الملك عندما تنشأ الحالات المناسبة. ومنذ ذلك العصر، على ما يروي الأثريون الفرنسيون، ينبغي لنا أن نؤرخ بداية مؤسسة القضاة[500] الجزئيين، والمجالس البلدية في فرنسا. فخلال عهود أمراء آل سوابيا غير المزدهرة حصلت معظم بلدات ألمانيا الحرة على الهبات الأولى لامتيازاتها، وأصبح التحالف الهانسياتك Hanseatic الشهير هائلاً للمرة الأولى(٥).

ويبدو أن ميليشيا المدن في تلك الأيام لم تكن أدنى من ميليشيا الريف، ولما كان من السهل أن يتجمعوا عند أي حادث طارئ، فقد كانت يدهم هي العليا في نزاعاتهم مع اللوردات المجاورين. ففي البلدان المشابهة لإيطاليا وسويسرا، والتي فقد حامل السيادة فيها كامل سلطته، إما جراء بعدها عن المقر الرئيسي للحكومة، وإما جراء القوة الطبيعية للريف نفسه، أو لأي سبب آخر، أصبحت المدن إجمالاً جمهوريات مستقلة، وقهرت كل النبلاء المجاورين لها، وأجبرتهم على الانسحاب من حصونهم في

(٥) أنظر .Pfeffel

الريف والعيش في المدينة كسواهم من السكان المسالمين. هذا هو التاريخ المختصر لجمهورية برن، فضلاً عن عدة مدن أخرى في سويسرا. وإذا ما استثنيت البندقية، لأن تاريخ هذه المدينة مختلف بعض الشيء، فهذا هو تاريخ كل الجمهوريات الإيطالية الكبرى، التي نشأ عدد وفير منها بين نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن السادس عشر.

أما في البلاد الشبيهة بفرنسا وإنكلترا، حيث لم تقوض سلطة حامل السيادة تماماً، وإن ظلت كثيراً متدنية جداً، فإن المدن لم تسنح لها فرصة التوصل إلى الاستقلال التام. غير أنها أصبحت كبيرة إلى حد أن حامل السيادة لم يعد يستطيع أن يفرض عليها أية ضريبة، إلى جانب إجارة ريع المدينة المتفق عليها، من دون موافقتها. ولذلك، فقد كانت تدعى إلى إرسال نوّاب عنها إلى الجمعية العمومية لمراتب المملكة، حيث كانوا يجتمعون مع الإكليروس والبارونات في منح مساعدة استثنائية للملك في بعض الأحوال الطارئة. ولما كانوا إجمالاً أمْيَلَ إلى سلطته، فقد بدا ان الملك كان يستخدم نوابهم في تلك الجمعيات كثقل مقابل لوزن اللوردات الكبار وسلطتهم. من ذلك كان أصل تمثيل البلدات الحرة (البرِغ) في اجتماع جميع مراتب الممالك الكبرى في أوروبا. **[501]** بُسِطَ النظام والحكم الجيدان، ومعهما حرية الأفراد وأمنهم، على هذا النحو، في المدن في وقت كان شاغلو الأرض في الريف معرضين لكافة أصناف القسوة والعنف. غير أن البشر العزّل، العاجزين في هذه الحال عن حماية أنفسهم، يميلون طبيعياً إلى الاكتفاء بسد الرمق من الضروريات، لأن من شأن احتياز المزيد أن

يغري ظالميهم بالجور عليهم. وعلى العكس من ذلك فهم عندما يشعرون بالأمان في التمتع بثمار كدهم، فهم يميلون طبيعياً إلى بذل قصارى جهدهم لتحسين أحوالهم، ولاحتياز مكملات الحياة وأناقاتها فضلاً عن الضروريات. فهذا الكد الذي يستهدف شيئاً زائداً عن ضروريات العيش، استحدث في المدن قبل زمن طويل من شيوع ممارسته على أيدي شاغلي الأراضي في الريف. فإذا ما اتفق أن تراكم في يدي فلاح فقير، مظلوم بعبودية السخرة، القليل من الخزين، فمن الطبيعي أن يخفيه بعناية كبرى عن سيده الذي ستعود حيازته إليه إن لم يفعل، ومن الطبيعي أيضاً أن ينتهز الفرصة الأولى ليفر إلى البلدة. وكان القانون في ذلك الوقت على قدر من التساهل مع سكان البلدات، ومن الرغبة في تقليص سلطة اللوردات على سكان الريف، إلى حد أنه إذا تمكن من إخفاء ذاته هناك مدة سنة، أصبح حراً إلى الأبد. ولذلك فقد كان من شأن أي خزين يتراكم في أيدي القسم الكادّ الجادّ من سكان الريف أن يلجأ بصورة طبيعية إلى المدن باعتبارها الملاذ الوحيد الذي يكون فيه بمأمن للشخص الذي احتازه.

لا بد لسكان المدينة، ولا شك، من أن يستمدوا بقاءهم وكامل مواد صناعتهم ووسائلها من الريف. ولكن سكان المدينة الواقعة على مقربة من ساحل البحر، أو ضفاف نهر قابل للملاحة، ليسوا مضطرين إلى الاقتصار على أن يستمدوها من الريف المجاور لهم. بل لديهم طيف أوسع، وربما استمدوها من أقصى أرجاء العالم، إما بمبادلتها بالنتاج المصنع الذي أنتجوه، أو عبر تأدية خدمة النَقَلة بين البلدان القصية ومبادلة نتاج أحدها بنتاج الآخر. وقد

يحدث أن تنمو مدينة على هذا النحو وتحتاز ثروة عظيمة وفخامة، بينما يرزح لا الريف الواقع في جوارها فحسب، بل وكل أولئك الذين تتاجر معهم، تحت وطأة الفقر والبؤس. وربما كان في وسع كل ريف من تلك الأرياف، إذا ما أخذ بمفرده، أن يتيح لها مجرد [502] قسم صغير إما من بقائها أو من استخدامها، ولكنها تستطيع كلها إذا ما أخذت في جملتها أن توفر لها معيشة عظيمة واستخداماً عظيماً. ومع ذلك، فقد كانت ضمن الدائرة الضيقة لتجارة تلك الأيام بعض البلدان المزدهرة والجادة: من أمثال إمبراطورية الإغريق طيلة مدتها، وإمبراطورية العرب في ظل العباسيين. وتلك كانت أيضاً حال مصر إلى أن وقعت في أيدي الترك، وبعض أنحاء ساحل البربر، وكل ولايات إسبانيا التي كانت تحت حكم المسلمين.

ويبدو أن مدن إيطاليا كانت أولى مدن أوروبا التي رفعتها التجارة إلى مرتبة عليا من البحبوحة. كانت إيطاليا تقع في قلب ما كان في ذلك الزمن الجزء المستصلح والمتمدن من العالم. كذلك، فإن الحروب الصليبية، وإن أخّرت بالضرورة تقدم القسم الأعظم من أوروبا، جراء ما استجرته من هدر كبير في الخزين وتحطيم للسكان، كانت مؤاتية لتقدم المدن الإيطالية. فالجيوش الكبيرة التي زحفت من جميع الأنحاء لاحتلال الأراضي المقدسة أعطت تشجيعاً عظيماً لأسطول البندقية، وجَنَوَة، وبيزا، أحياناً في نقلهم إلى هناك، ودائماً في إمدادهم بالمؤن. كانت بمثابة مخازن تموين، إذا جازت العبارة، لتلك الجيوش؛ وكانت أكثر نوبات الجنون التي حلت بالأمم الأوروبية تدميراً مصدر بحبوحة لتلك الجمهوريات.

فسكان المدن التجارية، باستيرادهم المصنوعات المحسّنة

والطُرَف الغالية من البلدان الأغنى منها، كانت توفر بعض الغذاء لغرور كبار مالكي الأرض الذين كانوا يتهافتون على شرائها بكميات عظيمة من غلال أرضهم الخشنة. وكانت تجارة القسم الأكبر من أوروبا في تلك الأيام تتكون في معظمها من مبادلة نتاجها الخشن بالنتاج المصنّع القادم من البلدان الأكثر تمدناً. من ذلك أن صوف إنكلترا كان يبادل بخمور فرنسا وأقمشة فلاندرز الفاخرة، على النحو نفسه الذي لا زال يبادل فيه قمح بولندا حتى اليوم بخمور فرنسا وحرير فرنسا وإيطاليا ومخملهما.

وهكذا أدخلت التجارة الخارجية ذائقة المصنوعات الفاخرة والمحسّنة إلى البلدان [503] التي لم تكن أمثال هذه المنتجات تصنع فيها. ولكن عندما عمّت هذه الذائقة حتى تسببت بطلب لا يستهان به، سعى التجار بصورة طبيعية إلى إنشاء بعض المشاغل من النوع نفسه في بلدانهم توفيراً لتكاليف الشحن. وهكذا فإن أصول أوائل المشاغل المعدة للمبيعات البعيدة المسافة تبدو أنها قد أنشئت في الولايات الغربية من أوروبا، بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية. ولا بد من الملاحظة هنا أن لا قبل لأي بلد كبير أن يقوم ويستمر من دون وجود بعض أنواع المشاغل فيه؛ وعندما يقال عن أي بلد كهذا إنه يفتقر إلى المشاغل، فلا بد من أن يفهم دائماً أنه يفتقر إلى المشاغل المحكمة، أو الأكثر إتقاناً أو تلك الأليق بالمبيعات البعيدة المسافة. فملابس القسم الأعظم من الناس في كل بلد كبير وأثاث منازلهم هي من إنتاج صناعتهم الخاصة. وتعتبر هذه هي الحال الأشمل في تلك البلدان الفقيرة التي يقال إنها لا تملك مشاغل مما هي في تلك البلدان الأغنى منها والتي يقال إنها تكثر فيها. فأنت

واجد إجمالاً في الثواني، ولا سيما في صناعتي الألبسة والأثاث المنزلي لأدنى مراتب الشعب، نسبة من المنتجات الأجنبية أكبر من نسبة هذه المنتجات في الأوائل.

ويبدو أن تلك المشاغل الملائمة للمبيعات البعيدة المسافة قد أدخلت إلى مختلف البلدان بطريقتين مختلفتين.

فقد أدخلت أحياناً، على النحو المبين أعلاه، عبر التشغيل الشديد لخزين بعض التجار والمتعهدين المخصوصين الذين أنشأوها محاكاةً لبعض المشاغل الأجنبية من النوع نفسه. فأمثال هذه المشاغل إذاً هي من نسل التجارة الخارجية، وتلك هي حال المشاغل القديمة للحرير، والمخمل، والأقمشة المقصبة، التي ازدهرت في لوكّا خلال القرن الثالث عشر. وقد أقصيت منها جراء طغيان واحد من أبطال ماكيافيلي، كاستروتشيو كاستراكاني. في العام ١٣١٠ طردت من لوكّا تسع مئة عائلة، انسحبت منها إحدى وثلاثون إلى البندقية وعرضت إدخال صنعة الحرير إليها[٦]. وقد قبل عرضها؛ وأسبغت عليها عدة امتيازات، وبدأت العمل مع ثلاث مئة عامل. كذلك تبدو أيضاً حال مشاغل الأقمشة الفاخرة التي كانت تزدهر قديماً في **[504]** فلاندرز، والتي أدخلت إلى إنكلترا في بداية عهد الملكة إليزابث؛ ومثلها حال مشاغل حرير ليون وسبيتافيلدز. وتستخدم المشاغل التي أدخلت على هذا النحو بمواد أجنبية إجمالاً، نظراً لكونها محاكاة للمشاغل الأجنبية. ويوم أنشئ المشغل في البندقية، كانت المواد كلها تستورد من صقلية ومن الشرق. أما

---

(٦) أنظر Sandi, Istoria Civile de Vinezia, part ii. Vol. i. pages 247 and 256

مشاغل لوكّا الأقدم عهداً فكانت تعمل أيضاً بمواد أجنبية. ويبدو أن زراعة شجر التوت وتربية دود الحرير لم تكن شائعة في الأنحاء الشمالية من إيطاليا قبل القرن السادس عشر. فهذه الفنون لم تدخل فرنسا حتى عهد الملك تشارلز التاسع. وكانت مشاغل فلاندرز تستخدم الصوف الإسباني والإنكليزي. ولم يكن الصوف الإسباني مادة أولى مشاغل الأقمشة الصوفية في إنكلترا، بل مادة أولى مشاغل تلك الأقمشة المعدة للمبيعات البعيدة المسافة. فأكثر من نصف مواد مشاغل مدينة ليون ما يزال اليوم من الحرير الأجنبي؛ وكانت كل تلك المواد أو معظمها أجنبية يوم أنشئت تلك المشاغل. ومن المستبعد أن يكون أي جزء من مواد مشاغل سبيتافيلد من نتاج إنكلترا. ولما كانت أمثال هذه المشاغل تؤسس تنفيذاً لخطة أو مشروع نفر قليل من الأفراد، فإن مقرها يتخذ في مدينة بحرية أحياناً، أو داخلية أحياناً أخرى، تبعاً لما تحدده مصالحهم، وتقديراتهم، أو نزواتهم.

وفي بعض الأحيان تنشأ المشاغل المعدة للمبيعات البعيدة المسافة بصورة طبيعية، وكأنما من تلقاء ذاتها، بالتطوير التدريجي لتلك المشاغل المنزلية الأخشن نوعية، والتي لا بد من أن توجد في أفقر البلدان وأخشنها. وتستخدم هذه المشاغل عموماً المواد التي ينتجها البلد نفسه، ويبدو عادة أنها هي التي طوِّرت، أول ما طوِّرت، في تلك البلدان الداخلية التي لم تكن فعلاً على مسافة كبيرة جداً فحسب، بل على مسافة عظيمة من ساحل البحر، لا بل على مثل تلك المسافة من كل إمكانية نقل مائي. فالريف الداخلي ذو الخصوبة الطبيعية والزراعة السهلة ينتج فائضاً كبيراً من المؤن

يزيد كثيراً عما هو ضروري لإعالة الزرّاعين، ونظراً إلى كلفة النقل البري، وعدم ملاءمة الملاحة النهرية، فقد يصعب في كثير من الأحيان تصدير هذا الفائض إلى الخارج. فالوفرة ترخّص أسعار الأقوات، وتشجع [505] عدداً كبيراً من العمال على الاستيطان في جوار ذلك الموضع، حيث يجدون أن كدَّهم يمكن أن يتيح لهم مقداراً من ضروريات الحياة وكمالياتها أكبر مما يجدون في أماكن أخرى. فهم يصنِّعون مواد المشاغل التي تنتجها الأرض، ويبادلون شغلهم الناجز، أو ثمنه، بمزيد من المواد والأقوات. وهم يضفون قيمة جديدة على القسم الفائض من النتاج الخشن عبر ادخار كلفة نقله إلى ضفة الماء أو إلى بعض الأسواق البعيدة؛ وهم يوفرون للزرّاعين شيئاً لقاءه، وهو شيء إما مما يفيدهم أو يروقهم بأسعار أرخص مما كان في وسعهم أن يحصلوا عليه. فيحصل الزرّاعون على سعر أفضل لغلالهم الفائضة، ويتمكنون من أن يشتروا، بسعر أرخص، المكملات الأخرى التي يحتاجون إليها. فهم يتشجعون جراء هذا ويتمكنون من زيادة هذا النتاج الفائض بمزيد من استصلاح الأرض وزراعتها؛ ومثلما أن خصوبة الأرض قد استولدت المشاغل، فإن تقدّم المشاغل ينعكس على الأرض ويزيد خصوبتها أكثر. فأصحاب الصنائع يمدون الجوار أولاً بصناعاتهم، ثم ومع تحسن عملهم وإتقانه، يصدِّرون إلى أسواق أبعد مسافة. ذلك أنه على الرغم من أنه لا قبل للنتاج الخشن، ولا حتى للصناعة الخشنة أن يتحملا النفقات الباهظة للنقل البري البعيد المدى إلا بالصعوبة القصوى، فإن المصنوعات المتقنة والمتطورة تستطيع ذلك بيسر وسهولة. فهي تحتوي في كتلة صغيرة على ثمن

كمية كبيرة من النتاج الخشن. من ذلك أن قطعة من القماش الممتاز لا تزن إلا ثمانين باوند، تحتوي على ثمن يوازي لا ثمانين باوند من الصوف، بل ربما على ثمن عدة آلاف وزن weight من القمح أحياناً، أي على معيشة مختلف الأشخاص العاملين، ومستخدميهم المباشرين. فالقمح الذي ما كان من شأنه أن ينقل إلا بصعوبة إلى الخارج في شكله الخاص، يصدر على هذا النحو في صورة مصنوعات ناجزة، ويمكن أن ترسل بسهولة إلى أقاصي العالم. هكذا إذاً نمت بصورة طبيعية، وكأنما من تلقاء ذاتها، مشاغل ليدز، وهاليفاكس، وشفيلد، وبرمنغهام، وولفرهامبتون. فأمثال هذه المشاغل هي وليدة الزراعة. أما توسعتها وتطويرها في تاريخ أوروبا الحديثة، فقد كانا متأخرين إجمالاً عن تلك التي كانت وليدة التجارة الخارجية. وقد تميزت إنكلترا في صناعة الأقمشة الفاخرة من الصوف الإسباني قبل أكثر من قرن من تمكّن أي من تلك التي تزدهر اليوم في الأماكن التي سبق ذكرها من أن تصبح صالحة للبيع في الخارج. فما كان لتوسعة هذه الأواخر وتطويرها أن يحدثا إلا جرّاء اتساع نطاق الزراعة وتطويرها، أي آخر وأعظم آثار التجارة الخارجية، والمشاغل التي أدخلتها هذه التجارة مباشرة، والتي سوف أنتقل الآن إلى شرحها.

الفصل الرابع
كيف أسهمت تجارة المدن في استصلاح الريف وتطويره

إن تزايد البلدات التجارية والصناعية وثرواتها قد أسهم في استصلاح وزراعة الأرياف التي تنتمي إليها على ثلاثة أنحاء مختلفة:

أولاً، قدمت التشجيع على زراعتها والتوسع في استصلاحها وتطويرها عبر توفير سوق كبيرة وجاهزة للنتاج الريفي الخشن. ولم تقتصر هذه المنفعة على الأرياف التي كانت قائمة فيها، بل امتدت بدرجات متفاوتة إلى كل تلك التي كانت تتعامل معها بأي شكل من أشكال التعامل. ووفرت لتلك الأرياف كلها سوقاً لقسم من نتاجها الخشن أو المصنّع، ومنحتها كلها تالياً بعض التشجيع على الكد والتطوير. أما ريفها الخاص فقد استمد جراء قربه، بالضرورة، أعظم المنافع من هذا السوق. ذلك أن في وسع التجار أن يشتروا نتاجه الخشن بسعر أفضل نظراً لتدني كلفة نقله، وأن يعرضوه على المستهلكين برخص مشابه لذاك المحمول من أرياف أبعد مسافة.

ثانياً، كانت الثروة التي اكتسبها أهالي المدن كثيراً ما تستخدم

في شراء الأراضي المعروضة للبيع، والتي كثيراً ما يكون القسم الأكبر منها غير مستنبت. والتجار يطمحون عادة إلى أن يصبحوا جنتلمان ريفيين، وهم إذا صاروا إلى ذلك، كانوا إجمالاً أفضل المستصلحين. فالتاجر معتاد على استخدام نقوده بصورة أساسية في مشاريع مربحة، بينما الجنتلمان الريفي معتاد على استخدامه في الإنفاق. فالأول غالباً ما يرى [507] هذه النقود تذهب منه ثم تعود إليه مع الربح؛ أما الثاني فهو إذا ما فارقته نقوده قلّما يتوقع أن يرى منها شيئاً أبداً. ومن شأن هذه العادات المختلفة أن تؤثر عفوياً في طباعهم واستعداداتهم في كل شأن من الشؤون. فالتاجر عادة مبادر مقدام، أما النخبة الريفي فمبادر جبان. والأول لا يخشى أن يبذل رأس مال كبيراً دفعة واحدة لاستصلاح أرضه إذا ما توسّم فيها فرصة لزيادة قيمتها بالقياس إلى الكلفة. وإذا ما امتلك الآخر أي رأس مال، وهذا ليس شائعاً، فقلّما يغامر في استخدامه على هذا النحو. وإذا ما قام باستصلاح الأرض أصلاً فهو لا يفعل ذلك برأس مال، بل بما استطاع أن يدّخره من إيراده السنوي. ولا بد لكل من أسعده الحظ بالعيش في بلدة تجارية واقعة في ريف غير مستصلح من أن يلاحظ مدى ما تكون عليه عمليات التجار في هذا السبيل من جرأة تفوق عمليات الجنتلمان الريفيين. فضلاً عن ذلك، فإن عادات كالنظام، والاقتصاد، والانتباه، التي يتشربها التاجر من العمل التجاري، تجعله أصلح بكثير للقيام بأي مشروع استصلاح للأرض وتنفيذه بنجاح ومربحية.

ثالثاً، كان من شأن التجارة والمشاغل أن تُدخِل تدريجياً النظامَ وحسن الإدارة، ومعهما حرية الأفراد وأمنهم، في صفوف أهالي

الريف، الذين كانوا يعيشون من قبل في حال من الحرب المستمرة ضد جيرانهم، وحال من التبعية والعبودية حيال رؤسائهم. وهذا الأمر وإن لم يحظَ بأدنى التفات، هو الأهم من بين كافة تأثيراتها. والسيد هيوم هو الكاتب الوحيد، في حدود معرفتي، الذي أعاره حتى الآن بعض الاهتمام.

فصاحب الممتلكات الواسعة في ريف لا يشهد أية تجارة خارجية، ولا أي من الصنائع المتقنة، لما لم يكن أمامه شيء يبادل به القسم الأكبر من غلال أراضيه الفائضة عن إعالة الفلاحين، يستهلك الكل في الضيافة الريفية بمنزله. فإذا كانت هذه الغلال الفائضة كافية لإعالة مئة رجل أو ألف، فهو لا يستطيع أن يستعملها إلا في إعالة مئة رجل أو ألف. ولذلك تراه في كل الأوقات محاطاً بجمهرة من الخدم والتبَع الذين لما كانوا لا يملكون مقابلاً يوازي إعالتهم ليقدموه له، ولما كانوا يطعمون كلياً من سخائه، فلا بد لهم من إطاعته، لنفس الأسباب التي من أجلها يجب على الجنود أن يطيعوا الأمير الذي يدفع أرزاقهم. فقبل توسع التجارة والمشاغل في أوروبا، كانت ضيافة الأثرياء والكبار، من حامل السيادة إلى أصغر بارون، تتجاوز كل ما يمكننا أن نتصوره في هذه الأيام. فقاعة وستمنستر كانت غرفة طعام وليام روفس، وربما لم تتسع دائماً لصحبه. وكان يعد من مآثر توماس بيكيت أنه كان يكسو أرض قاعته بالتبن النظيف أو الأسل في موسمه، كي لا تتسخ ثياب الفرسان والمرافقين الفاخرة عندما يجلسون على الأرض لتناول الطعام إذا لم يجدوا مقعداً يجلسون عليه. ويروى أن إيرل وارويك الكبير كان يطعم في مختلف منازله ثلاثين ألف شخص كل يوم. ربما كان هذا

العدد مبالغاً فيه، ولكن لا بد أنه كان كبيراً جداً كي يقبل المبالغة. وكانت ضيافة شديدة الشبه بهذه تشاهد منذ سنوات ليست بالكثيرة في أنحاء عديدة مختلفة من هضاب اسكتلندا. ويبدو أنها سمة مشتركة في كل الأمم التي لا تعرف إلا القليل من التجارة والصنائع. ويروي الدكتور بوكوك أنه رأى شيخ قبيلة عربية يجلس للطعام في أحد شوارع بلدة قدم إليها ليبيع ماشيته، ويدعو كل المسافرين، وحتى عامة المتسولين ليجالسوه ويشاركوه في وليمته.

كان شاغلو الأرض تابعين من كل وجه للمالك الكبير بمثابة خدم. حتى أولئك الذين لم يكونوا في حال العبودية منهم، كانوا شاغلين رضائيين، يدفعون ريعاً لا يوازي بأية صورة كانت القوت الذي توفره لهم الأرض. فالكراون، ونصف الكراون، والشاة، والحمل، كانت منذ بضع سنوات في هضاب اسكتلندا، الريع المعتاد للأراضي التي تعتاش منها عائلة. ولا زالت الحال هذه حتى يومنا هذا في بعض الأماكن، ولا قبل للنقود أن تشتري اليوم كمية من السلع هناك أكبر مما تشتري في أماكن أخرى. ففي الريف الذي لا بد للغلال الفائضة عن عقار واسع من أن تستهلك في العقار نفسه، يكون من الأنسب للمالك في أكثر الأحيان أن يستهلك قسم منها على مسافة من منزله الخاص، شرط أن يكون الذين يستهلكوها تبَعاً له كخدم أو مستخدمين. وهو ينجو عبر ذلك من الإحراج الذي يرتبه صحب عديد جداً أو أسرة عديدة جداً. فالمستأجر الرضائي الذي يحوز ما يكفي من الأرض لإعالة أسرته بشيء يزيد قليلاً عن أجرة إعفاء، إنما هو **[509]**تابع لمالك الأرض كتبعية أي خادم أو تابع آخر مهما كان، وعليه أن يطيعه من دون

أدنى تحفظ. وإن مثل هذا المالك يطعم مستأجريه في منازلهم كما يطعم خدمه وتبّعه في منزله الخاص. فمعيشة الفريقين مستمدة من سخائه، كما أن استمرارها متوقف على رضاه.

على السلطة التي كانت لكبار المالكين حيال مستأجري أراضيهم وخدمهم وتبَعهم بالضرورة في حال الأمور تلك، تأسس نفوذ البارونات القدماء. فقد أصبحوا بالضرورة قضاة في السلم، وقادة في الحرب، لكافة الذين كانوا يقيمون في عقاراتهم. وكان في وسعهم أن يحافظوا على النظام ويطبقوا القانون ضمن أراضيهم الخاصة، لأن كل واحد منهم كان قادراً على تأليب كافة السكان على الظلم الذي يرتكبه أي واحد. ولم يكن أي شخص آخر يملك ما يكفي من السلطة ليقوم بذلك. والملك تحديداً لم يكن يملك سلطة كهذه. فهو في تلك الأزمنة القديمة لم يكن شيئاً أكثر من أكبر المالكين في أراضيه، والرجل الذي يقدم له بقية كبار المالكين بعض الاحترامات. فقد كان من شأن فرض تسديد دَين صغير بالقوة ضمن أراضي مالك كبير، حيث كل السكان مسلحون ومعتادون على التضامن بعضهم مع بعض، أن يكلّف الملك لو حاول ذلك بسلطته الخاصة، المقدار نفسه من الجهد الذي قد يستلزمه إطفاء حرب أهلية. لذلك كان مجبراً على التنازل عن ممارسة القضاء في معظم أرجاء الريف إلى أولئك القادرين على ممارسته؛ وأن يترك، للسبب نفسه، قيادة ميليشيات الريف لأولئك الذين تطيعهم هذه الميليشيات.

من الخطأ التوهم أن تلك الولايات القضائية الإقليمية نشأت أصلاً من القانون الإقطاعي. لم تكن أعلى الولايات القضائية المدنية

والجزائية وحدها من الحقوق التي يملكها كبار مالكي الأراضي الحرة من كل قيد allodially قبل عدة قرون من تداول كلمة إقطاعي في أوروبا، بل وسلطة تجنيد العساكر أيضاً، وسك النقود، وحتى سن القوانين المحلية لإدارة شؤون قومهم. إذ يظهر أن سلطة اللوردات السكسون في إنكلترا كانت على القدر نفسه من العِظَم، قبل الفتح النورماني، كتلك التي كانت لأي من اللوردات النورمان بعده. ولكن المفترض أن القانون الإقطاعي لم يصبح قانون إنكلترا العام إلا بعد [510] الفتح. أما أن تكون أوسع السلطات والولايات القضائية في يد كبار اللوردات في فرنسا بحكم امتلاكهم الأراضي الحرة من أي التزام allodially، قبل إدخال القانون الإقطاعي إلى ذلك البلد بزمن طويل، فأمر ثابت لا يقبل الشك. وقد انبثقت تلك السلطة والولايات القضائية بالضرورة من حال الملكية والعادات التي وصفناها للتو. فمن دون الرجوع إلى الأصول المغرقة في القدم للنظامين الملكيين، الفرنسي أو الإنكليزي، قد نجد في أعصر متأخرة كثيراً أدلة على أنه لا بد لأمثال هذه المعلولات من أن تصدر دائماً عن أمثال تلك العلل. لم تكد تمر ثلاثون سنة منذ أن كان السيد كامرون أف لوكييل، وهو جنتلمان من لوخابار في اسكتلندا، ومن دون أي تفويض قانوني إطلاقاً، ومن دون أن يتصف بما كان يسمى يومها لورداً ذا اختصاص مكاني، أو حتى حائزاً أصلياً، بل فصلاً تابعاً لديوك أف أرجايل، ومن دون أن يكون قاضي صلح، منذ كان هذا السيد يقوم بالرغم من ذلك كله بممارسة أعلى الولايات الجزائية على قومه. ويقال إنه قد أدى هذه المهمة بإنصاف عظيم، وإن لم يتقيد بالشكليات القانونية؛ ومن غير

المستبعد أن تكون حال تلك الناحية من الريف في ذلك الوقت قد استوجبت منه أن يتولى هذه السلطة بغية الحفاظ على السلم العام. وقد حمل هذا الجنتلمان الذي لم يتجاوز ريعه خمس مئة باوند في السنة ثمانمئة من قومه إلى التمرد معه سنة ١٧٤٥.

إن إدخال القانون الإقطاعي يمكن اعتباره محاولة لتخفيف سلطة كبار اللوردات، أصحاب الأراضي الحرة، من أي التزام بدلاً من أن يوسّعها. فقد أقام سلسلة آمرية منتظمة، مصحوبة بسلسلة طويلة من الخدمات والواجبات من الملك نزولاً إلى أصغر مالك للأرض. وخلال فترة حداثة المالك يقع ريع أراضيه، وإدارتها في يدي رئيسه المباشر، وبالمثل أراضي كافة كبار المالكين في يدي الملك؛ فالملك هو المكلف بإعالة التلميذ وتربيته، وهو الذي يحق له، من حيث سلطة وصايته، أن يتصرف في تزويجه، شرط أن يتم على نحو لا يتنافى مع مرتبته. ولكن هذا الترتيب، وإن كان يميل إلى توطيد سلطة الملك، وإضعاف سلطة كبار المالكين، لم يستطع أن يحقق أياً من الإثنين إلى حد يكفي لبسط النظام وحسن الإدارة بين سكان الريف، لأنه لم يستطع أن يغير تغييراً كافياً حال الملكية والعادات التي [511] كانت تنشأ منها الاضطرابات. فسلطة الحكم ظلت مثلما كانت من قبل أضعف في رأس الهرم وأقوى في قاعدته، وكانت قوة أفراد المرتبة الأدنى هي السبب في ضعف الرأس. فقد ظل الملك بعد إقرار الآمرية الإقطاعية عاجزاً عن لجم عنف كبار اللوردات مثلما كان من قبل إقرارها. فقد استمروا في شن الحرب بعضهم على بعض، وبصورة شبه مستمرة وفقاً لاستنسابهم، وكثيراً ما كانوا يشنونها على الملك نفسه، وظل

الريف المكشوف مشهداً للعنف، والسلب، والنهب، والفوضى.

ولكن ما لم يستطع كل عنف المؤسسات الإقطاعية وقسوتها أن يحققاه، استطاع المفعول الصامت وغير المحسوس للتجارة الخارجية والصنائع أن يحققه تدريجياً. فقد وفر الإثنان لكبار المالكين شيئاً يستطيعون أن يبادلوا به كامل النتاج الفائض من أراضيهم، وأن يستهلكوه هم من دون أن يشاركوا فيه شاغلي أراضيهم أو خدمهم وتبَعهم. كل شيء لنا ولا شيء للآخرين، ذلك هو فيما يبدو شعار سادة البشر الدنيء في كل عصر من عصور العالم. ولذلك، فما إن وجدوا طريقة لاستهلاك كامل قيمة ريوعهم بأنفسهم، لم يعد لديهم أي استعداد لأن يتشاطروها مع الآخرين. فربما بادولوا بإبزيمين من الجواهر، أو شيء يوازيهما في العبثية وانعدام المنفعة، ما يكفي لإعالة ألف من الناس مدة سنة أو ثمن تلك الإعالة، ومعه كامل الوزن والسلطة التي من شأن تلك الإعالة أن تمنحهم إياه. لكن الإبزيمين كانا لهم كلياً، ولم يكن لأي مخلوق بشري أية حصة فيهما؛ أما في طريقة الإنفاق القديمة فقد كان لزاماً عليهم أن يتشاطروها مع ألف من الناس. أمام الحكام الذين سيقدّرون الأفضلية، كان هذا الفرق حاسماً تماماً؛ وهكذا، فمن أجل تلبية أكثر أصناف غرور الدنيا صبيانية، وأحقرها، وأدناها، راحوا يقايضون تدريجياً كل ما كانوا يملكونه من قوة وسلطة.

ففي الريف الذي لا تجارة خارجية فيه، ولا أية صنعة من الصنائع المتقنة، ليس أمام رجل يكسب عشرة آلاف سنوياً أن يستخدم إيراده في أية طريقة أخرى سوى إعالة ألف عائلة تقع كلها

بالضرورة تحت إمرته. في حال أوروبا الحاضرة، يستطيع رجل يكسب عشرة [513] آلاف سنوياً أن ينفق إيراده كله، وهو يفعل ذلك إجمالاً، من دون أن يعيل عشرين شخصاً مباشرة، أو أن يتمكن من إمرة أكثر من عشرة خدام لا يستحقون أن يؤمروا. ولكنه ربما أعال بصورة غير مباشرة عدداً من الناس مماثلاً أو ربما أكبر من عدد الناس الذين كان في وسعه أن يعيلهم بطريقة الإنفاق القديمة. ذلك أن كمية المنتجات النفيسة التي يبادل بها إيراده الكامل، وإن كانت صغيرة جداً، فلا بد أن عدد العمال الذين استخدموا في جمعها وإعدادها، كان كبيراً جداً بالضرورة. فثمنها الغالي ينشأ عادة من أجور عملهم، والأرباح التي جناها كل مستخدِميهم. وهو إذ يدفع هذا الثمن إنما يدفع بصورة غير مباشرة كل تلك الأجور والأرباح، وبذلك يساهم بطريقة غير مباشرة في إعالة كل العمال ومستخدِميهم. ولكنه يساهم إجمالاً بنسبة صغيرة جداً من معيشة كل واحد منهم في السنة، كنسبة العشر لعدد قليل منهم، ونسبة أقل من واحد بالمئة بالنسبة إلى عدد أكبر، ونسبة أقل من واحد بالألف، أو حتى بالمئة ألف من كامل معيشتهم السنوية. ولذلك، فهو وإن كان يساهم في إعالتهم جميعاً، فهم جميعاً مستقلون عنه بدرجات متفاوتة، لأنهم يستطيعون جميعاً أن يعتاشوا من دونه.

عندما ينفق كبار مالكي الأراضي ريوعهم في إعالة شاغلي أراضيهم، وتبَعهم، وخدمهم، فإن كل واحد منهم يعيل كلياً كل شاغلي أراضيه وتبَعه وخدمه. ولكن عندما ينفقونها في إعالة أصحاب الصنائع والعمال المهرة، فهم إذا ما أخذوا في مجملهم،

ربما أعالوا عدداً مساوياً لعدد الناس الذين كانوا يعيلونهم من قبل، أو حتى أكبر من ذلك العدد إذا ما أخذ الهدر المقترن بالضيافة الريفية في الحسبان. ولكن كل واحد منهم إذا ما أخذ بمفرده، إنما يسهم في كثير من الأحيان بحصة صغيرة جداً من معيشة أي فرد من هذا العدد الأكبر. فكل صاحب صنعة أو عامل ماهر يستمد بقاءه لا من استخدام شخص له، بل من مئة أو حتى من ألف زبون مختلف من زبائنه. ولذلك، فهو وإن كان مديناً لهم ببقائه إلى حد ما، غير أنه ليس تابعاً لأي منهم تبعية مطلقة.

فمع تزايد النفقات الشخصية لكبار مالكي الأرض تدريجياً، استحال ألا يتناقص عدد تبَعهم وخدمهم تدريجياً أيضاً، إلى أن صرفوا تماماً من الخدمة. والعلة نفسها حملتهم تدريجياً على صرف القسم غير الضروري من شاغلي أراضيهم. تم توسيع المزارع، وعلى الرغم [513] من التشكي من تناقص السكان، فإن عدد شاغلي الأرض تم تقليصه إلى العدد الضروري لزراعة تلك المزارع، وفقاً للحال غير الكاملة لزراعة الأرض واستصلاحها في تلك الأيام. بالتخلص من الأفواه غير الضرورية، ومطالبة الزراع بكامل قيمة المزرعة، حصل المالك على فائض أكبر أو على ثمن فائض أكبر، وسارع التجار وأصحاب الصنائع إلى إمداده بطريقة للإنفاق على شخصه الخاص على غرار ما كان يفعل بالباقي. ولما كانت العلة نفسها ما تزال تفعل فعلها، أصبح هو راغباً في زيادة أرباحه فوق ما تستطيع أن توفره له أراضيه في حالتها الحاضرة من الاستصلاح. ولا يستطيع شاغلو أراضيه أن يوافقوا على ذلك إلا تحت شرط واحد، وهو أن يؤمّنوا على ما يحوزونه من أراضٍ لمدة

من السنين من شأنها أن تمنحهم الوقت الكافي لأن يستردوا مع الربح ما بذلوه من استصلاح إضافي للأراضي التي يستغلونها. المالكَ فقد أجبره غرورُه الغالي الثمن على القبول بهذا الشرط؛ ومن هذا كان أصل الإجارات الطويلة الأجل.

حتى المستأجر الرضائي الذي يدفع كامل قيمة الأرض، لا يعتمد كلياً على مالك الأرض. فالمصالح المالية التي يحصل كل منهما عليها من الآخر متبادلة ومتساوية، ولن يعرّض شاغل كهذا حياته ولا ثروته للخطر في خدمة مالك الأرض. أما إذا كان في حوزته إجارة لأجل طويل من السنين، فهو مستقل كلياً؛ ولا يجوز لمالك الأرض أن يتوقع منه حتى أبسط الخدمات، فوق ما هو منصوص عليه صراحة في الإجارة أو مفروض عليه بحكم قوانين البلد العامة والمعروفة.

وإذ أصبح شاغلو الأرض على هذا النحو مستقلين وصرف التبَع والخدم من الخدمة، لم يعد في وسع كبار المالكين أن يقاطعوا ممارسة العدالة بصورة منتظمة، أو أن يعكروا صفو الامن في الريف. وإذ باع هؤلاء المالكون حق بكوريتهم، لا مقابل طبق من الحساء كعيسو (ابن إسحق) في أيام الجوع والفاقة، بل في غمرة البحبوحة والوفرة، مقابل طرائف وحلي رخيصة، أليق بها أن تكون ألعاباً للصبيان من أن تكون مطلباً يلتفت إليه الرجال، فقد أضحوا بلا شأن ولا أهمية كأي مواطن حر أو تاجر ميسور في مدينة. فأنشئ حكم نظامي في الريف كما في المدينة، حيث لم يعد أحد يمتلك القوة الكافية ليشوّش عمله في المكانين.

ربما لم يكن لهذا صلة بالموضوع الحالي، ولكنني لا أستطيع

[514] الامتناع عن ملاحظته، وهو أن العائلات القديمة جداً التي لم تزل تمتلك عقارات كبيرة جداً، خالفاً عن سالف، على امتداد عدة أجيال متعاقبة، قليلة جداً في البلدان التجارية. أما في البلدان التي لا تشهد، على الضد من ذلك، إلا القليل من التجارة، مثل ويلز أو هضاب اسكتلندا، فهي كثيرة جداً. فتواريخ العرب تبدو حافلة بالأنساب، وثمة تاريخ كتبه خان من الترتار ترجم إلى عدة لغات أوروبية، وهو لا يكاد يحتوي على أي شيء آخر؛ وهذا دليل على أن العائلات القديمة شائعة جداً بينهم. ففي البلدان التي لا يستطيع رجل ثري فيها أن ينفق إيراده بأية طريقة إلا بإعالة أكبر عدد من الناس يستطيع إعالته، ليس هذا الرجل عرضة لأن يفلس، ويبدو أن سخاءه قلما يكون شديداً إلى حد يجعله يحاول أن يعيل أكثر مما يطيق. ولكن حيث يكون في وسع الثري أن ينفق أعظم الإيرادات على شخصه، فهو كثيراً ما لا يضع حداً لإنفاقه، لأنه كثيراً ما لا يضع حداً لغروره أو لشغفه بذاته. ولذلك، قلّما ظلّت الثروات في البلدان التجارية طويلاً في العائلة ذاتها، على الرغم من أشد أنواع التنظيمات القانونية لمنع تبديدها. أما في الأمم البسيطة، فهي، على الضد من ذلك، تظلّ ومن دون أية تنظيمات قانونية، ذلك لأن الطبيعة الاستهلاكية لأموال أمم الرعاة، كالترتار والعرب، تجعل كل أمثال هذه التنظيمات مستحيلة بالضرورة.

إن ثورة ذات أهمية عظمى لسعادة الجمهور قد قامت بها على هذا النحو طائفتان مختلفتان من الناس لم يكن لديهما أدنى نية في خدمته. فتلبية أكثر أنواع الغرور صبيانية كان الدافع الأوحد لكبار المالكين. أما التجار وأصحاب الصنائع، الأقل منهم مدعاة إلى

السخرية، فقد تصرفوا انطلاقاً من مجرد النظر إلى مصلحتهم الخاصة، واتباعاً لمبدأ الباعة المتجولين الداعي إلى كسب البني (penny) حيثما يمكن كسبه. ولم تكن أية طائفة من الاثنتين تمتلك المعرفة أو البصيرة بهذه الثورة التي تسبب بحدوثها تدريجياً خُرَقُ الأوائل وجدُّ الثواني.

فمن ذلك أن نمو التجارة والصنائع في المدن، كان في القسم الأعظم من أوروبا علّة لاستصلاح أراضي الريف، وزراعتها، بدلاً من أن يكون معلولاً لها.

ولكن، لما كان هذا الترتيب مخالفاً لمجرى الأشياء الطبيعي، فهو بالضرورة بطيء وغير مضمون. قارن التقدم البطيء لتلك البلدان الأوروبية التي تعتمد ثروتها كثيراً جداً على تجارتها وصنائعها، بالتقدم السريع الخطى الذي شهدته مستعمراتنا الشمال . أمريكية التي تعتمد ثروتها كلياً على الزراعة. ومن غير المتوقع لعدد السكان في معظم أنحاء أوروبا أن يتضاعف في أقل من خمس مئة عام. بينما نراه يتضاعف في الكثير من مستعمراتنا تلك في غضون عشرين أو خمسة وعشرين عاماً. في أوروبا يحول قانون حق البكورة والأوقاف على أنواعها دون تقسيم العقارات الواسعة الرقعة، ويعرقل بذلك تكاثر صغار المالكين. بيد أن المالك الصغير الذي يعرف كل جزء من أرضه الصغيرة، وينظر إليها بكل الود الذي تولده الملكية بصورة طبيعية، ولا سيما الملكية الصغيرة، والذي يستمتع لا بزراعتها فحسب بل بتزيينها أيضاً، إنما هو أكثر مستصلحي الأرض جَدّاً، وكداً، وفطنة، وأوفرهم نجاحاً. والتنظيمات نفسها، فضلاً عن ذلك، تستبعد إلى خارج السوق، مساحات من الأرض كبيرة

إلى حد أنه يوجد دائماً رؤوس أموال للشراء أكثر مما يوجد أراضٍ للبيع، بحيث إن ما يباع منها يباع دائماً بسعر احتكاري. والريع لَا يعوّض أبداً فائدة النقود المبذولة في الشراء، ثم تلحقه فوق ذلك التصليحات وسواها من التكاليف التي ليست الفائدة معرضة لها. فشراء الأرض هو أقل استثمارات رأس المال الصغير مربحية في كل أرجاء أوروبا. والحقيقة أنه ربما اختار رجل متوسط الأحوال عند اعتزاله الأعمال أحياناً أن يبذل رأس ماله الصغير في شراء الأرض، بغية الأمان الفائق. وكثيراً ما يحب أيضاً صاحب المهنة، الذي يستمد إيراده من مصدر آخر، أن يضمن مدّخراته على هذا النحو نفسه. أما الشاب الذي قد يستخدم ألفي باوند أو ثلاثة آلاف في شراء قطعة صغيرة من الأرض وزراعتها، بدلاً من أن ينخرط في التجارة أو الصنائع، أو يمتهن مهنة ما، فربما توقّع فعلاً أن يعيش سعيداً جداً ومستقلاً جداً، ولكن عليه أن يودع إلى الأبد كل أمل في جني ثروة عظيمة أو تحصيل جاه عريض، كان من شأنه أن يحظى بفرصة اكتسابهما مع الناس الآخرين لو أنه استخدم خزينه استخداماً آخر. كما أن هذا الشخص، وإن لم يستطع التطلّع إلى مرتبة مالكي الأراضي، يأنف عادة من أن يكون مزارعاً. ولذلك فإن كمية الأراضي القليلة التي تعرض في السوق، وارتفاع [516] سعر المعروض منها، يحول دون استخدام عدد أكبر من رؤوس الأموال التي كان من شأنها، لولا ذلك، أن تذهب في اتجاه زراعة تلك الأراضي واستصلاحها. ففي شمال أمريكا كثيراً ما نجد، خلاف ذلك، أن خمسين باوند أو ستين هي خزين كاف لافتتاح مزرعة. فشراء الأرض غير المزروعة واستصلاحها يعد هناك أربح استخدام

لأصغر رؤوس الأموال ولأكبرها، والطريق الأقوم إلى كل ثروة وجاه يمكن أن يكتسبا في ذلك البلد. والواقع أن أمثال تلك الأراضي يمكن الحصول عليها مقابل لا شيء تقريباً، أو بسعر أدنى بكثير من قيمة النتاج الطبيعي. وهو أمر مستحيل في أوروبا، أو في أي بلد آخر لم تزل كل الأراضي فيه ملكاً خاصاً منذ زمن طويل. ولكن، لو أن العقارات كانت توزع بالتساوي بين كافة الأولاد عند وفاة أي مالك للأرض خلّف وراءه أسرة كثيرة العدد، فإن مصير العقار أن يباع إجمالاً. وبذلك يأتي إلى السوق من الأراضي ما يحول دون بيعها بسعر احتكاري. فيكون من شأن التأجير الحر للأرض أن يقترب أكثر فأكثر من تعويض المال المبذول في الشراء، ويمكن عندئذ لرأس مال صغير أن يستخدم في شراء الأرض بمربحية تساوي مربحية استخدامه في أية طريقة أخرى.

لعل إنكلترا مؤهلة، بحكم خصوبة أرضها الطبيعية، وبحكم كبر رقعة ساحل البحر بالقياس إلى كامل البلد، وكثرة الأنهر الصالحة للملاحة النهرية التي تجري في أرجائها وتتيح إمكانية النقل النهري إلى بعض المناطق الداخلية البعيدة منها، لعلها مؤهلة بطبيعتها، كأي بلد أوروبي كبير آخر، لأن تكون مقراً للتجارة الخارجية، والصنائع المعدة للمبيعات البعيدة المسافة، ولكل الاستصلاحات التي تستطيع هذه أن تستجرها. وقد تنبّه المشرّعون من بداية عهد الملكة إليزابث تنبهاً خاصاً لمصالح التجارة والصنائع، والواقع أنه ما من بلد في أوروبا، وحتى هولندا نفسها، يمكن أن توصف قوانينه بأنها أكثر ملاءمة، على وجه الإجمال، لهذا النوع من الكد والجد. ولذلك، فإن التجارة والصنائع لم تزل

تتقدم خلال كل هذه الفترة. ولا شك في أن زراعة الريف واستصلاح أراضيه يتقدمان تدريجياً أيضاً؛ ولكن يبدو أنهما قد تبعا ببطء وعلى مسافة تقدم التجارة والصنائع الأسرع خطى. أغلب الظن أن القسم الأكبر من الريف كان مزروعاً من قبل عهد الملكة إليزابث؛ وأن قسماً كبيراً منه ما يزال غير مزروع، وأن زراعة القسم الأكبر أدنى بكثير مما يمكن أن تكون. ولكن قانون إنكلترا يشجع الزراعة لا بطريقة غير مباشرة عبر حماية التجارة، بل وعبر عدة تشجيعات مباشرة أيضاً. فتصدير القمح، إلا في أوقات الندرة، ليس حراً فحسب، بل يلقى التشجيع بواسطة جائزة. وفي أوقات الوفرة المعتدلة، يغرّم استيراد القمح برسوم جمركية توازي الحظر. واستيراد الماشية الحية، من غير إيرلندا، محظور في جميع الأوقات، وهو لم يسمح به إلا حديثاً من إيرلندا. ولذلك فإن الذين يستنبتون الأرض يمتلكون احتكاراً ضد مواطنيهم في أهم وأعظم سلعتين تنتجهما الأرض، ألا وهما الخبز واللحم. إن هذه التشجيعات، بالرغم من أنها ربما كانت في قرارتها، على ما سوف أبيّنه أدناه، وهمية كلياً، تبرهن برهاناً، كافياً على الأقل، عن حسن نية المشرعين في تفضيل الزراعة. ولكن الأهم من كل هذا، هو أن صغار مالكي الأرض في إنكلترا قد أُمِّنوا بقدر ما يمكن للقانون أن يؤمّنهم، وباتوا مستقلين ومحترمين بقدر ما يستطيع القانون أن يجعلهم مستقلين ومحترمين. ولذلك، فما من بلد يكون فيه حق البكورة قائماً، وتدفع فيه العشور، وتقبل فيه الوقفيات مدى الحياة في بعض الأحوال، وإن كانت مخالفة لروح القانون، يستطيع أن يعطي الزراعة تشجيعاً أكثر من إنكلترا. ومع ذلك فتلك هي حال

الزراعة فيها. كيف سيكون شأنها لو لم يقدم القانون أي تشجيع مباشر للزراعة إضافة إلى ما ينشأ بصورة غير مباشرة عن تقدم التجارة، ولو أنه ترك صغار المالكين في نفس الحال التي هم عليها في معظم البلدان الأوروبية الأخرى؟ لقد مر الآن أكثر من مئتي عام على بداية عهد الملكة إليزابث، وهي فترة طويلة بقدر ما يطول مسار الازدهار البشري عادة.

يبدو أن فرنسا كانت لها حصة لا يستهان بها من التجارة الخارجية قبل حوالى القرن من تميز بريطانيا كبلد تجاري. كان أسطول فرنسا البحري كبيراً وفق معايير تلك الأيام، قبل حملة تشارلز الثامن إلى نابولي. غير أن زراعة فرنسا واستصلاحها أدنى إجمالاً من زراعة إنكلترا واستصلاحها. ولم يقدم قانون البلد أبداً التشجيع نفسه للزراعة.

إن تجارة إسبانيا والبرتغال الخارجية مع بقية أنحاء **[518]** أوروبا كبيرة جداً، وإن كانت تتم بصورة أساسية عبر سفن أجنبية. أما تجارتهما مع مستعمراتهما فتتم عبر سفنهما، وهي أكبر بكثير جراء عظمة ثروات تلك المستعمرات وسعة رقعتها. غير أنها لم تدخل أية مشاغل كبيرة للمبيعات البعيدة المسافة إلى أي من هذين البلدين، والقسم الأكبر من أراضي الاثنتين ما يزال غير مستنبت. وتجارة البرتغال الخارجية أقدم مكانة من أي بلد أوروبي كبير باستثناء إيطاليا.

إيطاليا هي البلد الأوروبي الكبير الوحيد الذي يبدو أنه قد استنبت واستصلح في كافة أنحائه بفضل التجارة الخارجية والمشاغل المعدة للمبيعات البعيدة المسافة. فقبل غزو تشارلز الثامن، لم تكن

إيطاليا، استناداً إلى غويتشاردين، أقل زراعة في أريافها الجبلية والمجدبة، مما هي في أسهل أريافها وأخصبها. فالموقع المؤاتي الذي يحتله البلد، والعدد الكبير للدول المستقلة التي كانت لا تزال قائمة فيه يومها، قد أسهما في أرجح الظن إسهاماً غير قليل في هذه الزراعة العامة. ومن غير المستبعد أيضاً، وعلى الرغم من هذه العبارة العامة المأخوذة من أحصف المؤرخين المحدثين وأرصنهم، أن إيطاليا لم تكن في ذلك الزمن أفضل زراعة يومها مما هي إنكلترا اليوم.

غير أن رأس المال الذي يكتسبه أي بلد من التجارة والمشاغل، إنما هو ملك عابر وغير مضمون حتى يؤمّن قسم منه ويتجسد في زراعة أراضيه واستصلاحها. فالتاجر، على ما قيل بحق، ليس بالضرورة مواطناً لأي بلد مخصوص. فهو لا يبالي أبداً، وإلى حد بعيد، من أي موضع يقوم بتجارته؛ ويمكن لأي مكروه تافه أن يجعله ينقل رأس ماله ومعه الصناعة التي يدعمها من بلد إلى بلد آخر. ولا يمكن لأي قسم منه أن يوصف بأنه ينتمي إلى أي بلد مخصوص، حتى ينشر على وجه ذلك البلد، إما في أبنية أو في استصلاح الأرض الباقية. لم يبق إلى اليوم أي أثر من الثروة العظيمة التي يروى أن مدن الهانز كانت تمتلكها إلا في بعض التواريخ المبهمة المتحدرة من القرنين الثالث عشر والرابع عشر. ومن غير المؤكد أين كان يقع البعض منها، أو لأية مدينة في أوروبا تعود الأسماء اللاتينية التي تطلق على بعضها. ولكن على الرغم من أن النكبات التي حلت بإيطاليا، في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل السادس عشر، قد قلّصت [519] تجارة مدن لمبارديا

وتوسكانا، فإن تلك البلدان ما تزال حتى اليوم من أكثر بلدان أوروبا سكاناً وأفضلها زراعة. إن الحروب الأهلية في فلاندرز، والحكم الإسباني الذي أعقبها، طردا التجارة العظيمة من مدن أنتوِرب وغِنْت، وبروجز. غير أن فلاندرز ما زالت من أغنى ولايات أوروبا، وأفضلها زراعة، وأكثرها أهلاً. إن التقلبات العادية بين الحرب والحكم تجفّف بسهولة مصادر الثروة التي تنشأ من التجارة وحدها. أما تلك التي تنشأ من التحسينات الزراعية المتينة فهي أكثر ديمومة، ولا يمكن تقويضها إلا بتلك الاضطرابات العنيفة التي تستجرها أعمال السلب والنهب المتمادية التي تقوم بها أمم معادية وبربرية على امتداد قرن أو اثنين من الزمان على التوالي، كتلك التي حدثت لفترة من الزمن قبل انهيار الامبراطورية الرومانية في الولايات الغربية من أوروبا وبعده.

فهرس الموضوعات

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ط -

- ع -

- غ -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

المحتويات

هذا الكتاب

في كتاب "ثروة الأمم" (نُشر عام ١٧٧٦) وضع آدم سميث أساس الاقتصاد السياسي. فهو أبو الاقتصاد وأحد أبرز رواد الليبرالية الاقتصادية.

رأى سميث أن الوصول إلى الثروة هوالغاية الأساسية للاقتصاد، وكان للمواضيع التي تطرق إليها (العمل، القيمة، الريع، السعر، التوزيع..) أثر بالغ في تنظيم علم الاقتصاد السياسي.

اعتبر سميث أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية، وتناول الإنتاجية كمقياس للثروة التي يمكن مضاعفتها بتقسيم العمل. واهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة وتقسيم العمل، إضافة إلى أطروحاته المتعلقة بحرية السوق واليد الخفية التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، ودعوته إلى الحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم العمل.

كتاب «ثروة الأمم» مرجع تاريخي لا غنى عنه للدراسين والقراء، ومن هنا أهمية ترجمته التي يمكنها أن تعيد معاينة أفكار سميث الخلاقة في ضوء النظريات الاقتصادية الحديثة وتيارات العولمة.



سعر الكتاب: العراق: ٧٥٠٠ دينار ـ الدول العربية: ١٠ دولارات أميركية أو ما يعادلها.